موسوعة

تاريخ الخليج العربي

محمود شاكر

الجزء الثاني

دار أسامة
للنشر والتوزيع

موسوعة

تاريخ الخليج العربي

الجزء الثاني

تأليف

محمود شاكر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن عمان

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن – عمان

تلفون: ٥٦٥٨٢٥٣ - ٤٦٤٧٤٤٧

فاكس: ٥٦٥٨٢٥٤ ص.ب: ١٤١٧٨١

وخلال هذه المدة لم تنقطع الاتصالات بين البريطانيين والأمير السعودي فقد قام في سنة ١٩١١م الكابتن شكسبير بزيارة الرياض اجتمع خلالها بابن سعود، وقد استمع منه إلى عرض عن وضعه الخاص، وقد أدى الأمير السعودي أثناء ذلك أسفه لعدم تجاوب بريطانيا معه وأنه يأمل في استرجاع الإحساء والقطيف من العثمانيين وإقامة علاقة صداقة من بريطانيا بحيث تجعل العثمانيين يترددون عن الإقدام على أي عمل عدائي ضد الأمير السعودي في حالة نجاحه في مهمته، لأن الأمير السعودي لا يستطيع تحقيق ذلك الهدف إلا بمساعدة بريطانيا، وقد وعد شكسبير بنقل تلك المقترحات إلى حكومته.

ويبدو أن رحلة شكسبير هذه كانت لجس نبض الأمير السعودي خوفاً من أنه غير رأيه وفي نيته طلب المعونة من دولة أوروبية أخرى، وبالنسبة لان سعود فيبدو أن زيارة شكسبير كانت دليلاً له على تغيير بريطانيا لموقفها منه، فشجعه ذلك على معاودة الاتصال بها وبناء على اتصال الشيخ مبارك بالبريطانيين موضحاً لهم عدم تعارض مصالح بن سعود مع مصالحهم لأن كلا الطرفين يهدفان إلى طرد العثمانيين من المنطقة، وفي حالة تمكن بن سعود من تحقيق ذلك فإنه يحقق هدف بريطانيا ويجنبها الدخول في صراع مكشوف مع الدولة العثمانية وإثارة دول أوروبا لأن ذلك يعتبر صراعاً داخلياً محدوداً، فاقتنع البريطانيون بتلك الآراء وأعلموا حاكم الكويت أنهم لا يمانعون ذلك شرط تعهد الأمير السعودي بعدم التعرض للكويت ومشيخات ساحل عُمان.

إزاء ذلك قرر ابن سعود مهاجمة الإحساء، ولكن في معركة غير مضمونة مع العثمانيين أمر يحمل بين جنباته عواقب وخيمة، لذلك نصحه الشيخ مبارك الذي كان على إطلاع على ما يحدث في العاصمة العثمانية وبما تعانيه الدولة العثمانية من مشاكل داخلية وخارجية بالتريث ريثما تهدأ سياسة العنف التي

رسمها الاتحاديون تجاه البلاد العربية، لأنه كان يتوقع افتقارهم إلى الوسائل الكافية التي يستطيعون بها تحقيقها.

ويظهر أن شيخ الكويت كان يخشى من أن نجاح ابن سعود في الإحساء يجعله يطمح في الوصول إلى الكويت، وربما كان يرى أن احتمال هزيمة الأمير السعودي أمام العثمانيين يشكل خطراً على وضع الكويت معهم.

لقد حدث ما توقعه الشيخ مبارك حيث حدثت حرب طرابلس الغرب مع إيطاليا سنة ١٩١١م، ثم حرب البلقان سنة ١٩١٢م واضطرت الدولة العثمانية إلى سحب قسم من قواتها لتواجه هجوم البلغار على العاصمة العثمانية، فأصبحت الفرصة مواتية فاستقلها ابن سعود للوصول إلى هدفه.

أدرك عبد العزيز آل سعود في سنة ١٩١٣م أنه قد امتلك القوة الكافية التي يستطيع بها مهاجمة العثمانيين في الإحساء دون الارتباط مع البريطانيين كما كان يعتقد ذلك ضرورياً في سنة ١٩٠٦م، وقد كان إدراكه صائباً من السهولة التي استسلم بها العثمانيون، وبالإضافة إلى ذلك فإنه كان قد ضمن حياد بريطانيا فأدرك أن وقت هجومه على الإحساء قد حان ولكن بسرية تامة.

وفي نفس السنة وبناء على طلبه زاره الكابتن شكسبير في الرياض وبقي معه عدة أيام عرف خلالها أن ابن سعود قد قرر مهاجمة الإحساء وأنه مسرور لما يلاقيه العثمانيون من مشاكل، وأن هزيمتهم في حربهم في طرابلس مع الإيطاليين وكذلك في البلقان قد زادت من ثقته بنفسه وبما يريد أن يقوم به.

بعد أن اتخذ ابن سعود قراره النهائي بمهاجمة الإحساء، أخذ يستطلع أحوالها فأرسل رجاله ليجمعوا له المعلومات الكافية عنها، فجاءوه بما يريد فقد عرض بواسطتهم عدد القوات العثمانية في الهفوف وعرف أسلحتها وذخائرها واضطراب الأمن في المنطقة، وعجز السلطات العثمانية عن السيطرة على

الموقف، وأن هناك أناساً من أهل القصيم موجودون في الإحساء كانوا على استعداد لمساعدته إذا جاء بقوات كافية، وقد طمأنته تلك المعلومات على حملته المقبلة على الإحساء، واقتنع أن الموقف فيها يحتاج لعملية عاجلة.

وفي تلك الأثناء كان جمال باشا والياً على بغداد، ويظهر أنه لما رأى قوة ابن سعود في تزايد مستمر وأن الدولة لم تستطع الوقوف بوجهه، وربما أنه عرف باتصالات الأمير السعودي ببريطانيا لعقد معاهدة معها، فمن المرجح أنه أراد أن يبعده عنها ويستميله إلى جانب الدولة العثمانية، فبدأ اتصالاته معه متظاهراً بصداقته، وأخبره بأنه يسعى لإزالة الخلاف بينه وبين الشريف حسين، وطلب منه أن يبعث ممثلاً عنه إلى الإحساء للتداول في الأمر، فبعث ابن سعود أحد رجاله المقربين وهو أحمد بن ثنيان، ولكن الأمور تغيرت أثناء ذلك.

ويبدو أن ابن الرشيد قد جمع قواه من جديد فاستعاد قدراً من قوته مما جعل جمال باشا يغير موقفه من الأمير السعودي، وربما أن ابن الرشيد قد علم باتصالات والي بغداد بابن مسعود فعمل جهده لإبعادهما عن بعض حتى لا يتم بينهما أي اتفاق، وربما أن ابن الرشيد قد تعهد لوالي بغداد بأنه يقوم بتنفيذ جميع ما يطلبه منه ضد الأمير السعودي.

ويظهر أن جمال باشا استجاب لابن الرشيد وقابل مندوب ابن سعود مقابلة لم تكن متوقعة، فكانت كلها تهديد ووعيد، فقال للمبعوث السعودي أن (ابن مسعود لا يعرف مقامه وقد غره أن صفح عنه المشير فيضي باشا فإذا كان لا يقبل بما تطلبه الحكومة فإن بإمكاني أن أخترق بلاده نجد من الشمال إلى الجنوب بطابورين- بطابورين لا غير)، وقد أجابه ابن سعود عن طريق وكيله في البصرة عبد اللطيف المنديل قائلاً (قلتم أنكم تستطيعون بطابورين أن تخترقوا

بلاد نجد من الشمال إلى الجنوب ونحن نقول أن سنقصر لكم الطريق وذلك قريب إن شاء الله).

قام عبد العزيز آل سعود بحشد قواته في شباط سنة ١٩١٣م وغادر بها الرياض نحو الإحساء، وللتمويه على خططه الحقيقية هاجم قبيلة آل مرة وبعدها وصل مشارف الهفوف عاصمة الإحساء، مما أثار قلق السلطات العثمانية هناك فأرسلت تستطلع الأمر فأخبرهم الأمير السعودي أنه جاء لابتياع ما تحتاجه قواته من الأمتعة وغيرها ولإزالة الشك من نفوس العثمانيين عاد إلى الرياض بعد أن ترك قواته معسكرة على ماء الخفس بالقرب من الإحساء.

وأثناء وجوده في الرياض وصل إليها قادماً من الشام رجل بريطاني اسمه جيرالد ليجمن، فاجتمع به الأمير السعودي، وقد أخبره لجمن أنه رجل علم بريطاني يطلب المساعدة، فأنكر ابن سعود ذلك واعتقد أنه رجل مرسل من قبل العثمانيين للتجسس عليه، لأنهم كانوا في ريب من أمر الأمير السعودي بعد اقتراب قواته من الإحساء، فأخبر عبد العزيز الرجل البريطاني بأنه لا يستطيع مساعدته وأن العثمانيين في الإحساء وحدهم القادرون على ذلك.

وبعد رحيل لجمن بفترة قصيرة عاد بن سعود إلى معسكره، وتجنبا لمعارضة قبيلة العجان وأطماعها في الإحساء قرر إبعادها عن المنطقة حيث أرسلها لمحاربة قبيلة مطير بحجة أنها انضمت إلى عجيمي السعدون رئيس قبائل المنتفك، ثم زحف الأمير السعودي بقواته نحو الإحساء.

ويبدو أن ابن سعود كان متأكدا من نجاح هجومه على الإحساء لهذا واصل زحفه نحوها فوصل أطرافها ولم تكن له فيها قوة تساعده غير وكلائه أبناء القصيبي ويوسف بن سويلم، فطلب منهم أن يرشدوه لمكان مناسب للهجوم منه إلى الكوت، فأخبروه بوجود صعوبات منها علو السور ووجود الحرس لكن ذلك

لم يثن عبد العزيز عن قراره وأخبر وكلاءه بأنه سوف يقوم بهجومه في تلك الليلة التي اتصل فيها بهم، وفي الساعة العاشرة ليلاً من اليوم الثالث عشر من نيسان سنة ١٩١٣م بدأ زحفه على الهفوف بستمائة وقيل تسعمائة من رجاله قسمهم إلى ثلاث مجموعات أوكل لكل منها مهمة خاصة بها. ويذكر أن قوات ابن سعود استعملت الحبال وجذوع النخل لتسلق السور ونجحت في مهمتها.

ب. *الانسحاب العثماني من الإحساء:*

لم تبد القوات العثمانية أمام هجوم بن مسعود المفاجئ سوى مقاومة بسيطة قُتِل خلالها خمسة وعشرون جندياً عثمانياً، وتمكن ابن سعود من تحرير الهفوف فلجأ الجنود العثمانيون إلى حصونهم الأربعة، وعند الصباح أطلقوا نيران بنادقهم ولكن دون جدوى وقد أرسل الأمير السعودي أحد الضباط العثمانيين الذي أسره رجاله إلى المتصرف سامي بك قائد القوات العثمانية وطلب منهم التسليم وأنه سوف يرحلهم إلى بلادهم بسلام، بعد أن هددهم بتفجير قلعتهم، وبعد أن يئس المتصرف والقائد العثماني وافقوا على التسليم بشروط عرضها المتصرف على ابن سعود ثم سلمت القوات العثمانية والبالغ عددها ألفاً ومائتي رجل، فأرسلهم الأمير السعودي ببنادقهم إلى ميناء العقير تحت حراسة قوة سعودية يقودها أحمد ابن ثنيان، وأما المدافع والذخيرة فقد بقيت في الحصون، وبعد وصول تلك القوات إلى العقير نقلت بواسطة السفن إلى البحرين.

ويبدو أن الجنود العثمانيين في الإحساء كانوا ترغبون في الرحيل منها، فقد كانوا متذمرين من تلك البلاد النائية ويتمنون الخلاص من الخدمة العسكرية في شبه الجزيرة العربية، لذلك سارعوا إلى التسليم بالرغم من أن عددهم كان أكثر من عدد القوات السعودية وأسلحتهم أحدث.

وبعد تحرير الهفوف أرسل الأمير السعودي قوة بقيادة عبد الرحمن بن سويلم حررت القطيف بعد هرب القوات العثمانية منها بواسطة السفن، وغادر الموظفون المدنيون في الهفوف والقطيف إلى البصرة.

قررت قوة من الجنود العثمانيين مغادرة البحرين إلى قطر، فكتب ابن سعود إلى الشيخ قاسم بن ثاني يطلب منه منع تلك القوة من دخول بلاده، إلا أن حاكم قطر الذي كان يطمح في السيطرة على الإحساء قد أزعجه استيلاء الأمير السعودي عليها وخشي من التوسع السعودي في المنطقة لذلك لم يلتفت إلى طلب بن مسعود بل كتب إليه يتهدده بالحرب إذا رفض إعادة الإقليم إلى الدولة العثمانية لكن الأمور قد تغيرت بسبب وفاة الشيخ قاسم.

ويبدو أن ابن سعود خشي ردود الفعل العثمانية وربما أرسل حملة عثمانية إلى الإحساء في وقت لم يحصل فيه على الحماية البريطانية أو حتى وعد بالمساعدة فبادر إلى تهدئة العثمانيين حيث أعلن أنه سيحكم الإقليم باسم السلطان العثماني لكنه في الوقت ذاته لن يسمح للعثمانيين باحتلال الإقليم مرة أخرى.

بدأ الأمير السعودي تنظيم شؤون الإحساء، فعين فيها موظفين للجباية والإنفاق ووضع تصاميم لبناء مدارس ومساجد، وعين عليها واحداً من أكفأ أعوانه وأخلصهم له، وهو عبد الله بن جلوي وعين على القطيف عبد الله بن سويلم بينما أسند إدارة ميناء العقير إلى عبد الرحمن بن خير الله وتحت إشراف عبد الله بن جلوي.

وهكذا خلال شهر واحد حرر بن سعود الإحساء، ووصل إلى ساحل الخليج العربي وأوجد لبلاده منفذاً عليه، وحصل على جبهة واسعة تمتد من الكويت شمالاً حتى شبه جزيرة قطر جنوباً وعاد إلى عاصمته مسروراً بما حقق من عمل.

رابعاً: العثمانيون والسعوديون بين (١٩١٣-١٩١٤م)

١_ العثمانيون وابن سعود بعد استعادته للإحساء:

أ. المحاولات العثمانية لاستعادة الإحساء:

قرر قائد القوات العثمانية بعد وصولها إلى البحرين العودة إلى الإحساء، وعلى الأقل استعادة ميناء العقير.

ويذكر أن القوات العثمانية استأجرت سفناً عادت بها إلى العقير، وقامت بمهاجمة قلعتها ومركزين آخرين للقوات السعودية مما دفع بابن سعود إلى التوجه إلى هناك، وقبل وصوله كانت القوات السعودية المتواجدة في القلعة قد أحبطت الهجمات العثمانية وأسرت ثلاثين رجلاً، لكن الأمير السعودي أطلق سراحهم ثم بعث إلى الشيخ عيسى حاكم البحرين والوكيل السياسي فيها يلومهم ويحملهم مسؤولية ما يحدث، وقد نفى شيخ البحرين والوكيل السياسي البريطاني هناك أن يكون لهما علم بذلك، كما بعث الأمير السعودي إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يحتج على ذلك ويطالب بتحسين العلاقات معه.

ويذكر أن حكومة البحرين والوكالة البريطانية فيها قد شجعا قائد القوات العثمانية على العودة إلى العقير لاشغال بن سعود خشية من تهديده للبحرين ومشيخات ساحل عُمان، بعد وصول قواته إلى ساحل الخليج العربي، علاوة على حرصهما على إبعاد القوات العثمانية عن البحرين.

أما حكومة الاتحادين العثمانية فقد فوجئت بالحادث، لأن إخراج قواتها من الإحساء أمر لم تكن تتوقعه لكنها ولكثرة مشاكلها لم تشأ أن تدخل مع الأمير السعودي في صراع يكلفها غالياً والأمل في نجاحه غير مضمون، وربما يؤدي إلى عواقب وخيمة، ثم أن إعادة قواتها إلى بلاد غير موالية وأهلها يميلون إلى المقاومة أمر فيه كثير من الأخطار، كما أن معظم الجنود العثمانية في المنطقة في ذلك الوقت كان من العرب وكانوا يحتدون على الحكومة العثمانية نتيجة للسياسة التي اتبعها الاتحاديون في البلاد العربية، ثم إن قبائل المنتفك ذلك الوقت تأثرت لعدم تلبية الحكومة العثمانية لمطالبها، وكذلك رفض أهالي الإحساء العودة إلى الحكم العثماني الذي دانوا له اثنتين وأربعين سنة من (١٨٧١ - ١٩١٣م)، علاوة على عدم حصول الدولة العثمانية على أية فائدة من الإحساء، فلم تكن تجني منها ضرائب ولا تأخذ منها جنوداً، إضافة إلى معارضة بريطانيا إرسال حملة بحرية إلى الخليج العربي بحجة أن ذلك يخل بأمن المشيخات العربية التي كانت تحت حاميتها.

لهذه الأسباب مجتمعة قررت الدولة العثمانية اتخاذ سياسة سلمية تجاه الأمير السعودي، فقد رأت أن تصالحه وتستميله إلى جانبها، كما فعلت مع إمام اليمن قبل ذلك، كي تبقى لها السيطرة على مدينتي الإسلام المقدستين مما يحفظ هيبتها في العالم الإسلامي، وتستطيع الانصراف إلى مشاكلها الأخرى.

ب. المفاوضات العثمانية - السعودية حول الإحساء:

باقتراح من السيد طالب النقيب -الذي تحسنت علاقته بالاتحاديين في ذلك الوقت- بمفاوضه الأمير السعودي حتى لا يلجأ إلى بريطانيا أوفد أنور باشا وزير الحربية العثمانية السيد عمر فوزي المارديني أحد مرافقي السلطان محمد رشاد وزوده برسالة إلى الشيخ مبارك، كما حمله السلطان العثماني رسالة إلى والي البصرة سليمان شفيف باشا تضمنت تكليف الوالي ببحث مشكلة الإحساء مع ابن سعود والبت فيها سريعاً دون إضاعة الوقت بالمخابرات مع العاصمة العثمانية.

وفي البصرة حمل عمر فوزي رسالة من واليها إلى حاكم الكويت يعلمه برغبة الحكومة العثمانية في التفاوض مع الأمير السعودي فأبدى الشيخ مبارك استعداده لإجراء المفاوضات في الكويت.

تم اختيار طالب النقيب لرئاسة الوفد المفاوض الذي ضم كلا من عمر فوزي سامي بك متصرف الإحساء السابق وأحمد باشا الصانع وعبد اللطيف المنديل، وكان المنديل قد سبقهم ليخبر ابن سعود بمهمة الوفد، وأعرب الأمير السعودي عن رغبته في التوصل إلى اتفاق مع العثمانيين.

وفي الكويت كان الشيخ مبارك الصباح يرغب بأن ستند الحكومة العثمانية إليه رئاسة الوفد لأنه على ما يبدو كان يريد أن يظهر للحكومة العثمانية أنه الشخصية القوية في شبه الجزيرة العربية التي تستطيع أن تشارك بصورة فعّالة في حل مشاكلها، لذلك يجب استشارته في الأمور التي تخص المنطقة، ولهذا استأمن إسناد هذه المهمة لغيره، وعليه بعث إلى الأمير السعودي يخبره بوصول

الوفد العثماني إلى الكويت وطلب منه أن تكون المفاوضات في بلاده وتحت إشرافه.

ويذكر أن مبارك الصباح كان يهدف من وراء عقد المؤتمر في بلاده تحقيق أحد أمرين، إما إفشال المؤتمر لكي تدعوه الحكومة العثمانية أخيراً وتجعله وسيطاً بينها وبين الأمير السعودي فيكون له الفضل في تحقيق ما عجز طالب النقيب ورفاقه في الوصول إليه أو أنه كان يريد إحباط المؤتمر وإخفاقه نهائياً ليقدم للبريطانيين -الذين كانوا يراقبون المؤتمر بعين الجدية والحذر- دليلاً على صدق نواياه، التي زاد شكوكهم حولها، وأنه الصديق المخلص لبريطانيا.

وبالرغم من إدراك بن سعود بنوايا أمير الكويت استجاب لبعض طلبه ونزل الصبيحية ودعا الوفد العثماني للحضور إلى هناك لإجراء المفاوضات.

ومما يجدر ذكره أن الشيخ مبارك اجتمع بالوفد العثماني عند وصوله الكويت وقال لأعضائه: "إن الحكومة العثمانية أخطأت في تقديرها لقوة بن سعود أكثر مما تستحق، ولو أنها كلفته بمفاوضته لأجبره على الخروج من الإحساء والقطيف، لكن أعضاء الوفد لم يهتموا بآرائه".

إن وصول ابن سعود إلى سواحل الخليج العربي وامتلاكه مينائي العقير والقطيف قد جلبت انتباه بريطانيا ودفعها إلى تغيير سياستها تجاهه وقد أدركت أن من فائدتها توطيد أواصر الصداقة معه بوضعها جزءاً من سياستها في بسط نفوذها على منطقة الخليج العربي، لذا أرسلت إليه وكيلها في الكويت شكسبير، بصحبة وكيلها في البحرين تريفر، للتمهيد لعقد اتفاق معه ليكون عونا لها في الخليج العربي ويقف سداً منيعاً دون النفوذ الألماني الذي كان قد تنامى في

العراق في ذلك الوقت، وفي اجتماعهما في العقير أخبرهما بتفاصيل مفاتحة العثمانيين له بالتفاوض.

لم يؤد اجتماع العقير إلى نتيجة إلا أنه كان أول خطوة ملموسة اتخذت لإقامة علاقات ودية بين الجانبين، واستمر البريطانيون في اتصالاتهم مع الأمير السعودي، ففي أثناء وجوده في الصبيحية لمفاوضة الوفد العثماني وافق على مقابلة المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الكولونيل كري في منطقة ملح إحدى المناطق القريبة من الكويت، وكان الشيخ مبارك قد بعث إليه يحذره ويقول له: "كن صلباً معه يا ولدي (أي مع الوكيل) فلا تمكنه من شيء ولا تعطه الجواب الشافي"، ويبدو أن مبارك الصباح كان يرغب بأن لا يتم التقارب بين البريطانيين وابن سعود إلا بواسطته، علاوة على أنه كان يخشى من قوة مركز ابن سعود في شبه الجزيرة العربية.

استجاب الأمير السعودي إلى طلب شيخ الكويت لأنه لم يكن في ذلك الوقت قد اتخذ موقفاً سياسياً واضحاً تجاه العثمانيين أو البريطانيين فطلب من المعتمد البريطاني أن يتفاهم مع الشيخ مبارك لأنه ينوب عنه، وبرغم استياء المعتمد من جواب ابن سعود فإنه طلب من مبارك الصباح مفاوضة الأمير السعودي حول عدم التعرض لشؤون المشيخات العربية على ساحل الخليج العربي والمتعاهدة مع بريطانيا ولاسيما قطر واحترام المصالح البريطانية في الإحساء والقطيف، وتأمين التجار البريطانيين، فأظهر الشيخ مبارك استعداده لذلك.

وفي اليوم التالي لعودة الأمير السعودي للصبيحية الثلاثين من نيسان سنة ١٩١٤م وصل وفد طالب النقيب،ووصل في اليوم ذاته رسول من مبارك الصباح

إلى ابن سعود يحذره من العثمانيين ويطلب منه أن لا يصدقهم ولا يثق بهم، وكان حاكم الكويت حاقداً على الوفد العثماني لأنه لم يكن برئاسته، ولما كان ابن سعود يعرف جيداً ما كان يضمره مبارك الصباح قرر أن يخدعه دون أن يثيره، فتظاهر أمام جابر بن مبارك الصباح الذي كان يرافق الوفد بأنه اختلف مع الوفد ورده ولم يتفق مع العثمانيين إلا بواسطة الشيخ مبارك، ولكنه في حقيقة الأمر تفاوض مع الوفد دون علم جابر الصباح نفسه.

عقد المؤتمر أولى جلساته في اليوم الأول من مايس سنة ١٩١٤م وأسفرت المفاوضات عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين تقرر أن يبقى سريا حتى يصادق عليه السلطان العثماني وقد تضمن اعتراف الحكومة العثمانية بالأمير عبد العزيز آل سعود والياً على نجد ومتصرفاً للإحساء، وقائداً ذا صلاحيات واسعة مع احتفاظه بحق إنشاء جيش يحفظ الأمن والنظام في البلاد مقابل اعتراف الأمير السعودي بسيادة السلطان العثماني وتعهده بعدم إعطائه امتيازات أو الدخول في علاقات مباشرة أو معاهدات مع القوى الأجنبية.

ويذكر أن ابن سعود قبل تلك الشروط تخلصاً مما قد يقع بينه وبين العثمانيين من مشاحنات وليتفادى نقمة الاتحاديين وليقطع الطريق أمام أية محاولة بريطانية للسيطرة على ما تبقى من سواحل الخليج العربي، إذ أن الحكومة العثمانية بعد عقدها لهذه الاتفاقية لا يمكنها التنازل لبريطانيا عن الإحساء إذا أصر البريطانيون على ذلك، كما فعلت في قطر البحرين.

ومن الجانب الآخر فإن الحكومة العثمانية كانت ترى أن مثل هذه الاتفاقية تبعد الأمير السعودي عن الارتباط مع البريطانيين باتفاقية كتلك التي عقدوها مع حاكم الكويت وشيوخ ساحل عُمان.

ويبدو أن هناك أسبابا أخرى دفعت بابن سعود والعثمانيين إلى عقد تلك الاتفاقية، منها خوف الأمير السعودي من المعاهدة البريطانية العثمانية التي وقعت في التاسع والعشرين من تموز سنة ١٩١٣م، علاوة على خشيته من تدخل بريطانيا وتهديدها للوجود السعودي في الإحساء بتأثير الشيوخ العرب المتحالفين معها الذين كانوا يخشون من ابن سعود بعد وصول قواته إلى ساحل الخليج العربي.

أما بالنسبة للعثمانيين فمن جانب كانوا يرون أنفسهم عاجزين عن القيام بأي عمل عسكري ضد ابن سعود، ومن الجانب الآخر فإنهم كانون يخشون أن قيامهم -في حالة تمكنهم- بمثل ذلك العمل سيدفع الأمير السعودي إلى الالتجاء إلى البريطانيين، لذلك تقربوا له ليبعدوه عن بريطانيا ويحافظوا على نفوذهم في المنطقة.

وفي اليوم التاسع من تموز سنة ١٩١٤م سلم السفير العثماني في لندن مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تؤكد تعيين عبد العزيز آل سعود واليا على نجد من قبل الدولة العثمانية، وقد جاء في تلك المذكرة (بموجب مرسوم (فرمان) إمبراطوري عين ابن سعود حاكما عاما وقائدا للجند وسوف لا يكون لابن سعود الحق في عقد معاهدات أو الالتزام بأي تعهدات مع الدول الأجنبية، وعليه في جميع الأحوال احترام المعاهدات المعقودة بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأجنبية الأخرى).

ويبدو أن الحكومة العثمانية أرادت أن تبين للبريطانيين أن اتفاقها مع ابن سعود في الخامس عشر من مايس سنة ١٩١٤م لا يتعارض مع اتفاقها معهم في التاسع والعشرين من تموز سنة ١٩١٣م فضلا عن أنها أرادت أن توضح لهم أنه

يجب عليهم الابتعاد عن الأمير السعودي لأنه لا يستطيع أن يعقد معهم أية اتفاقية، لأنه تعهد بذلك.

التقى الشيخ مبارك بالوفد العثماني الذي عاد إلى الكويت، وأظهر له أعضاء الوفد أنهم لم يتفقوا مع ابن سعود، فذم حاكم الكويت الأمير السعودي، وفي البصرة حيث أقام عبد الوهاب القرطاس أحد وجهاء البصرة مأدبة للوفد، أخذ مبارك الصباح يلوم الحكومة العثمانية لعدم اختيارها له لرئاسة الوفد، وأخبر أعضاء الوفد أنه مخلص للدولة ويريد خدمتها فيتوسط بينها وبين ابن سعود لأنه يستطيع أن يؤثر عليها.

وافق الباب العالي على الاتفاق العثماني – السعودي في الصبيحية وأخبر والي البصرة بذلك، وتم تقدم الشكر لابن سعود ومنح وساماً ذا درجة رفيعة مع رتبة الوزارة، وعن طريق طالب النقيب علم الشيخ مبارك الذي كان موجوداً في ذلك الوقت في الفيلية (مقر حكم الشيخ خزعل) بالأمر فاستاء لذلك، لكنه تدارك وبعث إلى ابن سعود يهنئه بالاتفاق ويلومه لعدم إخباره بذلك، فتعلل الأمير السعودي بأن حاكم الكويت يدعوه بألا يتفق مع البريطانيين ولا مع العثمانيين، ولم يبين له الطريق الآخر الذي يجب أن يسلكه، فاعتذر حاكم الكويت وأخبر ابن سعود بأنه يريد أن يظهر للعثمانيين أنه ليس على اتفاق معه ولا يميل إلى جانبه، وبالرغم من معرفة ابن سعود بمقاصد مبارك الصباح فإنه شكره وأنهي الأمر بينهما على ما يرام، ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق العثماني – السعودي لم ينفذ بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى.

لم تراع الحكومة العثمانية مفاوضاتها مع ابن سعود في الصبيحية حيث أرسلت واليها في البصرة سليمان شفيق كمال للاجتماع بابن الرشيد قرب الزبير،

وطلب منه محاربة الأمير السعودي، وعلى إثر ذلك زودته بعشرة آلاف بندقية وكمية من الذخيرة ومبلغ من المال، فبعث ابن سعود إلى أمير حائل مستنكراً عمله هذا باعتباره نقضاً للصلح المعقود بينهما فأجاب أبن الرشيد (أي من رجال الدولة ومصالحي وإياك لا تكون إلا إذا رضيت الدولة بها). فحذره الأمير السعودي وهدده بالحرب لذا أصر على ذلك، وقد أدى اتفاق الحكومة العثمانية مع ابن الرشيد إلى زيادة حقد الأمير السعودي على العثمانيين.

يبدو أن المشاكل التي كانت تواجهها الدولة العثمانية في أكثر أقاليمها أجبرتها على أن تدخل في صيف عام ١٩١١م في مباحثات مع بريطانيا لحل المشاكل القائمة بينهما في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، وقد تركزت تلك المفاوضات بالدرجة الأولى حول إنشاء خط سكة حديد بغداد واحتمال توسيعه ليصل إلى الخليج العربي، إضافة إلى تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في المنطقة بصورة رسمية، واستمرت تلك المباحثات حتى سنة ١٩١٣م حيث وقع السفير العثماني في لندن إبراهيم حقي باشا في التاسع والعشرين من تموز سنة ١٩١٣م مع وزير الخارجية البريطانية إدوارد غرابي معاهدة بهذا الخصوص، وقد تطرقت تلك المعاهدة إلى سنجق نجد باعتباره سنجقاً عثمانياً فذكرت أن حدوده تنتهي عند مواجهة جزيرة الزخنونة التي تدخل ضمن حدوده وقد اعترفت الحكومة العثمانية بخط يمتد بمواجهة جزيرة الزخنونة ويفصل نجد عن شبه جزيرة قطر، ويذكر أن استيلاء ابن سعود على الإحساء قد شجع الحكومة العثمانية على الإسراع بتوقيع تلك المعاهدة.

ومما يلفت النظر أن استيلاء ابن سعود على الإحساء جاء في الوقت الذي كان فيه ممثل الحكومة العثمانية إبراهيم حقي باشا في لندن يبدي شدة تمسك الدولة بها وتوابعها من السواحل الواقعة جنوب الكويت، وعلى الرغم من أن

توقيع تلك المعاهدة جاء بعد بضعة أسابيع من فقد العثمانيين للإحساء، إلا أنها لم تعترف بالسيادة السعودية عليها، وعوضاً عن ذلك فقد أشارت إلى سنجق نجد العثماني باعتبار أن الإحساء جزء منه علماً أنه لم تبقَ أية سلطة للدولة العثمانية في هذا السنجق عند توقيع تلك المعاهدة.

اتفق الطرفان العثماني والبريطاني على أن يتم التصديق عليها خلال ثلاثة أشهر ولكن ذلك لم يتم بسبب بعض التحفظات التي قدمها الجانبان وأجل إلى الحادي والثلاثين من تشرين الأول سنة ١٩١٤م.

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تكن راضية عن تأجيل التصديق على المعاهدة فبادرت إلى إعادة المفاوضات مع بريطانيا وتم التوقيع على معاهدة إضافية أخرى بين الجانبين في التاسع من آذار سنة ١٩١٤م تم بموجبها تقسيم شبه الجزيرة العربية بأكملها بين الدولتين، وكان الحد الفاصل بين مناطق نفوذ كل منهما هو خط مستقيم هو الخط الأزرق وبموجب ذلك أصبح كل ما هو شمال ذلك الخط تابعاً للدولة العثمانية وكل ما هو جنوبه تابعاً لبريطانيا. وقد وقعت تلك المعاهدة في لندن ووقعها نفس المتفاوضين السابقين، وتم التصديق عليها في الثالث من حزيران من نفس السنة، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهكذا أراد العثمانيون والبريطانيون تقسيم منطقة الخليج والجزيرة العربية فيما بينهما، لكن الحرب العالمية الأولى حالت دون ذلك.

٢_ العثمانيون والسعوديون في مطلع الحرب العالمية الأولى:

أ. موقف ابن سعود خلال الحرب:

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية طرفا فيها -إلى جانب دول الوسط- كان ابن سعود قلقاً يراقب الأمور بحذر، وكان عليه أن يختار بين الحياد وبين الانحياز إلى أحد الطرفين المتحاربين، ولكن لكل من الطرفين مخاطرة وتبعاته، فالحياد يمكنه من الاحتفاظ بقوته النامية لكنه سيدفع بالقوى المتحاربة إلى محاولة السيطرة على بلاده، وفي تلك الحالة لم يجد الأمير السعودي من يساعده ضد من يهاجمه، وإما الدخول في الحرب فإنه يحتاج إلى بذل جهود وطاقات كبيرة، علاوة على أن الاشتراك في الحرب أمر غير مضمون، كما كان من الصعب معرفة الجانب الذي سينتصر في الحرب، لكن الأمير السعودي وتجنباً لما قد يحدث قام بتوطيد مركزه في الإحساء خوفاً من قيام الحملة البريطانية المحتشدة في البحرين من احتلالها وفي نفس الوقت عمل لنيل عطف البريطانيين ومساعدتهم له في الاستقرار، بسبب انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب.

ومن ناحية أخرى كان الأمير السعودي يرغب في استمرار السلم والتفاهم الذي أقامه مع العثمانيين قبل سنة من إعلان الحرب لكن العثمانيين كانوا قد تحالفوا مع خصمه ابن الرشيد وزودوه بالسلاح والمال، إضافة إلى تعاونهم مع الشريف حسين في الحجاز ورضاهم عن توسعه في نجد، وفي نفس الوقت كان ابن سعود يرى أن الانضمام إلى جانب العثمانيين ومساعدتهم في الحرب يعني بقاء شبه الجزيرة العربية جزءاً من الدولة العثمانية، التي كانت عدواً تقليدياً لآل سعود، لذلك كان على استعداد لقبول مبدأ الانحياز إلى جانب الحلفاء إذا كانوا

مستعدين لمساعدة العرب في تكوين دولتهم المستقلة، وفي ضوء ذلك استقبل الوفد الذي بعثته إليه (الجمعية العربية الفتاة) لدعوته إلى إعلان الثورة على الدولة العثمانية ورحب بالفكرة لكنه تحفظ بعد أن عرف من أعضاء الوفد أنهم أطلعوا الشريف حسين عليها، وذلك لعلمه بالعلاقة الوثيقة بين الدولة العثمانية وشريف مكة الذي بدأ عهده في الحجاز بحرب شنها على آل سعود تحقيقاً لمطامع الحكومة الاتحادية، إضافة أنه ساعد آل الرشيد -حلفاء العثمانيين وأعداء السعوديين- وحرضهم على مهاجمة المناطق السعودية.

أراد البريطانيون استمالة بن سعود إلى جانبهم في الحرب، فبعثوا إليه في الثاني من تشرين الأول سنة ١٩١٤م الكابتن شكسبير وكيلهم في الكويت يدعوه للقيام ضد الدولة العثمانية.

ويبدو أنه لعدم تأكد الأمير السعودي من الجانب الذي سينتصر في الحرب فقد رفض ذلك وبقي محايداً، ولم يتعرض للشريف حسين في الحجاز باعتباره ممثلاً للعثمانيين، ولا للقوات العثمانية في عسير واليمن ولم يمنع مرور الرسل والقوافل العثمانية من الشمال إلى اليمن لنقل الأموال والمخابرات عن طريق بلاده، لكنه كان يخشى ابن الرشيد لنقضه العهد الذي كان بينهما بتأييد الدولة العثمانية.

ويذكر أن البريطانيين كانوا يهدفون من وراء بعثتهم هذه تحقيق أمرين أولهما أشغال الأمير السعودي من متابعة توسعه في منطقة الخليج العربي بتشجيعه على محاربة آل الرشيد، وثانيهما أضعاف قوة العثمانيين بمحاربة أعوانهم آل الرشيد.

ويذكر أن ابن سعود أخبر شكسبير أنه يستطيع تقديم مساعدة غير مباشرة لبريطانيا، وذلك بالزحف على الحجاز وطرد الشريف حسين حليف العثمانيين منها، لكن المبعوث البريطاني رفض الاقتراح وبين للأمير السعودي استحالة تحقيق هذه الفكرة وطلب منه العدول عنها.

ويبدو أن الأمير السعودي كان لا يعلم بالمفاوضات الدائرة بين بريطانيا -ممثلة بمندوبها في القاهرة هنري مكماهون- والشريف حسين حول قيام الأخير بالثورة على العثمانيين.

لم تبذل بريطانيا جهد في استمالة الأمير السعودي إلى جانبها فبالإضافة إلى دعوة شكسبير السابقة، فقد بعث إليه المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي نوكس يدعوه إلى التعاون مع شيخي الكويت والمحمرة لاحتلال البصرة، مقابل اعتراف البريطانيين به كحاكم مستقل في نجد والإحساء، وتعهدهم بصد أي هجوم يقوم به العثمانيون على بلاده ومن ثم إبرام معاهدة معه تثبت ذلك، لكن ابن سعود لم يقم بشيء من ذلك وبقي محايداً، لأنه على ما يبدو كان يرى أن الاشتراك في الحرب في ذلك الوقت أمر سابق لأوانه لعدم وضوح أمور الحرب.

وعندما شعر البريطانيون أن الدولة العثمانية تعترض خط مواصلاتهم إلى الهند تساندها ألمانيا في ذلك، بدؤوا يبحثون عن حلفاء فأرسلوا في أواخر سنة ١٩١٤م الكابتن شكسبير مرة أخرى ممثلاً أكثر رسمية إلى الأمير السعودي حيث قوبل بالترحاب في الرياض. وكان ابن سعود قد بين منذ سنوات استعداده لإقامة أحسن العلاقات مع البريطانيين ولعقد معاهدة معهم، لكن دون شروط

معينة، ويبدو أن لسقوط البصرة بيد البريطانيين تأثير في تغيير موقف الأمير السعودي من الأطراف المتحاربة.

وفيما يخص موقف عبد العزيز آل سعود من زعماء شبه الجزيرة العربية الآخرين، فقد بعث برسائل إلى الشريف حسين وابن الرشيد ومبارك الصباح يدعوهم فيها للاجتماع واتخاذ موقف موحد.

ويذكر أن ابن سعود اقترح على الأمراء العرب الذين كاتبهم مشاركة بريطانيا في الحرب ضد الدولة العثمانية، فبعث إليه شريف مكة ولده عبد الله للمداولة في الأمر، فاجتمع بممثل ابن سعود على الحدود بين الحجاز ونجد ولكن الاجتماع لم يسفر عن شيء وأخبره ابن الرشيد أنه من رجال الدولة ويعمل وفق إرادتها، وكتب إليه مبارك الصباح يعلمه بأن حاكم الهند البريطاني اللورد هاردنغ سيصل البصرة –التي كانت قد احتلت من قبل القوات البريطانية في ذلك الوقت– وطلب منه أن يتوجه إلى هناك لمفاوضته، وبالرغم من فشل دعوة ابن سعود لزعماء شبه الجزيرة العربية إلا أنه أصبح على بينة من مواقفهم تجاه الأطراف المتحاربة.

ب. الاتصالات العثمانية - السعودية:

بعد دخولها طرفاً في الحرب بدأت الدولة العثمانية اتصالاتها بالأمير السعودي محاولةً استمالته إلى جانبها، فطلبت منه أن يمدها بمجاهدين للاشتراك في حرب قناة السويس وأن يساعدها أيضاً في صد هجمات البريطانيين على العراق ثم بعثت إليه وفداً من بغداد ضم في عضويته محمود شكري الألوسي وابن عمه الحاج علاء الدين الألوسي، والحاج نعمان الأعظمي. وقد حمل الوفد معه بعض المال هدية من أنور باشا وزير الحربية العثمانية إلى ابن سعود،

فبعث إليه مبارك الصباح يحذره من الاتفاق مع العثمانيين، وقد بذل الوفد العثماني جهوداً من أجل إقناع الأمير السعودي بالانضمام إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب ضد بريطانيا، إلا أن تلك الجهود قد باءت بالفشل حيث رفض ابن سعود التعاون مع العثمانيين وبين لهم بأنه لا يقدر على مقاومة البريطانيين بعد احتلالهم البصرة، وتعهد للوفد بأنه سيكون على الحياد.

ويذكر أن ابن سعود أخبر الوفد العثماني لا يستطيع مساعدة الدولة العثمانية في الحرب إلا إذا قامت بطرد آل الرشيد إلى حدود حائل أو الكف عن مساعدتهم، فعاد الوفد دون نتيجة.

وفضلاً عن وفد الألوسي فقد توجه وفد آخر برئاسة طالب النقيب لمفاوضة الأمير السعودي حول طلب المساعدة للدولة العثمانية في الحرب، وتختلف المصادر في سبب رحلة طالب النقيب، فيرى البعض أن فكرة إرسال السيد طالب النقيب لمفاوضة ابن سعود فكرة رسمية عثمانية، ويذكر آخرون أن السيد طالب خرج من البصرة خشية على نفسه من العثمانيين حيث وردت برقية سرية من عبد الكريم بن فهد السعدون الذي كان يزور بغداد آنذاك يذكر فيها أن جاويد باشا والي بغداد وقائد القوات العثمانية في العراق قد بعث إلى آمر حامية البصرة ووكيل واليها صبحي بك يأمره فيها بمعاملة أعضاء حزب الحرية والائتلاف معاملة حسنة حتى تصل القوات العثمانية وتلقي القبض عليهم.

ويبدو أن القول الأول أكثر واقعية وذلك لأن الدولة العثمانية كانت تنوي خوض حرب ضد بريطانيا فكانت تبحث عن أعوان لها في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فأرادت كسب الأمير السعودي إلى جانبها لما له من مكانة في

ذلك الوقت، ويبدو أنها اختارت السيد طالب لتلك المهمة بسبب العلاقة الوثيقة بين الرجلين والتي توطدت أكثر بعد مؤتمر الصبيحية.

ومهما كان سبب خروج السيد طالب من البصرة فقد غادرها في الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤م وفي الكويت أراد البريطانيون إفشال مهمة السيد طالب فاجتمع القنصل البريطاني فيها. كري بالشيخ مبارك وقرروا منع السيد النقيب من السفر إلى نجد لكنه لم يتلفت لذلك بالرغم من أن البريطانيين حاولوا إغراءه بالعودة إلى البصرة مع القوات البريطانية، وصل السيد طالب إلى نجد واجتمع بالأمير السعودي في القصيم فوعده الأخير بالمسير لمساعدة الدولة العثمانية.

رأى البريطانيون رفض السيد طالب العروض البريطانية ومغادرته الكويت عملاً عدائياً، فأرسلوا تهديداً إلى ابن سعود حيث بعث شكسبير -الذي وصل الكويت في طريقه إلى نجد- إلى الأمير السعودي ينصحه بالتزام الحياد ويحذره من الوقوف ضد بريطانيا فإن باستطاعة قواتها احتلال مدائنه وفرض الحصار على بلاده وأخبره بأنه سيصل إلى نجد لإجراء محادثات معه، وعلى أثر ذلك كتب ابن سعود إلى الشريف حسين يطلعه على وصول السيد طالب النقيب إلى نجد يدعوه لمعاونة الدولة العثمانية في الحرب، وأنه يخشى من قيام البريطانيين بمهاجمة بلاده إذا أقدم على ذلك، ثم عاد وبعث إليه ثانية يخبره بعزمه على السفر إلى العراق ملبياً دعوة السيد طالب، وقد طلب مشورته في الأمر، ويظهر أن الأمير السعودي كان يرغب في معرفة موقف شريف مكة من العثمانيين والبريطانيين.

اجتمع السيد طالب بابن سعود ثانية فأدرك أنه ليس جاداً في موقفه وإنما كان يحاول كسب الوقت لمعرفة أخبار الحرب بين البريطانيين والعثمانيين في البصرة، وبالرغم من ذلك بعث السيد طالب برقيتين إلى العاصمة العثمانية أخبر فيهما أنور باشا وطلعت باشا وزيري الحربية والداخلية بموافقة الأمير السعودي على الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ومساعدتها في الحرب، وطلب من الحكومة العثمانية تزويد القوات السعودية بالمؤن والذخيرة، غير أن احتلال البريطانيين للبصرة وهزيمة القوات العثمانية فيها دفع الأمير السعودي إلى الاعتذار عن تقديم أية مساعدة للعثمانيين.

لقد تخلص ابن سعود بعد احتلال البصرة من المأزق الذي كان فيه وأصبح الطريق الذي سيسلكه واضحاً، فبادر لإزالة الشكوك البريطانية حوله، وخاصة شكوك شكسبير، فبعث إليه في الثامن والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩١٤م رسالة رداً على رسالته، وقد دافع الأمير السعودي في رسالته عن السيد طالب وعن توجهه إلى نجد، وذكر أنه لم يهرب من الكويت ولم يقف ضد بريطانيا، كما دافع عن نفسه، وأخبر شكسبير أن شعوره ودي تجاه البريطانيين ولن ينحاز إلى جانب العثمانيين في الحرب ثم بعث برسالة إلى برسي كوكس بين له فيها أن مجيء السيد طالب إلى نجد كان بسبب سوء معاملة العثمانيين له، وأن موقفه من البريطانيين ليس كما علموا وأنه شخص يستحق الاحترام والتقدير.

أما السيد طالب فقد أذهله احتلال البريطانيين للبصرة، وخابت كل الآمال التي كان يحملها، وأصبح موقفه حرجاً فهو يعلم بحقد البريطانيين عليه فلا يستطيع العودة إلى البصرة، واستحال عليه اللحاق بالعثمانيين، لكنه أخذ يبرر موقفه كي يرضي البريطانيين بعد احتلالهم لمدينته، فكتب في العاشر من كانون الأول سنة ١٩١٤م رسالة إلى كوكس أخبره فيها أن علاقته بالعثمانيين كانت

غير حسنة، وأنهم اتهموه بميله نحو البريطانيين وبدؤوا بمضايقته فخشي على نفسه، وبين أن توجهه إلى ابن سعود لم يكن من أجل دعوته لمساعدة الدولة العثمانية في الحرب، وإنما للخلاص من مكائد العثمانيين وأخيراً ذكر أنه على استعداد للتعهد بخدمة الحكومة البريطانية إذا عفت عنه.

ويبدو أن ابن سعود أراد أن يخفف وطأة الأمر على السيد طالب فعرض عليه حكم الإحساء، لكنه رفض وقرر الاستسلام للبريطانيين مقابل موافقتهم على السماح له بالتوجه إلى مدينة بومبي في الهند حتى تنتهي الحرب، وقد كتب ابن سعود رسالة إلى كوكس حاكم البصرة آنذاك بخصوص ذلك فقبل البريطانيون الوساطة.

ويظهر أن البريطانيين كانوا يهدفون من وراء قبولهم طلب السيد طالب ووساطة ابن سعود تحقيق أمرين، أولهما إبعاد السيد طالب من مسرح الأحداث في العراق وشبه الجزيرة العربية، وثانيهما كسب الأمير السعودي إلى جانبهم في الحرب ضد الدولة العثمانية.

وهكذا فشلت جهود الدولة العثمانية في استمالة ابن سعود للوقوف إلى جانبهما في مطلع الحرب العالمية الأولى ضد بريطانيا.

الفصل الخامس عشر

النشاط الدولي

في الخليج العربي

قبل الحرب العالمية الثانية

أولاً: النشاط الألماني في الخليج العربي

شغل الخليج العربي حيزا كبيراً في تفكير الساسة الألمان، حيث أدركوا منذ أمد بعيد بأن الدولة التي تقبض على مفتاحه تستطيع بلا شك أن تكون صاحبة القول الفصل في الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق فقد توجه الألمان إلى الخليج العربي من خلال الشركات الألمانية والتجار الألمان ونافست في هذا المجال كافة القوى الأوروبية الأخرى وخصوصاً البريطانية.

ففي عام ١٨٩٧م عين الألمان نائب قنصل لهم في بوشهر ثم أسس روبرت فونكهاوس مقراً لشركته التجارية في لنجة على الساحل الإيراني من الخليج العربي فكانت تلك الخطوة التجارية الألمانية الأولى وسرعان ما اتسع نطاق عمل شركة فونكهاوس.

أثبت النشاط الألماني التجاري في الدولة العثمانية أنه قادر على منافسة الاحتكار البريطاني للتجارة في الخليج، فبعد النجاح الذي أحرزته شركة الليفانت الألمانية اتجهت أنظار شركة الخط الملاحي هامبروغ – أمريكا إلى إنشاء خط منتظم مع الخليج العربي والبصرة ووصلت بواخرها إلى البصرة في عام ١٩٠٦م ولأول مرة ثم عمدت ألمانيا إلى تخفيض أسعار النقل على متن بواخرها لإلحاق الضرر بالتجارة البريطانية في البصرة، حتى أن مهندسا ألمانياً حاول إزالة الحاجز الغريني قرب الفاو لتسهيل دخول البواخر الألمانية الكبيرة إلى ميناء البصرة.

وهكذا وفي حدود عام ١٩١٠م زاد الألمان في تجارتهم مع موانئ الخليج العربي بنسبة ١٠٠% وبعد عشر سنوات من متاجرتهم فإنهم جردوا البريطانيين

من تجار السكر وصارت انتوريب في بلجيكا وهامبروغ الألمانية مصدراً لكثير من التجارة.

شحنت ألمانيا مختلف البضائع إلى ميناء البصرة من مواد غذائية وأدوات كهربائية وأدوية وعقاقير طبية، لذلك فإنها حققت تقدماً واضحاً على التجارة البريطانية، لأن العقلية التجارية الألمانية عرفت كيف تلحق الضرر بتجارة بريطانيا، فعلى سبيل المثال كانت البواخر الألمانية تنقل الطن الواحد من السكر إلى البصرة بـ (٢٠ شلن) بينما كانت الشركات البريطانية تتقاضى على كل طن ما مقداره (٢٧ شلناً) لذلك استفحل الصراع الاقتصادي بين الطرفين.

ولم يقتصر نشاط فونكاوس على البصرة فقط بل امتد إلى جزيرة أبو موسى وحصل على ترخيص باستخراج خامات الحديد من الجزيرة وبموافقة حاكم الشارقة، وباشر عمله منذ عام ١٩٠٧م وقد خشيت بريطانيا من أن تكون هذه خطوة ألمانية لإقامة علاقات مع حكام المنطقة من أجل تثبيت النفوذ الألماني في الخليج العربي لذلك بادرت بريطانيا إلى إقناع حاكم الشارقة بإلغاء هذا الامتياز فأرسل إلى هاوس أمراً بالكف عن التنقيب، ولم يذعن هاوس للإنذار فأرسل الشيخ عدة سفن محملة برجاله المسلحين إلى الجزيرة وتم طرد العمال الألمان منها.

مشروع سكة حديد برلين – بغداد:

تطورت العلاقات بين ألمانيا والدولة العثمانية تطوراً ملحوظاً بعد سنة ١٨٨٠م فقد طلب السلطان العثماني من المستشار الألماني بسمارك تجهيزه بضباط ألمان لتدريب الجيش العثماني، ولكن بسمارك اعتذر عن قبول هذا الطلب لعوامل سياسية تتعلق بالدرجة الأولى بالعلاقات الألمانية الروسية، ومع

ذلك ظل بسمارك يعد صديقاً للدولة العثمانية وحليفاً لها في أية حرب تقع بينها وبين روسيا القيصرية، وقد قام القائد الألماني كولتز بإقناع معامل الأسلحة الألمانية بتجهيز الدولة العثمانية بمدافع من طراز كروب، وكذلك تجهيز البحرية العثمانية بعدد من قواريب الطوربيد وبنادق حديثة لإعادة تسليح الجيش العثماني.

وكانت عملية تسليح الجيش العثماني خطوة جديدة في سير العلاقات الدولية بالنسبة للعثمانيين، فقد قام كولتز بتهيئة المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي الألماني في الدولة العثمانية، فقد قامت الشركات الألمانية بإرسال البعثات الاقتصادية إلى الدولة العثمانية، فوصلت البعثة الألمانية إلى لبنان في عام ١٨٨١م لغرض جمع المعلومات الاقتصادية، ووصل عدد من الرحالة الألمانية إلى ممتلكات الدولة العثمانية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار التجارة الألمانية ونجاح الصناعات الألمانية في الأسواق العثمانية.

أدى مجيء وليم الثاني إلى العرش الألماني في عام ١٨٨٨م إلى تطور سريع في العلاقات الألمانية العثمانية، فقد اختط القيصر سياسة جديدة لبلاده، ويعد عام ١٨٩٠م بداية للسياسة الألمانية المسماة (بالسياسة العالمية) التي من أهم مميزاتها اشتداد النزعة الاستعمارية واستثمار رؤوس الأموال.

وقد زار القيصر الألماني الدولة العثماني في عامي ١٨٨٩م، ١٨٩٨م، وأكد للسلطان عبد الحميد الثاني عمق صداقة الشعب الألماني للدولة العثمانية لكسب وده والحصول على أكبر الامتيازات من السلطان العثماني الذي تعهد بمنح امتياز مد خط سكة حديد من حيدر باشا إلى قونية مروراً باسكي شهر.

وقد منح الامتياز إلى مجموعة من الألمان ممثلين بشركة سكة حديد الأناضول العثمانية بغية مد الخط من قونية إلى بغداد ومن ثم يمد الخط إلى الخليج العربي في كانون الأول ١٨٩٩م، وكان الممول للشركة البنك الألماني

(Deutsche Bank) إضافة إلى أن الفرصة كـــانت ممكنـــة لمشـــاركة رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية في المشروع لقاء فوائد سوف تمنح للموليــن إلا أن فرص نجاحها كانت محدودة.

وقع الامتياز بشكله النهائي عام ١٩٠٣م وكان يعطي ألمانيا الحق فـــي أن تنشئ ميناء نهريا في بغداد وتسير سفنا في نهري دجلة والفرات وكذلك ألحق فــي التنقيب عن النفط وقد بدأ التنقيب في منطقة الموصل بالفعل في عام ١٩٠٤م.

رفضت بريطانيا المشروع واعتبرت حصول ألمانيا على عقد الامتياز فـــي ٥ آذار ١٩٠٣م محاولة ألمانية للوصول إلى مياه الخليج العربي، وكان لحصـــول روسيا على مكاسب اقتصادية في مجال سكك الحديد في فـــارس حـــافزا لجعـــل بريطانيا تعتقد أن هناك تهديداً لمصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي.

ولتعزيز ثقة الشيوخ العرب ببريطانيا تلك الثقة التي هزتها الدعاية الألمانية إلى حد ما قام اللورد كيزون بجولته الخليجية على ظهر السفينة هاردنك، وكـــان الهدف الرئيسي لهذه الزيارة هو إظهار قوة بريطانيا وهيبتها وإمكانياتها الحربيـــة، والتقى مع مشايخ الخليج في الشارقة في كـــانون الأول ١٩٠٣م أثنـــاء زيارتـــه لمسقط والبحرين وإمارات الساحل العُماني والكويت.

وضعت الزيارة الكويت ضمن دائرة الحماية البريطانيـــة، وعـــدت حـــاكم الكويت مبارك الصباح حليفاً قوياً لبريطانيا يحظى بتأييدهـــا. حتـــى أن اللـــورد كيرزون منحه عند قيامه بزيارته إلى الكويت لقب (سير) مع وسام نجمة الـــهند، واتفقت مصلحة حاكم الكويت مع مصلحة بريطانيا في إعلانهما معارضة مد خـط سكة حديد بغداد – برلين إلى الكويت أو الحصول على ميناء فيها، وقـــد اعتمـــد مبارك على تأييد بريطانيا له في إعلان معارضته للخط، ورفضه التعـــاون مـــع ألمانيا.

وهكذا وجد الألمان أنفسهم وهم يشقون الطريق للوصول إلى الخليج العربي أنهم معرضون للتهديد من قبل بريطانيا، أما بريطانيا فكانت ترى المشروع خطة ألمانية في الزحف نحو الشرق، فإعلانها الحماية على الكويت وسد مدخل شط العرب عن طريق الاتفاق مع الشيخ خزعل حاكم المحمرة طوقت ألمانيا وحرمتها من جعل كاظمة في الكويت نهاية للخط الحديدي.

أولت ألمانيا أهمية استثنائية بالكويت لجعلها محطة لمشروعها الحديدي ومارست الضغط على الدولة العثمانية لفرض سيادتها عليها، فقد صرح أحد الألمان في معرض بيانه لأهمية الكويت "إذا حدث وسقطت الكويت في أيدي الإنكليز فيعني ذلك نهاية خط حديد برلين وكل شيء يتصل به".

إن المساندة البريطانية لمبارك كانت عاملا مهماً شجعته على رفض استقبال القنصل الألماني ستمبرغ عند زيارته للكويت عام ١٩٠٠م وهو يحاول إقناع حاكم الكويت للقبول بجعل الكاظمة نهاية للخط الحديدي أو تأجير قطعة أرض لألمانيا.

وفي الوقت نفسه أكد السفير البريطاني لدى الباب العالي لوزير الخارجية العثماني موقف بلاده الرافض لإيصال خط سكة حديد برلين – بغداد إلى الكويت دون موافقة حكومته لأن ذلك يعد إخلالاً بالوضع القائم في الكويت، ورفض بريطانيا القاطع لأي مشاريع تتعلق بالكويت دون أن يكون لحكومته نصيب عادل في المساهمة فيها.

لقد كانت بريطانيا ترى في المشروع وسيلة ألمانيا لتهديد تجارتها في الولايات، ومن ثم زعزعة علاقة بريطانيا مع الزعماء العرب في السواحل الجنوبية والغربية للخليج العربي، وسيكون لها الأثر البالغ على تهديد مكانة

بريطانيا في بلاد فارس، لذلك فإن البعض من المسؤولين البريطانيين كانوا يرون ضرورة السيطرة على الجزء الجنوبي من الخط ضماناً لتجارة الهند.

ومن أجل تعزيز مكانة بريطانيا في الكويت فقد اقترح السير إدوارد كراي على حكومته شراء قطعة أرض على الشاطئ الأمامي لميناء الشويخ الواقع على (٢-٣) ميل جنوب غرب الكويت التي قد تتخذ ميناء أو نهاية للخط الحديد المزمع مده إلى الخليج العربي لقطع الطريق أمام أية محاولة للوصول إلى الكويت من قبل ألمانيا حتى أن المقيم السياسي في الخليج العربي كان قد اقترح على حكومته شراء الأرض هذه منذ تاريخ ١٩٠٥/١١/١١م إلا أن بريطانيا كانت قد آثرت التريث في الأمر حتى لا تثير مشاكل مع العثمانيين.

ولتسليط الضوء على الموقف البريطاني فقد أطلع السير إدوارد كراي السير كامبون السفير الفرنسي في لندن على وجهة نظر حكومته حول الخط وضرورة سيطرة بريطانيا على الجزء الجنوبي للخط ورغبة بريطانيا الفعلية في المشاركة لإتمام المشروع.

لقد كانت بريطانيا تحاول قدر الإمكان توجيه حلفائها (روسيا، فرنسا) ضد ألمانيا ومشروعها، بل حتى أن إدوارد كراي وزير الخارجية البريطاني طالب بتدويل الخط واقترح على فرنسا وروسيا أن تضما صوتيهما إلى بريطانيا لبحث الأمر سوية مع ألمانيا التي رفضت هذا الأمر، لأنها ستصبح واحدة ضد ثلاثة أطراف في حالة إجراء المحادثات، إضافة إلى إصرار بريطانيا السيطرة على القسم الجنوبي من الخط المقترح، وكان هذا الأمر نابعاً من فكرة أنانية بريطانيا في الانفراد بالخط وتخليها عن حلفائها.

إزاء هذه الصعوبات والعراقيل التي كانت تضعها بريطانيا أمام ألمانيا لمنع المشروع، فقد شنت الصحافة الألمانية حملة صحفية اتهمت فيها بريطانيا

وحلفائها بالتأثير على الباب العالي لمنع عمليات استمرار بناء الخط وإحباط المخطط الألماني في إيصال الخط الحديدي إلى الخليج العربي فقد نشرت صحيفة ألمانية مقالة في ١٤ أيار ١٩٠٧م حول أهم الأمور الدولية، والتي تخص وجهة نظر ألمانيا حول الصراع الدولي على سكة حديد برلين – بغداد.

اعتبرت بريطانيا خط سكة حديد برلين – بغداد امتحاناً عسيراً لها لتحديد إمكانياتها ومدى نجاح دبلوماسيتها في محاولة منها لضم حليفاتها (روسيا، فرنسا) إلى جانبها للوقوف كتلة واحدة لإفشال المشروع الألماني أو فرض شروط خاصة على ألمانيا لقاء مشاركة جميع الأطراف في المشروع، برغم قناعة بريطانيا أن الخط سيتم تنفيذه عاجلاً أم آجلاً.

ولأجل معرفة رأي الساسة الروس من تنفيذ المشروع فقد أوضح السير إدوارد كراي إلى سفير بريطانيا في سانت بطرسبورغ لإطلاع الحكومة الروسية على آراء ومقترحات بريطانيا حول إكمال المشروع، وضرورة قيام روسيا بدراسة وافية حول إمكانية مشاركتها في تنفيذ الخط مع إمكانية عقد اتفاقية خاصة بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا كمشاركة رباعية في إتمام المشروع.

لقد كان الموقف البريطاني ينم عن التشدد في اتخاذ الطريق اللازم لضمان مصلحة بريطانيا حتى أن الأطراف الأخرى أخذت تنحو منحى بريطانيا في محاولة التوثيق مع ألمانيا ضماناً أيضاً لمصالحهما، وقد أكد السير كراي إلى السير بيرتي سفير بريطانيا في باريس بأن السير كاميون سفير فرنسا أكد له خلال لقائه (أن هناك اعتراضات كثيرة على مقترحات بريطانيا في تدويل الخط أو الخط الحديد مع رفض السلطان منح هذا الامتياز إلى بريطانيا)، وبرغم أن السير إدوارد كراي كان يرى إمكانية تجزئة المشروع بحيث تقوم كل من فرنسا

وبريطانيا ببناء أجزاء مختلفة من الخط وتحت إشراف هيئة دولية وتقوم روسيا ببناء الجزء الخاص بها وتحت إشراف الهيئة نفسها، لكن السفير الفرنسي لدى بريطانيا كاميون أكد مرة أخرى للمسؤولين البريطانيين بأن روسيا لا ترغب بربط الخط الحديدي في القوقاز إلى الخليج العربي لأنها تعتقد أن النتيجة ستكون فتح الطريق أمام التجارة البريطانية والألمانية إلى شمال فارس على عكس مصلحتها.

لقد كانت بريطانيا دائمة الشكوك حول نية ألمانيا في المشروع لذلك كانت مترددة في الاتفاق معها أو مع حليفاتها لذلك فإنها أصرت على امتلاك الجزء الجنوبي من الخط وبتساوي الحصص في المشروع مع سيطرة بريطانية كاملة في مَجلس إدارة المشروع لأنها كانت تخشى من وصول الخط إلى البصرة.

لقد كان هدف بريطانيا من المشاركة في سكة حديد برلين – بغداد هو الحيلولة دون انفراد ألمانيا بالمشروع ومن ثم الوصول إلى الخليج العربي وتهديد نفوذ بريطانيا لذلك فإن الإنكليز أيدوا رغبتهم في المشاركة لقاء الانفراد بالقسم الجنوبي للخط في البصرة، وحولا إلى الكويت حيث نهاية الخط الحديدي.

وكان لانقلاب الضباط الأتراك في تموز ١٩٠٨م دور كبير في تغير ميزان العلاقات التركية – الألمانية – البريطانية، فقد رجحت كفة الضباط الموالين لبريطانيا وعُزل الضباط الموالون لألمانيا، وأخذ النفوذ الألماني في الدولة العثمانية بالهبوط، وانعكست هذه التغيرات على السياسة الخارجية التركية التي شهدت تغيراً واضحاً لعدم اعتراض الحكام الجدد بالاتفاقيات السابقة، وازداد النفوذ البريطاني في كافة مرافق الدولة حتى قيل أن العمل في مشروع سكة الحديد سيتوقف.

ولكن في حلول عام ١٩٠٩م حدث انقلاب مضاد من قبل بعض الضباط الموالين للألمان وحدث تحسن ملموس في العلاقات الألمانية التركية مقابل انحسار النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية.

وأمام حالة الصراع الدولي وانعكاساته على مشروع سكة حديد برلين – بغداد وتأثيراته على أوضاع الدولة، فقد أبدى الاتحاديون ميلاً في التقرب من بريطانيا جنباً إلى جنب مع الألمان من أجل خلق نوع من التوازن بين المصالح الأوروبية في الدولة العثمانية، حتى أن بريطانيا أبدت استعدادها للتباحث حول السيادة العثمانية في الكويت والوضع القائم فيها إضافة إلى بحث المسائل المتعلقة بمشروع سكة حديد برلين – بغداد والدور البريطاني فيه.

حاولت ألمانيا استغلال الاختلافات القائمة بين مصالح بريطانيا وروسيا في فارس لصالحها، لذلك توصل القيصر الألماني مع القيصر الروسي إلى اتفاقية في بوتسدام في تشرين الثاني ١٩١٠م حيث أبدت الدولتان مصالح بعضهما، فأطلقت ألمانيا يد روسيا في شمال فارس مقابل توقف روسيا عن معارضة مشروع سكة الحديد أو النشاط التجاري في فارس.

وبعد أن كسبت ألمانيا روسيا إلى جانبها لجأت إلى فرنسا واتفقت معها عام ١٩١٤م على مساعدة فرنسا في مد خط سكة الإسكندرونة عن طريق حلب مع شراء ألمانيا لجميع الأسهم والسندات الخاصة بفرنسا في مشروع سكة حديد برلين لرفع بعض الأعباء المالية عن كاهل الخزينة الفرنسية.

أما بريطانيا فإنها من جهتها لجأت إلى تسوية مشاكلها مع الدولة العثمانية بموجب اتفاقية ٢٩ تموز ١٩١٣م، والاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت، مقابل الاعتراف بالاتفاقيات المعقودة بين حاكم الكويت وبريطانيا في عام

١٨٩٩م، ١٩٠٠م، ١٩٠٤م، مع إجراء مشاورات حول مد الخط إلـــى الكويــت مستقبلاً بين الدولتين.

وفي حزيران ١٩١٤م جرت مباحثـــات بيــن الرأســماليين البريطــانيين والألمان وانتهت بالاتفاق على صيغة حل وسط وهو اعتراف بريطانيـــا بأهميـــة سكة حديد برلين – بغداد للتجارة الدولية مقابل موافقة الألمـــان علـــى ســيطرة بريطانيا على الجزء الجنوبي من الخط، وتكون نهايتـــه البصـــرة ويكــون لـــهم عضوان في مجلس إدارة الشركة وتعهد الألمان بعدم قيامهم بإنشاء مينـــاء علـــى الخليج العربي أو دعم دولة أخرى للقيام بهذا العمل وتعهدت بريطانيا أيضاً بفتـــح شط العرب أمام الملاحة الدولية واستثمار ٤٠% من أموالها في هذا المشروع.

امتد الصراع الدولي إلى مجال الملاحة النهرية وخاصة في نهري دجلـــة والفرات وبواخر شركة الملاحة الحميدية وشـــركة لنـــج البريطانيـــة، إذ كـــانت البواخر الإنكليزية القادمة من الهند وموانئ الخليج العربي تسيطر إلى حدٍّ كبـــير على تجارة البصرة بالتعاون مع بواخر شركة لنج وقد نافست البواخر الألمانيـــة في الخليج العربي البواخر البريطانية في مجال الشحن التجاري أيضاً.

وعلى أثر تدفق الرأسمال الأجنبي وبالذات الألماني للمشاركة في مشـــاريع مع الأتراك، ومنافسة المصالح البريطانية لذا خاطب رئيس شركة دجلة والفـــرات للملاحة وزارة الخارجية بضرورة حماية مصالحـــها مـــن تغلغـــل رأس المـــال الألماني تحت غطاء عثماني إلى العراق ومن ثم الحصول علـــى إجـــازة فتـــح شركات عثمانية بمشاركة أجنبية وبموافقة الباب العالي وبضرورة فسح المجـــال أمام شركة دجلة والفرات للتمتع بنفس الامتيازات للتوسع في عملياتها التجاريـــة والحيلولة دون إلحاق الضرر بتجارتها.

حاولت الشركة استخدام الباخرة (جلنار) ضمن أسطولها النهري بدلاً من الباخرة (بلوس لنج) إلا أن هذه الخطوة لم تعجب السلطات المحلية العثمانية وحاولت عرقلتها بفرض ضريبة كمركية عالية فاحتجت الشركة لدى السلطات البريطانية واعتبرت الإجراء العثماني محاولة منها لإعاقة المصالح البريطانية في مجال الملاحة النهرية في البصرة، وطالبت بحمايتها والتدخل لحسم المسألة لصالح الشركة.

وقد ردت وزارة الخارجية على طلب الشركة بأن السير إدوارد كراي يرى (بأن الظروف غير مواتية الآن في ممارسة الضغط على الحكومة العثمانية لإلغاء الفائدة الكمركية التي فرضت على السفينة (جلنار) ولاسيما وأنها قليلة، ويمكن معالجة الأمر بعد دراستها من قبل الحكومة البريطانية لاتخاذ القرار اللازم بهذا الشأن).

ويتضح لنا من هذا الرد مدى انشغال بريطانيا في حل مشكلة سكة حديد برلين – بغداد وأنها لا تريد الاختلاف في الوقت الحاضر مع الدولة العثمانية لإقناع الأتراك بحسن نوايا بريطانيا وحرصها في استمرار العلاقات الدولية منها.

وقد اتسع حجم العلاقات التجارية البريطانية مع العراق مما أدى إلى تكدس البضائع في ميناء البصرة لأنها كانت فوق طاقة البواخر الموجودة، وأبرقت الشركة إلى وزارة الخارجية للقيام بمساعيها عن طريق سفيرها في الأستانة للحصول على موافقة الباب العالي لتسير مقطورات صغيرة مع الباخرة لنقل البضائع إلى مدن العراق لاسيما وأن الأتراك يقطرون مقطورات مع كل باخرة لزيادة قابلية النقل.

ثانياً: النشاط الروسي في الخليج العربي

لقد كانت مطامع روسيا ومنذ عهد بطرس الأكبر الوصول إلى مياه الخليج العربي والسيطرة على بلاد فارس المجاورة، ومن ثم الحصول على قاعدة بحرية في الخليج العربي، لذلك أوضح اللورد كيرزون المخاطر التي ستلحق بالمصالح البريطانية في حال حصول الروس على هذا المنفذ البحري فإنها ستنافس بريطانيا حتماً.

استطاعت بريطانيا إقناع ناصر الدين شاه على فتح نهر الكارون للملاحة عام ١٨٨٨م واعتبرت ذلك نصراً سياسياً وتجارياً لها مما حدا بالوزير المفوض الروسي في طهران عام ١٨٨٩م الطلب من الحكومة الفارسية بمنح حكومته تعهداً كتابياً لإحدى شركاتها في إنشاء خطوط سكك حديدية في فارس وأوفدت مهندساً إلى جزيرة هرمز عن طريق بندر عباس لغرض مسحها لجعلها مستودعاً للفحم.

وقد دفعت الأحوال الاقتصادية والمالية السيئة لبلاد فارس في عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م) وبسبب إنفاقه الأموال في السفر إلى أوروبا وفي البذخ والترف، منح الامتيازات للدولة الأوروبية، واضطر إلى الاستدانة من البنوك الروسية والبريطانية.

وقد شكل الروس فرقة عسكرية تسمى (القوزاق) لحماية الشاه من أي تمرد عسكري محتمل ضده فاستقر بذلك النفوذ الروسي في شمال البلاد والبريطاني جنوب فارس.

وحث السير هاملتون الوزير المفوض البريطاني في طهران حكومته "أنه من الضروري على حكومة الهند الاهتمام بنهر الكارون نظراً لأهميته باعتباره

مجرى مائياً مهماً ويتصل ببحر مفتوح" إضافة إلى وقوعه ضمن إقليم الأحواز حيث ملتقى شط العرب المعبر المائي المهم لتجارة الهند وبلاد فارس في آن واحد".

وفي إشارة واضحة حول خطورة مد النفوذ والتوسع الروسي في بلاد فارس على المصالح البريطانية، فقد أوضح اللورد كيزون نائب الملك في الهند بقوله: "إن مجرد حصول روسيا على منفذ بحري على الخليج العربي واتخاذه ميناء لها سيزيد من قوة روسيا البحرية في المستقبل، وقد يهدد تجارة الهند حينذاك، وستتخذ روسيا كل السبل للدفاع عن مطامعها لذلك فمن الضروري التعاون مع روسيا في فارس للوقوف ضد ألمانيا ومن ثم توزيع مناطق النفوذ"، كما بين اللورد أهمية هذا التعاون من أجل "عدم السماح لألمانيا بجعل خطوط سكك الحديد أو موانئها في الخليج العربي مجالاً لفرض سيطرتها السياسية أو الاقتصادية على جنوب فارس في المحمرة أو أبو شهر أو بندر عباس وتهديد تجارة الهند ومصالح بريطانيا في الأحواز".

كانت المحاولات الروسية في الشمال الفارسي تمهيداً للوصول إلى العاصمة طهارن والسيطرة على مقاليد الحكم، لذا كانت الحكومة البريطانية تخشى من الخطوة الروسية لمد نفوذها فيما بعد إلى جنوب فارس، وتهديد تجارة بريطانيا في المنطقة إذ بذلت الحكومة البريطانية جهوداً مضنية لتطوير المشاريع التجارية في موانئ بندر عباس وبوشهر والمحمرة حتى أصبحت موانئ مزدهرة، إضافة إلى ذلك فقد أدخلت التلغراف إلى المنطقة لذلك فقد حققت بريطانيا بذلك مكاسب مهمة، لذلك فإن بريطانيا لم تكن مستعدة للتنازل عما حققته في الجنوب لروسيا إلا أنها أبدت رغبتها في التعاون مع روسيا وإيجاد منفذ تجاري لها في شمال فارس، وعدم وضع العراقيل أمام التجارة الروسية، إلا

أن بريطانيا أكدت لحكومة طهران بأنها وبحكم نفوذها في المنطقة فإنها لا تقبل بمعادلتها بروسيا عسكرياً وبحرياً ومنحها حق إقامة محطات للفحم في موانئ الخليج العربي لأن هذه المحطات تنمي مستقبلاً روح التحدي لدى روسيا لمحاربة بريطانيا وتهديد الهند، لذلك اشترطت بريطانيا على حكومة طهران ضرورة عدم المساس بمصالح بريطانيا في الجنوب.

وهكذا فقد أبدت بريطانيا اهتماماً كبيراً لمواجهة التوسع الروسي في فارس وأخذت تبذل الجهود من أجل تدعيم نفوذها فيها فشجعت من جانبها قبائل البختيارية على الانفصال والتمرد على الحكومة المركزية خاصة وأن أحد رؤساء القبائل قد صرح لدى لقائه بالسير هاردنج أن الشاه يعتمد عليهم في إخضاع المحمرة لسلطتهم إلا أن رؤساء البختيارية يدركون تماماً أنه ليس من مصلحتهم أن يكونوا أداة بيد حكومة فارس لتدمير القبائل العربية في جنوب البلاد وفي عربستان وميناء بوشهر.

ومن جهة أخرى يعد مشروع كابنست الذي يهدف إلى بناء سكة حديد تمتد من ميناء طرابلس في سوريا المطل على البحر المتوسط إلى الكويت على أن تمتد فروع منه إلى بغداد وخانقين. أحد المشاريع الروسية المهمة الذي زرع القلق في نفوس المسؤولين البريطانيين في عام ١٨٩٨م ذلك المشروع الذي يهدف إلى جعل الكويت نهاية لخط الحديد المقترح، وقد انبرى اللورد كيرزون وقتئذ الذي ظهر في ميدان السياسة المعارضة للمشروع وبكل قوة لأنه سيضر بالمصالح البريطانية في المنطقة ويؤدي إلى ظهور النفوذ الروسي في الكويت، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى الإسراع بتوقيع اتفاقية عام ١٨٩٩م مع الكويت التي وضعت الأخيرة تحت الحماية البريطانية.

لما أدركت روسيا أهمية موقع الكويت لاتخاذه نهاية للخط الحديدي فإنها أرسلت مبعوثيها وبسرية تامة متظاهرين بالتجارة تارة ومكافحة الأمراض تارة أخرى في محاولة لكسب ود حاكم الكويت وتقرباً منه لعقد اتفاقية معه، ولما علمت روسيا بأمر اتفاقية عام ١٨٩٩م احتجت على تلك الاتفاقية لأنها أدت إلى إحباط خطط روسيا المتعلقة بمشروع كابنست آنف الذكر.

أما انعكاسات هذا الأمر على بريطانيا فقد حاولت التصدي لكل محاولة قد تقوم بها روسيا لإيجاد موطئ قدم لها في الخليج العربي، لذلك أوعزت إلى سفن البحرية البريطانية في الخليج العربي لمتابعة الموقف، إذ كلفت السفينة البريطانية أساي بمهمة تعقب ومتابعة السفينة الحربية الروسية أسكولد عندما زارت الكويت، والتي صعد على متنها جابر المبارك بدلاً من والده بعد أن حظي بتكريم من قبل البحارة الروس، وقد حملت السفينة عدداً من الهدايا التذكارية بعد مغادرتها الكويت، ومن الملاحظ أن قائد السفينة البريطانية أساي في أثناء زيارته الكويت لم يتحدث مع حاكم الكويت بشأن السفينة الروسية لأن حاكم الكويت لم يشأ إثارة موضوع السفينة الروسية.

ومن ناحية أخرى حاولت روسيا الرد على الاتفاقية البريطانية مع الكويت عام ١٨٩٩م بالاستيلاء على ميناء بندر عباس وبعض الجزر الواقعة في مضيق هرمز، على أمل أن تجعل من بندر عباس نهاية لسكتها الحديدية الآسيوية التي كانت ترغب في إنشائها عبر فارس أو جعلها محطة لتزويد السفن بالفحم، وتنفيذاً للمهمة أرسلت السفينة الروسية جلياك لزيارة الخليج العربي بعد أن كانت راسية بمياه عدن وفي رحلة لها إلى الصين، إلا أنها غيرت وجهتها ودخلت الخليج العربي في شباط ١٩٠٠م، ثم رست في ميناء بندر عباس، وقد طلب قائد السفينة كميات من الفحم تقدر بـ ٣٠٠ طن وكلفت السفينة البريطانية التجارية وادون

والتي تعود لأحد التجار البريطانيين بعد أن تم الاتفاق معه بنقل الفحم من بومباي إلى بندر عباس، ثم أفرغت السفينة شحنتها من الفحم في السفينة الروسية جلياك، ولما لم تكن الأخيرة قادرة على حمل الفحم بأكمله أراد قائدها أن يبقي ١٦ طناً من الفحم في بندر عباس ليعود إليه مرة أخرى.

وهناك اعترضت بريطانيا على هذا العمل حيث ذكر لوريمر أن كمية الفحم وإن كانت قليلة في كميتها ولكنها كبيرة في معناها ونتائجها لأنه عندما طلب قائد السفينة جلياك من نائب الحاكم في بندر عباس بإنزال ما تبقى من شحنة الفحم على البر في بندر عباس فهو بذلك أنشأ لروسيا نواة لمخزن فحم في بندر عباس، وهذا ما لا ترضاه بريطانيا.

وجاء رد الفعل البحري البريطاني سريعاً إذ صدرت الأوامر للسفينة الحربية البريطانية بومون أن تتبع حركة السفينة جلياك في الخليج العربي وبدون أي استفزاز، ثم رست بومون في بندر عباس وظلت بها حتى غادرت جلياك كما أصدرت البحرية البريطانية أوامرها السرية إلى قائد البحرية البريطانية في الخليج العربي بالتدخل السريع إذا ما دعت الحاجة، غير أن الخطر قد زال لأن مخزن الفحم بدلاً من أن يقام على الأرض فإن الكمية الباقية منه وضعت بقاربين محليين، وبذلك انتهت مهمة السفينة البريطانية بومون. أما السفينة جلياك فتوجهت بعدئذ لزيارة موانئ أخرى منها البصرة حيث صعد فيها القنصل الورسي في بغداد، وأبحرت إلى الكويت، حيث نزل القنصل الروسي لمقابلة حاكم الكويت، ثم عادت بعد ذلك إلى بوشهر، ومنها اتجهت في ٢١ آذار من العام نفسه إلى الصين.

لقد كشفت هذه المحاولة الروسية عن وجود خطة مسبقة للحصول على منفذ تطل منه روسيا على الخليج العربي على الرغم من تأكيدات المسؤولين

الروس للسفير البريطاني في سانت بطرسبورغ بعدم وجود أي نية لروسيا بإقامة مخزن للفحم في الخليج العربي، ومع ذلك اعتبرت المصادر البريطانية رحلة جلياك هي سلسلة من المظاهرات البحرية الروسية التي كان غرضها سياسياً لأن الأخيرة لم تكن لها أي مصالح اقتصادية مباشرة مع الخليج العربي وإن كانت بعيدة عن طريق سفنها المتجهة إلى الشرق الأوسط.

ولتأكيد ذلك الغرض الروسي زارت بعد ذلك المنطقة بعض السفن الحربية الروسية وفتحت روسيا قنصليات لها في البصرة وبوشهر وأسست شركة للملاحة بين موانئ البحر الأسود وموانئ الخليج العربي، وكانت هذه التحولات في نهج السياسة الروسية نابعة من مجابهة نفوذ بريطانيا المتزايد في الخليج العربي وتهدف إلى توطيد النفوذ الروسي في جنوب فارس.

وفي ٢٨ أيار ١٩٠١م أبرم الشاة مظفر الدين اتفاقاً لامتياز النفط مع وليم توكس دارسي ولمدة ٦٠ عاماً وشمل الاتفاق جميع أراضي الدولة باستثناء المقاطعات الشمالية التي تقع تحت النفوذ الروسي، وقد منح دارسي إعفاء كمركياً على جميع ممتلكات الشركة مقابل منح الحكومة الفارسية نسبة ١٦% من الأرباح الصافية سنوياً، وقد عدت الاتفاقية مكسباً اقتصادياً مهماً لبريطانيا.

قابلت روسيا الاتفاق البريطاني – الروسي بإجبار الشاه بالتوقيع على اتفاق تجاري في عام ١٩٠٢م ومن ثم الحصول على إعفاءات من الرسوم الكمركية التي تفرض على صادرات روسيا إلى فارس، وفي عام ١٩٠٣م بعثت بريطانيا بعثتين تجاريتين لتنشيط التجارة البريطانية في جنوب فارس.

ولتفادي احتمالات التصادم مع روسيا فقد عقد مؤتمر في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٠٢/١١/١٩م بحضور وزارات البحرية والحربية والخارجية ووزارة الهند لغرض دراسة الموقف المتوتر في فارس واتفق

المجتمعون على ضرورة حماية المصالح البريطانية في بوشهر ونهر كاون وبندر عباس وجزر هرمز ومساندة استقلال فارس بالطرق السليمة.

لقد كانت التغيرات في العلاقات الدولية عاملاً أساسياً في تهدئة التوتر بين بريطانيا وروسيا، فقد عقد الوفاق الودي عام ١٩٠٤م بين بريطانيا وفرنسا واتفاقهما على تسوية خلافاتهما في مناطق نفوذهما، كما أن خسارة روسيا في حربها مع اليابان عام (١٩٠٤-١٩٠٥م) وضياع معظم أسطولها مع ظهور بوادر النفوذ الألماني المتمثل في خط حديد برلين – بغداد وتهديد المصالح البريطانية والروسية على حد سواء كانت عاملاً حاسماً أمام الطرفين لتسوية مشاكلهما في فارس والخليج العربي.

لقد تمخضت انتخابات عام ١٩٠٦م في بريطانيا بفوز حزب الأحرار في الحكم على حزب المحافظين أنصار التوسع الاستعماري في الخارج، لذلك أبدى الأحرار رغبة ملحة في التخفيف من أعباء التوسع الاستعمار وتسوية مشاكل بريطانيا مع روسيا، وكان هذا الأمر عاملاً مشجعاً وراء عقد معاهدة ٣١ آذار ١٩٠٧م بين الطرفين للحد من التفوق الألماني في أوروبا وعزلها بتكوين عصبة قارية ضدها.

حددت الاتفاقية منطقة النفوذ الروسي في شمال فارس ويشتمل على تبريز وطهران، ومشهد، وأصفهان، أما منطقة النفوذ البريطاني فكانت أصغر بكثير وتغطي الزاوية الجنوبية الشرقية من فارس أما المنطقة الواقعة بين المنطقتين ولو أنها غير واضحة المعالم في الاتفاقية فتبقى محايدة.

ولكن في حقيقة الأمر أن المنطقة المحايدة في الوسط أصبحت فيما بعد حقلاً خصباً للنشاط البريطاني وحاجزاً منيعاً أمام أية قوة للتوجه نحو الهند.

أوجبت الاتفاقية على الدولتين احترام وحدة واستقلال فارس إلا أنهما قسما فارس إلى منطقتين شمالية وجنوبية وتعهدت بريطانية بأن لا تبحث عن أية امتيازات سياسية أو تجارية في منطقة النفوذ الروسي، وتعهدت روسيا أيضاً بعدم البحث عن أية امتيازات ضمن منطقة النفوذ البريطاني، وتعهد الطرفان على عدم جواز البحث عن امتيازات مثل سكة الحديد، أو فتح مصارف، أو دوائر بريد أو مد طرق نقل تقع ضمن دائرة النفوذ للدولة الأخرى.

ورغم ما انطوت عليها المعاهدة من تقسيم فارس بين بريطانيا وفارس إلا أن نتائجها كانت مهمة بالنسبة لبريطانيا التي تخلصت من مزاحمة روسيا لها في الخليج العربي واعتراف الأخيرة بالأفضلية السياسية لبريطانيا.

وفي ٦ شباط ١٩٠٨م صرح اللورد كيرزون في مجلس اللوردات البريطاني في تعقيب له حول المعاهدة قائلاً: "أي أتجرأ على القول بأن هذه المعاهدة ليست حلفاً هجومياً ولا دفاعياً بين بريطانيا العظمى وروسيا وهي ليست تعبيراً عاماً عن القوانين وعلاقات الصداقة بين هاتين القوتين الكبيرتين بل هي ترتيبات تفصيلية لمصالحهما ومطالبهما وحقوقهما في ثلاث مناطق".

ورغم ما انطوت عليها المعاهدة من تقسيم فارس بين بريطانيا وفارس إلا أن نتائجها كانت مهمة بالنسبة لبريطانيا التي تخلصت من مزاحمة روسيا لها في الخليج العربي واعتراف الأخيرة بالأفضلية السياسية لبريطانيا.

وفي عام ١٩٠٨م تم اكتشاف النفط في مسجد سليمان وتم تأسيس شركة النفط الإنكلو – فارسية عام ١٩٠٩م واختيرت عبادان لإقامة مصافي النفط فيها، فأجرى السير كرزون مفاوضات مع الشيخ خزعل لكسبه وتم الاتفاق معه على منحه مبلغاً كبدل إيجار سنوي لإقامة المصافي وحماية المنشآت النفطية فيها،

وشكلت فرقة من الجندرقة لهذا الغرض لإقامة نوع من الموازنة مع فرقة القوزاق الروسية.

وبعد استقرار الأحوال السياسية المضطربة في فارس لأنصار الثورة الدستورية عام ١٩٠٥م فقد كانت البلاد تعاني من الديون الخارجية والتدخل الأجنبي في شؤونها، وبالذات الروسي فأدركوا أن الإصلاح المالي شرط مسبق لتحسين الأوضاع الداخلية، ووجه الدستوريون أنظارهم إلى أمريكا على أساس عدم وجود أطماع لها في فارس في ذلك الوقت واستدعاء بعثة مالية منها والحصول على قروض لتحسين الأوضاع المالية.

وقد اختار الرئيس الأمريكي تافت في كانون الثاني ١٩١٠م مورغان شوستر لمنصب مدير عام المالية الفارسية وبموافقة المجلس الفارسي، وقد وصل فارس في مايس ١٩١١م وإعطاء المجلس صلاحيات مطلقة من أجل تحسين مالية البلاد.

لقد طلب شوستر قوة من الجندرمة ومنهم ضابط للعمل على جمع الأموال مع إلحاق ميجر ستوكس الملحق العسكري السابق في السفارة البريطانية بوظيفة قائد عسكري.

رفضت روسيا السماح لبعثة شوستر بالدخول إلى منطقة نفوذها السياسي في الشمال وعللت ذلك بأنه رق لبنود معاهدة عام ١٩٠٧م وأن (رجال القوزاق سيواجهون بالقوة بعثة شوستر).

طلبت روسيا على الفور من الحكومة الفارسية في طهران في ٢٩ تشرين لثاني ١٩١١م العمل على طرد المستشار المالي الأمريكي (مورغان شوستر) بعد ٩ أشهر من العمل في محاولة منه لتحسين الوضع المالي للبلاد، وقد غادر

البلاد على الرغم من عدم موافقة المجلس على الأمر، وقمعت السلطة بالقوة المظاهرات التي نظمت في تبريز ضد أبعاد مورغان شوستر.

وفي الجنوب حصلت بريطانيا على مكسب مهم من الشيخ خزعل الذي تعهد لها بعدم منح امتياز استخراج اللؤلؤ في إمارته إلا بعد موافقة بريطانيا إضافة إلى ذلك فإن اتفاقية شط العرب المعقودة في ٢٩ تموز ١٩١٣م بين بريطانيا والدولة العثمانية، أقرت حقوق الشيخ خزعل في المحمرة وتنظيم وراثة العرش في إمارته وحصرها في أسرته.

وهكذا نجد أن الأطماع الروسية في مياه الخليج العربي أخذت تتضح والمخاوف البريطانية تتزايد، ولعبت الظروف الدولية آنئذ دوراً في إيقاف الصراع البريطاني الروسي في مياه الخليج العربي، وبخاصة عندما تم عقد المعاهدة بين بريطانيا وروسيا عام ١٩٠٧م بشأن تقسيم فارس، حيث احتفظت بريطانيا بمركز نفوذها في جنوب فارس والمناطق المطلة على الخليج العربي وأمنت طرقها المؤدية إلى الهند.

ثالثاً: النشاط الأمريكي في الخليج العربي

تعود بداية العلاقات الأمريكية مع الخليج العربي إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد ارتبط ذلك باتساع حجم التجارة الأمريكية في الشرق عموماً في أعقاب انتهاء الثورة الأمريكية ١٧٨٣م بصورة مباشرة، التي نجم عنها اندفاع الأمريكيين للإسهام في التجارة الشرقية لاستثمار أموالهم فيها، فأخذ التجار الأمريكيون بالظهور في المحيط الهندي تدريجياً.

وقد أخذ النشاط التجاري الأمريكي بالاتجاه نحو شرق أفريقيا وبشكل خاص بالقرب من موزمبيق، ففي عام ١٨٢٠م حصل الأمريكيون على تجارة الأسلحة المربحة بالإضافة إلى تجارة الصاج والجلود والقماش من مدغشقر وزنجبار بشكل رئيسي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من اكتشفت الطريق الملاحي الجديد في المحيط الهندي وبحر الصين.

لقد أصبح السلطان سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦م) محط اهتمام الدول الأجنبية في مقر حكمه الجديد (زنجبار) وهذا ما يدل على أهمية الأخيرة ومسقط، كونهما مركز نقل تجاوز العالم القديم إلى العالم الحديث وأثارتا اهتمامه، وكان للولايات المتحدة الأمريكية اهتمامات تجارية واسعة، ففي عام ١٨٢٥م رست أول سفينة أمريكية في زنجبار في وقت أولى السيد سعيد اهتمامه المتزايد لممتلكاته في شرق أفريقيا، ومما عزز ذلك الاهتمام ما قام به الكابتن الأمريكي ريلم أوبنز عندما أعلن وبصورة مؤقتة جعل ممباسا تحت الحماية الأمريكية، إلا أنه سرعان ما تنصل من ذلك فيما بعد.

وتمثلت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة علاقات تجارية مع عمان ولا سيما الجزء الأفريقي من السلطنة في تنظيم الرسوم الكمركية للتجارة، وأصبح نشاط الولايات المتحدة التجاري واضحاً مع الجزء الأفريقي أكثر من الجزء الآسيوي، إذ أنها كانت تستورد البضائع والسلع التي تحتاجها مثل العاج والصمغ والزيتون وفي الوقت نفسه للحصول على تجارة الأسلحة التي كانت تجارة مربحة.

ثم تجددت العلاقات التجارية الأمريكية العُمانية في عهد السيد سعيد، ففي عام ١٨٣٣م قام الطرد الأمريكي بيكوك بزيارة رسمية إلى مسقط وعلى ظهره أدموند روبرتس مندوباً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية اندرو جاكسون، لتوثيق العلاقات التجارية بين عُمان والولايات المتحدة الأمريكية وتوقيع معاهدة تجارية، وقد تم فعلاً إبرام معاهدة نصت في أحد بنودها على أن يكون للأمريكان حرية الشراء والبيع في مسقط وزنجبار وأفريقيا وعليهم رسوم كمركية قدرها ٥% على بضائعهم الواردة إلى مسقط وزنجبار جميعاً وقد وقعها السيد سعيد في ٢١ أيلول ١٨٣٢م وتمت المصادقة عليها في عام ١٨٣٤م، وهي أول اتفاقية عقدها السيد سعيد مع دولة غربية كبرى، وأصبحت فيما بعد مثالاً لعقد معاهدات أخرى مع بريطانيا عام ١٨٣٩م وفرنسا ١٨٤٤م.

وبموجب هذه الاتفاقية قام وزير الخارجية الأمريكية فور سايت بتعيين ريتشارد وترز أول قنصل أمريكي في زنجبار بمقتضى معاهدة ١٨٣٢م، كما عين في ١٥ شباط ١٨٣٨م هنري .ب. مارشال قنصلاً في مسقط لإدارة الشؤون التجارية في الخليج العربي، وقد جاء الإجراء الأخير استجابة للدعوة التي وجهتها الشركات التجارية الأمريكية للتعامل التجاري مع أقطار الخليج العربي،

غير أن ميناء مسقط لم يحصل على نصيب وافر من تلك التجارة كما كـان فـي السابق، حيث احتلت زنجبار أهمية تجارية واضحة مما أدى إلى إلحاق قنصلية مسقط بقنصلية زنجبار عام ١٨٤٦م.

كان لعقد معاهدة ١٨٣٣م آثارها السياسية الواضحـة علـى بريطانيـا، إذ أقلعت حكومة الهند وأثارت الشكوك لديها حول تزايد النشـاط الأمريكـي فـي الشرق الأفريقي، وبخاصة بعد أن منحهم السيد سعيد مركزاً تجاريـاً، علمـاً أن الأمريكيين لم يفكروا بإنشاء مستعمرة لهم في الشرق الأفريقي -في ذلك الوقـت- وإنما كان هدفهم تقوية العلاقات التجارية بينهم وبين عمان، وتنشيط اقتصادياتـهم في زنجبار الأمر الذي جعل بريطانيا ترسل الكابتن هارت إلى زنجبار لمراقبـة الأحداث وسرعان ما أظهر السيد سعيد رغبته في عقد معـاهدة مـع بريطانيـا مماثلة لمعاهدة عام ١٨٣٣م، أما الشيء الآخر، فهو أن عقد تلك المعاهدة جعلـت السيد سعيد يشعر بأهميته وقدرته على إقامة علاقات تجارية وعقد معاهدات مـع دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بدوره جعله قادراً على مواجهـة الدول الكبرى الأخرى كفرنسا وبريطانيا آنذاك.

وقد طرأت بعض الخلافات على العلاقات العثمانية الأمريكية، بشأن تسوية بعض الأمور القضائية المتعلقة بالرعايا الأمريكيين وإصرار السيد سـعيد علـى حصر التجارة الأمريكية مع زنجبار لاعتقاده بعدم تضمن اتفاقيـة ١٨٣٣م حـق دخول التجار الأمريكيين لموانئه الأخرى في شرق أفريقيا، وقد أبلغ السيد سـعيد الرئيس الأمريكي بهذه الأمور في رسالتين في آذار وأيلول ١٨٤٧م غير أنه لـم يتلق إجابة مرضية من الجانب الأمريكي، ولعل في سـخط السـيد سـعيد لـهذا

الموقف إلى جانب الخلافات آنفة الذكر، ثم تزايد النفوذ الأجنبي ما يفسر قطع العلاقات بين البلدين في تموز ١٨٥٠م.

وكما يبدو أن قطع العلاقات جاء في جانب السيد سعيد وحده، ذلك أن الرئيس الأمريكي فيلليمور بعث في أيار ١٨٥١م برسالة إلى السيد سعيد يطالبه فيها بإعادة الامتيازات التي كان قد التزم بها سابقاً في معاهدة ١٨٣٣م، وأن يسمح للسفن التجارية الأمريكية بدخول موانئه، هذا في الوقت الذي تعهد فيه باستقبال السفن العُمانية بنفس الرعاية التي تكفلها اتفاقية ١٨٣٣م للطرفين.

وقد استؤنفت هذه العلاقات بين الجانبين ولكن ليس بالشكل الذي كانت عليه من نشاط، إذ كان أكثر القناصل المعينين من قبل أمريكا من التجار البريطانيين، حتى عام ١٩٠٩م حين قررت إرسال قنصل روسي إلى مسقط، وذلك جراء شكاوى المبشرين الأمريكيين حول العقبات التي كانت تواجه عملهم هناك.

أما عن المصالح التجارية الأمريكية في العراق فكانت ضئيلة بوجه عام واقتصرت على استيراد المنتوجات العراقية كعرق السوس والصوف، في حين كان النفط يمثل النسبة الكبيرة من حجم الصادرات الأمريكية من العراق إلى جانب المنتوجات الصناعية الأخرى، وكان للولايات المتحدة الأمريكية قناصلها الذين يتولون رعاية هذه المصالح في العراق، وهم موزعون على مدينتي بغداد والبصرة، وكان بعضهم من التجار البريطانيين.

وتبدو المصالح الأمريكية في فارس ضعيفة خلال القرن التاسع عشر، ويعود ذلك بالدرجة الأساسية إلى أن الأمريكيين أنفسهم لم يؤكدوا بشكل واضح على فارس في هذه الفترة، إلا أن ذلك لم يمنع الأمريكيين من استقصاء الحقائق

عن الأوضاع التجارية في هذه المنطقة ومـــدى أهميتـــها للتجـــارة الأمريكيـــة، وظهرت بوادر هذا الاهتمام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد تم فـي ١٦ تشرين الأول ١٨٥١م التوقيع على اتفاقية تجاريـــة بيـــن القـــائم بالأعمـــال الفارسي والسفير الأمريكي في القسطنطينية، غير أن الكونكرس الأمريكـــي لـــم يصادق عليها لعدم احتوائها على مـــادة تضمـــن حقـــوق الرعايـــا الأمريكييـــن وامتيازاتهم.

لكن المسؤولين في فارس واصلوا اتصالاتهم بالجـــانب الأمريكـــي لعقـــد اتفاقية وهم مدفوعون بأمل الحصول على دعم عسكري وسياسي أمريكـي، إلا أن الصيغ العسكرية والسياسية التي حاول الفرس استثمارها من عقد المعاهدة كـــانت وراء تعثر المعاهدة مجدداً، إذ كانت الحكومة الأمريكية تؤكـــد علـــى الطبيعـــة التجارية المتبادلة مع فارس، في حين كانت الحكومة الفارسية تطالب بما يشـــبه التحالف مع أمريكا، وتكليفها ببناء السفن البحريـــة التـــي يحتاجـــها الأســـطول الفارسي، وقد أخفقت الحكومة الفارسية في تحقيق أي تقدم في المفاوضات التـــي استؤنفت في النمسا بشأن الاتفاقية، وأخيراً تم عقد الاتفاقية في ١٣ كـــانون الأول ١٨٥٦م دون تحقيق أحلام فارس البحرية.

أما بالنسبة للنشاط التبشيري الأمريكي في الخليج العربي فتعود بداياته إلـــى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ظهر في غرب فارس وتحرك شـــرقاً باتجاه طهران في عان ١٨٧٢م تم تبريز في العام التالي وهمدان فـــي ١٨٨٠م، كما ظهرت في هذه الفترة بدايات هذا النشاط في شـــمال العـــراق، حيـــث قـــام المبشرون الأمريكيون بممارسة نشاطهم في تلك المناطق وأسسوا لـــهم أول مركـــز تبشيري في مدينة الموصل.

وقد انتشر النشاط التبشيري الأمريكي في سواحل الخليج العربي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والذي تمثل بالبعثة العربية التي كانت يرأسها كل من المبشرين (كانتين) و(زويمر) وبدأت هذه البعثة بالعمل في حوالي عام ١٨٩٠م بعد دراسة أولية للغة العربية في سوريا، وتمكنت من إنشاء عدة مراكز تبشيرية في البصرة والبحرين، ومسقط، وامتد نشاطها أيضاً إلى باقي المناطق في الخليج العربي كالإحساء، والقطيف، وساحل عُمان، كما شملت الكويت بنشاطها حين بدأت باتصالاتها في عام ١٩١٠م بعد أن مهدت لذلك بإيفاد بعض أطبائها لأغراض العلاج الطبي.

لقد جاء النشاط التبشيري متمشياً مع متطلبات المصالح الأمريكية المتنامية في الخليج العربي، وكان خطوة تمهيدية لدعم هذه المصالح وما يعقبها من نفوذ سياسي أمريكي في المنطقة، وليس ثمة شك في أن مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون توثيق أواصر العلاقة مع سكان المنطقة، وإبراز الوجه المشرق للتبشير، من خلال الخدمات الطبية والتعليمية التي كانت تقوم بتقديمها البعثات التبشيرية للسكان مستغلة بذلك تخلف المنطقة عما وصل إليه المجتمع الغربي من تقدم، ولا تتوقف المهمة التبشيرية عند هذا الحد، بل تولى بعض المبشرين بنفسه مهمة الوكيل عن مصالح بلاده، فقد استطاع أحد الأطباء المرافقين للبعثة التبشيرية الأمريكية في البحرية من الحصول على امتياز نفط قطر لشركة ستاندار أويل كومنبي أوف كاليفورنيا.

- قوبل النشاط الأمريكي في الخليج العربي منذ البداية بعدم الارتياح من الحكومة البريطانية، وبخاصة بعد توقيع الاتفاقية التجارية مع السيد سعيد بن سلطان، وازداد التنافر بين الدولتين بازدياد المصالح الأمريكية في المنطقة،

ودخل مرحلة جديدة بعد أن أصبح النفط محور هذا التنافس، فقد تمكنت شـــركات النفط الأمريكية الكبرى خلال حقبة قصيرة نسبياً من الحصول علـــى امتيـــازات نفطية مهمة في منطقة الخليج العربي.

ويمكن القول أن الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها كـــانت نهايـــة عهد وبداية عهد جديد في تاريخ السيطرة الاستعمارية في الخليـــج العربـــي، ألا وهو ظهور دور الولايات المتحدة قوة مؤثرة في المنطقة وضعف دور بريطانيـــا فيها.

رابعاً: النشاط الفرنسي في الخليج العربي

كان لسقوط جزيرة ايل دي فرانس (مورثيوس) الأثر الكبير في إضعاف النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج العربي عموماً، وسلطنة عُمان وتوابعها في الشرق الأفريقي خاصة.

وقد ضعف النشاط الفرنسي خلال المدة (١٨١٠-١٨١٥م) ولم يقم الفرنسيون بتعيين ممثل سياسي لهم في عُمان طوال حكم السيد سعيد، وفي عام ١٨١٧م ازدهرت العلاقات العمانية – الفرنسية من جديد، إذ بدأت اتصالات السيد سعيد التجارية مع فرنسا وتم عقد معاهدة جديدة في ٣٠ آذار من العام نفسه أكدت على استمرار العلاقات التجارية بين البلدين واستمرت بالفعل تلك العلاقات حتى عام ١٨٤٤م، إذ عقدت اتفاقية أخرى عام ١٨٤٤م، وقد أخذت السفن الفرنسية بالانتشار في موانئ مسقط، وفي عام ١٨١٩م زارت مسقط السفينة (زيليه) ثم سفينة (كيلوبترا) عام ١٨٢٢م، وكان هدف تلك الزيارة هو التأكيد على الصداقة العثمانية الفرنسية وإقامة معاهدات تجارية لتنشيط التجارة والملاحة بينهما بهدف تصدير المنتجات العثمانية إلى فرنسا وبالعكس، واستعادت فرنسا بعض علاقتها التجارية مع العرب، وظهر هذا الشيء بوضوح عندما استعاد الفرنسيون جزيرة البوربون من البريطانيين عام ١٨١٧م، وبدأت العلاقات التجارية القديمة بين البوربون وعُمان وشرق أفريقيا تتجدد.

وازداد اهتمام سعيد بن سلطان بتطوير علاقاته التجارية مع فرنسا ولاسيما بعد فشل حملته على البحرين عام ١٨٢٨م، وبخاصة أن السيد سعيد كان يبحث عن دولة أوروبية أخرى غير بريطانيا، فاتجهت أنظاره نحو فرنسا التي بدأت تتقرب إليه، ويرد في هذا الصدد ما كتبه السيد سعيد إلى مديرية البحرية

الفرنسية يخبرها عن تطور النشاط التجاري في عُمان وبخاصة مسقط، وأبدى رغبته في تقديم التسهيلات اللازمة لمبعوثي الوزير الفرنسي في مسقط، وفي الوقت نفسه لم يرغب السيد سعيد بالارتباط كلياً مع فرنسا، كونه يدرك مدى أهمية علاقاته مع حكومة الهند واعتماد عمان على التجارة مع الهند، ولم يظهر للسيد سعيد قلقه وعداوته تجاه فرنسا لأجل استمرار التعامل التجاري وخاصة كان لعمان تجارة ناشطة مع جزيرة أيل دي فرانس، هذا من جانب، ومن جانب آخر كان السيد سعيد يخشى تعرض السفن العُمانية وتجارتها إلى خطر القراصنة الفرنسيين وكانت عُمان تجهز سفناً حربية بريطانية لحماية أسطولها البخاري المتجه من مسقط إلى البنغال وبالعكس، وبسبب هذا حاول السيد سعيد أن يظهر مودته إلى كل من فرنسا وبريطانيا.

والواقع كان السيد سعيد بن سلطان متردداً في التعاون مع فرنسا في الوقت الذي ضعف مركزها في الشرق عموماً، علماً أن عقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٣م، وبريطانيا ١٨٣٩م، قد عززت مكانة السيد سعيد التجارية بين الدول الأوروبية، وفي الوقت نفسه أصبح النشاط الفرنسي يشكل خطراً على ممتلكاته في الشرق الأفريقي، وظهر هذا القلق أكثر وضوحاً في عام ١٨٤٠م حين وصلت بعض قطع الأسطول الفرنسي إلى زنجبار، وهنا فكر السيد سعيد بعقد معاهدة تجارية في تشرين الثاني عام ١٨٤٢م مع فرنسا لكسبها إلى جانبه وصدقت المعاهدة نهائياً في ٤ شباط ١٨٤٤م.

لقد أعطت تلك المعاهدة لفرنسا امتيازات في شرق أفريقيا أسوة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت تلك المعاهدة حرية التجارة بين البلدين وسمحت للفرنسيين بإقامة مراكز تجارية في سلطنة عُمان وتوابعها،

وهكذا عدت تلك المعاهدة نصراً للسياسة الفرنسية، إذ عادت العلاقات التجارية من جديد إلى سابق عهدها مع عُمان.

وفي عام ١٨٤٧م أُسست قنصلية فرنسية في زنبجار وأخذت سفن السيد سعيد تبحر نحو الموانئ الفرنسية وهي تنقل منتجات الشرق الأفريقي كما أخذت الكثير من العوائل الفرنسية تمارس نشاطها الواسع في أفريقيا، وقد استمرت تلك العلاقات بالصداقة حتى عام ١٨٥٢م، إذ بدأت تلك العلاقات بالتوتر ومع ذلك احتلت فرنسا المرتبة الثانية من حيث الأهمية في المبادلات التجارية مع ممتلكات عُمان الشرقية، واستمرت حتى وفاة سعيد بن سلطان ١٨٥٦م.

وفي عام ١٨٦٢م تعهدت كل من فرنسا وبريطانيا باحترام استقلال عُمان وكان مركز فرنسا بالنسبة إلى هذا التصريح متكافئاً مع مركز بريطانيا في سلطنة عُمان، وبالرغم من أهمية مسقط للاستعمار البريطاني في الهند والخليج العربي هي أكثر من وجهة نظر المصالح الفرنسية، إلا أنه كان يخشى أن يأتي اليوم الذي تتصارع فيه الدولتان الأوروبيتان الاستعماريتان للمنافسة حول ميناء مسقط، أما من وجهة نظر سلاطين مسقط فكانوا يعتقدون بأن التصريح المشترك أعطاهم فرصة كافية للاستفادة من التوازن الدولي.

أثار موضوع هجوم بعض القبائل العُمانية من الهناوية عام ١٨٩٥م على حكم السلطان فيصل بن تركي واحتلالهم لمدينة مسقط السياسية البريطانية ولفرض حماية أرواح وممتلكات رعايا بريطانيا في مسقط أرسل الوكيل السياسي في مسقط سادلر رسالة إلى المقيم البريطاني في بوشهر، يخبره بالأحداث ويطلب منه تزويده بسفينة حربية لمعالجة الموقف في مسقط وبالسرعة الممكنة واستجابة لطلب الوكيل وصلت السفينة سفنكس إلى مسقط، عندما طلب الوكيل السياسي من المهاجمين إيقاف القتال، لكي يتمكن الرعايا البريطانيون من مغادرة المدينة، وقد

استجاب المهاجمون ووافقوا على هدنة مؤقتة لمدة يومين لنقل الرعايا إلى مكان آمن، وكذلك وصل المقيم البريطاني على متن السفينة لورنس من أجل إدارة الأمور العامة والتصرف في ضوء الأحداث المستمرة، وأبلغ المقيم البريطاني حكومته بأن من المستحيل إيقاف الهجوم باستخدام مدافع سفن البحرية البريطانية دون حدوث تدمير تام للمدينة، وبعد أن ثبت عجز السلطان في إنهاء ذلك الهجوم، صدرت الأوامر إلى المقيم البريطاني بأن لا يقدم أي مساعدة للسلطان في جلاء المهاجمين، وبعد مرور مدة توصل السلطان إلى عقد الصلح مع المهاجمين بشرط أن يدفع مبلغ من المال قدره ١٧٧ ألف روبية.

كانت من نتائج ذلك الهجوم أن تأزمت العلاقة بين حاكم مسقط وبريطانيا بسبب عدم مساعدة الأخير للحاكم المذكور وأصبح الرعايا البريطانيون وممتلكاتهم تحت رحمة المهاجمين، وقد وجدت بريطانيا صعوبة لإخراج المهاجمين من المدينة بنيران مدفعية سفنها الحربية دون إحداث تدمير لها، فضلاً عن ذلك مطالبة بريطانيا حاكم مسقط بتعويضات عن الخسائر التي لحقت بتجارة الهنود، والأمر الآخر الذي زاد من تأزم العلاقات المذكورة هو توثيق العلاقات بين سلطان مسقط والقنصل الفرنسي وازدهار المصالح الفرنسية في مسقط، فقد عرض القنصل الفرنسي (أوتافي) مساعدته العسكرية حيث أرسل يطلب السفينة الحربية الفرنسية تروود إلا أن تأخر وصول السفينة الأخيرة لم تتمكن فرنسا من مساعدة حاكم مسقط بشكل فعال، وجاء ذلك العرض على أثر الاتفاق الفرنسي الروسي عام ١٨٩١م الذي كان موجهاً ضد النفوذ البريطاني في الخليج العربي، حيث أوكلت فرنسا لنفسها أمر مقاومة بريطانيا في مسقط وروسيا في فارس.

ومن جانب آخر ظهر دور البحرية البريطانية في أحداث عام ١٨٩٦م، على أثر قيام بعض الشيوخ الموالين للدولة العثمانية بالاستيلاء على إقليم ظفار

في تشرين الثاني ١٨٩٥م وتردد بريطانيا بتقديم الدعم العسكري من السفن الحربية لفيصل بن تركي لأنها لم تكن هذه المرة راغبة في التدخل بالشؤون الداخلية من جهة، وكانت تتوجس قلقاً من النفوذ الفرنسي المتزايد في مسقط وموقف الدولة العثمانية التي كانت تراقب الأحداث عن كثب من جهة أخرى.

وبعد أن تأكدت بريطانيا بأن فرنسا والدولة العثمانية لم تهتما بمسألة ظفار لذلك أعلنت حكومة الهند والمقيم البريطاني والوكيل السياسي رغبتهم بتقديم الدعم العسكري لفيصل، إلا أن الأخير تردد في قبوله بسبب تأثير القنصل الفرنسي من أن لحكومة الهند مصالح في ظفار وأنه تمهيد لإعلان الحماية على ظفار أسوة ببقية المناطق التي وقعت تحت الحماية البريطانية، ولما باءت محاولة فيصل بالفشل على أثر إرساله قوة عسكرية لإنهاء احتلال الإقليم طلب دعم بريطانيا البحري.

عندها غادر الوكيل السياسي في مسقط إلى ظفار في آذار ١٨٩٦م على متن السفينة الحربية بريسك من أجل التباحث في المسألة والتوصل إلى حل المشكلة، وقد باءت هذه المحاولة بالفشل أيضاً، مما حدى بالمقيم البريطاني أن يخبر حكومته في ١٦ من الشهر ذاته بفشل محاولة الوكيل السياسي في مسقط، "وطلب فيصل للمعونة العسكرية"، وعليه أخبرت حكومة الهند مقيمها في الخليج العربي بأنها مستعدة للاستجابة طلب السلطاني بدعمه بسفينة حربية مزودة بعدد محدود من مدفعية السفن الحربية الراسية في المنطقة.

ثم أصدرت حكومة الهند أوامرها للسفينة الحربية كوزاك بالتقدم إلى مسقط، وأبحر الكولونيل ديلون إلى ظفار بعد أن أجرى لقاء مع حاكم مسقط في الشهر ذاته على متن السفينة لورنس تصبحه السفينة كوزاك التي كانت تقل الوكيل السياسي في مسقط، في الوقت الذي أرسل إلى حاكم مسقط قوة قدرت

بـ٣٠٠ رجل قبل وصول المقيم، وقد وجد المقيم البريطاني أن العلم العثماني كـان مرفوعا في أثناء وصوله في منطقة خارج ظفار في ١٦ من الشهر ذاته، ثم بـدأ الوكيل السياسي مناقشة "الثائرين" إلا أنهم أصروا على عدم الانسحاب وأنهم تحت الحماية العثمانية، وفي مساء يوم ١٧ من الشهر ذاته أصدر المقيم البريطاني تحذيرا لهم وطلب منهم الاستسلام خلال يومين وبعكسه سوف يستخدم القوة ضدهم، وفي ٢٠ من الشهر ذاته تم تحطيم العلم العثماني وتسليمه إلى السفينة لورنس، عندها غادر المقيم البريطاني على متن السفينة المذكورة، تاركا السفينة كوزاك في ظفار لمدة يومين وعلى متنها الوكيل السياسي في مسقط من أجل عقد صلح بين الطرفين ومتابعة الموقف.

والجدير بالإشارة إلى ظهور مشكلات بين بريطانيا وفرنسا بشأن مسقط وقد تبلورت في مسألتين مهمتين، الأولى مسألة بندر جصة والثانية مسألة رفع الأعلام الفرنسية.

وكان للنشاط الكبير الذي قام به الفرنسيون في عمان الداخلية أثر كبير على السلطان في بداية الأمر إذ تقدم بشكوى إلى الحكومة البريطانية مفادها بأن الفرنسيين يوزعون أعلامهم على رعاياه في البحر، مما أدى إلى هياج القبائل ضد حاكم مسقط، بدليل زيارة أوتافي القنصل الفرنسي إلى قبائل عمان الداخلية إلا أن بريطانيا لم تتخذ شيئا إزاء ذلك الموقف بشكل حازم، مما جعل فيصل يميل إلى صداقة الفرنسيين.

وتنفيذا لهذه الصداقة زارت السفينة الحربية كابيسي مسقط في شباط ١٨٩٨م، ورحب فيصل بقائدها وتبين فيما بعد أن زيارة هذه السفينة هو التمهيد للدخول في اتفاقية ٧ آذار ١٨٩٨م بين فرنسا ومسقط التي تم بموجبها منح فرنسا محطة لخزن الفحم وحق رفع العلم الفرنسي، وتحصين الميناء في بندر جصة،

ثم توالت زيارات السفن الحربية الفرنسية ففي تشـــرين الأول ١٨٩٨م وصلـــت السفينة سكوربيون إلى مسقط وعقد لها احتفال حافل في قصر الســـلطان، وقـــدم فيها القنصل الفرنسي مع مجموعة من ضباط السفينة هدايا الحكومـــة الفرنســـية، وفي ١٧ من الشهر ذاته زار حاكم مسقط السفينة المذكورة.

ومن جهة أخرى عارض سعيد بن محمد وزير فيصل بن تركي الموالـــي لبريطانيا إجراءات حاكم مسقط في استقباله للسفن الفرنســـية وقبولـــه هدايـــاهم، وعلى أثر ذلك عقد القنصل الفرنسي اجتماعاً مع حاكم مســـقط بحضـــور قـــائد السفينة سكوربيون والذي استمر لمدة ساعتين تقرر فيه طرد الســـيد ســـعيد بـــن محمد وتنصيب عبد العزيز وزيراً للسلطان والمعروف بموالاته لفرنسا.

وهنا ثارت ثائرة بريطانيا إزاء موقف فيصل بن تركي من منح الفرنســـيين إنشاء محطة الفحم في بندر جصة، معلنة بأنه إذا نجحت فرنسا في إنشـــاء تلـــك المحطة فإنها ستنشئ لها قاعدة بحرية، وأن تحالفها مع روسيا ســـيكون مصـــدر إعاقة لوضع بريطانيا في عُمان وحدها بل في جميع أنحاء الخليج العربي، ومـــن ثم الإمبراطورية في الهند، وبذلك ستواجه بريطانيا صعوبات كبيرة في إخـــراج الفرنسيين من ذلك المكان، وإزاء هذا الموقف طلب الوكيل السياسي البريطـــاني في مسقط فاجان من قائد السفينة سفنكس في منطقة بنـــدر جصـــة برفـــع العلـــم البريطاني في حالة ظهور أي سفينة حربية فرنسية في الميناء، ووافقت حكومتـــه على طلبه بعدم استمرار دفع المعونة السنوية للسلطان المذكور، وقدم في الوقـــت نفسه احتجاجاً على سلطان مسقط لخرقه نصوص معـــاهدة ١٨٩١م، وجـــاء رد السلطان في ١٨ كانون الثاني من عام ١٨٩٩م بأن لفرنسا حقاً مماثلاً لبريطانيـــا في إنشاء ذلك المخزن.

وخلال توجه السفينة سفنكس إلى بندر جصه تعرضت لها مدمرة فرنسية وهددت بإطلاق النار عليها إذا قامت بإنزال العلم الفرنسي عن الميناء، ونتيجة لتوتر العلاقات البريطانية مع مسقط، أصدرت حكومة الهند أمراً إلى المقيم البريطاني ميد بالتوجه من بوشهر إلى مسقط في ٢٥ كانون الثاني ١٨٩٩م لمعالجة الموقف، وقدم المقيم البريطاني فور وصوله إلى مسقط مذكرة احتجاج لفيصل في ٩ شباط ١٨٩٩م شارحاً فيها (ادعاءات عمه وخصمه عبد العزيز وأن بريطانيا تعمل على استمرار دفع معونة زنجبار شريطة أن يبقى مخلصاً مع بريطانيا وتنفيذ معاهداتها، وأشار المقيم بأنه سبق وأن حذر عبد الله بن صالح أحد المعارضين لفيصل من مهاجمة مسقط في عام ١٨٩٥م).

وبعد تسليم المقيم الإنذار إلى حاكم مسقط الذي طالبه بفسخ امتياز الفرنسيين وإعطائه مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفيذ الأوامر، أبدى حاكم مسقط في ١٣ شباط ١٨٩٩م استعداده لفسخ العقد مع فرنسا وطلب الحماية البريطانية على البلاد، غير أن هذا الاستسلام لم يكن كافياً لدى اللورد كيرزون نائب الملك في الهند بل أراد شروطاً أخرى، وفي ١٦ من الشهر ذاته وافق السلطان بعد أن أجرى مقابلة مع الأدميرال دوتلاس سحب الامتياز من الفرنسيين، ثم عادت بعدها العلاقات الودية وتم إبلاغ القنصل الفرنسي بذلك، ومن أجل عودة العلاقات البريطانية مع مسقط قابل الميجر كوكس الوكيل السياسي في مسقط السلطان، وتم استئناف دفع المعونة السنوية لمسقط وتنصيب سعيد بن محمد ممثلاً عن السلطان في القنصلية البريطانية اعتباراً من حزيران ١٩٠٠م وتبادل السلطان مع قائد البحرية في محطة الهند الشرقية الهدايا.

وأخيراً قبلت الحكومة الفرنسية العرض البريطاني على مضض بعد أن أصرت الأولى على مناقشة ميناء بندر جصة مع بريطانيا، وتم التوصل إلى

اتفاق في ٨ آب ١٩٠٠م حول محطة الفحم الفرنسية في ميناء المكلا على ساحل حضرموت وعليه زارت سفينة الحرب الفرنسية دروم مسقط في ٤ أيلول ١٩٠٠م لفرض دراسة طبيعية ميناء المكلا وجرت مداولات في الشهر نفسه مع سلطان مسقط حضرها قائد السفينة والقنصل الفرنسي وعبد العزيز، وعندما شعرت بريطانيا بتهديد فرنسا للسلطان باستخدام القوة، إذا ما تخلص من إعلان عام ١٨٩٩م طلب كوكس الوكيل السياسي في مسقط من السفينة الفرنسية دروم بمغادرة الميناء خلال ٤٨ ساعة وإلا سوف يصدر أوامره للأسطول البريطاني بالتوجه إلى مسقط، عندها غادرت السفينة دروم مسقط تجنباً للمجابهة البريطانية.

أما بشأن الإعلام الفرنسية فقد استلمت الحكومة البريطانية في سنة ١٨٩١م تقارير من حكومة الهند والمقيم البريطاني في الخليج العربي عن العلاقات الفرنسية مع الخليج العربي وعن قوة الأسطول الفرنسي في المحيط الهندي، وقد ذكرت تلك التقارير بأن القنصل الفرنسي في عدن وزنجبار ينشط في توزيع الأعلام الفرنسية وأوراق فرنسية إلى السفن المحلية في صور وبقية المناطق التي تقع ضمن ممتلكات سلطان مسقط، وقد أخبرت حكومة الهند وزارة الخارجية البريطانية بأن هدف القنصل الفرنسي هو التمهيد للسيطرة الفرنسية على عُمان وأن الواجب يقضي لفت نظر الحكومة الفرنسية إلى ضرورة إيقاف هذه الأعمال.

وقد أثيرت القضية مرة أخرى في سنة ١٨٩٤م على نطاق أوسع على أثر الأنباء التي انتشرت في الخليج العربي التي تتعلق بتعيين قنصل فرنسي في مسقط، وقد أقلقت هذه الأنباء السلطان واعتقد أن الغرض من إرسال ممثل فرنسي إلى مسقط هو بسط النفوذ الفرنسي أو الحماية على سكان صور.

وقد نقل المقيم البريطاني في بوشهر وجهة نظر السلطان الأخيرة إلى حكومة الهند التي أجابت، أنه في حالة تنفيذ الفرنسيين لهذه الفكرة فواجب السلطان لفت نظرهم إلى التصريح الفرنسي – البريطاني الصادر في ١٠ آذار ١٨٦٢م المتضمن احترام استقلال كلاً من مسقط وزنجبار وبأن فرض الحماية الفرنسية على سفن صور العائدة إلى سلطنة مسقط هو خرق للتصريح المشترك المذكور، وقد صدرت الأوامر إلى الأسطول البريطاني في المحيط الهندي بالاستيلاء على أية سفينة يشك بأنها تستعمل في تجارة (الدقيق) مهما كانت جنسيتها.

وفي عام ١٨٩٦م أوقف الأسطول البريطاني سفناً تابعة لتجار صور وهي تحمل الأعلام الفرنسية في مياه مسقط الإقليمية، الأمر الذي أدى بحكومة الهند أن ترفع احتجاجاً إلى الخارجية البريطانية لتلفت الأخيرة نظر الخارجية الفرنسية عن طريق سفيرها في باريس والتي أكدت فيه قلق الحكومة البريطانية من تصرفات الفرنسيين في مسقط ورفعهم الأعلام الفرنسية على السفن المحلية في الخليج العربي.

لقد وصلت هذه الأزمة أقصى حدودها في عام ١٨٩٨م حينما عين المسيو أوتافي قنصلاً لفرنسا في مسقط، وتعيين المسيو جوجير مساعداً له، حيث استطاع أوتافي أن يلعب دوراً مهماً في التأثير على السلطان فيصل بن تركي، فقد بين له أن إيقاف رفع الأعلام الفرنسية على سفن صور سيلحق أضراراً جسيمة بتجارة مسقط، مما أدى إلى أن يسمح السلطان فيصل بن تركي لرعاياه برفع العلم الفرنسي على سفنهم، بعد استحصال موافقة من السلطان مباشرة.

وفي حزيران ١٩٠٠م قام السلطان فيصل بن تركي برفقة الوكيل السياسي في مسقط كوكس واجتمعا بأصحاب السفن المغطية وطلب منهم تقديم الأوراق

الرسمية الخاصة بحمولات السفن كافة والأعلام الفرنسية التي منحت لهم وأشار السلطان إلى عدم اعترافه بسيادة أي دولة أجنبية على بلاده وجاءت خطوة السلطان هذه بتأثير كوكس وبتحريض كيرزون من خطورة مسألة رفع الأعلام الفرنسية وأن ازدياد مسألة الأعلام في نظرهم هو "انفلات قبضة السلطان على صور إلى غير رجعة".

في عام ١٩٠٤م أخذت العلاقات الفرنسية – البريطانية بالتحسن على أثر توقيع الاتفاق الودي عام ١٩٠٤م، وفي ٢٥ أيار ١٩٠٤م تم إحالة الأعلام الفرنسية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي حكمت في عام ١٩٠٥م لصالح بريطانيا.

وبذلك لم يعد لفرنسا نشاط كبير في منطقة الخليج العربي بعد أن قبلت بنتيجة تسوية مسألة الأعلام الفرنسية، ولم يبق لفرنسا في كل منطقة الخليج العربي سوى قنصلية واحدة في بوشهر، إلا أن علاقاتها التجارية وبخاصة في تجارة اللؤلؤ مع البحرين ظلت مستمرة عن طريق الشركات التجارية البريطانية.

الفصل السادس عشر

الخليج العربي

خلال الحرب العالمية الأولى

(١٩١٤-١٩١٨م)

أولاً: التنسيق السياسي بين زعماء شمال الخليج العربي في أثناء الحرب العالمية الأولى

استبشرت الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية خيراً بالانقلاب العثماني عام ١٩٠٨م، فقد ادعى قادة الانقلاب تبنيهم لمبادئ تؤكد على ضمان حقوق الشعب العربي وحريته الذي كان يأمل في أن تباشر جمعية الاتحاد والترقي التي تزعمت الانقلاب في تطبيق المبادئ التي نادت بها بعد الانقلاب، فأُسست جمعية عربية بأسطنبول في ٢ أيلول ١٩٠٨م باسم (الإخاء العربي العثماني)، وطالبت بنشر اللغة العربية والولاء للسلطان العثماني، وإصلاح الولايات العربية، والمحافظة على الدستور العثماني.

رحب أهل الخليج العربي بهذا الحدث حتى أن السيد طالب النقيب والشيخ خزعل انتميا إلى جمعية الاتحاد والترقي التي افتتحت فروعاً لها في الولايات، إلا أن هذا الصفاء بين الرطفين لم يدم طويلاً خاصة بعد إعلان دستور عام ١٩٠٨م العثماني الذي كرس سياسة التتريك في الولايات التي تخضع للدولة العثمانية، وقد حرك هذا التوجه العنصري الحس القومي لأبناء الولايات العربية وأثار في نفوسهم الروح القومية، كما أثار رد فعل قوي تجاه سياسة منع تدريس اللغة العربية في المدارس ومضايقة الإتحاديين للشخصيات الوطنية والقومية، ففقد العرب بذلك أي أمل في أن تقوم الدولة العثمانية بإصلاح الولايات العربية الخاضعة للعثمانيين.

وتبعاً لذلك أدت ممارسات حكومة الإتحاديين في إذكاء الشعور بهوة الخلاف بين العرب والأتراك، واشتدت نزعة القومية العربية بين صفوف العرب في جميع الولايات العثمانية.

اتجهت سياسة الإتحاديين منذ توليهم الحكم إلى تقوية السيطرة العثمانية انطلاقاً من مركزية الحكم في منطقة الخليج العربي وبعثوا أعوانهم إلى المنطقة للعمل على إضعاف سلطة الشيوخ والأمراء العرب المتنفذين والحد من نفوذ غير الموالين للحكومة المركزية في الأستانة.

وكان رد فعل العرب إزاء سياسة الاتحاديين قوياً بحيث هزَّ حكومتهم فاندلعت الاضطرابات في البصرة وانضمت القبائل المجاورة للبصرة إلى هياج البصريين فاضطرب الأمن والنظام في المدينة وانقطعت سبل الاتصال بين بغداد والبصرة وأصبحت سلطة الأتراك في الولايات مجرد سلطة اسمية.

حاول مبارك استغلال توتر الأوضاع في البصرة وانشغال الدولة العثمانية بمعالجة هذه الأوضاع، فحاول إعلان تمرده على سلطات البصرة مستغلاً تأييد بريطانيا له في السر لتقوية دعائم حكمه في الكويت.

وفي الوقت ذاته كان السيد طالب النقيب يعد العدة بل ويمني نفسه بإمارة عربية تشمل البصرة وما جاورها على غرار إمارة الأحواز، فوثق النقيب علاقاته بالشيخ خزعل، فتعدت علاقاتهما المصالح الشخصية إلى الصلات القومية وتحقيق الأماني العربية في التحرر وإقامة دولة عربية مستقلة عن الاستغلال والتعسف التركي، وهذه الدولة على شكل نصف دائرة تمتد بين الأحواز والبصرة والكويت لتكون سداً منيعاً ضد سياسة التتريك في الخليج العربي.

وكان موقف الدولتين العثمانية والبريطانية إزاء هذه التطورات السياسية في شمال الخليج العربي على طرفي نقيض، فقد كانت بريطانيا تؤيد الحركة وتعمل على تقويتها سعياً وراء إضعاف سلطة الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي والنيل من نفوذها ومن ثم جعل الحركة وسيلة لمنع تغلغل القوى الدولية

الأخرى إلى منطقة الخليج العربي، فأيدت مساعي حاكم الكويت مبارك للانفصال عن البصرة ووعدت أيضاً الشيخ خزعل بحماية استقلال إمارته عن تطلعات حكومة طهران للتجاوز على إمارته.

وأصبحت البصرة بعد هذه التطورات مركزاً لحركة القومية العربية بغض النظر عن طموحات النقيب ومبارك وخزعل السياسية، فبحكم الموقع الجغرافي للبصرة وقربها من المحمرة ولأهمية البصرة من الناحية الاقتصادية بكونها ميناء مهماً، إضافة أن تجارتها المزدهرة مع العالم وبخاصة تجارة التمور حيث كانت السفن تتردد على هذا الميناء من مختلف دول العالم بحكم تعدد مصادر الموارد الزراعية فيها للتزود بالمواد المختلفة مما زادت من أهمية البصرة.

قررت الحكومة في عام ١٩٠٩م إعادة الأمن والنظام إلى ولاية البصرة المضطربة فبعثت بوالٍ عرف بقوته وبطشه حتى سمي (مدحت باشا الثاني) ويدعى (سليمان نظيف) وقد أوهمه بعض الوشاة بأن الشيخ خزعل وراء اضطراب الأحوال في البصرة، إلا أنه كسب ود الوالي بما عرف عن الشيخ خزعل من كرم، غير أن العلاقات بين خزعل والوالي توترت فيما بعد إثر تسرب شائعات مفادها أن الشيخ خزعل أخذ يستغل صداقة الوالي له لإثارة البلبلة ويحرض الميرزا حمزة وكيله في البصرة وكذلك الشيخ خزعل محمد كنعان ممثله في كوت الزين في العبث بالأمن ومساندة الأشقياء في أعمال السلب والنهب.

وقد انتهز الوالي فرصة انشغال الشيخ خزعل بمشاكله مع قبائل البختيارية فكتب إلى ناظر الداخلية طلعت بك يطلب منه الإذن لإنزال العقاب بالشيخ خزعل وإزالة نفوذه من المنطقة، إلا أنه تردد في الأمر بعد أن أدرك قوة الشيخ خزعل ومساندة القبائل العربية مع تأييد القنصل البريطاني له، وفشلت مساعي الوالي

فتدخلت الأستانة في الأمر وتم عزل الوالي وتنصيب سعاد بك متصرف نجد لإدارة أمور البصرة. ويبدو أن تأييد القنصل البريطاني للشيخ خزعل لم يكن من أجل ترصين جبهة الشيخ خزعل بقدر ما كان الأمر يتعلق بأمر بريطانيا التي كانت تستغل أية فرصة لإضعاف نفوذ الدولة العثمانية وإثارة العرب ضدها والعمل بكل الوسائل لفصل الولايات عن جسم الدولة العثمانية.

أخذت الأخبار تصل إلى الأستانة حول مدى شعبية الشيخ خزعل والتفاف قبائل المنطقة حوله وتزايد نفوذه في الأحواز والبصرة وتهديده لسلطات الولاة العثمانيين حتى أصبح مصدر قلق دائم لهم لذلك بدأت الصحف التركية الصادرة في الأستانة بشن حملة عدائية ضد الشيخ خزعل ومنها جريدة (طنين) التي اتهمت الشيخ خزعل بمعاداة الدولة العثمانية وانضمامه إلى حزب الحرية والائتلاف المناوئ للاتحاديين والذي أسس في ٦ آب ١٩١١م برئاسة طالب النقيب.

وهكذا فإن طالب النقيب ونتيجة تقربه من الشيخ خزعل قد وصل إلى قمة نفوذه السياسي حتى أن الأتراك بدؤوا في التودد إليه وإرضاء طموحه السياسي لقطع أي اتصال ممكن من قبل بريطانيا مع السيد طالب لإثارة الناس ضد العثمانيين.

افتتح السيد طالب النقيب فرعاً لحزب الحرية والائتلاف في بيته بحضور وجهاء البلد والقنصل البريطاني الذي أبدى استعداده لإبقاء سفينة حربية في مياه شط العرب لحماية أعضاء الحزب من أي تجاوز محتمل، وشكره النقيب على هذا العرض إلا أنه اعتذر عن قبول العرض البريطاني.

وفي ٢٨ شباط ١٩١٣م أسس النقيب جمعية (البصرة الإصلاحية) بعد حله لحزب الحرية والائتلاف، وطالبت جمعية البصرة الإصلاحية بالحكم الذاتي

وتبنت فكرة الإصلاح اللامركزي وتشكيل مجالس محلية في البصرة لمعالجة مشاكلها، وقد طلبت الجمعية عقد اجتماع في المحمرة بتاريخ ١١ آذار ١٩١٣م لبحث أوضاع الولايات.

وقد كانت الاجتماعات تعقد باستمرار للتشاور وتدارس الأوضاع واتخاذ القرارات اللازمة بصددها على الرغم من أن هذه الاجتماعات لم تكن ذات صفة رسمية.

وصلت أنباء الاجتماعات وبرنامج البصرة الإصلاحية إلى الأستانة فساءت العلاقة بين البصرة والأتراك أكثر وخاصة بعد رفض الوالي (علاء الدين الدروبي) عزل الموظفين المعاديين للعرب، وزاد الأمر سوءاً بمقتل آمر موقع البصرة ومتصرف الناصرية في ٢٠ حزيران ١٩١٣م فهزت الحادثتان حكومة الأستانة وقررت وضع حد لنشاطات طالب النقيب وادعت بأن له ضلعاً في الحادثتين.

وأدركت الأستانة صعوبة الموقف في البصرة وما آلت إليه الأمور من اضطراب الأمن والنظام فاتفقت آراء الحكومة في الأستانة على التخلص من النقيب، وبعثت بالقائد العسكري (فريد بك) للقيام بهذه المهمة، إلا أنه اغتيل ومعه (بديع بك) متصرف المنتفك حال وصولهم البصرة على يد الموالين للسيد طالب.

وفي منتصف عام ١٩١٤م عقد اجتماع في الكويت لبحث مسألة تزايد التعسف التركي وإمكانية القيام بثورة عربية لإزاحة الأتراك من الولايات العربية وتم توجيه الدعوة إلى كل من شريف مكة، وعبد العزيز آل سعود، وسعود آل الرشيد، والشيخ عجمي السعدون شيخ قبائل المنتفك، ومبارك الصباح. ولعب الشيخ خزعل والسيد طالب النقيب دوراً مهماً في هذا المجال إلا أن هذا المؤتمر لم ير النور لاعتذار أغلبهم عن الحضور بحجة انشغالهم بأمور بلادهم الداخلية،

وأن الفرصة غير مؤاتية في الوقت الحاضر لعقد مثل هذه المؤتمرات، ويبدو أن تضارب مصالح الأطراف المتعددة والمدعوة لحضور المؤتمر واختلاف ولائهم إلى أحد الكتلتين (الدولة العثمانية وبريطانيا) كانت سبباً في عدم تلاقي الأهداف والأماني، وهذه كانت الغاية الأساسية لبريطانيا في الإبقاء منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية مفككتين وحكامها غير قادرين على اتخاذ الرأي الصائب بمعزل عن مشورة بريطانيا.

ولكن وعلى الرغم من أن السيد طالب النقيب قد بذل الكثير من أجل بلورة وجهة نظر موحدة حول السبل الكفيلة بمواجهة الدولة العثمانية إلا أنه من جانب آخر كان النقيب على علاقة طيبة مع الأستانة، فقد كان عضواً في مجلس المبعوثات، حتى أنه لعب دورا ملحوظاً في جمع التبرعات للدولة العثمانية في حربها مع البلقان لصعوبة إرسال الرجال المجندين إلى جبهات القتال فاكتفى بإرسال المعونات المالية.

إلا أن النقيب لم يستمر في علاقاته الطيبة مع الأتراك فهو على حين غرة انقلب على الدولة العثمانية وأخذ يحث العرب على الثورة، وكسب الكثير من المؤيدين له، لذا خاف الاتحاديون من مساعي النقيب ووجدوا بأنه من الأنسب لهم اتباع سياسة اللين والترضية معه اتقاء لشره وكلفوا الوالي (صبحي بك) للقيام بهذه المهمة، وقد نجح الوالي في سعيه واستطاع استمالة النقيب الذي تعهد بالكف عن المطالبة بالإصلاح وأعلن على الأهالي فجأة: "أنَّنا قد اتفقنا في بذل المساعي كأننا روح واحدة وجسد واحد لأجل إعلاء شأن وشوكة حكومتنا التي قدرت صداقتنا رسمياً، ولم يبق من خلاف بيننا وبين الحكومة ونسعى جميعاً للمحافظة على وحدتنا العثمانية". وعلى الرغم من أن النقيب لم يبين سبب هذا التغير ولا بنود الاتفاق مع الأتراك إلا أنه يبدو بأن تعهد الأتراك له بتعيينه والياً

على البصرة أو إعطائه بعض المكاسب السياسية إضافة إلى ما عرف عن النقيب بأنه كان مندفعاً وراء طموحه السياسي، لذلك فإن العرض التركي في تعيينه والياً على البصرة كان يمثل له ذروة طموحه الشخصي من أجل تكوين إمارة البصرة على غرار إمارة الأحواز الواسعة، لذا يمكن القول بأن النقيب كان لديه خط الرجعة في العودة عن سياسة معاداة الأتراك حينما تكون الظروف مؤاتية فأعلن هذا المنشور على الأهالي عام ١٢١٤م.

إن إمارات الخليج العربي تأثرت بالحركة العربية وأيقظتها من سباتها، إلا أن ما يؤخذ على البعض من الشخصيات في الحركة ضيق أفقهم السياسي وتأثرهم بالمصالح الشخصية والسعي وراء المناصب السياسية دون العمل بشكل جدي على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لرعاياها، ولذلك فإن بريطانيا استغلت نقاط الضغط في نفوس هؤلاء الشخصيات العربية وأغدقت عليهم العطايا والوعود المعسولة فانجرفوا وراء السياسة البريطانية التي وجهت الحركة على وفق رغباتها ولاسيما أن الحرب العالمية الأولى كانت على الأبواب، ففقدت محتواها السياسي لانشغال قادتها بالمكاسب السياسية حتى أن البعض منهم سهلوا دخول القوات الأجنبية إلى البلاد العربية وبذلك ماتت الحركة ولم يكتب لها النجاح.

ثانياً: موقف حكام الكويت أثناء الحرب العالمية الأولى من بريطانيا

حققت بريطانيا تفوقاً سياسياً في منطقة الخليج العربي واستطاعت تثبيت نفوذها وأغلقت الأبواب أمام تغلغل الدول الأجنبية في مياه الخليج العربي، وبالمقابل فإن الدولة العثمانية لجأت إلى الطرق الدبلوماسية لتسوية مشاكلها مع بريطانيا في منطقة الخليج العربي.

خرجت الدولة العثمانية إثر حربها مع إيطاليا ودول البلقان في عام (١٩١١-١٩١٣م) خائرة القوى لا تقوى على الدخول في حروب جديدة لذلك اتفقت الدولتان (بريطانيا والدولة العثمانية) على إجراء مفاوضات بينهما في لندن عام ١٩١٣م للتداول، وقد مثلها عن الجانب العثماني سفيرها هناك (حقي باشا) وبحضور السير (إدوارد كري) وزير خارجية بريطانيا وكان الغرض الأساسي من هذه المفاوضات تسوية المشاكل بين الدولتين، وقد تم إعداد تسوية الاتفاقية في ٢٩ تموز ١٩١٣م والتي تضمنت جوانب مختلفة مثل الملاحة التجارية في شط العرب، والضرائب الكمركية، وشؤون مشايخ الخليج العربي.

وقد تضمن البند ٢ من مسودة الاتفاقية رفع الكويت العلم العثماني فوق بناية القائمقامية وكذلك يتعهد حاكم الكويت مبارك الصباح في الحفاظ على مصالح الدولة العثمانية ورعاياها في قضاء الكويت.

وقد وجه المقيم السياسي البريطاني في الخليج (برسي كوكس) تبليغاً إلى مبارك حثه للعمل والتعاون مع مشايخ العرب الموالين لبريطانيا من أجل دخول القوات البريطانية البصرة واحتلالها وطرد الأتراك منها وطلب من مبارك أيضاً

مهاجمة أم قصر، وصفوان، وبوبيان، لمنع وصول الإمدادات للعثمانيين في البصرة، والحفاظ على ممتلكات الرعايا البريطانيين الموجودين في البصرة.

لقد وعدت بريطانيا حاكم الكويت مبارك الصباح إذا أحسن التعاون مع جيش الاحتلال البريطاني بحمايته من أي هجوم أو تجاوز عثماني محتمل بعد احتلاله لصفوان وأم قصر وبوبيان، ووضع الكويت تحت الحماية البريطانية.

وبعد هذا الوعد البريطاني بدأ مبارك يعبئ قواته من البدو التي قامت بدور مهم لحماية القوات الهندية في المراحل الأولى من غزو هذه القوات ودخولها البصرة واحتلالها عسكرياً، وقد كان حاكم الكويت مبارك الصباح على رأس قوة كبيرة من البدو فحول بذلك أنظار العثمانيين عن قوات الجنرال آرثر باريت وجيشه الذي نزل على ضفاف شط العرب في الجهة المقابلة لعبادان وزحف على البصرة عن طريق الضفة اليمنى وبقي مبارك على الرغم من المعارضة الداخلية في القضاء مستمراً في مساندة البريطانيين من أجل إكمال احتلال البصرة وتقديم الدعم اللازم لهذه القوات الغازية وبذلك كان له دور مهم في توفير السبل الكفيلة في احتلال المدينة فقد زود بريطانيا بمعلومات تفصيلية عن الوجود العثماني في البصرة وأعداد الجند فيها.

وقد بين السير برسي كوكس غداة وصول الحملة البريطانية إلى شط العرب للشيوخ العرب ورعاياهم القاطنين على ضفاف الخليج العربي في تشرين الثاني ١٩١٤م "أن تركيا دخلت الحرب بجانب ألمانيا وأن انتصارهم في الحرب مستحيل ولا أمل لهم في تحقيق النصر، ولكننا حريصون على حماية حلفائنا ولا خوف على حكمهم أو استقلالهم وأكد أن بريطانيا ليست لها عداوة مع السكان ولن يمسهم أذى شريطة عدم تعاونهم مع الجيش التركي".

هدفت بريطانيا من حملتها العسكرية على العراق في العمل علـى الإبقـاء على استمرارية تدفق النفط من عبادات والحفاظ على عمليـات شـركة النفـط الأنكلو- فارسية وإبارها وتشديد الحصار عليها خشية الأخطار التي قـد تلحـق بمعامل التكرير هناك من خلال توغل الجيش العثماني المتقـدم نحـو الأحـواز وتخريب الساحل العُماني وكسب ثقتهم تدريجياً وخاصة الشـيخ خزعـل لدعـم بريطانيا ومصالحها في الأحواز ضد التوجهات العثمانية.

ويمكن القول إن الجنود البريطانيين عندما نزلوا على ضفاف شط العـرب في تشرين الثاني ١٩١٤م وهم في طريقهم لاحتلال البصرة كانوا يحملون معـهم تعليمات بالسيطرة على ولاية البصرة والمناطق المجاورة لها والضرورية للدفـاع عنها من أجل تأمين السلامة لحقول وأنابيب ومصافي النفط في الأحواز ومن ثـم وضع التصور اللازم لاحتلال حقيقي لاحق لمدينة بغداد.

اتخذ الإنكليز من الكويت مخزناً لتموين قواتـهم فـي المنطقـة وكـانت الاتصالات البريدية مستمرة بين الكويت والبصرة المحتلة بل أن مبارك قد ذهـب إلى حد بعيد في التضامن مع الإنكليز، وقد أكد السير بسي كوكس هـذه الحقيقـة بقوله: "إننا تعهدنا وأكدنا لحاكم الكويت الذي تقع بلاده في أعلى سـاحل الخليـج العربي استعدادنا لتأييده ومعاونته ضد العثمانيين".

أثار خضوع مبارك لبريطانيـا وقبولـه بالحمايـة البريطانيـة وتقديمـه المساعدات للجيش البريطاني في أثناء احتلاله للبصرة وتنفيذه رغبات بريطانيـا ثورة الشعب العربي في الكويت ضده ورفضهم للتدخل البريطاني فـي الشـؤون الداخلية حتى أنهم أبلغوا ابنه جابر صراحة في أثناء لقائهم بـهم "نمـوت علـى الإسلام ولا نموت على الكفر".

أدركت بريطانيا أن هناك رفضاً شعبياً واسعاً للوجود البريطاني في الكويت أو في الأحواز مما حدا بها إلى عقد اجتماعات دورية للحكام العرب المتحالفين معها وبشكل دوري للإطلاع على تطورات الأمور في مقاطعتهم ومن ثم وضع الخطط الكفيلة بالقضاء على النزاعات الفردية فيها حفاظاً على مصالحها.

ثالثاً: الأحواز أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى

اعترفت الدولة العثمانية وبموجب اتفاقية عام ١٩١٣م مع بريطانيا بالشيخ خزعل حاكماً لإمارة المحمرة مع إقرار وراثة العرش في أسرته والتسليم باستقلالها الذاتي.

لقد كانت العلاقات العثمانية – الكعبية قبيل الحرب العالمية الأولى جيدة حتى أن السلطان محمد رشاد منح الشيخ خزعل الوسام العثماني الأول نظراً لتبرعاته المادية ومساعداته المالية للدولة العثمانية.

إلا أن تلك العلاقات بين الشيخ خزعل والدولة العثمانية توترت إثر قيام الحرب العالمية الأولى ومحاولة الشيخ خزعل الاستفادة من التواجد البريطاني في المنطقة للعمل على استقلال إمارته من أطماع حكومة طهران، وقد كانت السلطات البريطانية تتلقى تقارير سرية عن حجم القوات العثمانية المتواجدة في البصرة ومحاولات الأخيرة تضليل القوات البريطانية عن طريق وضع الحواجز أمامها وكسب ابن سعود والشيخ خزعل الذي يتمتع بسيطرة كاملة على إمارته وعشيرته، إضافة إلى أنّ الاستخبارات البريطانية قد علمت بنية العثمانيين بإعلان الجهاد بالتعاون مع الألمان لخلق حركة تمرد وعصيان في المنطقة ضد المشايخ المتعاونين مع بريطانيا.

ويبدو أن بريطانيا لم تُفَاجَأ بدخول العثمانيين الحرب إلى جانب ألمانيا، فقد اتخذت الاحتياطات اللازمة لحماية مصالحها في الخليج العربي منذ شهر آب ١٩١٤م إذ عقدت مؤتمرات في لندن بين الأميرال (Sled) ممثل القيادة البحرية والفريق الأول أدموند بارنو (Edmund Barnow) السكرتير العسكري بوزارة الهند لدراسة الموقف وأعطيت الأوامر للسفينة (أودن) لمراقبة تحركات السفينة

العثمانية (مرمريس) وبعد مناقشات أعطيت الأوامر إلى السفينتين (ادون ولورنس) بالتوجه إلى شط العرب لإبقائه مفتوحاً على الرغم من قناعة القيادة البحرية في لندن بعدم كفاية هذا الإجراء لحماية مصالحها الحيوية النفطية في عبادان ومنشآتها فيها.

وقد جاء الإجراء البريطاني ردّ فعل إزاء تدخل ألمانيا في المؤسسة العسكرية التركية نظراً لعلاقات التعاون العسكري الذي كان قائماً بين حكومة الاتحاديين وألمانيا ولكن الغريب في الأمر هو أن العثمانيين اعتبروا جبهة العراق ثانوية واكتفوا بإبقاء الفرقة ٣٨ فقط.

ومع ذلك ولإجراء أمني أرسل (جاويد باشا) قائد الفرقة ٣٨ رسالة إلى الشيخ خزعل بواسطة معتمده إبراهيم أفندي بغية الحصول على مساندة الشيخ خزعل للجيش العثماني ضد الجيش البريطاني، إلا أن خزعل رفض طلب المعتمد، إذ كانت العلاقات بين الشيخ خزعل والدولة العثمانية قد ساءت إلى درجة القطيعة حتى أن بريطانيا بادرت إلى إرسال أسلحة للشيخ خزعل للدفاع عن نفسه وإمارته عند الضرورة خاصة بعد أن أعلنت بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية بشكل رسمي في ٣١ تشرين الأول ١٩١٤م.

ويبدو أن الإجراء البريطاني كان من أجل ترصين جبهة الأحواز ضد تطلع العثمانيين والألمان معاً إضافة إلى أن الشيخ خزعل كان واقعاً بين فكي كماشة الدولة العثماني من جهة البصرة وحكومة طهران من الشمال، لذلك فإنه رأى في التأييد البريطاني فرصة لتأمين سلامة إمارته واستقلاله.

أدركت بريطانيا من جهتها ضرورة تأمين مصالحها في المنطقة بتأييد حلفائها وقطع دابر الاعتداء العثماني عليهم وكسب ثقتهم بقوة الوجود البريطاني لذلك فقد أولت السياسة البريطانية أهمية خاصة لشيخ المحمرة وحاكم الكويت

لتأمين وصول القوات البريطانية إلى البصرة وحماية آبار النفط في الأحواز، وإفشال خطة الأتراك لإثارة المسلمين من خلال إعلان الجهاد ضد بريطانيا.

طلبت بريطانيا من الشيخ خزعل مساعداتها من أجل طرد العثمانيين من البصرة لأجل احتلالها مقابل وعد يقضي: "بأن حكومة صاحب الجلالة مهما طرأ من التبدل على شكل الحكومة الفارسية سواء أكانت هذه الحكومة ملكية مستبدة أم دستورية، مستعدة لأن تمدكم بالمساعدات اللازمة للحصول على حل يرضيكم ويرضينا معاً إذا تجاوزت الحكومة الفارسية على حدود اختصاصكم وحقوقكم المعترف بها".

لقد اعتمد الأسطول البريطاني على النفط منذ عام ١٩٠٩م بدلاً عن الفحم، لذلك ازدادت الأهمية للنفط وضرورة توفير الكميات اللازمة منه لتسيير السفن، فقد أعلن السير (تشرشل) في مجلس العموم البريطاني في ١٧ تموز ١٩١٣م، "أنّ كثرة الأساطيل البريطانية دفعتنا إلى الحصول على النفط بعد استغنائنا عن الفحم" حتى أن الحكومة البريطانية وافقت في ١٧ حزيران ١٩١٤م على شراء أغلبية أسهم شركة النفط الإنكليزية – الفارسية فمارست بذلك نفوذاً واسعاً في الشركة وعليها بالتالي العمل على التودد نحو الشيخ خزعل من أجل الحصول على كميات النفط اللازمة لتسيير السفن، لذلك أصبح نفط الأحواز ذا أهمية قصوى بالنسبة لبريطانيا لإمداد أسطولها البحري بما يحتاجه من النفط الخام لذلك وثقت بريطانيا علاقتها بالشيخ خزعل.

وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٤م بعد دخول الجيش البريطاني البصرة تم إلقاء القبض على كاتب القنصلية الألمانية المدعو كلو (Gloye) وأربعة من مساعديه العاملين في شركة روبرت فونكارس، وتم إرسالهم باعتبارهم أسرى حرب إلى الهند على متن سفينة بريطانية، واستقرت الأمور في المدينة بعد نزول

القوات البريطانية، ثم بدأت هذه القوات باستخدام نظام بريدي خاص بين البصرة والهند لخدمة قوات الاحتلال في البصرة ومن ثم التوجه نحو الأحواز لحماية مصالح بريطانيا النفطية فيها.

وقد حث السير برسي كوكس حكومته بضرورة السيطرة على الأحواز لمنع التغلغل العثماني أو الألماني فيها ودعم الشيخ خزعل ضد ثورة مواطنيه عليه ذلك أن فقدان الأحواز في رأيه سيعزز موقف الأتراك في المنطقة ومن ثم تفقد بريطانيا مصادر النفط، ويزيد من حجم المعارضة الشعبية في عربستان ويسبب خسائر فادحة باقتصاد بريطانيا.

لقد كانت السلطات البريطانية تدرك مدى التقارب بين البصرة والأحواز ولما للشيخ خزعل من أملاك على ضفاف شط العرب وولاء قبائل المنطقة له بحكم رابطة النسب لذلك فإنها أولت أهمية خاصة للشيخ خزعل وتعاملت معه على وفق أسس الاحترام نظراً لسيادته على أمور الملاحة والري في الساحل الشرقي ونهر الكارون.

وبقدر اهتمام بريطانيا بالدولة العثمانية التي انضمت إلى جانب ألمانيا فإن السياسة البريطانية لم تغفل أبداً نية الألمان في تحقيق شعارهم المسمى التوجه نحو الشرق وتهديد مصالح بريطانيا والتأثير على علاقاتها بشيخي المحمرة والكويت لذلك كان على بريطانيا أن تعمل لضمان استمرارية تدفق ٢٥٠٠٠ طن من النفط عبر حقول الأحواز، وحماية ١٥١ ميلاً من خطوط أنابيب النفط من التخريب العثماني لها ووضع الإمكانيات من العسكرية لهذا الغرض وكانت الحملة على البصرة والأحواز لهذه الغاية.

لقد انقسمت آراء الساسة البريطانيين حول شؤون الخليج العربي إلى فريقين، فريق يعتقد بأن مصلحة بريطانيا تتطلب السيطرة على الخليج العربي

والعراق بضمنها (البصرة والموصل)، وآخرون يعتقدون أن مصلحتها تكمن في السيطرة على البحر الأحمر وسوريا لصيانة طريق الهند والتحكم في المدن المقدسة مكة والمدينة وبيت المقدس، وهؤلاء يمثلهم المكتب الشرقي في القاهرة، ورجحت آراء مؤيدي الفريق الأول في أثناء الحرب العالمية الأولى في كسب ابن سعود حليفاً قوياً لهم وإرسال قوات عسكرية بريطانية لاحتلال البصرة.

لقد كانت بريطانيا تخشى من إعلان الدولة العثمانية للجهاد بين المسلمين ومن ثم حدوث حالة عصيان بين المسلمين في الهند وأفغانستان، لذلك كانت ترى في حملة العراق لإفشال خطة الألمان والعثمانيين في إثارة العرب، ولاسيما أن بريطانيا قد حصلت على معلومات بأن الأتراك والألمان أرسلوا بعثات إلى المنطقة بغية قيامها بتحريض السكان هناك لإعلان الحرب ضد بريطانيا وإقناع السكان باستحالة هزيمة ألمانيا أو الدولة العثمانية في الحرب.

تذرعت بريطانيا بأنها أعلنت الحرب على الدولة العثمانية لحماية حقول النفط في شوشتر ومسجد سليمان وحماية حلفائها في منطقة الخليج العربي من مغبة اعتداء العثمانيين أو الألمان عليهم لذلك فإن الحكومة البريطانية قد عقدت العزم منذ وقت طويل على فرض السيطرة البحرية على مياه الخليج العربي وتأمين الطريقين البحري والبري. إلى الهند لذلك فإنها قامت بإجراء مسح سكاني للإمبراطورية العثمانية ودراسة أحوالها السياسية والاقتصادية وإجراء دراسة شاملة لتسليح القوات العثمانية ونظام النفير العام، وقد أجرت مسحاً كاملاً لنهري دجلة والفرات وشط العرب لمعرفة مدى صلاحيتها للملاحة ومن ثم علموا حينها بتحركات القوات العثمانية في سد مجرى شط العرب ووضع العراقيل أمام تقدم القوات البريطانية نحو البصرة.

واستطاعت السفن البريطانية من عبور الشط وتجاوز هذه العراقيل وأصبح النهر مفتوحاً أمام السفن وبالأخص ذات الغاطس المعتدل للتوجه نحو البصرة مع اتخاذ الوقائية منعاً للحوادث ومن ثم إرسال قوات عسكرية إلى الأحواز عند الحاجة وحيثما تستدعي الضرورة.

وقد أبرق الكابتن (Ranking) نائب القنصل البريطاني في الأحواز إلى المقيم البريطاني في بوشهر يعلمه بوجود بعثة تركية في أفغانستان لغرض تأليف المسلمين هناك ضد الروس والبريطانيين معاً وأنه من الضروري إبقاء سفينة حربية في شط العرب لمراقبة تحركات العثمانيين، ومن ثم تكليف السفينة (اسبيكل) بمراقبة الأوضاع قرب المحمرة في حين رست السفينة (أودن) عند مدخل شط العرب إضافة إلى السفينة (دالهوسي) التي رست عند أطراف الأحواز.

وقد رفض الشيخ خزعل وبتأييد بريطاني طلب السلطات العثمانية في البصرة حول السماح بمرابطة قوات تركية على سطوح منافذ المحمرة بشكل تنكري لمهاجمة القوات البريطانية في أثناء تقدمها صوب مدينة المحمرة.

وطبقاً لتقارير الاستخبارات فإن بريطانيا اقتنعت بأن القيام بإرسال حملة عسكرية إلى رأس الخليج العربي ومن ثم احتلال البصرة وعبادان لحماية آبار النفط ومصالح بريطانيا في المنطقة ضروري لذلك صدرت الأوامر في تشرين الأول ١٩١٤م سراً إلى لواء المشاة ١٦ من الفرقة ٦ بالإقلاع من بومباي صوب الخليج العربي بقيادة الجنرال ديلامين وبلغ تعداد القوة نحو ١٥٠٠٠ جندي بريطاني، خاصة بعد أن حصلت القوات البريطانية مسبقاً على معلومات دقيقة وتفصيلية عن حجم القوات العثمانية المتواجدة في المنطقة.

وقد زودت القيادة العسكرية البريطانية الجنرال ديلامين بخرائط مفصلة تعينه على احتلال البصرة والتوجه فيما بعد إلى الأحواز لحماية آبار النفط فيها من أي تخريب محتمل ومن ثم طمأنة العرب في المنطقة بأن الحملة البريطانية موجهة ضد الأتراك لا العرب وأخبار الشيخ خزعل بأن الغاية الأساسية للقوات البريطانية حماية الملاحة في شط العرب والتجارة بين البصرة والأحواز لإجراء احتياطي فقد قامت بريطانيا بإجلاء رعاياها من البصرة والمحمرة خشية وقوعهم أسرى بيد العثمانيين.

واتجهت نية العثمانيين بالدرجة الأولى إلى مقاومة بريطانيا عن طريق إعلان الجهاد وإثارة أبناء العراق في منطقة الفرات الأوسط وبالذات (كربلاء والنجف) وإقناع علماء الدين هناك بقيادة هذه الحملة ضد بريطانيا ومقاومة جنود الاحتلال في ضفاف شط العرب إلى عبادان، إلا أن بريطانيا أولت لمعامل تكرير النفط في عبادان أهمية قصوى بغية استمرار عمليات شركة نفط الإنكلو-فارسية وضمان عدم إلحاق الضرر بها لذلك وصلت طلائع هذه القوات إلى عبادان لتحقيق هذا الغرض.

ومن هذا يبدو أن الحملة على العراق والأحواز كانت مهمة بالنسبة لبريطانيا نظراً لتزايد الوجود الدولي في الخليج العربي، وقد ازدادت أهمية المنطقة بعد اكتشاف النفط في الأحواز واعتماد الأسطول البريطاني على النفط بدلاً عن الفحم لذلك كان لابد من إرسال الحملة لضمان استمرارية تدفق النفط إلى بريطانيا، أما بالنسبة للشيخ خزعل فإنه قد عقد العزم بالاستقلال عن حكومة طهران بمساعدة بريطانيا خشية التعرض إلى الاعتداء أو الغزو من قبل حكومة طهران أو العثمانيين.

رابعاً: موقف آل سعود وشريف مكة من الحرب العالمية الأولى

في أيار ١٩١٣م استرد عبد العزيز آل سعود الهفوف عاصمة الإحساء واحتمى الجنود العثمانيين داخل الحصن ومعم متصرف الإحساء، واستمر عبد العزيز آل سعود في حصار المدينة إلى أن قررت القوات العثمانية التسليم حقناً للدماء وغادروا الهفوف إلى العقير وحاولوا الهجوم مرة أخرى على الإحساء وفشلت محاولتهم وتم ترحيلهم إلى البحرين ومنها إلى البصرة.

وقد اعتبرت مرحلة استرداد الإحساء من قبل عبد العزيز آل سعود نقطة تحول مهمة في تاريخ الجزيرة العربية نظراً لكون الإحساء منفذه إلى الخليج العربي وذات أهمية اقتصادية له إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الخطير، ونظراً لسوء الإدارة العثمانية فيها إضافة إلى تدهور العلاقات مع السكان وهجرة تجارتها إلى البحرين وتفشي الاضطرابات فيها فقد كانت تشكل عبئاً مالياً على خزينة الدولة العثمانية الخاوية كل ذلك سهل على عبد العزيز آل سعود استردادها وطرد العثمانيين منها.

وباسترداد عبد العزيز آل سعود للإحساء تحولت المنطقة إلى ساحة للصراع الدولي حيث الدولة العثمانية تساند ابن الرشيد في حائل وفي الجنوب عدن التي أصبحت قاعدة بريطانية صرفة وفي الشرق أصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية.

إن موقف عبد العزيز آل سعود من الأوضاع في الجزيرة كان قائماً على مبدأ الاستفادة القصوى من جميع القوى الدولية في نجد وهو يعلم جيداً مساندة العثمانيين لابن الرشيد مادياً ومعنوياً وطبيعة الخلاف القائم بينه وبين شمر في

منطقة حائل لذلك بدأ بالتقرب من بريطانيا وطلب منها تقديم المساعدة له ضد ابن الرشيد والعثمانيين معاً.

بذلت بريطانيا عشية الحرب العالمية الأولى جهوداً مضنية لكسب ولاء حكام الخليج العربي والجزيرة العربية ومنهم عبد العزيز آل سعود والشريف حسين بن علي واستغلال طاقاتهما ضد الدولة العثمانية وألمانيا على الرغم من علمها بالاختلاف القائم بين نجد والحجاز منذ فترة طويلة.

أرادت بريطانيا فتح جبهة جديدة أمام الدولة العثمانية من طريق الدخول في مفاوضات مع شريف مكة الحسين بن علي للقيام بالثورة في الحجاز ضد العثمانيين.

لقد أقر العثمانيون منذ القدم نظام الشرافة في الحجاز وظلت الشرافة تتمتع بمركز شبه مستقل مع ولائهم للباب العالي إذ كان الشريف يعتبر صاحب الكلمة العليا في تصريف شؤون البادية والمرجع الأكبر في الحجاز حتى أن الدولة العثمانية استثنت الحجاز من تطبيق القانون الخاص بالولايات في عام ١٨٦٤م.

توترت العلاقة بين الشريف حسين وحكومة الاتحاديين عند محاولتها تطبيق قانون الولايات الجديدة لعام ١٩١٣م في الحجاز، وأبدى اعتراضه على إكمال مشروع خطة سكة حديد الحجاز من المدنية إلى مكة خشية أن يكون المشروع خطة تركية لتطويق الحجاز، فوجه الشريف حسين أنظاره إلى بريطانيا لمساعدته ضد الأتراك، إلا أن بريطانيا كانت مترددة إلى حد ما خوفاً من إثارة المشاكل مع العثمانيين قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أن انضمام تركيا إلى جانب ألمانيا عند نشوب الحرب العالمية الأولى دفعت بريطانيا إلى استمالة الشريف حسين للثورة على الأتراك وأغدقوا له الوعود في حرية العرب واستقلالهم في نهاية الأمر.

وفي تشرين الثاني ١٩١٤م تلقى شريف مكة رسالتين من السلطان محمد رشاد وحاكم سوريا وجمال باشا للاشتراك في الحرب ضد البريطانيين بصفته حامي الديار المقدسة (مكة والمدينة) وفي الوقت نفسه تلقى الحسين بن علي وعداً من بريطانيا بحمايته من أي اعتداء، واعتراف بريطانيا به بديلاً عن الخليفة في الأستانة وضمان حقوقه في العرش والملك، فانحاز الحسين إلى بريطانيا تحقيقاً لطموحه السياسي، واعتذر للسلطان محمد رشاد بحجة مرابطة الأسطول البريطاني في الخليج العربي والبحر الأحمر ويخشى إعلان الجهاد جهراً خوفاً من أن يقوم الأسطول البريطاني بقصف الحجاز.

واستمرت المراسلات بين الشريف حسين وبين المسؤولين البريطانيين في مصر قبل ثورته في عام ١٩١٦م ومنهم السير آثر مكماهون وتبادلوا رسائل سميت مراسلات حسين – مكماهون.

لقد كان هدف ألمانيا في تحالفها مع تركيا في عام ١٩١٤م هو استغلال إعلان الجهاد من قبل السلطان لخدمة السياسة الألمانية في الشرق وتوجيه ضربة قوية إلى سياسة بريطانيا في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، إلا أن الاستراتيجية العسكرية الألمانية وبعثاتها في الشرق لم تحقق إلا نجاحاً ضئيلاً.

ويظهر أن بريطانيا اعتمدت على صلاتها التاريخية بالمنطقة لمنع تغلغل القوى الدولية الأخرى في الخليج خاصة وأن حكامه مرتبطون مع بريطانيا بمعاهدات حرمتهم من حرية التعامل مع الدول الأخرى عدا بريطانيا. كما أن الاستراتيجية الألمانية في الشرق عموماً قد فشلت بسبب علاقات ألمانيا مع الأستانة التي كانت على خلاف مع التيار القومي في الشرق الداعي إلى قيام دولة عربية.

خامساً: تصاعد التوجه البريطاني
نحو البحرين وقطر وإمارات الساحل العُماني

تضمنت الاتفاقية الإنكلو – عثمانية في ٢٩ تموز ١٩١٣م بين حقي باشا السفير العثماني في لندن مع اللورد (كري) وزير خارجية بريطانيا حول جزر البحرين ما يأتي:

١. تتخلى الحكومة العثمانية عن المطالبة بجزر البحرين ومنها جزيرتا (لبناة الأعلى ولبناة السفلى).
٢. تتعهد بريطانيا بمنع شيخ البحرين من التدخل في شؤون قطر الداخلية أو التعرض لسيادتها.
٣. السماح لسكان البحرين بزيارة جزيرة الزخنسوية لغرض صيد السمك.
٤. تتعهد بريطانيا لتركيا بعدم السماح لشيخ البحرين بفرض ضرائب على الرعايا العثمانيين في أثناء موسم صيد اللؤلؤ وعدم تجاوز نسبه الضريبة المقررة.

وقد حاولت بريطانيا في عام ١٩١٣م تطبيق النظام المعروف بـ (البحرين أمر في المجلس) على سكان البحرين سعياً وراء تطبيق القانون المدني القضائي والجنائي الذي يتعلق بالأعمال الإجرامية والمطبقة أساساً في الهند على البحرين، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى وانشغال بريطانيا بالمجهودات العسكرية في جبهات القتال جعلتها تصرف النظر عن تطبيق هذا النظام إلى فترة لاحقة.

وقد طلب القنصل البريطاني من الشيخ عيسى بن علي في محادثات جرت بينهما بتخصيص جزء من عوائد الرسوم الكمركية لاستخدامها في إجراء بعض

الإصلاحات في البحرين، إلا أن الشيخ رفض تدخل المقيم البريطاني في شؤونه الداخلية وطلب تشكيل مجلس استشاري يمكن الرجوع إليه ويضم أعيان البلاد للمشورة وإبداء الرأي إلا أن هذا أغضب المقيم البريطاني فعزل الشيخ عيسى ونصب ابنه حمد بدلاً عنه.

أدركت بريطانيا إمكانيات البحرين النفطية لذلك حصلت في ٤ أيار ١٩١٤م على تعهد خطي من شيخها يقضي بعدم السماح لأية جهة أجنبية باستغلال النفط في إمارته دون موافقة بريطانيا، وقد منح الشيخ امتياز النفط إلى شركة بريطانية تدعى (الوكالة العامة والشرقية المحدودة).

وقد بعث الشيخ عيسى بن علي آل خليفة قبل عزله في وقت سابق برسالة إلى المعتمد البريطاني في البحرين تريفور جاء فيها "أود أن أخبر سعادتكم أنه عندما يحين الوقت للحصول على ذلك السائل النفطي فإنني بالتأكيد سأستشير المعتمد السياسي، ويسرني أن أكرر لكم أنه إذا كان هناك دلائل على وجود هذا السائل النفطي في بلادنا البحرين فإنني لن أباشر استقلال ذلك بنفسي ولن أفكر في تقديم أي عرض لأي جهة كانت دون استشارة المعتمد السياسي في البحرين ودون موافقة الحكومة البريطانية". وهكذا حققت بريطانيا مكسباً اقتصادياً مهماً أضيف إلى ما حققته في مناطق الخليج العربي.

مارست بريطانيا عن طريق المعتمدين السياسيين في مشيخات الخليج العربي إدارة شؤون المشيخات الداخلية وعلاقاتها الخارجية على حد سواء، فقد كان المقيم السياسي حلقة التعاون بين الحكومة البريطانية وشيخ البحرين على سبيل المثال فهو المسؤول عن العلاقات الخارجية بين شيخ البحرين والدول الأخرى وهو الذي يقوم بتصريف شؤون البلاد حتى أن سلطاته تجاوزت

المجالين الإداري والقضائي من خلال انفراده في النظر بالقضايا التي تقـع بيـن البحرينيين والبريطانيين بل حتى الأجانب، وإزاء هذا التدخـل البريطـاني فقـد وقعت بعض الاضطرابات في البحرين واعتبر الشعب البحريني القوانين المدنيـة والقضائية الهندية منافية للإسلام وطالبوا انتخاب قضاة شرعيين، إلا أن بريطانيـا تدخلت لدى الشيخ وأقنعته بعدم الرضوخ لمطاليب الشعب وتم إحباط مساعيها.

نشبت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م وتطاحنت الدول فيما بينـها واستطاعت بريطانيا من توطيد نفوذها في البحرين بـدون منـازع، وأحكمـت قبضتها على شؤون المشيخة ولاسيما أن الشيخ حمد قد وافق على تعيين مديـر بريطاني لإدارة المكوس وأمور الصيد في البحرين لذلك كان وجود النفط واللؤلـؤ في البحرين دافعاً أساسياً لسيطرة بريطانيا على هـذه الجزيـرة سـعياً لتحقيـق مكاسب اقتصادية وسياسية معاً.

اتخذت بريطانيا الخطوة الأخرى نحو البحرين عندما أنزلت على شـواطئها قوات هندية، وهي في طريقها نحو البصرة، وقد اتخذ قائد الحملة الجزيرة قـاعدة أولية لقواته وسفنه الحربية وبذلك انقطعت علاقات البحرين بالعـالم الخـارجي طيلة بقاء هذه القوات لحين مغادرتها.

أما قطر فقد أولتها بريطانيا اهتماماً كبيراً بعد اتفاقيـة ٢٩ تمـوز ١٩١٣م وقد تنازلت الدولة العثمانية عن هذه المشيخة حتى أن المقيم البريطاني السياسـي في الخليج العربي حذر في ٣ أيلول عبد العزيز آل سعود من مغبـة التعـرض لحدود قطر وأن الحكومة البريطانية تعترف باستقلال قطر تحت حكم عبد الله آل ثاني.

أولت بريطانيا مشيخة قطر اهتماماً ملحوظاً نظراً لوجود حامية تركية فيها لذا فقط أكد السير مكماهون "أن الاعتراف بالسيادة التركية في قطر سيعطيهم مواطئ قدم في الخليج العربي والجزيرة العربية مما يمكنهم من التدخل في شؤون المشيخات مستقبلاً". وأكد اللورد كيرزون "أن الحامية التركية في قطر مصدر خطر لنا وهذا يعني تعزيز مكانة الأتراك في الخليج العربي".

كانت بريطانيا تنظر إلى وجود الحامية التركية في قطر ومنطقة خور العديد على أنها تشكل احتلالاً عسكرياً لمنطقة نفوذ بريطانية فصرح اللورد هادرنج نائب الملك في الهند بأن الرفض البريطاني للاعتراف بمكانة تركيا في قطر يعني أن الباب العالي لا يملك أي حق هناك وأن الحامية التركية في قطر عبارة عن سجن أكثر منها حماية، ولا يمكنها المحافظة على الوضع الراهن بل إنها تسيء إليه".

لم تكن الحكومة البريطانية تعترف بوجود الحامية التركية في منطقة البدعة على سواحل قطر، على الرغم من محدودية واجباتها العسكرية وعدم تدخلها في شؤون العلاقات القائمة بين المقيم السياسي وشيوخ المنطقة، لذلك فإن بريطانيا كانت تترقب الأحداث الخاصة بالنزاع الأسري في قطر، وتحاول توثيق أواصر الصداقة مع الشيخ أحمد بن ثاني المرشح القوي للحكم بغية تقديم الضمانات الكافية له من قبل بريطانيا لحمايته ضد أي تجاوز تركي وتدعيم موقف بريطانيا في شبه جزيرة العرب.

وفي هذه الظروف المعقدة لم تكن الأوضاع في عُمان تقل حظراً عن مثيلاتها في الساحل العُماني ولاسيما بعد انتخاب سالم بن راشد الخروصي إماماً لعُمان في عام ١٩١٣م وأثار هذا الأمر السلطات البريطانية التي أرسلت

مساعدات عسكرية إلى السلطان تيمور بن فيصل خشية إعلان الإمامة للجهاد بتأثير الدعاية الألمانية ومن ثم تأثر مركز بريطانيا التي كانت في مراسلات مع شريف مكة حول إعلان الثورة على الأتراك في الحجاز من جهة أخرى فإن بريطانيا كانت تخشى من وصول الدعوة إلى مسلمي الهند وأفغانستان خاصة وأن المسلمين الهنود كانوا يشكلون عماد الجيش البريطاني هناك.

أوضح تقرير لنائب القنصل الأمريكي في مسقط في ٧ نيسان ١٩١٤م حول التطورات السياسية في عُمان جاء فيه: "إن السلطان تيمور بن فيصل يعاني من اضطرابات وثورة رعاياه عليه وهو يعاني من ضائقة مالية حادة، ولم تنجح كافة المحاولات لعقد هدنة بين السلطان والإمام على الرغم من قيام السلطان بإصدار أمر حرم بموجبه التدخين والمشروبات الكحولية في مسقط، إلا أن رعايا الدول الأجنبية في مسقط لم يلتزموا بهذا الأمر، كما أن القبائل في الداخل شنت هجوماً كبيراً على بعض المدن واستولت على ميناء NakhL وقد كلف السلطان تيمور أخاه نادر بالذهاب إلى بركا Baraka لمراقبة الأحداث ووضع الخطط العسكرية للقيام بهجوم مضاد ضد الثوار إلا أن السلطان أجل هذا الأمر خشية وقوع تمرد بين رجاله.

استطاعت بريطانيا تطويق دعوة الجهاد الديني التي أعلنتها الدولة العثمانية والحيلولة دون اتصالها بالثورة العُمانية التي اعتمدت في أثناء انتخاب الإمام سالم الخروصي على مبدأ إعلان الجهاد ضد السلطان تيمور، فتمكنت بريطانيا بذلك من ضمان مصالحها في الخليج العربي وحصر حملة الجهاد وحماية آبار النفط في الأحواز، وفشلت بعثة الألمان بقيادة وازسموس في إثارة الفرس ضد بريطانيا والروس معاً وألقي القبض عليه وأحبطت مساعي البعثات الألمانية.

إلا أن أحداث الحرب العالمية الأولى وتعدد جبهات القتال في الشرق والغرب وانشغال القوات البرية والبحرية البريطانية جعلتها عاجزة عن توفير الدعم والمساعدة اللازمة وبالسرعة المطلوبة لحلفائها، إلا أن الدعاية الألمانية كانت تتسرب إلى عُمان عن طريق زنجبار وتانجانيقا وتدَّعي بحتمية القضاء على نفوذ بريطانيا في الخليج العربي وسقوط السلطان في عُمان.

وقد حذر الوكيل البريطاني في مسقط حكومته من كثرة زيارات مبعوثين من الدولة العثمانية إلى المناطق الداخلية في عُمان لإثارتهم ضد السلطان إضافة إلى قيام المبعوثين الألمان بزيارة ميناء صور والاتصال بالشيخ عيسى بن صالح وتقديم الهبات والعطايا للقبائل لاستمالتها إلى جانب ألمانيا.

وإثر تفاقم الدعاية الألمانية وازدياد النشاط العسكري للثوار فقد اقتنع السلطان تيمور بضرورة احتواء نشاط الثوار واستغلال الشخصيات المعتدلة داخل قوات الإمامة فاتصل بالشيخ عيسى بن صالح المعروف بميوله المعتدلة ورغبته في حل المسألة بين الطرفين سلمياً لإنهاء النزاع الدموي بين الساحل والداخل إلا أن هذه المباحثات فشلت لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.

وفي بداية عام ١٩١٤م شن الثوار العُمانيون هجوماً على قوات السلطان لمدن بركا وقريات جنوب مسقط واستولوا عليها ولم يبق غير مدن الساحل (مسقط ومطرح وصور وصحار) بيد تيمور الذي استنجد بالقوات البريطانية التي استجابت لذلك الطلب وقد قام الطرادان (فوكس ودارتموث) بقصف قوات الإمامة في بركة وقريات وانسحبوا منها بعد خسائر كبيرة، وكتب سالم الخروصي إلى

القنصل الأمريكي يشكو إليه تعسف بريطانيا وتدخلها في شؤون البلاد وعلاقة السلطان برعيته وخرقه لقانون الإسلام.

وقد حرضت بريطانيا السلطان تيمور بن فيصل بفرض الحصار الاقتصادي على المناطق الداخلية وفرض ضرائب كمركية على البضائع القادمة من الداخل نحو الساحل وبالعكس ثم عرقل وصول الإمدادات الغذائية إلى عُمان والداخل لإجبار الثوار على الاستسلام.

وفي تشرين الأول ١٩١٤م عقد الإمام الخروصي اجتماعاً ضم كل الأجنحة العسكرية لقوات الإمامة وهم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي وحمير بن ناصر وآخرون من زعماء قبائل الداخل للتباحث حول إمكانية القيام بعمل عسكري حاسم لإزاحة السلطان نظراً لانشغال بريطانيا بعملياتها العسكرية وتشتت قواتها في جبهات القتال وصعوبة تقديم العون والدعم العسكري للسلطان تيمور، إلا أن اختلاف وجهات النظر وعدم الاتفاق على استراتيجية عسكرية موحدة حول كيفية إعداد خطة الهجوم ونفقاتها كان وراء فشل الاجتماع، واتصل الشيخ عيسى بن صالح بالسلطان تيمور وأبدى له رغبة الإمام في إجراء حوار الصلح بين الطرفين، وعقد اجتماع في مدينة السبب في أواخر عام ١٩١٤م بحضور الشيخ عيسى بن صالح ممثلاً عن الإمام والوكيل البريطاني في مسقط وممثل عن السلطان المدعو الشيخ سلطان بن راشد النعيمي إلا أن الاجتماع فشل لرفض السلطان الاستجابة لمطالب الإمامة.

وبعد فشل هذا الاجتماع بعثت بريطانيا بـ (٣٠٠٠) جندي هندي بصحبة ضباط بريطانيين ورابطوا في منطقة (الفلج) للدفاع عن مسقط ومدن الساحل عموماً من أي هجوم قد يقوم به الإمام.

لقد استفحل الخلاف بين الإمام والسلطان حتى غدت مناطق الداخل وكأنها مستقلة تماماً عن سيطرة السلطان، وأتخذ الإمام لنفسه علماً خاصاً ونظاماً عسكرياً واجتماعياً يلائم قبائل الداخل وحياتهم بخلاف مدن الساحل.

ومن هذا يظهر بوضوح أن بريطانيا استغلت النزاعات الأُسرية في منطقة الخليج العربي لتحقيق سيطرتها الكاملة على هذه الكيانات الصغيرة، ولكن هذا لا يعني غياب الوعي الشعبي ونضج التيار الرافض للوجود الاستعماري في بلدانهم ومطالبة الحكام بإنهاء تواجد القوات العسكرية البريطانية على أراضي الساحل العُماني وترك العرب لحل مشاكلهم بأنفسهم.

الفصل السابع عشر

الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على الأوضاع السياسية في الخليج العربي

(١٩١٤-١٩١٨م)

أولاً: تثبيت الوجود البريطاني في شمال الخليج العربي (الأحواز والبصرة والإحساء والحجاز)

تمتع الشيخ حاكم إمارة المحمرة باستقلال إمارته عن حكومة طهران، وقد تعهدت بريطانيا له في السابق بحمايته من أي اعتداء أو تجاوز من قبل الشاه على حدود إمارته، ومن ثم فإن بريطانيا بذلت مساعيها لإقناع قبائل البختياري القاطنين في جبال زاكروس شمال الأحواز بالتعاون مع بريطانيا مقابل مساعدات مالية شرط عدم التجاوز أو الاعتداء على الأحواز وعدم التعرض لمنشآت شركة النفط الإنكلو – فارسية.

وقد جرت مراسلات طويلة بين وزارة الخارجية البريطانية والوزير المفوض البريطاني في طهران من أجل فتح باب التفاوض مع زعماء قبائل البختياري، وقد وافق السير إدوارد كري على إجراء المفاوضات مع سردار جانغ البختيار لإقناعه بالتعاون مع بريطانيا.

لقد أثار التعاون العثماني – الألماني في مجال القوة العسكرية البرية والبحرية مخاوف الحكومتين البريطانية والهندية خشية الإضرار بمصالح بريطانيا في إمارات شمال الخليج العربي أو في الأحواز ومن ثم قيام ألمانيا بالذات في إثارة قبائل البختياري المعروفة بأعمال الغزو والنهب للقيام بتخريب أنابيب نفط الأحواز وتوقف إمدادات النفط لبريطانيا وشل حركة سفنها وأساطيلها.

اتفقت وجهات نظر كل من وزارة الخارجية البريطانية مع وزارة الهند للعمل على مواجهة خطر البختياريين، وبناء على ذلك فقد تم إقرار مقترح الوزير المفوض البريطاني في طهران على منح مساعدة مالية قدرها (١٠٠٠

جنيه) لكل من سردار جانغ والسردار بهادر البختياري، كما تقرر الدخــول فــي مفاوضات معهم من قبل السير برسي كوكس لأجل عقد الصداقة معـــهم ضمانــاً لمصالح بريطانيا.

لقد كانت بريطانيا وروسيا تحاولان قدر المستطاع إبقاء فارس على الحيـاد والوقوف موقفاً حازماً إزاء الاستفزازات الألمانية والتركية والعمل على عرقلـــة تواجد الأتراك أو الألمان في فارس، لذلك فقد أولت بريطانيا اهتمامـــاً واضحــاً بإمكانيات الأحواز النفطية خشية قيام الألمان أو قبائل البختياري بتدمـــير شـبكة الأنابيب الناقلة للنفــط هنـــاك، إلا أن الوزيـــر البريطـــاني المفــوض اســتطاع بدبلوماسيته من إقناع هذه القبائل الكبيرة، بمنحهم بعض الامتيازات والمســاعدات فاستقرت الأمور لصالح بريطانيا.

أما الشيوخ في جنوب الخليج العربي فكانوا ينظرون نظـرة قلق إزاء تنـامي قوة عبد العزيز ابن سعود بعد احتلاله للإحساء في عام ١٩١٣م، إلا أن التقـــرب البريطاني منه جعله بمثابة حاجز منيع بينهم وبين العثمانيين.

لم تقتصر الجهود البريطانية على الوسائل السياسية لتثبيت وجودهـــا فـــي الخليج العربي بل لجأت أيضاً إلى القوة العسكرية فمن أجل ديمومــــة المصـــالح البريطانية في الخليج العربي وجنوب فارس كان لابد من إرسال حملة عســـكرية إلى رأس الخليج العربي لدحر العثمانيين في البصرة أولاً وحماية شيخي المحمرة والكويت من أي أذى أو اعتداء عثماني. لذلك كانت حملة غزو العـــراق بقيـادة الجنرال ديلامين، وقد لبى حاكم الكويت طلباً بريطانيا بمساعدة قواتها عند نزولها في شط العرب في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤م وحماية جبهة الجنرال آرثر بـــاريت من أي هجوم عثماني محتمل وتقديم الدعم اللازم لهذه القـــوات نظـــراً لخبرتـــه ومعلوماته عن المنطقة.

وقد حثت بريطانيا الشيخ خزعل على عدم الاستجابة لطلب السلطات العثمانية لمرابطة قواتها في الأحواز على ضفتي نهر الكارون لإطلاق النار على السفينة الإنكليزية اسبيكل لإغراقها في النهر.

لقد وقف الشيخ خزعل بجانب بريطانيا عند غزوها للعراق في حربها مع الدولة العثمانية مما سبب له هذا الموقف مشاكل واضطرابات قبلية في الأحواز لعب الأتراك دوراً فيها لإثارتهم ضد شيخهم، وطلب حاكم الكويت على الفور مساعدة الكويتين لإسناد خزعل إلا أنه جابه عصياناً ورفضاً من قبل الشعب الكويتي، ورجع مبارك أدراجه إلى الكويت بعد هدوء الأحوال في الأحواز واستدعى المعارضين وبحضور المعتمد البريطاني (كراي) وهددهم بالعقاب.

وعلى الرغم من استقرار الأمور في الأحواز لصالح الشيخ خزعل، إلا أن الإشاعات ترددت حول قيام الشيخ غضبان البنية بتحريض القبائل مرة أخرى ضد بريطانيا وخزعل في أن واحد وتخريبهم لأنابيب النفط، وقد اقترح القنصل البريطاني في الأحواز على الوزير المفوض في طهران تكليف الشيخ خزعل ورجاله بحماية هذه الأنابيب ومن ثم تحذير شركة النفط الإنكلو – فارسية لحماية مرافقها الإنتاجية.

ومن أجل تثبيت الاحتلال البريطاني لجنوب فارس، سعت بريطانيا إلى تطمين الشيخ خزعل بحمايته ومن ثم سعت إلى تقديم المساعدات المالية إلى قبائل البختياري لحماية مصالح بريطانيا في الأحواز ممثلة بخطوط أنابيب النفط هناك، ومصافي عبادان من التخريب.

وقد يكون اضطراب الأمور في الخليج العربي والأحواز سبباً في قيام اللورد هاردنج نائب الملك في الهند بزيارة المكتب وأكد لحاكمها حرص بريطانيا على فصل الكويت عن البصرة والقضاء على أي تدخل أجنبي، وأعطى هاردنج

نفس التأكيدات لجابر المبارك بعد وفاة والده في حال استمراره بالتبعية لبريطانيا، وزار في طريقه أيضاً مسقط وحث السلطان تيمور بضرورة تسوية مشاكله مع قبائل الداخل بالاستعانة بمشورة المقيم البريطاني.

وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية البريطانية في الأحواز فقد تم تخريب أنابيب النفط في منطقتي (ألويس وكران) مما سبب في توقف ضخ النفط إلى مصافي عبادان، وعلى الفور كلف الجنرال نيكولسن **Nicolson**. الجنرال كريتك **Gorringe** قائد الفرقة ١٢ بالتوجه إلى الأحواز لاستتباب الأمن والنظام فيها ومطاردة العثمانيين والإشراف على عملية إصلاح أنابيب النفط واستئناف ضخ النفط إلى عبادان بعد فترة وجيزة وبحدود يوم ١٣ حزيران ١٩١٥م.

وبينما كانت السلطات البريطانية مشغولة بأمر إصلاح أنابيب النفط فقد أخبر الشيخ جاسب أخ الشيخ خزعل حول قيام قبائل الباوية بالثورة ضده وتخريبهم لأنابيب شركة النفط الإنكلو – فارسية وقطعهم لخطوط الهاتف فيها، وقد اقترح الشيخ جاسب على الشيخ خزعل باستقدام قوة بريطانية إلى الأحواز من أجل فرض الأمن فيها، وفي الوقت ذاته اقترح قنصل بريطانيا في الأحواز كيتون **Keton** ونائبه نويل **Noel** على حكومتهما بضرورة زيادة المعونات المالية لقبائل الباوية وتنصيب الشيخ حنظل ابن الشيخ خزعل زعيماً عليهم لأنه يحظى بحبهم واحترامهم.

تزعم غضبان حركة الجهاد ضد الإنكليز من العمارة باتجاه الأحواز معتمداً على تأييد الأتراك له، وكان لممثل شركة فونكهاوس الألمانية ضلعاً في إثارة القبائل في الأحواز ضد بريطانيا فتوالت البعثات الألمانية إلى الجهة المقابلة للأحواز وعسكروا فيها مما حدا بالشيخ خزعل بإرسال ١٠٠٠ رجل من حرسه الخاص لقمع حركة الجهاد، وتسوية مشاكله مع قبائل الباوية التي تمردت على

سلطتهم وأثارت المشاكل في الإمارة، وقد بذل الشيخ خزعل جهوداً كبيرة لإقرار الأمن والنظام في الإمارة وعدم السماح للأتراك أو الألمان للإقامة في الأحواز.

وقد استطاع واسموس **wassmuss** في أثناء تجواله بين القبائل بناء علاقات متينة معهم وأغدق عليهم الهبات والعطايا حتى استطاع تشكيل جبهة موالية لألمانيا ضد بريطانيا إذا ما علمنا أنه كان قنصل ألمانيا السابق في بوشهر وعلى إطلاع واسع بالمنطقة.

وقام الضابط البريطاني نويل بمصادرة أملاك بعض أفراد قبائل خانات البختيارية الذين أيدوا وتعاونوا مع الألمان بعد إغرائهم بالأموال واقترح على السير برسي سايكس في أثناء زيارة لأصفهان بتزويد قبيلة **Pardomboh** الموالية لبريطانيا بمدفعين قديمين والتعاون مع البختيارية الموالين للحكومة البريطانية وجعلهم تحت إمرته لإدارة الأمور العسكرية.

وكان كوجك خان زعيم إحدى القبائل قد تزعم حركة معارضة قوية ضد التواجد الروسي والبريطاني في آن واحد، وكان قد تلقى دعماً عسكرياً ألمانياً على شكل أسلحة وعتاد استطاع إلقاء القبض على جنود بريطانيين واحتفظ بهم كأسرى في مناطق الغابات وكان من بينهم الضابط نويل الذي استطاع فيما بعد من إلقاء القبض على واسموس.

كانت السلطات البريطانية تخشى من أن يتعزز موقف الأتراك في الجنوب بوصول قوات تركية إضافية وبالتالي فإن هذا التطور قد يؤدي إلى إرباك قوات الجنرال ديلامين ومن ثم تهديد حقول النفط في المنطقة، لذلك فإن بريطانيا أولت اهتماماً خاصاً بضرورة كسب واستمالة قبائل البختيارية لغرض استتباب الأمن والنظام وبالتالي فإن مردود هذا الأمر سيؤدي إلى تعزيز جبهة الجنرال ديلامين والقضاء على هذا التوتر في المنطقة.

وقد بين السير برسي كوكس في تقريره إلى حكومة الهند أهمية موقف قبائل البختيارية بالنسبة لبريطانيا ومصالحها النفطية وأكد أن الاستمرار في منحهم الإعانات المالية سيؤدي حتماً إلى حماية حقول النفط في الأحواز وبالتالي فإن أي هجوم مستقبلاً من قبل قبائل البختيار على مدينة أصفهان والمدن الأخرى سوف لن يحدث.

كانت روسيا تحاول قدر المستطاع استمالة قبائل البختياري في شمال إيران عن طريق عقد اتفاقية معهم لحماية مصالحها، إلا أن بريطانيا كانت ترى في هذا التقارب مساساً بالأوضاع القائمة في المنطقة وتدخلاً من روسيا في مصالح بريطانيا وعلاقاتها مع هذه القبائل.

لقد قسمت بريطانيا ولأسباب أمنية قوات الجنوب إلى فرق وقامت بنشرها في مناطق فارس وكرمان وتمركز مقر التنظيم الرئيسي في ميناء بندر عباس، وقد قدر عدد أفراد هذه القوة بـ (١١,٠٠٠) رجل، إلا أن الرقم الحقيقي لحجم هذه القوات لم يتجاوز (٨٠٠٠) رجل.

وقد أثارت البعثات الألمانية التي أرسلت إلى فارس ومنها بعثة واسموس قلق البريطانيين خشية إثارة القبائل في جنوب فارس على البريطانيين، لذلك فإن السلطات البريطانية في العراق خصصت جزء من قواتها لإرسالها إلى الأحواز لحماية مصالح بريطانيا من جهة وإيقاف التوجه الألماني نحو الأحواز من جهة أخرى في حالة الضرورة.

وعلى الرغم من كل الاحتياطات التي اتخذتها بريطانيا إلا أن الألمان حققوا بعض النجاح في المناطق الجنوبية وضمن إطار محدود، وقد أبدت بعض القبائل هناك تعاطفاً مع واسموس فاستاء الإنكليز من ذلك وعارضوا خطط واسموس.

وقد بين الدكتور يانغ Dr. M. Yung رئيس شركة النفط الإنكلو – فارسية في رسالة إلى وزارة الخارجية حول الأخطار الجسيمة التي يشكلها واسموس القنصل الألماني السابق في بوشهر واريك بوهانستاف Eric Bohnstaff ممثل شركة ونكهاوس وفروعها في بغداد حول تحريضهم للقبائل في فارس ضد بريطانيا، وطلب السيد يانغ من وزارة الخارجية إيجاد الوسائل اللازمة للحد من تهديد واسموس من أجل حماية مصالح بريطانيا ضد الخطر الألماني، وقد أبدى أحد زعماء البختيارية المدعو أمير جانغ استعداده للتعاون مع بريطانيا، إلا أن تتبع بريطانيا لتحركات واسموس في فارس أفشلت خططه وتم إلقاء القبض عليه من قبل القوات البريطانية.

كانت بريطانيا تحاول قدر المستطاع إيجاد معاهدات مكتوبة بينها وبين الشيوخ المحليين فدعت في عام ١٩١٦م كلاً من الشيخ خزعل وحاكم الكويت وابن سعود وعدداً من رؤساء عشائر الجنوب إلى اجتماع في جنوب العراق للتشاور حول شؤون الحرب.

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٦م حضر برسي كوكس إلى الكويت والتقى بالمؤتمرين وتناول اللقاء مع الحاضرين سبل تدعيم الموقف البريطاني في المنطقة ضد التحالف العثماني – الألماني وبعد انتهاء المؤتمر منح كوكس كلا من ابن سعود وجابر المبارك وسام نجمة الهند ومن ثم توجه ابن سعود والشيخ خزعل إلى البصرة بدعوة من برسي كوكس للإطلاع على حجم القوات البريطانية وإمكانياتها.

لقد كان الحسين بن علي شريف مكة يحظى بتأييد كبير في الحجاز وشبه الجزيرة العربية لذلك فإنه كان ينتظر الفرصة المناسبة لكي يعرف موقف حكام الجزيرة العربية من ثورته المرتقبة خشية معاداة ابن سعود لثورته.

وقد اتبعت بريطانيا سياسة ازدواجية نحو كل من عبد العزيز بن سعود والشريف حسين بن علي في الحجاز انطلاقاً من مصلحتها الذاتية سواء من قبل حكومة الهند البريطانية التي كانت ترى في الشريف حسين خير من يحقق أهدافها في شبه الجزيرة العربية فجرت مفاوضات بين الطرفين منذ تموز ١٩١٥م وكانت حكومة الهند تريد هدوء الأحوال في الجزيرة العربية أو الحجاز ضماناً لمصلحة بريطانيا في الخليج العربي.

استمرت الاتصالات بين الشريف حسين والسير آرثر مكماهون حتى ١٠ آذار ١٩١٦م، وقد أدت وعود بريطانيا للحسين بن علي في تكوين الدولة العربية واستقلال البلاد العربية من العثمانيين إلى انحياز العرب كلياً إلى صفوف بريطانيا، ولكن الوعود البريطانية لم تكن سوى خدعة سياسية لاجتذاب العرب إلى جانبها نظراً لحاجتها الماسة إلى قوتهم في سد جبهة إعلان الجهاد الديني المحتمل في الحجاز.

وأعلن الشريف حسين بن عليه للعالم الإسلامي أن ثورته على الدولة العثمانية جاءت نتيجة سيطرة جماعة الاتحاد والترقي على مقاليد الأمور في الأستانة وزجهم الدولة في حرب لا فائدة ترجى منها، وطلبت بريطانيا من الشريف حسين بن علي المحافظة على طريق الحج وتعهدت له من جانبها بالحفاظ على الأماكن المقدسة في فلسطين وميناء جدة حرصاً منها على عدم إثارة الحجاج الهنود المسلمين في المستعمرات البريطانية.

استطاعت بريطانيا الاستفادة من دعوة الشريف حسين بن علي إلى أقصى حد ممكن في تعبئة العرب ضد سياسة التتريك ونظام المركزية التي اتبعها الاتحاديون وأججوا الشعور القومي بين العرب بغية كسب ثقة الضباط العرب

العاملين في صفوف الجيش العثماني الذين تركوا الخدمة العسكرية بعد سماعهم بالثورة العربية الكبرى.

أبرق السير آرثر مكماهون إلى الشريف حسين بن علي مؤكداً "أن إنكلترا راغبة في استقلال بلاد العرب وسكانهم مع اعترافها باستقلالهم في بلادهم، إلا أن حدود الدولة العربية سيتم التفاوض بشأنها فيما بعد نظراً لاحتلال الأتراك لا جزاء منها، إلا أنه في المستقبل سترتب كل شيء". وهكذا راوغ مكماهون الحسين أملاً في العودة إلى المفاوضات مستقبلاً لإقرار صفوف العرب.

وفي رسالة لاحقة أكد السير مكماهون للشريف حين بن علي "حرص بريطانيا في الحفاظ على الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وإيجاد هيئات حاكمة لإدارة تلك الأقاليم إدارة ملائمة، وطالب مكماهون بتعهد العرب في الحفاظ على مصالح بريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد دون تدخل أي جهة أخرى على مصالح بريطانيا الاقتصادية فيها".

وفي الوقت ذاته حيث كانت المفاوضات البريطانية مع الشريف حسين جارية لم تنس بريطانيا جبهة ابن سعود وضرورة التقرب منه وبعثت شكسبير لإتمام هذه المهمة ولعب دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ولكنه قتل في معركة جراب عام ١٩١٥م بين ابن الرشيد وتركي شقيق ابن سعود وخسرت الدبلوماسية البريطانية بذلك رجلاً كفأً ذا إلمام خاص بشؤون الجزيرة العربية.

وفي ٢٦ كانون الأول تم توقيع اتفاقية بين ابن سعود والسير برسي كوكس في دارين ١٩١٥م وتضمنت: "تتعهد بريطانيا بمساعدة ابن سعود في حالة وقوع اعتداء خارجي عليه، ويتعهد كذلك بعدم الدخول في أية معاهدات مع أية دولة أجنبية، كما تعهد أيضاً بعدم منح أية امتيازات لأية دولة أجنبية دون موافقة

بريطانيا، وتعهد كذلك بحرية مرور الحجاج ضمن أراضيه إلى الأماكن المقدسة مع الحفاظ على أرواحهم، كما تعهد ابن سعود بعدم التدخل في شؤون الكويت وقطر والبحرين والساحل العُماني المرتبطة بمعاهدات حماية مع بريطانيا، وتعهد أيضاً بعدم التنازل عن أراضيه، وعدم بيعها أو تأجيرها إلى أية دولة دون موافقة بريطانيا.

وقررت بريطانيا فيما بعد منح ابن سعود مساعدة سنوية قدرها (٦٠٠٠٠) جنيه، ثم أصبحت فيما بعد (١٠٠٠٠٠) جنيه ومساعدة عسكرية تتكون من (٣٠٠٠) بندقية و(٤) مدافع لتقوية جيشه القبلي.

لقد كان ابن سعود بحاجة إلى التعاون مع بريطانيا لإقرار الأمن والنظام في نجد كما أن بريطانيا لم تتردد في اقتناص الفرصة للاستفادة من قوة ابن سعود لتأمين جبهة الجزيرة العربية من مساومات الأتراك لاستمالة ابن سعود لذلك فإن معاهدة (دارين) لعام ١٩١٥م وضعت أسس العلاقات بين الطرفين والتي اعتبرت نقطة تحول بينهما وبذلك تفرغ ابن سعود لقتال أعدائه في حائل.

ضمنت بريطانيا من توقيعها للمعاهدة مع ابن سعود الحفاظ على طرق المواصلات التجارية المهمة إلى العراق وعدم إلحاق الأضرار بها من قبل القبائل العربية الناقمة على بريطانيا وسياستها في الخليج العربي.

وقد ذكر الوكيل السياسي البريطاني في البحرين في مذكرة رفعها إلى المكتب الشرقي في البصرة "بأن التبادل التجاري بين شيوخ الساحل العُماني والإحساء يجري بشكل منتظم وتتجه القوافل التجارية إلى العقير والقطيف لخدمة منطقتي الهفوف ونجد وأن التبادل التجاري بين نجد والمناطق المجاورة يشهد تطوراً ملموساً لتعاون ابن سعود التام في هذا المجال وأن عمليات التبادل التجاري بين نجد وبريطانيا جيدة".

أولت بريطانيا أهمية كبيرة لثورة الحسين بن علي في ١٠ حزيران ١٩١٦م فقد اكتسحت الثورة مواقع العثمانيين المدعومين من ألمانيا في الحجاز التي انفصلت عملياً عن الدولة العثمانية فاستقر الأمر لبريطانيا في جبهة الحجاز، وكانت بريطانيا تخشى من ثورة المسلمين في الحجاز أو في مستعمراتها عليها، لذلك فإن تبعة تبرير الثورة وقعت على عاتق الشريف الحسين الذي أعلن للمسلمين أن ثورته جاءت كرد فعل على المظالم التي ترتكبها حكومة الاتحاديين ضد المسلمين في الأماكن المقدسة، وبعد نجاح الثورة تم مبايعة الحسين بن علي في ٢ تشرين الثاني ١٩١٦م ملكاً على الحجاز.

لجأت بريطانيا وتعبيراً عن ازدواجية التعامل السياسي على وفق مصالحها مع طرفي الصراع في نجد والحجاز أن تعلن لابن سعود تمسكها ببنود معاهدة (دارين) ١٩١٥م وأن التفاهم بين بريطانيا والشريف حسين لا يؤثر على التنسيق السياسي السعودي – البريطاني، فقد صرح ابن سعود لبرسي كوكس "لو تفهم مخاوفي فلربما أن ممثل الحكومة البريطانية في مفاوضاته مع الشريف الحسين ابن علي سيتوقف عن ذلك". وهذا يوضح قلق ابن سعود من التقرب البريطاني إلى الحسن الذي كان يحظى بأهمية خاصة في الحجاز، فأدرك الحلفاء ضرورة التعاون ضماناً لسير العمليات الحربية في الشرق على الوجه المطلوب لذلك فقد اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا على التباحث من أجل تحديد مناطق نفوذ كل دولة، وبدأت المباحثات بين بريطانيا وفرنسا برئاسة السير مارك سايكس **M. Sykes** ممثلاً لبريطانيا، والمسيو جورج بيكوت **G.Picot** ممثلاً لفرنسا وانتقلت المباحثات إلى القاهرة وعرفت باسم (اتفاقية القاهرة السرية) وانتقل المبعوثان فيما بعد إلى بطرسبورغ للتباحث مع المندوب الروسي، وتم تفاهم

ثلاثي (بريطاني – فرنسي– روسي) تمهيداً لتوقيع الاتفاقية المعروفة بـ (سايكس– بيكو).

وبينما كان الثوار العرب في الحجاز يحاربون بحد السيف باذلين الجهود للاعتراف بحقوقهم في تأسيس دولة عربية مستقلة، إلا أن العرب وفي غفلة انشغالهم بأمور الحرب لم يدركوا ما كان يجري سراً من مفاوضات بين الحلفاء حول اقتسام الأقطار العربية فيما بينهم.

وفي كانون الثاني ١٩١٦م تم التوصل بين الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وروسيا) إلى وضع الخطوط العريضة للتقسيم وأعقبتها مفاوضات أدت في ٩ أيار ١٩١٦م إلى توقيع الاتفاقية التي كانت عبارة عن رسائل متبادلة بين السفير الفرنسي بول كامبون **Paul Cambon** ووزير الخارجية البريطانية السير إدوارد كراي **Edward Cray**، أما تبادل المذكرات حول حصة روسيا كانت في ٢٦ نيسان ١٩١٦م بين وزير الخارجية م. سازونوف **M. Sazonoff**، والسفير الفرنسي م. باليولوج **M. Paleloga** ومن ثم تم تبادل المذكرات بين السير إدوارد كراي والسفير الروسي الكونت بينكبندورف **Count Benckendorff**.

تم تبادل رسائل كثيرة مع الشريف الحسين بن علي، كما أن السير سايكس قام بزيارة إلى بطرسبورغ بصحبة بيكو بغية إطلاع المسؤولين هناك حول حصة روسيا في الاتفاقية، حتى أن السير آرثر مكماهون قد أطلع على المسودة الأولية للاتفاقية قبل إعطائها الشكل النهائي لتكون جاهزة للتطبيق بين فرنسا وبريطانيا في البلاد العربية.

اتفقت الدولتان (بريطانيا وفرنسا) حسب الاتفاقية على تقسيم المنطقة العربية إلى:

١– منطقة نفوذ بريطانية في البصرة وبغداد.

٢- دولة عربية مستقلة بين منطقتي النفوذ الإنكلو – فرنسية.

وقد تم كشف الاتفاقية من قبل زعماء الثورة الروسية في تشرين الثاني ١٩١٧م، وبادرت كل من بريطانيا وفرنسا إلى احتواء حالة السخط والاحتجاج في الأوساط العربية حال سماعها بالاتفاقية واستطاعت من إقناع الشريف حسين والحرب قائمة بأن الحلفاء سوف يحققون رغبة العرب في الاستقلال.

وهكذا فإن هذه الاتفاقية كانت خير تعبير عن مدى جشع السياسة الاستعمارية تجاه المشرق العربي على الرغم مما بذله العرب من جهود لنيل استقلالهم، ولجأت السلطات البريطانية إلى خنق ابن الرشيد عن طريق منع وصول الأغذية إليه من العراق ومراقبة موانئ الكويت للحيلولة دون تسرب المواد إلى ابن الرشيد الذي أخذ يعاني في حائل من آثار الحصار الاقتصادي نظراً لقلة المواد الغذائية، ويبدو أن منطقة شبه الجزيرة العربية أخذت تشهد ازدهاراً تجارياً واسعاً وخاصة في أثناء فترة الحرب نظراً لحاجة قوات الاحتلال العسكرية إلى المواد التموينية بانتظام.

لقد شهدت الإحساء بعد احتلال ابن سعود لها ورحيل القوات العثمانية عنها ازدهاراً تجارياً واضحاً نظراً لاستقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة، ويبدو أن التعاون بين بريطانيا وآل سعود كان وثيقاً إلى درجة أن بريطانيا ساعدته في إقرار النظام في الإحساء خدمة لمصالح الطرفين.

أما الأمر بالنسبة للمحمرة والكويت فقد اعترفت بريطانيا بسلطة قبائل المحيسن العربية القاطنين على ضفاف شط العرب ونهر الكارون والذين يخضعون لسلطة ونفوذ شيخ المحمرة وحاكم الكويت لأن كلا الحاكمين بذلا جهوداً كبيرة في أثناء الحرب بجانب بريطانيا.

وتعبيراً عن ثقة بريطانيا المطلقة بمؤيديها ولخنق حالة الاضطرابات القبلية المؤيدة للعثمانيين طلب برسي كوكس من ابن سعود في أثناء وجوده في الكويت مع الشيخ خزعل بالتوسط لمراسلة الشيخ عجيمي السعدون شيخ المنتفك لإقناعه بالعدول عن موقفه المعادي لبريطانيا وإيقاف تحركاته ضد قوات الاحتلال البريطاني في البصرة ومقترحاً على الشيخ عجيمي السعدون الاجتماع في حالة الموافقة في الشعيبة أو القرنة، إلا أن هذا العرض رفض من قبل السعدون وأصر على موقفه الرافض في إبداء أي تعاون مع القوات البريطانية الغازية للبصرة بغض النظر عن العلاقات بين الدولة العثمانية والشيخ عجيمي السعدون الذي كان ناقماً على التواجد البريطاني في مدينة البصرة فقد اعتبرت بريطانيا السعدون قوة محلية لا يمكن الاستهانة بها بل حتى أنها كانت تخشاها.

ومن أجل قطع دابر التهريب والمهربين والذين يزودون العثمانيين بالمؤن والأرزاق فقد قامت بريطانيا بفرض حصار تجاري محكم على أهل مدن جنوب العراق براً وبحراً وأخذت السلطات البريطانية ترصد حركة القوافل منها وإليها ابتداءً من أسواق العراق وبالتالي فقد حرمت بريطانيا القبائل المعادية لها ارتياد هذه الأسواق والتزود بالمؤن منها.

كانت من نتيجة الحصار البريطاني وعدم تسرب المواد التموينية إلى الجنود الأتراك ارتفعت أسعار المواد وشحت الأطعمة في سوريا ولبنان ولمست بريطانيا تأثير الحصار الإيجابي فطلبت من المسؤولين البريطانيين التشدد في الحصار لإضعاف العدو واتفقت مع سعود السبهان أحد مشايخ شمر وضاري بن طوالة لمراقبة القوافل الصحراوية وكسب هؤلاء الأموال من عمليات دخول وخروج القوافل من شبه الجزيرة العربية وإليها.

ويذكر أن الشيخ ضاري بن طوالة الذي كان نـازلاً عنـد حـدود مدينـة صفوان العراقية قد انتفع كثيراً من عملية مـرور القوافـل التجاريـة وتسـهيل مهمتها، فاكتسب الأموال وأُثري من هذا السبيل على الرغم من أنـه اتفـق مـع السلطات البريطانية في البصرة بمراقبة القوافل، إلا أنه لم يكن جاداً في اتفاقه.

واستمرت العلاقات بين بريطانيا والكويت كما أن السياسة البريطانية كـانت تحاول بكل الوسائل الإبقاء على ولاء حكامها لبريطانيا، وفي ٨ كـانون الثـاني ١٩١٧م طلب السير برسي كوكس من الضابط هملتن المعتمد البريطـاني فـي الكويت أخبار حاكم الكويت سالم بعدم السماح للقبائل التي ترفض التعـاون مـع بريطانيا بالاكتيال من أسواق الكويت دون الحصول على إجـازة مـن ضبـاط بريطانيين مسؤولين عن مراقبة تنفيذ الحصار، إلا أن استمرار عمليات التـهريب وتدفق المواد الغذائية إلى الأتراك جعلت من بريطانيا تشك في موقف الشيخ سـالم وجديته في التعامل مع ضباط المراقبة، وخاصة بعد أن ازداد حجـم صـادرات الكويت وكمية حمولة القوافل عموماً قياساً إلى ما كانت عليه الحالة قبل الحـرب، بل إن بعض القوافل التجارية أخذت تكسر طوق الحصار بـالرغم مـن مراقبـة ضباط الحصار البريطانيين على الطرق الصحراوية وأخذت تصل إلـى أسـواق المدينة والبصرة وبغداد وإلى دمشق.

قررت بريطانيا اتخاذ الحزم والشدة لتنفيـذ الإجـراءات الكفيلـة لتشـديد الحصار على الكويت، وقد كانت مهمة المستر **Bell** الذي وصل في ٢٦ كـانون الأول تطبيق الحصار بشكل جدي.

وقد تأثرت اقتصاديات الكويت كثيراً بالحصار البريطاني حولـها فشـحت المواد الغذائية وارتفعت أسعارها وبشكل كبير جداً، ووافق شيخ الكويت على قيام الضابط البريطاني **Malcolm** يرافقه ابن الشيخ للإشراف معـاً علـى عمليـات

الاكتيال وأقيمت نقاط حراسة ومراقبة على طرق القوافل التجارية حتى امتـــدت الحراسة إلى الموانئ على الخليج العربي.

بررت بريطانيا عملية الحصار الاقتصادي ومرابطة أسطولها البحري فـي موانئ الكويت عملية الحصار الاقتصادي ومرابطة أسطولها البحري القاطن فـي حدود الصحراء في التعاون مع السلطات البريطانية وقيامهم بتـهريب البضـائع عبر الطريق الصحراوي إلى الأتراك في لبنان وسوريا.

وقد جرت مراسلات بين حاكم الكويت سالم وابن سـعود حـول تنسـيق جهودها في مجال التبادل الجاري والقضاء على التهريب فـي الصحـراء مـع ضمان مصالح بريطانيا.

لقد أثر الحصار القائم على تجارة الكويت ونجـد، لذلـك فـإن بريطانيـا اعتمدت على صلاتها الجيدة مع ابن سعود لقطع دابر التـهريب بيـن الكويـت ونجد، لذلك فإن منطقة الكويت وشبه الجزيرة العربية شـهدت تبـادلاً تجاريـاً ملحوظاً خاصة بعد التدخل البريطاني وتعاون حكام الكويـت وآل سـعود مـع الضباط البريطانيين في مراقبة الصحراء للحيلولة دون تسرب القوافل.

وقد اتبعت بريطانيا في إحكام الحصار البريطاني على الكويت نظام تحديـد دخول البضائع إليها عن طريق تحديد احتياجات السكان إلى المواد القادمـة مـن بومباي وتحت إشراف ضباط بريطانيين في حين أن تجارة نجد لم تكن تعاني من نفس الضغوط قياساً إلى تجارة الكويت.

أوكلت بريطانيا إلى حاكم الكويت الشيخ سالم أمر مهمة منـح تراخيـص للقبائل للتزود بالمؤن من أسواق الكويت، إلا أن ابن سعود اعتبر هـذا الإجـراء تشجيعاً لعمليات التهريب في المنطقة وأعلن أنه لن يتحمل المسؤولية في تسـرب البضائع إلى الأتراك وطلب توجه القوافل القادمة إلى نجد للإقامـة فـي موانـئ

البحرين دون غيرها، واستمرت التجارة النجدية في الازدهار دون معوقات وبحضور ممثل ابن سعود المدعو عبد الله النفيسي الذي كان يقوم بمنح الموافقات لهذه القبائل.

وقد توترت العلاقة بين بريطانيا وسالم إثر ضلوعه في التهريب فتوسط الشيخ خزعل في الأمر فاستطاع إقناعه الالتزام بخدمة السياسة البريطانية ورعاية مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي لاسيما وأن بريطانيا هي الوحيدة التي تمتلك القوة العسكرية في الخليج العربي فأصبحت الكويت فيما بعد مخزناً لتموين قوات الاحتلال البريطاني في المنطقة بل أخضعتها لإدارتها المباشرة لحين انتهاء الحرب فاحتلت مكانة متميزة تختلف عن مكانة بقية موانئ شمال الخليج.

استجدت أثناء الحرب العالمية الأولى متغيرات مهمة على الصعيد الدولي ومنها انسحاب روسيا من الحرب بعد انتصار الثورة الروسية في عام ١٩١٧م وأعلن البلاشفة عن إلغائهم لاتفاقية عام ١٩٠٧م الخاصة بتقسيم فارس فاستغلت بريطانيا الفرصة لتثبيت نفوذها في فارس خشية امتداد خطر البلشفين الجدد في روسيا إلى شمال فارس بل وحتى إلى الهند حتى أن اللورد كيرزون أكد مراراً "إن جينسفا يعتمد اعتماداً حيوياً على النفط الفارسي". لاسيما وأن إنتاج مصافي عبادان ارتفع من (٢٧٣٠٠٠) طن في عام ١٩١٤م إلى (٨٩٧٠٠٠) طن في عام ١٩١٨م. وقد ساعد الإنتاج الفارسي على تمويل الجيوش والأساطيل البريطانية في الشرق الأدنى، كما أدى إلى ازدياد نفوذ بريطانيا التي ما لبثت أن أصبحت صاحبة السيادة المطلقة في المنطقة بعد انسحاب الروس عام ١٩١٧م.

كان لاختلاف مصالح القوى الدولية في فارس سواء ما نجم عن سياسة روسيا القيصرية أو بريطانيا وألمانيا والدولة العثمانية ومن ثم اختلاف خططها

السياسية أبلغ الأثر في إفساح المجال أمام التغلغل الأمريكي في فارس، فقد كان لظروف فارس الداخلية دور في إقناع بعض الأوساط الحاكمة في فارس في البحث من قوى خارجية جديدة قادرة على حل مشاكل فارس، لذلك وجدت هذه الأوساط نفسها أمام خيار تجربة الورقة الأمريكية للتخفيف عن الضغط الدولي الذي أثقل كاهل فارس.

وقد أبدى بعض الأوساط السياسية في فارس قبولاً بمبادئ الرئيس الأمريكي (ولسن) لإقرار السلام في المناطق التي تعاني من الصراعات الدولية على أراضيها.

لقد كانت البعثات التبشيرية الأمريكية تجوب بلدان الشرق وتقدم خدماتها مجاناً إلى الناس في حين كانت تتقاضى الأموال الكثيرة من جهات رسمية وغير رسمية أمريكية للاستمرار في أعمالها مثل شركة نفط استندارد أويل كومباني **Standard Oil Company** في نيويورك التي كانت تقدم الهبات للبعثات لدعم أعمالها حتى اعترف الساسة الأمريكيون صراحة بأنه لولا الأعمال التي مارستها الإرساليات التبشيرية لما استطاع رجال الأعمال الأمريكيون أن يساهموا في استثمار حقول النفط في الشرق. وقد كان السير سويمر **S.Swemer** أحد أنشط المبشرين بين أعضاء الجمعية العربية للإرسالية التبشيرية، فاقتصرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الحرب على حماية أنشطة المبشرين الأمريكان المنتشرين في البلاد العربية وفارس للحيلولة دون إلحاق الأذى بهم.

أما في الجنوب حيث الأحواز العربية التي تقع قرب نقطة التقاء نهر الكارون وشط العرب والتي يحكمها الشيخ خزعل وراثياً في أسرته وباعتراف حكومة فارس، فقد أرادت بريطانيا بناء علاقات جيدة معه وبذلت الجهد في سبيل إبقاء إمارته بعيدة عن التدخل الأجنبي سواء من جهة الأتراك أو الألمان وكان

حرص بريطانيا على تلك العلاقة لضمان مصالحها النفطية واعترافاً بحكمه فقد منح وساماً بريطانيا رفيعاً حتى لقب ملك الملوك.

اختلفت وجهات نظر كل من حكومة الهند، وحكومة لندن أو السلطات البريطانية في مصر حول أسلوب إدارة الحكم في الأحواز والبصرة. ففي الهند كانوا يرون استعمار العراق دون إعطاء أهله صلاحيات في ميدان السياسة والإدارة مع ضمه إدارياً إلى الهند كما في الأحواز، أما السلطات البريطانية في مصر فكانت ترى إمكانية الاعتراف بحركة القومية العربية وإيجاد حكومات عربية بإمكانها القيام بأعباء الإدارة، إلا أنه في الواقع أن حكومة الهند كانت تريد استعمار المناطق كما استعمرت الهند.

استطاعت بريطانيا تثبيت نفوذها في المناطق المحتلة بمختلف وسائل القسوة والظلم وتسخير السكان خدمة لمصالحها وتأمين متطلبات استمرار الاحتلال وعملت بالتالي على إيجاد هيكل إداري في البصرة يشبه النظام الإداري في الهند بغية (تهنيد) العراق وتوجيه اقتصاد البلاد لتأمين المواد الغذائية لقواتها فاهتمت بالواردات وشؤون الكمارك والمكوس والأراضي وحصر أسماء الملاكين ومن ثم استحداث دوائر الكمارك والقضاء واستقدام الخبراء البريطانيين للقيام بهذه الأعمال خاصة وأن الأتراك بعد انسحابهم من البصرة أتلفوا جميع السجلات لذلك أوجدت السلطات البريطانية بديلاً عنها.

انتهت الحرب العالمية الأولى وتم توقيع هدنة في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م وأظهرت بريطانيا سياستها الحقيقية تجاه المنطقة العربية وحكامها من الشيوخ العرب بالصيغة التي اتبعتها أثناء الحرب فقد انتفت الحاجة إليهم وخاصة

الشيخ خزعل وشريف مكة فأخذت تنسج سياستها على وفق قياسات متطلبات ما بعد الحرب[1].

لقد كانت شروط الهدنة قاسية على تركيا واستسلمت الحاميات التركية في الحجاز واليمن وسوريا والعراق إلى الحلفاء دون قيد أو شرط وثم أطلقوا يدهم في ممتلكات الدولة العثمانية بدءاً من الشرق، وأستأثر البريطانيون بحصة الأسد منها حيث احتلوا الموصل لإمكانياتها النفطية والإسكندرونة كونها ميناء مهماً، إضافة إلى احتلالها لمنطقة شمال فارس لضمان استمرار التجارة البريطانية مع بلاد وادي الرافدين ومن ثم خنق أي ثورة قد تقوم في المنطقة ضد الوجود البريطاني وأصبح الجزء الشمالي والغربي من فارس ابتداءً من خانقين العراقية إلى فارس تحت سيطرة القوات البريطانية.

وهكذا فإن من أهم نتائج الحرب خاصة وبعد اندحار الأتراك والألمان وانسحاب الروس من شمال فارس أن أصبحت بريطانيا القوة العسكرية الوحيدة في فارس وبلاد ما بين النهرين وقد امتد طموح بريطانيا إلى فرض سيطرتها على المؤسسة العسكرية الفارسية مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة الاحتفاظ بالثروة النفطية في فارس.

---

(١) تم توقيع الهدنة على ظهر البارجة الحربية اغامنون في موردوس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م ومثل الحلفاء في الهدنة نائب أميرال الأسطول البريطاني سومرست آرثر كوج كالثورب. أما الجانب العثماني فقد مثله رؤوف بك وزير الحربية ورشاد حكمت بك السكرتير الثاني للشؤون الخارجية وسعد الله بك من الأركان العامة، وقد أملى البريطانيون بنود الهدنة على العثمانيين وتم وضع تركيا تحت الاحتلال العسكري المباشر، واحتلت قواتهم جزءاً من مدينة اسطنبول بحجة خشيتهم من تدخل البلاشفة الروس في تركيا.

وجاء انتصار الحلفاء في الحرب وحققت بريطانيا غاياتها وامتد نفوذها من النيل وجبال طوروس إلى المحيط الهندي والخليج العرب، وقد وصف اللورد كيرزون هذا النجاح البريطاني بأنه: "كان حصيلة سنين من الصبر والجهد لبناء الإمبراطورية العظمى بدءاً من النيل والبحر الأحمر والسودان والخليج العربي وبلاد فارس واستطعنا مد نفوذنا إلى العراق وسوريا والجزيرة العربية وإيجاد حكومات صديقة لنا".

وبذلك خضعت المنطقة إلى السيادة البريطانية دون منازع ووصف الخليج العربي بأن بحيرة بريطانية ووصف كيرزون السير برسي كوكس وما قدمه من خدمات لبريطانيا بأن "بعد انتهاء الحرب سيصبح متوجاً على الخليج بعد تحقيق النصر النهائي". وحققت بريطانيا انتصارها على الأتراك والألمان ووضعت خطوط التسويات لخطة ما بعد الحرب من قبل بريطانيا.

ظهرت نوايا بريطانيا تجاه الشيخ خزعل الذي قدم الكثير من الجهد للقوات البريطانية في العراق وفارس فقد رفضت السلطات البريطانية الموافقة على ترشيحه لحكم العراق إذ كان الشيخ خزعل يمني نفسه بهذا المنصب، ويبدو أن الموقف البريطاني كان طبيعياً من خلال ما عرف عن السياسة البريطانية من ازدواجية في الشرق في تعاملها مع حلفائها، فقد كان الوزير المفوض البريطاني في طهران يمهد الطريق لبناء علاقات وطيدة مع حكومة طهران لاسيما وأن ظهور رضا شاه على مسرح السياسة جعلت من بريطانيا أن تعمل على استغلال طاقاته حفاظاً على مصالح بريطانيا النفطية، وصد التوجه الروسي المحتمل نحو فارس في حين أن القنصل البريطاني في الأحواز كان يعمل أيضاً على استغلال الشيخ خزعل من أجل استمرار تدفق النفط من الأحواز إلى بريطانيا ولكنها في الوقت نفسه لم تكن على استعداد لإبقاء حكم الشيخ خزعل المستقل في الأحواز

خوفاً من إمكانية ظهور إمارة عربية قوية في الجنوب الفارسي تتعاون مع البصرة لذلك فقد ماطلت مع الشيخ خزعل ولم تساعده في إخماد حركات البختيارية.

لقد نجحت بريطانيا في تثبيت نفوذها ووجودها في منطقة الخليج العربي في أثناء الحرب العالمية الأولى وتمكنت من تصفية الوجود العثماني فيه كما تمكنت من القضاء على المحاولات الألمانية للتواجد في منطقة الخليج العربي وحصلت في الشرق على مكاسب اقتصادية مهمة ثم أتمت هيمنتها بأخذ مواقع القوات الروسية في فارس بعد قيام ثورة ١٩١٧م وتنكرت بريطانيا لتعهداتها نحو الشيخ خزعل وشريف مكة.

ثانياً: انعكاس الحرب العالمية الأولى على الأوضاع السياسية في قطر

كانت بريطانيا تنظر إلى شبه جزيرة قطر نظرة خاصة بحكم موقعها الجغرافي المهم في الخليج العربي، وقد أوصى اللورد كيرزون حكومته بضرورة عقد معاهدة مع شيخ قطر حتى ينطوي تحت الحماية البريطانية شأنه شأن شيوخ الساحل العُماني، وقد تعهدت الدولة العثمانية في اتفاقية عام ١٩١٣م غير المصدقة نظراً لقيام الحرب العالمية الأولى بالتخلي عن قطر وسحب الحامية العثمانية منها لذلك سعت بريطانيا إلى بناء علاقات جيدة مع شيخها جاسم بن آل ثاني المرشح القوي لحكم مشيخة قطر وكذلك فإن بريطانيا تعهدت بعدم السماح لشيخ البحرين التدخل في شؤون قطر.

توثقت العلاقات بين بريطانيا وقطر عند قيام الحرب العالمية الأولى فقد أولت بريطانيا اهتماماً خاصاً بمشايخ الساحل العُماني وقطر من أجل ضمان ولائهم وصداقتهم لبريطانيا، وتعبيراً عن هذه الصداقة فقد أبلغ السير برسي كوكس في تشرين الثاني عام ١٩١٤م شيخ قطر بقيام الحرب بين بريطانيا وتركيا فازداد التقارب بين الطرفين.

كانت أحداث الجزيرة العربية والخليج العربي ذات تأثير بالغ في مشيخة قطر فقد استطاع عبد العزيز ابن سعود من احتلال الإحساء عام ١٩١٣م مما أثار القلق بين نفوس مشيخات الساحل العُماني وطلبوا من بريطانيا تحذير ابن سعود من مغبة قيامه بالتوسع في مشيخاتهم، وانتهت المراسلات التي جرت بين بريطانيا وبين بان سعود في ٢٦ كانون الأول ١٩١٥م بتعهد ابن سعود بعدم التجاوز أو الاعتداء على مشيخات الساحل العُماني وقطر والبحرين والكويت المرتبطين بمعاهدات حماية مع بريطانيا.

لقد كانت تجارة السلاح تسبب الكثير من المشاكل لبريطانيا إذ كانت تنقل من أوروبا إلى مشايخ الخليج العربي وتنقل فيما بعد إلى فارس وأفغانستان ومناطق آسيا الوسطى، فأدركت بريطانيا خطر هذه التجارة وسببها في إثارة قبائل فارس وأفغانستان ضد بريطانيا فقررت حظرها ومنع تصديرها وعقدت بريطانيا معاهدات حظرها مع شيخ البحرين في عام ١٨٩٨م وحاكم الكويت عام ١٩٠٠م ومع شيوخ الساحل العُماني في عام ١٩٠٢م حتى أنفقت بريطانيا ما يقارب من ربع مليون جنيه في إجراء منع تجارة الأسلحة، ففي عام ١٩١٠م وبالفعل فقد قللت الإجراءات البريطانية من حجم هذه التجارة.

لقد كانت هذه التجارة رائجة في الخليج العربي عموماً نظراً لما كانت تدرها من أرباح ومكاسب لتجارها بل أنها ارتبطت بمنطقة الساحل العُماني وقطر وحماية تجارة اللؤلؤ في المنطقة وقد كانت بريطانيا تريد الانتهاء من مفاوضاتها مع تركيا في عام ١٩١٣م لإصدار أمر تحريم نهائي لتجارة الأسلحة في موانئ الخليج العربي واقترح السير برسي كوكس ضرورة التحكم في عمليات تصدير الأسلحة بإشراف ضباط بريطانيين، وبالتالي فإن الحظر يجب أن يشمل منطقة التصدير وهي قطر لذا يجب إبرام معاهدة مع شيخها لهذا الغرض.

أسفرت الجهود البريطانية للفترة من (١٩٠٨-١٩١٤م) في الحد من تجارة السلاح في مسقط وموانئ الخليج العربي فحصلت بذلك على اعتراف دولي بإطلاق يدها في القضاء على هذه التجارة المزدهرة، وبحلول عام ١٩١٤م انسحبت فرنسا من تجارة السلاح ورضت بمبدأ التعويض المالي بعد اتفاقها مع بريطانيا.

وفي أيلول عام ١٩١٤م أوضح السير برسي كوكس لحكومة الهند بأنه من الضروري تقوية الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني. "وأن أسرة آل ثاني هي الأسرة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في الإمارة".

كان النزاع الأسري قائماً بين أولاد الشيخ قاسم بن آل ثاني وهما (عبد الله وخليفة)، وقد بايع أهل قطر عبد الله للحكم خلافاً لأخيه الذي كان يثير الاضطرابات في المشيخة ضد أخيه عبد الله مما حدا به إلى التشاور مع المعتمدين البريطانيين في الكويت والبحرين في ٢٠-٢١ تشرين الأول ١٩١٥م حول إمكانية شيخ أبو ظبي لأخيه خليفة للاستيلاء على الحكم، إلا أن المعتمدين أكدا له عدم جواز قيام شيخ أبو ظبي بهذا الأمر دون مشورة الحكومة البريطانية.

وفي ٣ تشرين الثاني ١٩١٦م وقعت المعاهدة بين قطر وبريطانيا التي أرادت منها بريطانيا الحفاظ على مصالحها ونفوذها وسلامة طرق مواصلاتها وقد اشتملت الاتفاقية على البنود الآتية:

١- يتعهد شيخ قطر بالتعاون مع الحكومة البريطانية لمنع تجارة وتهريبه السلاح والمحافظة على الأمن والسلم البحري بنفس ما تعهد به مشايخ الساحل العُماني.

٢- تعهدت بريطانيا بحماية مصالح الشيخ ومصالح رعاياه وسفنه في الموانئ البريطانية وموانئ الساحل العُماني.

٣- تعهد الشيخ عبد الله بحظر تجارة السلاح وتحريمها في أراضيه على أن تزوده بريطانيا بقطع محدودة من السلاح للاستخدام الخاص.

٤- تعهد الشيخ عبد الله بعدم إقامة علاقات مع أي دولة أخرى دون موافقة بريطانيا وأن لا يؤخر أو يرهن أو يتنازل عن أي جزء من أراضيه لأي دولة أخرى.

٥- عدم تجاوز الرسوم المفروضة على السلع البريطانية أكثر من ٥%.

٦- تعهد الشيخ بحماية أرواح وممتلكات التجار البريطانيين المقيمين في البلاد مع تواجد وكيل بريطاني للاهتمام بمصالح بريطانيا.

٧- موافقة الشيخ على فتح مكتب للبريد والبرق في أراضيه.

٨- تتعهد بريطانيا بحماية شيخ قطر عبد الله آل ثاني ورعاياه ضد أي عدوان عليه من جهة البحر شرط أن لا يكون الشيخ هو البادئ بالعدوان.

٩- تعهد الشيخ بعدم منح امتياز صيد اللؤلؤ لأية جهة دون بريطانيا.

وتضمنت الاتفاقية أيضاً على تعهد رسمي من قبل شيخ قطر بعدم منح امتيازات باستغلال النفط وغيره من الموارد الطبيعية لأية جهة دون موافقة المقيم البريطاني في الخليج العربي وشكلت هذه خطوة بريطانية مهمة في وضع أسس للمصالح النفطية البريطانية في قطر مستقبلاً. وهكذا دخلت قطر في حيز مشيخات الساحل العُماني المرتبطين بمعاهدات حماية مع بريطانيا ومن ثم فإن ابن سعود تعهد صراحة بمراعاة وضعها وأصبحت قطر فاصلاً بين السعودية والبحرين، وقضت بريطانيا بذلك على آخر معقل لتجارة السلاح التي كانت مزدهرة في قطر. وبررت بريطانيا عقدها للاتفاقية مع شيخ قطر للقضاء على تجارة السلاح في الخليج العربي والتي كانت تشحن منها إلى المناطق المجاورة في فارس وبلوجستان وأفغانستان وكانت تشتريها القبائل هناك لتقوم بتهديد طرق التجارة البريطانية وتعمل على إثارة القبائل ضد بريطانيا ووجودها في المستعمرات.

ثالثاً: أثر الحرب العالمية الأولى على الأوضاع السياسية في البحرين وعُمان

استطاعت بريطانيا السيطرة على موانئ الخليج العربي وأحكمت قبضتها على المنطقة ووجهت السياسة الخارجية لمشايخ الخليج العربي حسب مصلحتها وسلبت إرادة شيوخ الساحل العُماني في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونهم، وقد كذلك تمركزت أعداد كبيرة من الهنود في البحرين وقطر والإحساء واستقروا فيها باعتبارهم رعايا بريطانيين ومظهراً من مظاهر النفوذ البريطاني حتى أنهم وصولوا إلى مراكز حكومية عالية في مسقط والبحرين وقطر ومارسوا حرية العمل التجاري دون قيود في أرجاء الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.

وكانت العلاقات بين السلطان تيمور والسلطات البريطانية في عمان مظهراً من مظاهر الضعف السياسي لشيوخ الساحل العُماني فقد خضع السلطان كلياً لإرادة بريطانيا، إذ كان المقيم السياسي يتمتع بسلطات كبير القضاة وله النظر في القضايا التي تتعلق بحسم المنازعات في القضايا القضائية التي تقع بين الرعايا البريطانيين وسكان عُمان والجنائية التي تتعلق بارتكاب الجرائم التي تقع في عُمان.

وإزاء تدخل القوات البريطانية في مرافق السلطنة وبموافقة السلطان تيمور الذي جرد من كافة صلاحياته، ولغرض إصلاح الأمرو فقد جرت مفاوضات بين قوات الإمام سالم الخروصي والسلطان تيمور المدعوم من قبل بريطانيا، إلا أنه لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق، وعلى الرغم من إمعان السلطان تيمور في إجراءات الحصار الاقتصادي على مناطق الداخل فقد شن الثوار العُمانيون هجوماً على قوات السلطان، وقد اتخذت قوات حمير بن ناصر وعيسى بن صالح

للهجوم على مطرح ومسقط وقد اشتركت الحامية البريطانية في بيت الفلج في صد قوات الإمامة.

استطاعت قوات الحامية البريطانية التي بلغ تعدادها ٧٠٠ جندي المتخندقين بشكل جيد والمزودين بالأسلحة والمدربين تدريباً عالياً من إلحاق الهزيمة بالثوار العُمانيين في هجومهم ضد قوات السلطان وسببت هذه الهزيمة انهيار معنويات الثوار فانسحبوا نحو مناطق الداخل.

لقد ساهمت السفن البريطانية في الدفاع عن مسقط ومطرح ومنعت سقوطها بيد الثوار كما تم سقوط وادي سمايل بيد الثوار سابقاً، وادعى البريطانيون بأنهم خسروا في هذه المعركة ٧ قتلى و١٥ جريحاً، في حين أن تضحيات الثوار بلغت ١٨٦ قتيلاً و٣٥٠ جريحاً من بينهم علي بن صالح وجرح شقيقه عيسى بن صالح في المعركة أيضاً.

وفي تموز ١٩١٥م شن السلطان تيمور هجوماً على بني بطاش وألحق بهم الهزيمة فاضطروا إلى الاستسلام في بلدة دغمر على الساحل بعد استسلام حبل الغاف، وقام السلطان ببناء بعض الأبراج لحاميته في دغمر القريبة من الساحل ومن بلدة قريات.

وحول حيثيات معركة مطرح كتب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط قائلاً: "إن الحكومة البريطانية سوف لن تسمح بأي تدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة ولن تسمح بأي هجوم على مطرح أو مسقط وستقضي على أية محاولة في هذا المجال قد تهدد مصالحها". وقد استطاع الألمان الوصول إلى القبائل في المناطق الداخلية عن طريق منطقة زنجبار والمناطق الساحلية القريبة منها وأرسلوا مبعوثين من شرق أفريقيا إلى عُمان لنشر الدعاية الألمانية بينهم والأضرار بسمعة بريطانيا وتحريض القبائل ضد السلطان وبريطانيا معاً. وقد

استطاعت قوات الحامية البريطانية من صد هجوم قوات سالم الخروصي وشيخ حمير وعيسى بن صالح في أثناء هجومهم على مطرح في كانون الثاني ١٩١٥م وتكبيدهم خسائر جسيمة وانسحبوا إلى المناطق الداخلية، وأكد الوكيل أيضاً: "أن هناك شعوراً معادياً للبريطانيين في صفوف رعايا السلطان إضافة إلى تذمر السكان من الضائقة المالية التي يعانون منها نتيجة ارتفاع الضرائب وأسعار المواد الغذائية لذلك فإن السلطان ولانعدام موارده يسعى إلى الحصول على القروض والمساعدات المالية لتدعيم أركان حكمه".

وبعد فشل الثوار في معركة مطرح عام ١٩١٥م وصعوبة حسم الموقف عسكرياً مع السلطان نظراً للدعم العسكري اللامحدود للقوات البريطانية لحكم السلطان، فلم يجابه السلطان تيمور أي هجوم أو تحركات عسكرية من قبل قوات الإمام سالم الخروصي بعد هذا التاريخ.

ويظهر أن هذه التطورات العسكرية الخطيرة ضد الوجود البريطاني ولحكم السلطان في آن واحد كانت دافعاً لقيام اللورد هادرنج نائب الملك في الهند بزيارة إلى مسقط في شباط ١٩١٥م، وقد اجتمع بالسلطان وطلب منه ضرورة العمل على إيجاد تسوية سريعة لمشاكله مع الثوار لأجل إقرار الأمن والحكم في البلاد، وقد أوعز اللورد هاردنج إلى الوكيل البريطاني في مسقط (بين) للتوسط بين الطرفين المتنازعين وإيجاد الحل المناسب.

وقد شخص الوكيل السياسي البريطاني المعوقات التي تعرقل مساعيه ولخصها بالآتي:

١. سيطرة الثوار على وادي السمايل الممر الوحيد الذي يربط الساحل بالداخل وهو مفتاح الازدهار الاقتصادي لمسقط.

٢. اعتماد الثورة على الجهاد الديني في القتال ضد السلطان والقوات البريطانية، وأن مقتل الكثير من الثوار من قبل قوات السلطان والقوات البريطانية قد غرس في نفوسهم مشاعر الحقد والكراهية خاصة بعد معركة مطرح في كانون الثاني ١٩١٥م، ومن الصعب القضاء على هذه المشاعر.

٣. إن اللجوء إلى منح الرواتب والهدايا للقبائل والإمام أمر غير وارد لأن الضوابط الدينية تمنع الإمام من قبولها ويتمتع كل من (حمير وعيسى) بدخل جيد ووضع اقتصادي جيد لامتلاكهم الأراضي والضياع في مناطق الداخل.

وقد عد الثوار موافقة السلطان على إجراء المفاوضات بعد توسط المقيم السياسي بأنه نوع من الضعف وأن حكمه سينهار وكانوا غير مقتنعين بنزاهة الوساطة البريطانية بعد ما ارتكبته قوات الحامية البريطانية من مجازر بحق الثوار وقتلها العشرات منهم دفاعاً عن الوجود البريطاني وحكم السلطان تيمور، وعلى أية حال فقد اجتمع الشيخ عيسى بن صالح مع الوكيل السياسي البريطاني في أيار ١٩١٥م إلا أن الاجتماع فشل بسبب اختلاف وجهات نظر الطرفين ورفض السلطان تنفيذ شروط الثوار.

وقد بين الثوار مطاليبهم للسلطان التي تتضمن رفض تواجد القوات البريطانية وتدخلها في شؤون البلاد وأن السلطان خرق مبادئ الأباضية بسماحه لاستيراد الكحول والتبغ، كما أنه حرم تجارة الأسلحة في عُمان بوصاية من بريطانيا، إضافة إلى ما تعانيه البلاد من الضائقة الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وفساد القضاء، وكثرة الإنفاق العسكري وانخفاض قيمة الريال وآثاره الضارة على عُمان. كما أن الثوار رفضوا السيطرة البريطانية على البحار وإجبار السفن للتوجه إلى مسقط لدفع الضرائب.

وعقدت جولة ثانية من المفاوضات في أيلول ١٩١٥م في السيب بحضور الشيخ عيسى بن صالح ممثلاً عن الإمام سالم الخروصي يرافقه قاضي الإمام، إلا أن الاجتماع فشل أيضاً بسبب رفض الإمام الانسحاب من وادي سمايل الاستراتيجي بطلب من السلطان تيمور نظراً لما لهذا الوادي من أهمية خاصة لدى السلطان.

ونتيجة فشل المفاوضات بين الثوار العثمانيين والسلطات أدركت بريطانيا خطورة الأوضاع في عُمان واحتمال تعرض المناطق الساحلية للهجوم فقد اتخذت بريطانيا احتياطات عسكرية وحشدت قوات إضافية رابطت على طول الساحل لمنع تقدم قوات الإمامة مستقبلاً.

وفي تموز ١٩١٦م قام الثوار العُمانيون بالإغارة على مدينة الرستاق وطردوا واليها المدعو (أحمد بن إبراهيم) أحد أقرباء السلطان وسيطروا فيما بعد على المرتفعات الجبلية المطلة على الساحل العُماني، وحدثت في العام التالي نيسان عام ١٩١٧م بعض الاضطرابات على أثر مقتل حميد بن سالم أحد المقربين إلى الإمام سالم الخروصي في مدينة صور وأشيع خبر مفاده نية الثوار في الهجوم على صور إلا أن الحامية البريطانية قمعت هذه الاضطرابات لصالح حكم السلطان، وكان لانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وما تحقق من فوز لبريطانيا والحاجة الماسة إلى استقرار الأمن والأوضاع في الخليج العربي دور كبير في التمهيد لوضع تسوية نهائية للمشكلة العُمانية، وكان لانشغال الحلفاء بعد انتهاء الحرب في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في الشرق الأوسط السبب في أن تبذل بريطانيا جهودها لتسوية المشاكل في الخليج العربي وخاصة العلاقة بين الثوار والسلطان ضماناً لمصالحها ونفوذها في السلطنة.

لقد كانت الحامية البريطانية في مسقط ومطرح تكلف الخزينة البريطانية الكثير من أجل دعم حكم السلطان تيمور وصد أي هجوم للثوار العُمانيين قد يهدد أركان حكم السلطان وخاصة وأنه يفتقر إلى الأموال اللازمة للإنفاق العسكري إضافة إلى قلة كفاءة جنده في القتال مع تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، لذلك كان لابد من وضع حد لتدهور الأوضاع في عُمان.

لقد شهدت السنوات من ١٩١٦م إلى ١٩٢٠م مفاوضات غير ناجحة وغير مثمرة بالنسبة للطرفين نظراً لعدم الاتفاق على صيغة حل لوضع حد للعداوة بينهما على الرغم من أن السلطات البريطانية كانت طرفاً في المفاوضات حيث أن الثوار تمسكوا بمبدأ رفض الوجود الأجنبي.

رابعاً: آثار نتائج الحرب العالمية الأولى على الخليج العربي

كان للحرب العالمية الأولى تأثيرات واضحة على التركيب السياسي في الخليج العربي ولعل من أهم نتائج الحرب العظمى بالدرجة الأولى هي ظهور وحدات سياسية جديدة خلفت الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي ومنها المملكة العراقية وسلطنة نجد ومحمية الكويت، وكان لبريطانيا دور في إثارة مشاكل الحدود بينها فأصبحت هناك ضرورة خاصة لتخطيط حدود تلك الوحدات.

وتنفيذاً للسياسة البريطانية الساعية إلى تعزيز النفوذ البريطاني في الخليج العربي وضرورة ترتيب الأوضاع هناك وفي الجزيرة العربية بما يضمن استمرار تفوق النفوذ البريطاني في المنطقة وخاصة بعد أن أثبتت التحريات الجيولوجية وجود النفط في أغلب إمارات الخليج العربي لذلك أولت أهمية خاصة لتخطيط الحدود في الصحراء على الرغم مما اتفق عليه سابقاً مع الدولة العثمانية حول حدود الكويت والإحساء وقطر والبحرين بموجب اتفاقية ٢٩ تموز ١٩١٣م التي لم يتم التصديق عليها لقيام الحرب العالمية الأولى. فقامت بعملية تخطيط الحدود في الصحراء التي اعتبرت وسيلة تجزئة للوطن وحدت من تحرك البدو في الصحراء.

لقد حضر اجتماع العقير (صبيح بك) وزير المواصلات والأشغال العراقي والرائد مور الوكيل السياسي في الكويت وديكسون ضابط ارتباط جزر البحرين، وتناول الاجتماع الحدود بين العراق ونجد واختلف الطرفان كثيراً مما دفع بالسير برسي كوكس إلى تخطيط الحدود على وفق مزاجه وعلى ضوء التخطيط الغربي.

وقد أرضت بريطانيا في مؤتمر العقير حليفها ابن سعوند بإضافة أراض أخرى إلى حدوده لتوسيع رقعة أراضيه وبسط سيطرته على القبائل الأخرى، وهكذا فقد استطاعت بريطانيا من إقرار الأمور لصالحها على الرغم من حدوث بعض الغارات القبلية بين نجد والمناطق المجاورة إلا أنه يمكن القول بأن بريطانيا نجحت في الحفاظ على تحالفها مع جميع الأطراف وإبقاء الكويت خاضعة للحماية البريطانية خاصة بعد تعهد ابن سعود في عدم التعرض لحدود الحجاز وقتال شمر.

لقد بذلت بريطانيا جهوداً كبيرة من أجل استقرار الأوضاع في المنطقة خدمة لمصالحها وإجراء التسويات على وفق رغباتها لذلك فقد تم تكليف الوكيل البريطاني في مسقط Ronald wenget للقيام بمهمة التوصل لتسوية سلمية بين السلطان والثوار العُمانيين تمشياً مع مبادئ السياسة البريطانية في مرحلة ما بعد الحرب الهادفة إلى تخفيض النفقات والأعباء العسكرية في الشرق الأوسط عموماً.

بدأت المفاوضات بين الإمامة والسلطان في ٢٥ أيلول ١٩٢٠م، وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين ويتكون من ٨ بنود مناصفة بين الطرفين وتم الاعتراف بالإمامة مقابل الاعتراف بوجود السلطان في الساحل وتضمنت الاتفاقية أيضاً تنظيم التجارة ورفع القيود عن تجارة الداخل وتخفيض الرسوم الكمركية وعدم تدخل السلطان في شؤون الداخل.

إن اتفاقية السيب في عام ١٩٢٠م التي وقعت بين طرفي النزاع في عُمان وضعت حداً للعداء بين الطرفين وتضمنت على عدم القيام بأي هجوم على المدن الساحلية، واعترف الطرفان بالاستقلال الذاتي للطرف الآخر.

وقد تم الاتفاق بين المعتمد السياسي البريطاني وينجت نائباً عن السلطان والشيخ عيسى بن صالح نائباً عن الإمام، وقد صادق الإمام على المعاهدة فيا بعد وتبعه نحو (١٥٠) شيخاً من شيوخ القبائل المؤيدة للإمام.

أما نتائج الحرب العالمية الأولى على بلاد فارس والدور البريطاني في هذه المرحلة بعد انسحاب روسيا من شمال البلاد فقد تمثلت بالخسائر الجسمية التي تكبدتها من الناحيتين البشرية والمادية والتي قدرت بحوالي (٣٠٠٠٠٠) شخص وبحدود (٤٣٦) مليون تومان خسائر مادية، وقد وصف رضا شاه الوضع المؤلم لبلاده قائلاً "قامت الحرب العظمى الأولى عام ١٩١٤م واختارت فارس الوقوف على الحياد ولكن أي حياد وفارس قد أضناها الضعف والتقسيم؟ ولقد طمعت الدول القوية بفارس فاحتلت بريطانيا جميع المناطق الجنوبية منها بحجة الدفاع عن الحدود والمحافظة على منابع النفط التي تمون أساطيلها.

لم تهتم بريطانيا إلى ما آلت إليها الأحوال في فارس بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بل لجأت إلى إحكام قبضتها عليها وربطها بعجلة السياسة البريطانية وسعت إلى تكبيلها بمعاهدة عام ١٩١٩م.

وفي الوقت نفسه فإن الحكومة البريطانية حاولت إقناع الشاه بالموافقة على هذه الاتفاقية وتعين وثوق الدولة رئيسا للحكومة الفارسية مقابل الحصول على منحة مالية من بريطانيا قدرها (١٥٠٠٠) تومان شهرياً. ولكن السيد برسي كوكس كان مصمماً على إيقاف هذه المنحة بعد استقرار الحكم لوثوق الدولة دون غيره، وقد تضمنت الاتفاقية بين الجانبين بنوداً كثيرة منها:

١- تقوم بريطانيا بإعادة تنظيم الجيش الفارسي وتزويده بالضباط البريطانيين إضافة إلى الأسلحة والعتاد والعمل على تحديثه لمواجهة الأخطار.

٢- احترام سيادة فارس وتخلي بريطانيا عن أطماعها ومشاريعها في البلاد.

٣- منح قرض لفارس قدره ٢ مليون دولار بفائدة قدرها ٧% بضمان عوائد الكمارك الفارسية.

٤- تنظيم مالية فارس وإصلاح التعريفة الكمركية.

٥- تحسين وإصلاح طرق النقل وسكك الحديد في فارس.

وما أن شاع خبر هذه المعاهدة حتى خرجت المظاهرة في كل أرجاء البلاد وارتفعت الأصوات المختلفة والصحافة تطالب بإلغائها لأنها إهانة لسيادة فارس، واتهمت بعض الصحف وثوق الدولة بأنه قبض من الإنكليز رشوة لقاء قبوله بالمعاهدة ووصفته ووزارته بأنهم أمراء لصوص، وقد لجأت الحكومة إلى فرض الأحكام العرفية ونفت بعض المعارضين اعتماداً على وجود القوات البريطانية التي فشلت في إقرار الأمن حتى أن الإيرانيين شكلوا جمعية سرية سميت (المجازاد) لاغتيال المتعاونين والمتعاطفين مع الإنكليز.

أما القوى الدولية الأخرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد أعلنوا رفضهم وسخطهم على المعاهدة واعتبرتها أمريكا نقضاً لمبدأ (الباب المفتوح) وكان الرفض الأمريكي منصباً حول حرية الحصول على الامتيازات النفطية في فارس خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانسحاب روسيا من ميدان المنافسة الدولية.

أصبحت بريطانيا في نظر الأهالي الساخطة العدو اللدود الذي يجب اقتلاعه من فارس، وإزاء تفاقم الأوضاع بعد أن فشلت بريطانيا في إقناع المجلس للتوقيع على المعاهدة التي أصبحت ورقة ميتة وخشيت من أن تفقد بريطانيا وجودها في فارس وأصبح الساسة البريطانيون يتطلعون إلى نجم جديد وحل محبوك لكي تخرج من مأزقها وقد وجدوا في شخص رضا شاه الضابط في لواء القوزاق ضالتهم المنشودة وتم تقديمه على مسرح السياسة الإيرانية في

انقلاب عسكري في ٢١ شباط ١٩٢١م فشكل بذلك منعطفاً خطيراً في تاريخ إيران.

بدأ التنسيق بين رضا شاه القائد العام للجيش والرجل الأول في عرش السلطة وبين بريطانيا بعد أن استقرت الأحوال في طهران وبعد دخول قوات القوزاق فيها فقد بدأت بريطانيا تنظر إلى إمارة الأحواز وحاكمها الشيخ خزعل بين القلق والريبة من خلال تزايد قوة الإمارة ونفوذها في الجنوب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأخذت تخشى من احتمال ظهور دولة عربية قوية تجمع الأحواز والبصرة والكويت ومن ثم تهديد مصالح بريطانيا الاستراتيجية في جنوب فارس وبلاد ما بين النهرين، وكان لإيواء الشيخ خزعل لبعض قادة ثورة العشرين في العراق ودعم مسيرتها سبباً آخر وراء تقرب بريطانيا من رضا شاه وإذكاء طموحه في السيطرة على هذه الإمارة العربية وربطها بحكومة طهران المركزية.

توجهت أنظار رضا شاه إلى الجنوب الإيراني حيث حكم الشيخ خزعل وإمارته العربية الغنية بمواردها النفطية وموقعها العسكري المهم والمعروف باستقلاله عن حكومة طهران، فقد عجزت الحكومات السابقة عن إخضاع الشيخ إلى السلطة المركزية بل أن الحكومة البريطانية وقناصلها في الخليج العربي عموماً كانوا يكنون الاحترام والتقدير لحكم الشيخ خزعل لذلك فقد كانت بريطانيا تدرك جيداً نفوذه وسلطته لذلك أبرمت اتفاقيات النفط المستخرج من منطقته وتجاهلت حكومة طهران في ذلك.

واستأجرت شركة النفط الإنكلو – فارسية حيث لبريطانيا السيادة المطلقة في الشركة جزءاً من أراضي جزيرة عبادان لإنشاء مصفاة تكرير النفط فيها مع

الموافقة على أن تضطلع القوات البريطانية بمهمة حفظ الأمن والنظام في منـــاطق العمليات النفطية.

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تغيرت العلاقات بين الشيخ خزعـــل الذي أبدى أسفه للسير لورين الوزير المفوض في طهران في أن حكومته أخـذت تمد حكومة فارس بالمساعدة وتجاهلت خدمات الشيخ خزعل لحكومته في أثنـــاء حربها في فارس وبلاد ما بين النهرين.

وقد اتخذ رضا شاه من مسألة الضرائب خير وســيلة للتحـرش بالشــيخ خزعل وفرض السيادة الفارسية على الأحواز، فقد ادعت حكومة قوام الســلطنة في عام ١٩٢٢م بأن على الشيخ خزعل الإيفاء بكافة الضرائب المستحقة عليـــه منذ عام ١٩١٣م والتي لم يدفعها الشيخ إلى خزينة فارس وادعى قوام الســلطنة بطلان الاتفاقية التي عقدت مع حكومة وثوق الدولة وبوساطة بريطانيـا لتقسـيط الأعباء المالية على الشيخ خزعل، وقد رفض الشيخ خزعل الرضوخ لمطــاليب حكومة قوام السلطنة واتخذ موقفاً متصلباً من مطاليب الحكومة المركزية، فــاتخذ المجلس النيابي وحكومة قوام السلطنة قراراً باعتبار الشيخ خزعل متمرداً علـــى الحكومة المركزية، ولدفع التهمة عنه فقد أخبر الشـــيخ خزعـل وزارة الماليـة الفارسية بأنه غير مدين بأي مبلغ للحكومة وأن مبلغ (٤٣٠٠٠٠) تومان حســب ادعاء الحكومة باطل ولا وجود له.

ساد القلق في منطقة الأحواز إثر ورود أنباء عن نيـــة حكومـــة طــهران إرسال الجنود إلى الجنوب لاحتلال مدينة الأحواز، وقد حــاول الشــيخ خزعـل وبذل الجهود من أجل تهدئة الأمور مع حكومة طهران، وأخذ يعمل علــى وفــق مشورة القنصل البريطاني في بوشهر، والوزير المفوض في طهران، إلا أن هــذه المحاولات باءت بالفشل، فقد كانت الحكومة البريطانية على يقين بلجـــوء الشـــاه

إلى التهديد لإجبار الشيخ خزعل على دفع المبالغ المترتبة بذمتـه إلـى حكومـة فارس على الرغم من قناعتها بأن هذه الأمة قد تثير مشاكل للحكومة البريطانيـة، إلا أن المهم بالنسبة لبريطانيا عدم المساس بمصالحها النفطية وتعريضها للخطـر حتى وإن تردت علاقات بريطانيا مع الشيخ خزعل.

طلب الشيخ خزعل من بريطانيا الإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها السابقة له فـي الحافظ على مصالحه واستقلال إمارته من أي تجاوز فارسي وفي نفـس الوقـت فقد بين الشيخ خزعل بأنه سيدافع عن حقوقه إلى آخر نفس فـي حالـة رفـض بريطانيا مساعدته ضد الغزو الفارسي.

ويظهر أن الموقف البريطاني لم يكن جاداً مع الشيخ خزعل بل الازدواجية كانت هي الغالبة في التعامل مع فارس وشيخ بني كعـب، فقـد أبرقـت وزارة الخارجية إلى الوزير المفوض البريطاني في طهران السير (لورين) تقول: "مـن الممكن القول أن الشيخ خزعل قد حذر من نوايا فارس والحكومة البريطانية فـي آن واحد، لذا يجب على بريطانيا أن ترسي أسس علاقات خاصـة قائمـة علـى الاحترام المتبادل مع حكومة فارس مع الاحتفاظ بالعلاقة القائمة بيننا وبين شـيخ خزعل"، ويتبين من لهجة البرقية أن بريطانيا أخذت تدير ظهرها للشيخ خزعـل فقد انتفت الحاجة إلى خدماته وكما أن الشيخ أخذ يدرك سوء تعـامل بريطانيـا معه، فقد اصبح رضا شاه الرجل الأول في طهران، ويمكن الاعتماد عليـه فـي الحفاظ على مصالح بريطانيا في فارس عموماً بخلاف الاعتمـاد علـى القـوى المحلية التي لم تعد ذات ضرورة قياساً إلى قوة الحكومة المركزية بقيادة رضـا شاه.

وعلى الرغم من تسوية المشاكل المالية بين الشيخ خزعـل إثـر توسـط العقيد M. Kermak في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٣م إلا أن رضا شاه كـان قـد

قرر إلغاء القبض على الشيخ خزعل وإنهاء وجود إمارته فقد أصدر أوامره إلى موظفي المالية لإحصاء أراضي الشيخ وممتلكاته في الأحواز على الرغم من اعتراض خزعل على هذا الإجراء واعتباره تدخلاً في شؤونه الداخلية وتحدياً لاستقلاله وعندما كثرت تجاوزات رضا شاه أعلن الشيخ ثورته على حكومة طهران وطاف بالقبائل العربية لتحثهم على الثورة العربية ضد الفرس حتى بلغ عدد المقاتلين العربي (٢٥٠٠٠) مقاتل.

وقد شكل الشيخ خزعل حلفاً بين القبائل العربية سمي بـ (حلف السعادة) أو اتحاد القبائل العربية وفي ذات الوقت أرسل برقية إلى المجلس اتهم فيها رضا شاه بانتهاكه لقوانين البلاد وتجاوزه على حقوق الأمة واغتصابه للحكم والتطاول على مركز الشاه، وقد لعبت الصحافة العراقية بشكل خاص دوراً مهماً في توضيح نقاط الخلاف بين الشاه والشيخ خزعل واستحضارات الشاه لدخول هذه الإمارة العربية بالقوة العسكرية.

وفي تشرين الثاني ١٩٢٤م كانت القوات الغازية قد احتلت مدن الإمارة مثل أصفهان وهنديجان، إلا أن عدم تكافؤ القوة بين الطرفين حسمت الموقف العسكري لصالح رضا شاه الذي أوقع الشيخ خزعل في شرك نصبه له فضل الله زاهدي الحاكم العسكري للأحواز عندما دعا الشيخ لحضور حفلة توديع لخروج القوات الفارسية من عربستان وقد حضر الشيخ الحفل بصحبة ابنيه الشيخ عبد الحميد والشيخ عبد الله وفي أثناء الحفل صعدت مجموعة من الجنود إلى اليخت الخزعلي وألقى أحد الضباط القبض على الشيخ مع ابنه عبد الحميد وسيقا إلى المحمرة ثم إلى الأحواز ومنها إلى طهران في ٣٠ نيسان ١٩٢٥م، وتوفي فيها عام ١٩٣٦م في ظروف غامضة وانتهى الحكم العربي في الأحواز.

لقد كانت بريطانيا جزءاً من هذه المؤامرة إذ لم تكن ترتاح لتصورات الشيخ خزعل وتطلعاته القومية فقد كانت بريطانيا تقدم العون والمساعدة للشيخ عندما كان يعد من أقوى القوى المحلية في المنطقة وتعهدت له بالحافظ على استقلال إمارته إلا أنها لم تعد تهتم بأمور الشيخ عندما ظهر رضا شاه، فالقاعدة الإنكليزية المعروفة كانت تقوم على أساس مساندة القوى المحلية في حالة كون الحكومة المركزية ضعيفة وعكس الحال في حالة كون الحكومة المركزية قوية مستبدة تستطيع تسيير أمور البلاد فليس من المهم مساندة أية قوى أخرى، وعلى هذا الأساس امتنعت بريطانيا عن تزويد الشيخ بالسلاح بل كانت تحثه على تنقية علاقاته مع حكومة طهران، ويبدو أن بريطانيا طربت فرحاً لاحتلال الشاه الأحواز فمن الضروري لها استمرار تدفق النفط عبر الأحواز ومنع أي تقارب روسي – إيراني محتمل.

أما بالنسبة للعراق فقد واجهت بريطانيا مشاكل خطيرة فقد نص تصريح الحلفاء عام ١٩١٨م على "العمل من أجل إقامة حكومات وطنية وأن تترك للشعوب فرصة اختيار حكوماتها". إلا أن بريطانيا ناقضت نفسها وفرضت الانتداب على العراق مما أدى إلى اندلاع الانتفاضات الوطنية ضد الوجود البريطاني فكانت ثورة عام ١٩٢٠م خير دليل على ذلك.

وقد طالب الشعب العراقي بحقه في الحرية والاستقلال ورفضه للاحتلال والانتداب البريطاني، حتى أن فلبي قال "يبدو أن المجتمع العراقي يرفض السياسة البريطانية التي لا تلائم واقعه السياسي".

وبعد أن هيمنة بريطانيا على مناطق الخليج العربي دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلبة الصراع الدولي وبالذات بعد انسحاب روسيا في عام ١٩١٧م بثقلها الاقتصادي وامتلاكها كميات كبيرة من النفط وبدأت في منافسة

بريطانيا في الحصول على الامتيازات النفطية في فارس والخليج العربي، وقد لعبت الإمدادات النفطية الأمريكية للحفاء في الحرب دوراً مؤثراً في تحقيق النصر النهائي لهم على الألمان والعثمانيين في جبهات القتال.

لقد تمكنت بريطانيا من السيطرة على منطقة الخليج العربي في أثناء الحرب العالمية الأولى وتحقق ذلك عن طريق المعاهدات السابقة التي عقدتها مع الشيوخ والأمراء فيه أو القضاء على المعارضة والثوار الذين تصدوا للوجود البريطاني مثلما حصل في عُمان. وعندما خشيت من امتداد النفوذ الألماني إلى مناطق الخليج العربي الشمالية قامت باحتلال العراق عسكرياً وسيطرت على جنوب فارس وبهذه الوسائل فقد أبعدت المنطقة عن أي منافسة دولية قد تهدد نفوذها ووجودها وتؤثر على مصالحها وطرق اتصالاتها البحرية والتجارية مع مستعمراتها الآسيوية.

لقد كانت الخسائر البريطانية في الخليج العربي في أثناء الحرب العالمية الأولى بحدود (١٠٠٠٠٠) قتيل منها (٩٢٢٥٨) في العراق، أما الخسائر المالية فقد قدرت بحدود (٢٠٠) مليون جنيه إسترليني.

أما الدولة العثمانية فقد عبأت في حدود (١٦٠٠٠٠٠) جندي مات منهم حوالي (٣٠٠٠٠٠) وجرح منهم بحدود (٥٧٠٠٠٠) وفقد واسر منهم بحدود (١٣٠٠٠٠) رجل، أما الخسائر المالية فقدرت ب (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) جنيه إسترليني.

أما في نطاق بلاد فارس فكانت نتائجها وخيمة على هذا البلد فزرعت الحرب الكره والبغض في نفوسهم تجاه الأجانب وزرعت الأمراض النفسية فيهم وعجلت في تفشي الفساد الاجتماعي بين الشعب. وعانى الإيرانيون من تدهور التجارة وانخفاض الإنتاج الحرفي وتفشي الأمراض والأوبئة بل حتى أن الكثير

من سكان منطقة أذربيجان الفارسية ماتوا جوعاً واضطر آخرون إلى أكل لحوم الحيوانات والحشائش.

وعلى أية حال فإن الحرب العالمية الأولى ركزت السيطرة والاحتلال البريطاني في مناطق الخليج العربي المختلفة ففرضت بريطانيا الحماية على العراق وإمارات الخليج العربي ومشايخه بالقوة العسكرية وعززت نفوذها بحصولها على امتيازات النفط وتأكيد المعاهدات السابقة الخاصة بالهيمنة وعدم السماح لأية قوة أخرى غير بريطانيا في أن يكون لها أي وجود في الخليج.

الفصل الثامن عشر

الصراع على الجزر العربية
في الخليج العربي
بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٩م)

أولاً: الصراع البريطاني - الإيراني

على جزر الخليج العربي الجنوبية (١٩١٩-١٩٣٥م)

لقد نجحت بريطانيا خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى في فرض سيادتها الكاملة على منطقة الخليج العربي، حيث تمكنت السلطات البريطانية من تحويل الخليج العربي كما يحلو لسياسييها أن يسموه بـ (بحيرة بريطانية)، حيث استطاعت بريطانيا من ربط المشيخات العربية في الخليج بعجلة سياستها منذ اتفاقية الحماية الموقعة مع شيوخ الساحل العُماني في عام ١٨٩٢م، ومع باقي الشيوخ الخليجيين الآخرين في السنوات القليلة اللاحقة، والتي أصبحت بريطانيا بموجب تلك الاتفاقيات تمثل هؤلاء الشيوخ في قضاياهم الخارجية وقضايا الأمن في الخليج العربي خدمة لمصالحها الاستعمارية، تلك المصالح التي توسعت وأصبحت ذات قيمة استراتيجية أكثر من أي وقت مضى، فقد أصبح الخليج العربي بالنسبة لبريطانيا مصدراً لكسب الثروات وتحقيق الأرباح خصوصاً بعد الامتيازات النفطية واللؤلؤية التي حصلت عليها في المدن بين (١٩١١-١٩١٢م) من الشيوخ العرب، وهكذا فقد أصبح الخليج العربي منطقة احتكار بريطاني وعينت لها ضابطاً سياسياً بريطانياً يدير شؤون هؤلاء الشيوخ الخارجية وأبقت مشاكلهم الداخلية في نطاق تصرفهم.

كما نجحت بريطانيا من جانب آخر في إبعاد أي نفوذ أجنبي منافس لها في منطقة الخليج العربي، وذلك عن طريق المفاوضات الدبلوماسية مع القوى الاستعمارية الأخرى المنافسة لها وخاصة فرنسا وروسيا القيصرية، والتي جرت بين عامي (١٩٠٤-١٩١٤م) والذي يمثل الاتفاق الودي بينها وبين كل من فرنسا وروسيا القيصرية أهم تلك الاتفاقات حيث ضمنت عدم تدخل هؤلاء في المنافسة لها في مياه الخليج العربي، وقد تدعمت هذه السيادة في اتفاقية عام ١٩٠٧م بينها

وبين روسيا والتي تم بموجبها تقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين في أواسط آسـيا وإيران.

وهكذا فقد دخلت بريطانيا الحرب العالمية الأولى ضد منافسيها الآخرين وخصوصاً ألمانيا والدولة العثمانية وهي تمسك بيد من حديد للسيطرة على منطقة الخليج العربي ولا سيما أمام تطلعات ألمانيا وكذلك الدولة العثمانية التي حاولت النفاذ إلى منطقة الخليج العربي من خلال ما سمته بحركة الجهاد الديني، وفي الوقت ذاته كان لبريطانيا السيادة الفعلية في إيران حيث ضربت طوقها في جهاتها الجنوبية والشرقية.

وقد خرجت بريطانيا وحليفاتها بانتصار في الحرب ضد دول الوسط الذي تمثله ألمانيا وحليفاتها، وقد ساعد ذلك على تدعيم احتلالها ومركزيتها في الخليج العربي بعد أن تم القضاء على منافسيها من القوى الاستعمارية الأخرى، واتجاهها بعد ذلك إلى إيجاد حالة من الاستقرار في المنطقة لتقوية مصالحها الاستعمارية، وتأمينها.

وفي الواقع فإن تأثير الحرب العالمية الأولى على جزر الخليج العربي الجنوبية والصراع حولها لم يكن كبيراً، حيث شهدت المدة من عام ١٩١٤م وحتى نهاية الحرب وما بعدها هدوءاً نسبياً في هذا الصراع، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها حالة التسوية أو التوزيع الذي قامت به بريطانيا على هذه الجزر ابتداء من عام ١٩١٤م، وسيطرتها على جزيرتين مهمتين من هذه الجزر إذ أقامت فيها قواعد بحرية بريطانية ومحطات لاسلكية وأخرى للبرق وهما جزيرتا حنجام وقشم.

ويمكننا القول أن السياسة البريطانية كان لها دور كبير في هدوء الأوضاع قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها لاعتبارات كثيرة منها الحفاظ على

الوضع الراهن وهذا ما تتطلبه مصالحها في كل من إيران والإمارات الخليجية وسعيها الحثيث إلى عدم إثارت المشكلات الإقليمية خاصة وأن هناك قوى عديدة تتطلع إلى هذه المناطق بحكم موقعها الاستراتيجي فضلاً عن ظهور النفط فيها في أثناء تلك الحقبة.

إلا أن السبب المهم في هدوء هذا الصراع هو انشغال إيران بمشاكلها الداخلية خلال هذا العهد وعدم تمكنها من الانتقال إلى المناورات الخارجية في ظل ظروف الحرب العالمية الأولى التي استنزفت منها الكثير وهي تقع تحت احتلال دولتين مشتركتين في الحرب.

وقد أدت هذه الظروف من جانب آخر إلى نوع من الاستقرار في ظروف المشيخات العربية في الساحل العُماني طيلة هذه المدة التي لم تتعرض فيها إلى تغيير كبير في سياساتها وأطوالها الداخلية حتى عام ١٩١٩م، عندما انفصلت إمارة رأس الخيمة عن الشارقة مرة أخرى وأصبحت جزيرتا طنب الكبرى والصغرى تتبعان رأس الخيمة بينما بقيت جزيرة أبو موسى خاضعة لسيادة إمارة الشارقة.

ويمكن القول أن الحقبة الواقعة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية هي أهم المراحل التاريخية في تاريخ الصراع حول السيادة على جزر الخليج العربي الجنوبية كما تمثل هذه المرحلة أخطر مراحل الصراع، فقد شهدت عام ١٩٢١م حدوث انقلاب عسكري في إيران بزعامة رضا شاه، الذي تمكن من الإطاحة بالحكومة الإيرانية السابقة وإنشاء حكومة مركزية قوية بقيادته، وقد اتبع رضا شاه عدة خطوات من أجل تقوية سيطرته على إيران، كان من أهمها تقوية الجيش الإيراني وتزويده بالمعدات والأسلحة الحديثة وإخضاع المناطق الحدودية التي هي خارج السلطة الإيرانية لنفوذه، وخصوصاً في الشمال والجنوب من

إيران، فقد نجح في إعادة أجزاء من إيران إلى سيادته مثل إقليم خراسان وإقليم جيلان، كما تمكن في عام ١٩٢٣م من القضاء على الحكم العربي في إمارة المحمرة والقبض على الشيخ العربي خزعل حاكم الإمارة وأخذه أسيراً إلى طهران.

واتباعاً إلى النزعة العنصرية التي كان يسير عليها رضا شاه بهلوي في سياسته كانت جزر الخليج العربي الجنوبية ضمن توجهات رضا شاه تتوافق مع نجاحاته التي حققها في الأراضي البرية الإيرانية، فقد شهدت مرحلته تطلعات أكثر وسعياً أكبر لاحتلال هذه الجزر والتحكم بها.

وقد حدث الصدام الأول بين حكومة رضا شاه والسلطات البريطانية عام ١٩٢٣م حين منح حاكم الشارقة شخصاً بريطانياً يدعى ستريك امتيازاً للتنقيب عن أوكسيد الحديد الأحمر في جزيرة أبو موسى عام ١٩٢٣م.

كما أن السلطات الإيرانية منحت امتيازاً مماثلاً في جزيرة هرمز لاستخراج أوكسيد الحديد الأحمر فيها إلى شركة ماينوق تجار التي يملكها أحد الأثريات الإيرانيين ويدعى معين التجار وقد حدث هذا أيضاً في عام ١٩٢٣م، وقد أراد هذا أن يمد نشاطه إلى جزيرة أبو موسى، فقد قام بتحريض الحكومة الإيرانية على المطالبة بجزيرة أبو موسى والبحرين.

وقد أرسل الوزير البريطاني المفوض في طهران برسي لورين برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية في نيسان ١٩٢٣م، يذكر فيها: "إنه علم بطريقته الخاصة أن شركة ماينوت تجار التي تملك امتياز الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز قد حرضت الحكومة الإيرانية على أبو موسى والبحرين، وأن تأخذ الحكومة الإيرانية هذا الأمر إلى أروقة عصبة الأمم إنْ وقفت بريطانيا في طريقها).

وقد أبلغت الحكومة البريطانية من جانبها السير برسي لوريك في أيار ١٩٢٣م أن يلفت نظر رئيس الوزراء الإيراني بوجوب ابتعاد إيران عن جزر طنب وأبو موسى وإلا فإن بريطانيا ستتخذ من جانبها الإجراءات التي تكفل المحافظة على تلك الجزر.

وقد رد الوزير البريطاني المفوض في طهران برسي لوري على ما سبق من المطالب الإيرانية وذكر الحكومة الإيرانية بالإجراءات التي اتخذتها بريطانيا ضد إيران في عام ١٩٠٤م، وقال إن حكومته ما تزال مستعدة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات مرة أخرى.

كما أن وفستون تشرشل طلب من برسي لورين أن يضع الحكومة الإيرانية أمام حقيقة أن الحكومة البريطانية سوف لن تتخلى عن حمايتها للبحرين ولإمارات الساحل العُماني وهذا ما عملت عليه الحكومات البريطانية المتعاقبة حسبما أفصح عنه ونستون تشرشل في برقيته إلى برسي لورين في ٦ تشرين الأول ١٩٢٣م.

غير أن الحكومة الإيرانية لم تتخل عن مطالبها في جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في أثناء هذه الحقبة ظناً منها أن استمرار إدعاء أنها بتلك الجزر سيضفي لها الشرعية القانونية على مطالبتها بها.

وأمام الإصرار الإيراني هذا نجد أن حاكم جزيرة لنجة الإيراني يقوم في آب ١٩٢٥م بإرسال باخرة صغيرة تضم موظفين من الكمارك الإيرانية إلى جزيرة أبو موسى لأخذ كيس من أوكسيد الحديد الأحمر من الجزيرة لفصحه، وقد أخبر الوكيل السياسي البريطاني في الشارقة شيخ الشارقة بالأمر، فكلف الشيخ أحد رجاله بالذهاب في قارب إلى الجزيرة لمنع الرجال الإيرانيين، ولكنه وجد أن الباخرة قد عادت إلى لنجة قبل وصوله، وقد أبلغ الوزير البريطاني

المفوض في طهران وزير الخارجية البريطانية بالأمر، وتم الاتصال بحكومة الهند لإرسال بارجة حربية إلى جزيرة أبو موسى وقام الوزير البريطاني المفوض في طهران بتذكير وزير الخارجية الإيرانية بالموقف الذي اتخذته السلطات البريطانية عام ١٩٢٣م، وهدده بإرسال بارجة حربية ترابط عند جزيرة أبو موسى، وحذره من القيام بمثل هذه الأعمال مستقبلاً، وأمام هذا الضغط البريطاني تراجعت الحكومة الإيرانية عن موقفها وأمرت موظفي الكمارك الإيرانية بعدم التدخل في شؤون جزيرة أبو موسى حتى يبت في أمرها.

ومع هذا فإن السلطات الإيرانية لم تتراجع عن سعيها الحثيث من أجل تقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي والسعي من أجل تثبيت الإدعاء بسيادتها على الأراضي والجزر الواقعة في الساحل الجنوبي من الخليج العربي وخاصة بعد أن شعرت حكومة رضا شاه بالثقة والقوة والاستقرار، وكان كل ذلك يتطلب قوة بحرية قوية تستطيع بها أن تحقق مراميها تلك، لاسيما وأن الحكومة الإيرانية كانت على مر الأجيال تعاني من ضعف قوتها البحرية، على عكس عرب الخليج الذين كانوا هم أسياد البحر ويمتلكون السفن والأساطيل القوية، لذلك فقد توجهت الحكومة الإيرانية إلى بناء أسطول قوي في الخليج العربي يمكنها من تحقيق ما كانت تصبوا إليه.

وبعد أن فشلت المحاولات الإيرانية في كسب مساعدة بريطانيا لتحقيق ذلك، اتجهت إلى إيطاليا لمساعدتها في هذا المشروع مستندة إلى عداء إيطاليا لبريطانيا، التي باعت لإيران بدورها سفناً مدفعية وزوارق دوريات يديرها ضباط إيطاليون لحراسة شواطئها الجنوبية، كما أرسلت طلاباً إيرانيون إلى إيطاليا للتدريب في هذا الشأن.

وقد كان هذا الأسطول الإيراني بمثابة أداة تهدد بها سلطة بريطانيا في الخليج العربي، إضافة إلى ما كانت تسعى إليه في هذه الحقبة باستمرار السفن واللنجات العربية تقوم بتهريب السكر والشاي وغيرها من المواد الغذائية إلى الأراضي الإيرانية، وقد نشطت هذه العملية منذ عام ١٩٢٥م بعد أن أصدرت حكومة رضا شاه قانونا احتكرت بموجبه الشاي والسكر وفرضت عليها ضرائب عالية، فقد أصبحت عملية تهريب هذه السلع مصدر دخل لملاحي الغوص خاصة بعد ركود سوق اللؤلؤ، كما وجد الملاحون في ذلك فرصة لتحقيق الثروات الكبيرة، إذ حل تهريب السكر والشاي محل تهريب السلاح الذي ازدهر في أوائل القرن العشرين.

وقد مارس الأسطول الإيراني هذا نشاطاً ملحوظاً ضد السفن العربية التجارية في الخليج العربي، ومنذ عام ١٩٢٦م بدأت السلطات الإيرانية تضايق الملاحين العرب في مياه الخليج سواء بالتهديد أو بمصادرة سفنهم، وكان لهذا نتائج كبيرة على وضع الصراع على الجزر الجنوبية.

وانطلاقاً من مقدار القوة التي كانت الحكومة الإيرانية تشعر بها في أثناء هذه الحقبة نجد أن إيران خلال هذا الوقت تتجه نحو ضمان احتلالها لجزيرتي حنجام وقشم، وتقوم بمضايقة القواعد البريطانية في هذه الجزر، وتؤكد الوثائق البريطانية على أن الأعلام البريطانية ظلت مرفوعة في محطات باسيدو وحنجام منذ عام ١٩١٣م، كما تؤكد وثيقة بريطانية أخرى على أن بريطانيا إلى عام ١٩٢٦م، استمرت تحتفظ بمخزن البحرية البريطانية ومحطات البرق واللاسلكية في هذه الجزر، في حين نجد أن الحكومة أن الحكومة الإيرانية تقدم استفساراً عن مواقع الحكومة البريطانية في هذه الجزر وذلك في تموز ١٩٢٦م، غير أن حكومة الهند أصرت على أهمية هذه المواقع، وخاصة بعد اتفاقها مع القيادة

البحرية البريطانية على الأهمية الاستراتيجية لمحطات الفحم في باسيدو وحنجام في فم الخليج العربي.

وقد أكد الوزير البريطاني في طهران بأنه من المستحيل في هذا الوقت الحصول على إيجار أبدي لحنجام من الحكومة الإيرانية، لكن الحكومة الإيرانية استمرت في سياستها باتجاه تحقيق احتلالها للجزر الجنوبية في الخليج، ففي عام ١٩٢٧م أعلنت الحكومة الإيرانية عن شكوكها إزاء المحطات البريطانية في حنجام وباسيدو، وتقوم في السنة ذاتها بتعيين مدير للبريد الإيراني في جزيرة حنجام، لكن السلطات البريطانية لم تسمح له بالإقامة في حدود التنازل البريطاني المفوض في طهران بأن الحكومة البريطانية لا تنوي تدبير مؤامرة في جزيرة حنجام، وتريد تنظيم الحجر الصحي في الجزيرة، وقد تم التوصل إلى اختيار موقع جديد لمكتب البريد الإيراني في الجزيرة.

وسنلاحظ أن الصراع حول جزر حنجام وقشم سيتطور إلى درجة كبيرة فقد كانت سنة ١٩٢٨م مليئة بالحوادث.

١ـ حادثة إخراج الشيخ العربي من حنجام عام ١٩٢٨م:

تعود قضية حنجام عام ١٩٢٨م إلى تاريخ طويل، فقد استمرت مقاومة عرب حنجام للسلطات الإيرانية طيلة المدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها، حيث وقفت الحكومة البريطانية مع إيران في أعوام ١٩٠٤م و١٩٢٧م في احتلالها لجزيرة حنجام والاعتراف بسيادتها على الجزيرة.

وفي عهد رضا شاه بهلوي جدد مطالبته بالجزيرة، وقام بإنشاء مكتب كمركي، ومكتب للبريد فيها وعلى أثر ذلك ساءت العلاقة أكثر بين عرب

البوفلاسا سكان الجزيرة والسلطات الإيرانية، ومن جانب آخر فقد قويت قبضة إيران على الجزيرة.

وعندما وجد شيخ جزيرة حنجام أحمد بن عبيد بن جمعة أن حكومة مسقط لم تعد قادرة على تقديم المساعدة له ولقبيلته، طلب الحماية من حاكم دبي، وعرض على الشيخ سعيد بن مكتوم أن يكون من تابعيه والشيخ سعيد بن مكتوم هذا متزوج من ابنة الشيخ أحمد بن عبيد، وفي عام ١٩٢٧م وصل تذمر شيخ حنجام إلى حد كبير حيث عد عمل إيران في الجزيرة واعتراف بريطانيا بذلك هو تعد على حقوقه في الجزيرة.

وقد تطورت الأحداث في جزيرة حنجام كثيراً ففي نيسان ١٩٢٧م قام موظفو الكمارك الإيرانية باحتجاز مركب يخص الشيخ أحمد وهو في طريقه إلى جزيرة خصب، مما أثار سخط الشيخ أحمد وقبيلته وقاموا بالرد على ذلك بتنفيذ عملية دفاعية ضد مكتب الكمارك الإيراني في الجزيرة وقد قتل أثناء الاشتباك بين الطرفين مدير الكمارك الإيرانية في الجزيرة.

ولم تكن السلطات الإيرانية ترغب في هجرة عرب البوفلاسا من جزيرة حنجام، ولذلك حاولت إجبار المهاجرين على العودة إلى الجزيرة بمنع نسائهم من اللحاق بأزواجهن في مدينة بخا.

ولما كان الشيخ أحمد بن عبيد بن جمعة في مكة المكرمة لأداء فريضة الحج حالت السلطات البريطانية بين عرب البوفلاسا وبين قيامهم بعملية دفاعية ضد السلطات الإيرانية في الجزيرة لحل مشكلتهم بأنفسهم.

وقد أدى كل ذلك إلى زيادة التوتر في الجزيرة بين العرب والإيرانيين، انتهى بعد ذلك بقيام الحكومة الإيرانية في شهر أيار ١٩٢٨م بإرسال قوة عسكرية إيرانية إلى الجزيرة وأخرجت الشيخ أحمد بن عبيد من الجزيرة، الذي

ذهب إلى الساحل العُماني حيث كان هناك تعاطف عربي كبير في الساحل العُماني مع قضيته.

وقد أدت هذه الحوادث المتكررة في جزيرة حنجام إلى حدوث التوتر في إمارات الساحل العُماني إذ كانوا يشعرون بالقلق على وضع العرب في الساحل الشرقي من الخليج العربي، وتؤكد الوثائق البريطانية على أن العرب في الساحل العُماني أعلنوا إمكانيتهم القيام بإجراء ضد هذه الأعمال الإيرانية وأنهم سوف يقتلون كل إيراني في جزيرة حنجام وجزيرة قشم.

وقد قدم هوارث تقريراً إلى حكومة الهند أكد فيه "إننا لم نعمل شيئا لمساعدتهم وهم سوف يحضرون لتمزيق معاهدتنا، أكثر مما كان نظراؤهم يعملون على قتل كل الموظفين الإيرانيين وذبح كل الإيرانيين في الساحل العربي".

كما أكدت السلطات البريطانية في الخليج عن تخوفها من أن يلجأ العرب إلى ابن سعود الذي كان في هذه الفترة في أوج قوته.

وفي الوقت نفسه كان العرب في المنطقة يأملون من بريطانيا أن تتدخل لصالحهم، وأمام هذه الظروف نجد أن المقيم السياسي البريطاني في بوشهر قد وجد نفسه في موقف حرج خوفاً من تدهور علاقة حكومته مع إمارات الساحل العُماني، ولذلك نجده يوصي بتقديم نوع من المساعدة محاولاً أن يبرهن بأن العلاقات البريطانية مع إمارات الساحل العُماني ستتدهور إذا اتخذت حكومته موقفاً حيادياً.

كما قام الضابط الأعلى للبحرية البريطانية في الخليج العربي في الوقت نفسه بإرسال برقية في ٣١ تموز ١٩٢٨م إلى القيادة الحربية البريطانية ووزع نسخاً من تلك البرقية إلى كل من وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند

ووزارة المستعمرات البريطانية أبلغهم فيها عن الاستياء الذي يخيم على عرب الساحل العُماني نتيجة هذه الحادثة، وأكد لهم أن العرب يحتقرون الفرس وهم يتوقعون منا القيام بعمل تأديبي ضد إيران على عملهم هذا، ووضح لهم بأن الأمر قد أصبح بالغ الصعوبة إذا لم تحل هذه المشكلة كما أن منع العرب من القيام بعمل ضد إيران يعد خرقاً للاتفاقيات الموقعة بين بريطانيا وإمارات الساحل العُماني.

لكن كل من وزارة الخارجية البريطانية وحكومة الهند لم توافق على التدخل المباشر لصالح الشيخ أحمد بن عبيد، وكان ذلك يتوافق مع مصالحها الكبيرة في جزيرة حنجام، حيث قررنا أن ممارسة نوع من الضغط على إيران هو الحل الوحيد لهذه القضية، وقد أثبت هذا الحل فائدته، حيث أدى ذلك إلى قيام مبعوث إيراني من جزيرة حنجام بزيارة الشيخ أحمد بن أحمد للعودة إلى الجزيرة، وقد قبل الشيخ أحمد هذا العرض وعاد إلى الجزيرة.

كل هذه الأمور كانت تؤكد بأن السلطات البريطانية تتخذ مواقف مختلفة في جزر الخليج العربي الجنوبية، تلك المواقف التي كانت تتماشى مع مصالحها الذاتية في هذه الجزيرة أو تلك، أو من خلال ما تتخذه من موقف في قضية جزيرة معينة يعينها على كسب ود ورضا طرف من الأطراف المتنازعة مما يضمن لها سيطرة أكبر ومنافع اقتصادية وسياسية أوسع وأعمق.

فقد استمرت السلطات البريطانية في مجاراة إدعاء سلطة إيران على جزيرة حنجام، حيث أكدت السلطات البريطانية على أهمية جزيرة حنجام في أثناء هذه الفترة خاصة في أمور الحجر الصحي، وأثار المقيم السياسي البريطاني في بوشهر على ضرورة وجود أطباء بريطانيين في الجزيرة لمعالجة المصابين بأمراض الكوليرا وخاصة من العراق والهند، وتأكيده بعدم قدرة الأطباء

الإيرانيين على ذلك، كما أكد المقيم البريطاني على أهمية الجزيرة بالنسبة لبريطانيا نسبة إلى الامتيازات التي حصلوا عليها في الجزيرة، وخاصة الحصول على العديد من المواقع باعتبارها مخازن للبحرية البريطانية، وأضاف أن الجزيرة هي ذات مورد دائم بالنسبة لتلبية مصالحهم، وأن الإيرانيين يريدون الحصول على محطة اللاسلكي في الجزيرة، لكنه أكد على أنه من الممكن وضع ترتيبات أخرى.

وقد رأى المقيم السياسي البريطاني على أنه لا ضير في وجود مكتب للكمارك والبريد الإيرانيين في الجزيرة، إضافة إلى وضع سارية للعلم الإيراني في الجزيرة، حيث ادعى المقيم السياسي البريطاني مرة أخرى على تبعية الجزيرة إلى إيران.

وهكذا تسقط ثاني جزيرة عربية في الخليج بالاحتلال العسكري الإيراني بعد جزيرة صبري، ولم تحرك بريطانيا ساكناً لهذا الاحتلال، وقد يكون التفسير البريطاني لموقفهم هذا بأن الجزيرة كما هو حال جزيرة صبري تتبعان لنجة وإنهما لابد من أن يذهبا لإيران معها، لكن الحقيقة الماثلة تقول أن المصالح البريطانية هي الحكم في هذه المسألة وخاصة في جزيرة حنجام.

٢_ حادثة الاعتداء على مركب دبي تموز (١٩٢٨م):

لقد تكررت حوادث الصدام بين عرب الساحل العُماني والإيرانيين في أثناء عام ١٩٢٨م، ويعد حادث الاعتداء والاستيلاء على المراكب (الجاليوت) العربي التابع لأحد مواطني دبي أهم هذه الحوادث وأخطرها، وقد أثرت الحادثة على العلاقات الإيرانية بالساحل العُماني، كما كانت لها مضاعفات أكثر خطورة من حادثة إخراج الشيخ العربي أحمد بن عبيد بن جمعة من جزيرة حنجام، فقد أثرت

بشكل مباشر على سلامة وممتلكات العديد من عرب الساحل العماني الذين كانوا في المركب، كما كان لها تأثير مباشر على مشكلة الصراع في جزيرتي طنب وادعاء إيران بالسيادة عليهما.

ففي ٢٠ تموز ١٩٢٨م قام مركب تابع لكمارك إيران كان يقوم بالتجول جنوب جزيرة طنب بالاعتداء والهجوم والقيام باحتجاز مركب عربي يحمل علم الساحل العماني عند جنوب جزيرة طنب وهو في طريقه إلى خصب.

وكان المركب يحمل عددا من المسافرين بلغ عددهم اثنين وعشرين شخصا بينهم ثماني نساء وسبعة رجال والباقي من الملاحين مع كمية من المؤن الخاصة بهم.

وقامت سلطات الكمارك الإيرانية بالهجوم على المركب وإجبار قائده على مرافقتهم إلى جزيرة لنجة، حيث سلبت حلي النساء وصودرت نقود الركاب وكل ما كان لديهم من أمتعة.

وتؤكد وثيقة بريطانية على أن عملية الهجوم والاستيلاء على المركب قد تمت في ٢٠ تموز وأن خبر الاحتجاز قد وصل إلى إمارات الساحل العماني في ٣٠ تموز، مما سبب اهتياج وذعر كبيرين، وطلب العرب وخاصة أزواج النساء المختطفات إرسال ثلاث داهوات سفن مسجلة إلى لنجة لإنقاذ المركب المحتجز، ولكن الوكيل السياسي هناك قد منعهم من القيام بذلك.

ونتيجة لحالة القلق والتذمر والاستنفار التي سادت عرب الساحل العماني والتي أبلغ عنها ضابط البحرية البريطانية الأعلى في الخليج العربي في برقيته إلى القيادة البحرية البريطانية في ٣٠ تموز ١٩٢٨م، فإن سكرتير الدولة في الهند قد وجه إلى الوزير البريطاني المفوض في طهران بتقديم احتجاج فوري إلى الحكومة الإيرانية حول الاعتداء على المركب العربي التابع لعرب الساحل

العُماني والذي يحمل علم الساحل العُماي، كما طلب منه إرفاق الاحتجاج بطلب إطلاق سراح المركب مع طاقمه والتلميح على أن طلب التعويض سيأتي بعد ذلك.

كما أكد السير اوستن تشامبرلن رئيس الوزراء البريطاني في لندن في برقيته على أنه يعي بأن حكومة الهند تولي أهمية كبيرة للمحافظة على الوضع الراهن في السواحل العربية وأنه يجب العمل في إطار ذلك.

وتصف المصادر العربية والأجنبية أن حالة الرفض والتأهب لرد الحقوق العربية من أيدي السلطات الإيرانية كانت على أوجها بين صفوف أهالي عرب دبي إلى حد طلب بعض رجال دبي إعلان حالة المقاومة البحرية ضد كل السفن الإيرانية في الخليج العربي لولا أن الوكيل السياسي البريطاني في الشارقة (عيسى بن عبد اللطيف) قد نجح في إقناع عرب دبي بالعدول عن رأيهم، ويبين لهم أن ذلك سوف يعد خرقاً لبنود المعاهدة العامة التي اتخذت معهم في حالة قيامهم بمثل هذه الإجراءات، ولذلك فقد قرر عرب الساحل العُماني الاعتماد على السلطات البريطانية في تحقيق استرجاع حقوقهم المغتصبة، وذلك بموجب بنود معاهدتي عام ١٨٢٠م و١٨٩٢م، والتي أكد عليها اللورد كيرزن في زيارته للشارقة عام ١٩٠٣م.

وقد حدث المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي حكومته على اتخاذ إجراء سريع وواضح لدعم موقف عرب الساحل العُماني، وقد قال في خصوص ذلك: "إننا نعاقبهم بسرعة عندما يخطئون، وهم بالمقابل يطالبون بحمايتهم بنفس السرعة عندما يتعرضون للهجوم".

ولذلك فإننا نجد أن السلطات البريطانية قد تبنت هذه القضية على كافة المستويات بوساطة حكومة الهند والقيادة البحرية البريطانية ووزارة الخارجية

البريطانية، وقد كان رد فعل حكومة الهند هو التصريح بأن: "الإجراء الذي اتخذته إيران هو بحد ذاته إهانة للإنسانية، وهو بالنسبة للمسلمين وبخاصة العرب الذي يحتقرون الإيرانيين اعتداء لا يمكن السكوت عليه".

ويتضح جلياً أن خطط الحكومة البريطانية هي الحفاظ على الأوضاع الراهنة في الخليج العربي في حقبة ما بين الحربين العالميتين، خاصة بعد الامتيازات الكبيرة التي حصلت عليها بريطانيا في إمارات الساحل العُماني، وخاصة في دبي والشارقة وراس الخيمة، ولعل أهم هذه الامتيازات هو حق استخراج النفط من إمارات دبي والشارقة وغيرها من مشيخات الساحل العُماني والتي أكد فيها حكام هذه الإمارات على اقتصار امتيازات استخراج النفط من أراضي هذه الإمارات على الحكومة البريطانية فقط، فضلاً عن ما كانت تريده بريطانيا أيضاً في الجانب الآخر من النزاع وهو الحفاظ على مصالحها في إيران وخاصة امتيازات النفط وسعيها للحصول على قواعد جوية في الأراضي الإيرانية وغيرها من الامتيازات الأخرى وخاصة في جزيرتي قشم وحنجام.

لذلك نجد أن السلطات البريطانية تتخذ عدة إجراءات في وقت واحد وفي اتجاهين، فبعد عدة أيام من احتجاز المركب العربي أرسلت السلطات البريطانية مركباً حربياً (سلوب) إلى دبي لمنع حدوث أي عمل انتقامي من جانب عرب الساحل العُماني ضد الاعتداء الإيراني.

وفي جانب آخر فقد أصرت السلطات البريطانية على أهمية إطلاق سراح المركب العربي، ودفع التعويضات إلى الركاب الذين يقلونه، وخاصة وأن هذه المسألة تتعلق في إثبات ملكية جزر طنب وأبو موسى، والتي كانت بريطانيا على مر الأوقات تدعم موقف العرب فيها، ففي الأول من آب عام ١٩٢٨م ابلغ سكرتير دولة الهند قسم الخارجية والقسم السياسي في حكومة طهران وبيان

الحالة الناشئة بسبب قبض مركب الكمارك الإيرانية على المركب العربي معتمداً على تقرير القائد الأعلى للبحرية البريطانية المؤرخ في ٣٠ تموز عام ١٩٢٨م.

كما قامت وزارة الخارجية البريطانية بإبلاغ الوزير البريطاني المفوض في طهران بتقديم احتجاجات شديدة ومباشرة وفورية للحكومة الإيرانية وأضافت البرقية بأن الحكومة البريطانية تحتفظ بكامل الحرية في تقديم طلب تعويض.

وفي أثناء هذه الظروف عاد الشيخ سعيد بن مكتوم (١٩١٢-١٩٥٨م) إلى دبي بعد أن كان في مكة المكرمة لأداء فريضة الحج، وفور وصوله عرف بأحداث ماجرى فقام الشيخ سعيد بن مكتوم بإبلاغ الوكيل السياسي البريطاني الشيخ عيسى بن عبد اللطيف بأن المركب العربي هو من أملاك عرب دبي، وأن النواخذه عتيبة بن راشد قائد المركب هو عربي من بني باس وهو معروف لديه كما أن (الجاليوت) تعود ملكيته إلى بدر بن محمد وأن جميع الركاب هم من بني ياسر وهم يسكنون دبي منذ الأزل وهم معروفون لديه منذ آبائهم وأجدادهم، كما أكد الشيخ سعيد بأن هؤلاء الركاب هم ناس فقراء وأن هذا الجاليوت هو مصدر العيش والرزق لهؤلاء الناس.

كما بين الشيخ سعيد بن مكتوم للوكيل السياسي أن الإيرانيين ليس لهم أدنى حق في القبض على المركب وأسره إلى جزيرة لنجة، وأوضح له رغبة شعبه القوية في المقاومة لرد الحقوق وأخذ الثأر وأكد الشيخ بمرارة على تسامح البريطانيين إزاء هذا العدوان الإيراني في البحر وكيف أنها كانت في الماضي تعاقب العرب أشد المعاقبة وتضرب موانئهم ومدنهم بالقنابل لمثل هذا العمل، وقال الشيخ للوكيل السياسي أنه في مثل هذه الظروف لا يمكن أن يمنع قومه من الرد على الاعتداء الإيراني أكثر من عشرة أيام، وأن على بريطانيا أن تتصرف

بسرعة لإطلاق سراح المركب العربي وركابه كما أن على بريطانيا أن تطلب من السلطات الإيرانية تعويضاً للعرب ضد استيلائهم على المركب العربي.

ولكن الوكيل السياسي عيسى بن عبد اللطيف لم يوافق الشيخ سعيد بن مكتوم على مثل هذا الرأي، وأوضح له بأن لا يقدم على عمل متعجل وأن يكبح جماح شعبه الغاضب، وأوضح له بأن البحرية البريطانية منتبهة لمثل هذه الأعمال وحذره من القيام بأي عمل انتقامي.

وفي أثناء هذا الوقت وصل قائد البحرية البريطانية في الخليج العربي إلى دبي، وأيد بدوره نصيحة الوكيل السياسي البريطاني إلى الشيخ سعيد بن مكتوم بضبط النفس، ووعد القائد البحري الأعلى بأن بريطانيا سوف تقوم بإيجاد الحلول المناسبة لهذه القضية، وقد طلب من الشيخ سعيد وعرب دبي أن يعطوا البريطانيين فرصة حتى ١١ آب، وأبحر القائد البحري البريطاني إلى جزيرة حنجام، ومن هناك أبرق الأمر كله إلى المقيم السياسي وحكومة الهند.

وفي نفس الشهر قام الوزير البريطاني المفوض في طهران بناءً على تعليمات وزارة الخارجية البريطانية بالاتصال بمدير الكمارك الإيرانية في طهران، ففي برقية من الوزير بار إلى وزير الخارجية ذكر الوزير البريطاني بأنه حالما تلقى خبر الحادث قدم طلباً إلى مدير الكمارك يطلب فيه تقريراً عاجلاً حول الحادث، وأنه قد قابل القائم بأعمال وزارة الخارجية الإيرانية الذي وعده بدوره بعرض القضية على مجلس الوزراء الإيراني.

وقد رد وزير الخارجية الإيرانية حسين علي غفاري على هذه المذكرة بأن المركب يحمل مواد مهربة إلى جزيرة قشم وتتكون هذه المواد من السكر والشاي والتمر والرز، كما أوضح أن عدد المسافرين لا يتجاوز خمسة أشخاص (هم

ثلاث نساء ورجلان) وأنه لم يأخذ منهم سوى ٤٠٠ روبية كانت مهربة إلى قشم وأنه بعد إتمام الفحص سوف يقاد لهم.

ويذكر أن كمارك بوشهر قد استلمت تقريراً من لنجة بأن المركب يحمل ٤٠٠ رطل من السكر إضافة إلى حوالي طنين من الرز والتمر، غير أن المقيم السياسي البريطاني قد نفى هذا الادعاء قائلاً بأن المركب لم يكن يحمل سوى كيسين من السكر يكفيان حاجة الركاب.

وفي ٤ آب ١٩٢٨م أرسل الوزير البريطاني المفوض مذكرة احتجاج رسمية إلى رئيس الوزراء الإيراني مطالباً بإطلاق سراح المركب وركابه وممتلكاتهم فوراً.

ويمكن أن قول هنا أن هذه الطلبات التي قام بها الوزير البريطاني المفوض في طهران كانت أقل شدة وأقل إصراراً على الموقف، على عكس الموقف الذي اتخذه المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، الذي كانت له وجهة نظر مختلفة حول موضوع الاحتجاز من قبل السلطات الإيرانية، إذ أن موضوع الاستيلاء كان في نظر المقيم السياسي هو موضوع ذو أبعاد دولية، لأنه قد نفذ بأوامر مباشرة من السلطات الإيرانية في المياه الإقليمية لجزيرة عربية وضد سفينة تابعة لرعايا شيخ عربي واقع تحت الحماية البريطانية، وقد اقترح المقيم السياسي أن على السلطات البريطانية ليس فقط الرفض القاطع والنهائي لإدعاء إيران بالسيادة على جزيرة طنب، بل يجب أن تطلب الحكومة البريطانية من الحكومة الإيرانية بإعادة المركب العربي وممتلكاته ودفع التعويضات المناسبة، وقد وافقت حكومة الهند في رسالة لها بتاريخ ٥ آب ١٩٢٨م على وجهة نظر المقيم السياسي بصفة عامة.

وبالرغم من جهود الشيخ لتهدئة مشاعر العرب في الساحل العُماني الملتهبة ضد الاعتداء الإيراني فقد وجد أن الأمر أصبح يزداد صعوبة وأن الموقف أصبح يسير من سيئ إلى أسوء خاصة بعد مرور المدة المحدودة، ولتفادي خطورة هذا الموقف قام القائد الأعلى للبحرية البريطانية بإعطاء أوامره إلى المركب البريطاني الحربي لوبين بالتوجه إلى دبي والبقاء هناك للحراسة، وأعطي قائد المركب الحربي أوامره مشددة لمنع أية محاولة عربية لعبور البحر والهجوم على الإيرانيين، وقد وصل المركب إلى دبي في ٥ آب، وكان لوصوله دور في منع العرب من القيام بأي رد انتقامي ضد السلطات الإيرانية.

وفي أثناء ذلك تلقى شيخ دبي رسالة من مدير كمارك جزيرة لنجة الإيراني يطلب مقابلته للتحدث بشؤون حادثة احتجاز المركب العربي التابع لرعاياه إلا أن الشيخ قد رفض ذلك.

ونتيجة لهذا الضغط الدبلوماسي الذي واجهته السلطات الإيرانية، فقد تم إطلاق سراح المركب والمسافرين، وتمت مصادرة الأموال والبضائع المحملة في المركب وكان من بين الذين تم إطلاق سراحهم هو محمود سلمان ممثل القواسم في جزيرة طنب والذي مات بعد إطلاق سراحه مباشرة.

وقد برزت بعد طلاق سراح المركب العربي ومسافريه مباشرة مشكلتان رئيسيتان وهما:

المشكلة الأولى: تتمثل في إخلاء سبيل البضائع المحتجزة ودفع تعويضات على احتجاز المركب.

المشكلة الثانية: فهي أكثر أهمية من المشكلة الأولى حيث تتعلق بمطالبة إيران بالسيادة على جزر طنب.

ففي يوم ٩ آب ١٩٢٨م وصل إلى دبي قائد البحرية البريطانية الأعلى في الخليج العربي وقد سأله الشيخ سعيد بن مكتوم حول إطلاق سراح المركب، ونساء خاله المحتجزين في جزيرة حنجام فقال القائد البحري أن المشكلة الأولى قد سويت، وأما الأمر الثاني فإنه سيذهب إلى لنجة وسيقوم بتذكير المقيم السياسي بهذا الشأن، كما أخبر عيسى بن عبد اللطيف الوكيل السياسي البريطاني شيخ دبي بأن المركب قد أطلق سراحه وأنه قد وصل إلى خصب فعلاً، كما قال أن المقيم السياسي البريطاني ينوي أن يطلب تعويضاً من إيران قدره ثلاثمائة روبية لكل مسافر وألف روبية لقائد المركب، هذا بالإضافة إلى خمسة آلاف روبية لشيخ دبي وعشرة آلاف روبية لشيخ رأس الخيمة بسبب انتهاك موظفي الكمارك الإيرانيين لسيادتهم في مياههم الإقليمية.

وقد بعث قائد المركب عتيبة بن راشد برسالة إلى مالك المركب بدر بن محمد يخبره عن نية السلطات البريطانية تعويضه مبلغ ألف روبية التي لم يستلمها من مدير كمارك لنجة، وقد أبلغ الوكيل البريطاني عيسى بن عبد اللطيف المقيم السياسي بأن عتيبة بن راشد قد كتب إلى مالك المركب حول هذا الموضوع.

وفي الجانب الآخر فقد استقبلت أنباء إطلاق سراح المركب ووصله إلى خصب وأخبار التعويض المقترح بشيء من السرور في دبي، وقد قام الشيخ جمعة بن مكتوم شقيق حاكم دبي بزيارة إلى قائد المركب لوبين الراسية في مياه دبي وقدم له صورة من الخطاب الذي تسلمه الشيخ من كمارك لنجة، وقد أبرق القائد البريطاني هذا الخبر وبذلك تأكد لدى البريطانيين الإشاعة التي مفادها بأن الموظفين الإيرانيين لديهم تعليمات بمفاوضات مباشرة مع شيوخ الساحل العُماني بدون وساطة من الإنكليز.

وتحت إلحاح حكومة الهند والمقيم السياسي وقيادة الأسطول البريطاني في الخليج العربي الذين أكدوا أن الموقف لم يحل بعد في الساحل العُماني بمجرد إطلاق سراح المركب، وأن الوضع هناك لا يزال صعباً.

أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى المفوضية البريطانية في طهران في ١١ آب ١٩٢٨م مذكرة أكدت فيها أن الحكومة البريطانية غير راضية تماماً عن مجرد إطلاق سراح المركب والركاب، وطلب الوزير البريطاني المفوض أن تدفع السلطات الإيرانية ثمن البضائع المصادرة، وتقدم تعويضاً عاماً عن احتجاز المركب ذلك الاحتجاز الذي عبر عنه الوزير البريطاني بأنه غير قانوني. وبسبب غضب وزارة الخارجية البريطانية من عدوان سلطات الكمارك الإيرانية المتكررة وهو ما وصفه بأنه أعمال قرصنة انتهت الوزارة إلى أن الاستيلاء على المركب العربي بعيداً عن طنب ومصادرة حمولته أمراً لا يمكن للحكومة الإيرانية الدفاع عنه، خاصة وأن حمولته من السكر لا تشكل في حد ذاتها جريمة.

وفي ضوء برقية وزارة الخارجية البريطانية هذه قام الوزير البريطاني المفوض في طهران بمقابلة وزير الخارجية الإيرانية ونقل له آراء الحكومة البريطانية هذه وأكد للوزير الإيراني بأن الحكومة البريطانية سوف لن تتراجع عن حقها في دعم شيوخ الساحل العُماني وأن هذه القضية تخص الحكومة البريطانية بوصفها الممثل الشرعي لشيوخ الساحل العُماني ويذكر الوزير البريطاني المفوض بار بأن وزير الخارجية الإيراني قد قال له على انفراد بأن لدى الحكومة البريطانية خريطة ورسالة رسمية من اللورد سالز بوري وزير الخارجية البريطانية في عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م) تثبت أن جزيرة طنب وأبو موسى جزر إيرانية (سوف تعد الحكومة الإيرانية هذه القضية سند لها

في صراعها مع العرب على جزر طنب وأبو موسى فيما بعد)، كما يبين الوزير البريطاني المفوض أنه لا يمكن في ذلك الوقت منع الحكومة الإيرانية من تقديم قضية ملكية جزر طنب وأبو موسى على عصبة الأمم إذا ما أرادت الحكومة الإيرانية ذلك، حيث كانت الحكومة الإيرانية في ذلك الوقت تسعى لطرح قضية الجزر على عصبة الأمم.

وقد أخبر الوزير الإيراني الوزير البريطاني المفوض أن الحكومة الإيرانية ليس لها أية نية في احتلال جزر طنب ولكنهم مصممون على إبراز حقوقهم في السيادة على هذه الجزر.

ويقول الوزير البريطاني المفوض بار في مذكرته بأن وزير الخارجية الإيرانية قد أعطاه ضمانات عن النية الأكيدة للشاه الإيراني والحكومة الإيرانية في الحفاظ على العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية وأن تحسم كل الصعوبات بروح ودية.

وفي برقية من وزارة الهند إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مؤرخه في ١١ آب ١٩٢٨م تتساءل فيها إذا كانت هناك أعلام عربية مرفوعة فوق جزر طنب وأبو موسى، وإذا كانت هذه الأعلام غير موجودة فهل من الأفضل الترتيب لإقامة مراسيم بوجود ملحقية بريطانية بحرية لرفع هذه الأعلام العربية على تلك الجزر.

وقد رد المقيم السياسي البريطاني على هذه البرقية بقوله بأن هناك ساريات للأعلام ويعتقد أن الأعلام العربية مرفوعة فوق تلك الجزر، كما أوضح أنه سيتصل بضابط البحرية البريطانية الأعلى حول هذا الموضوع وسوف يقترح بأن يقوم شيوخ الساحل العُماني بوضع مستخدمين في الجزيرتين ليحافظوا على

الأعلام مرفوعة دائماً هناك وكذلك يمكن للبحرية البريطانية مراقبة هذه الأعلام بعد ذلك.

أما بخصوص القيام بمراسيم لرفع أعلام شيوخ الساحل العُماني فوق تلك الجزر فقد أوضح المقيم السياسي بأنه لا يحبذ هذه الفكرة لأنها سوف تعطي مبرراً لتصريحات تنشرها الصحف الإيرانية وقد يذاع أيضاً أننا نبدأ شيئاً جديدا يضر بمصالح إيران.

ومن خلال ما تقدم يظهر أن البريطانيين قد اتخذوا موقفين متباينين، فوزارة الخارجية البريطانية في لندن كانت تريد من المقيم السياسي البريطاني أن يحل هذه المشكلة محلياً، خاصة وأن دائرة الكمارك الإيرانية قد أوضحت أن الحادثة قد جرت دون علم من حكومة طهران، أما وزارة الهند في لندن ووزارة البحرية وحكومة الهند فقد كانت تريد ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي على الحكومة الإيرانية لأنها كانت قلقة بشأن مسؤولياتها تجاه عرب الساحل العُماني الذين أخذ وضعهم يتدهور بسبب عدم قدرتهم على حماية أنفسهم.

وتأكيدا لهذا الموقف نجد أن وزارة الهند البريطانية تبين للوزير البريطاني المفوض في طهران بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تعترف بتصميم الحكومة الإيرانية بسيادتها على جزيرة طنب وأن يوضح لها بأن الحكومة البريطانية قد لبت كل المتطلبات الدبلوماسية للموضوع، وأنها سوف لن تدعم في حال من الأحوال مطالبها هذه خاصة وأن مسؤولية الحكومة البريطانية هي المحافظة على السلام في الخليج العربي حسب ما ذكرته برقية من وزارة الهند إلى بار الوزير البريطاني المفوض في طهران.

كما وضحت وزارة الهند البريطانية بأنه يجب أن تذكر الحكومة الإيرانية بأن الحكام العرب في الساحل العُماني قد وضعوا أنفسهم وفقاً للمعاهدة تحت

حماية الحكومة البريطانية وأنهم لا يمكن أن يقيموا أية علاقات سياسية مع أية قوة أخرى، وأن يقول لهم أنه إذا ما كان الإيرانيون يتوقعون من الحكومة البريطانية أن تمنع الحكام العرب القيام بعمل مباشر ضدهم فإن ذلك الأمر يكون ممكنا ما لم تمنع الإيرانيين أنفسهم من القيام بعمل مباشر ضد العرب.

لكن وأمام إصرار وزير الخارجية الإيرانية في مفاوضاته مع الوزير البريطاني المفوض في طهران على تأكيد سيادة إيران على جزيرة طنب نجد أن وزارة الخارجية البريطانية تقوم بتقديم توصية مماثلة لتوصية وزارة الهند إلى الوزير البريطاني بار ليوضح لها الخطوط العريضة التي تسير عليها الحكومة البريطانية بشأن هذه القضية وحملت ذات المضمون الذي أكدت عليه وزارة الهند، فقد أكدت على تبعية الجزيرة إلى الحكام العرب في الساحل العُماني، وأن بريطانيا ملتزمة بالدفاع عن حقوقهم بموجب اتفاقية الحماية الموقعة معهم وأنه لا يمكن لهؤلاء أن يقيموا أية علاقات سياسية مع أية قوة أخرى.

وقد أعطت وزارة الخارجية البريطانية للوزير البريطاني المفوض بار الحرية في الرد على تصريحات وزير الخارجية الإيراني وأن يختار الوزير بار الطريقة التي يفضل بها الاتصال على أن يوضح للحكومة الإيرانية موقف الحكومة البريطانية وأن تحمل برقياته إلى الحكومة الإيرانية قوة من التعبير بحيث تتبين صراحة موقف البريطانيين الداعم لحقوق العرب في جزر طنب.

وقد أجاب وزير الخارجية الإيراني عن هذه الاحتجاجات البريطانية بالنسبة لجزيرة طنب والقول بأنها جزيرة عربية، بأنه مضطر للتذكر بحق إيران في السيادة على هذه الجزيرة.

وفي ٣١ آب ١٩٢٨م أرسل الوزير البريطاني المفوض هذا الرد الإيراني إلى حكومته في لندن، وقال الوزير البريطاني إنه يجب أن تزود الحكومة

الإيرانية بنسخة من اتفاقية ١٨٩٢م مع إمارات الساحل العُماني، التي أصبحت بريطانيا بموجبها مسؤولية عن شؤون العلاقات الخارجية لهذه الإمارات مع إيران ومع غيرها من الدول.

وقد ألح الوزير البريطاني المفوض في طهران على أن تصل هذه النسخة من الاتفاقية بسرعة لأنه قد اتضح من اتصالات السلطات الإيرانية مع شيخ دبي مباشرة في بداية هذا الشهر أن الحكومة الإيرانية ترفض الاعتراف بالمركز البريطاني بالساحل العُماني.

وفي أوائل أيلول ١٩٢٨م وصلت أخبار هذه المفاوضات بين السلطات البريطانية والحكومة الإيرانية إلى الساحل العُماني، وقد أخذ الاعتقاد يسود بين عرب دبي إنً مسألة تعويض المركب العربي لم يعد محل اعتبار في طهران بسبب الموقف البريطاني المتسامح، وكان ذلك يتوافق مع وصول أنباء إلى الساحل العُماني تقول بأن الضابط العسكري الإيراني قد دخل منزل الشيخ أحمد بن عبيد بن جمعة شيخ عرب البوفلاسا في جزيرة حنجام عنوة، مما أثار غضب عرب دبي وجميع عرب الساحل العُماني حتى أن النساء أخذن يشجعن رجالهن على الذهاب إلى حنجام لإطلاق سراح النسوة المحتجزات هناك بالقوة، وعندما يئِس شيخ دبي من المساعدة البريطانية لشيخ حنجام وقبيلته، أبلغ السلطات الإيرانية أنهم إذا كانوا يعدون حالة الشيخ أحمد بن عبيد شيخ البوفلاسا في حنجام رعية إيرانية، فهو من جانبه سوف يعد أيضاً أن كل المهاجرين الإيرانيين المقيمين في إمارته رعية لدبي.

وهكذا تجد أن الأمور قد أصبحت خطراً جداً في الساحل العُماني، وكأنها ومضة جمر قد تلتهب في أي وقت وأن كل هذه الأمور تسبب المتاعب والقلق بالنسبة للسلطات البريطانية في الخليج العربي خاصة وأن شيخ دبي قد انتقل في

فترة سابقة إلى بخا لزيارة خاله الشيخ أحمد بن عبيد، فقد اجتمع هناك كل من شيخ حنجام وشيخ دبي وشيخ رأس الخيمة.

وفي ٢ أيلول ١٩٢٨م غادر الوكيل السياسي البريطاني عيسى بن عبد اللطيف الشارقة إلى رأس الخيمة لجمع تفصيلات أكثر عن حادث المركب العربي وكذلك جمع الرسائل والأدلة عن ملكية القواسم لجزيرة طنب وأبو موسى وصيري، وقد التقى في ٤ أيلول مع شيخ دبي هناك وأخبره شيخ دبي بالعروض المقترحة إليه من قبل السلطات الإيرانية، وقال له شيخ دبي "إن العرب قد سئموا طول الانتظار وعدم تحرك البريطانيين ولم يعد الشيخ قادراً على الاستمرار في كبح جماح قومه واقترح أن يذهب هو بنفسه إلى حنجام لتسوية الأمور" ولكن الوكيل السياسي نصحه بأن لا يذهب ويكتفي بكتابة رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، ولكن شيخ دبي لم يقبل هذا الاقتراح.

وفي ١٠ أيلول وصل قائد البحرية البريطانية إلى رأس الخيمة لإبلاغ عيسى بن عبد اللطيف رسالة عاجلة من المقيم السياسي تفيد بأن أية تقارير وإشاعات عن انتهاء موضوع المركب والتعويضات هي معلومات كاذبة، وأن المقيم السياسي يأمل في تسوية جميع المشكلات البارزة في خلال شهر واحد. وقالت الرسالة بأن سبب التأخير يرجع إلى مطالبة إيران بجزيرة طنب.

وبناءً على تعليمات المقيم السياسي فقد حفظ مضمون هذه الرسالة سراً، وذكر عيسى بن عبد اللطيف شيخ دبي بأن الرسالة يجب أن تبقى في سرية تامة لأنه إذا عرف الأهالي في الساحل العُماني مضمونها فإن الثقة في بريطانيا سوف تفقد، وقد تكون سلامة الرعايا البريطانيين، بل وسلامته هو أيضاً في خطر.

ونلاحظ هنا خطورة موقف البريطانيين بالنسبة لعرب الساحل العُماني حيث كان الشيوخ في الساحل العُماني يقدرون الموقف السياسي العام في الخليج

العربي وكيف نظر العرب لسياسة التساهل البريطانية مع رضا شاه على أنه مظهر ضعف في السياسة البريطانية بالمنطقة، ففي أثناء زيارة القائد البحري البريطاني هذه التقى معه الشيخ سلطان بن سالم شيخ رأس الخيمة (١٩٢١-١٩٤٨م) على ظهر سفينة، وقد لاحظ قائد الأسطول أن الشيخ سلطان بن سالم يرفع العلم التركي فوق مركبه البخاري بدلاً من علم الساحل العُماني، وقد قال قائد البحرية البريطانية في تقريره "عن الشيخ سلطان بن سالم كان جافاً في كلامه وصريحاً بطريقة مؤلمة" وعندما سأله قائد البحرية هل لديه وثائق تثبت ملكيته لجزيرة طنب كانت إجابة الشيخ سلطان بن سالم كالآتي: "ما هذه الضجة لها حول طلب المستندات التي تثبت ملكيتي للجزيرة إنكم معشر الإنكليز حينما أردتم إقامة منارة في الماضي في جزيرة طنب لم يكن لديكم أدنى شك فيمن يملك الجزيرة لأنكم طلبتم الإذن بذلك من شيخ قبيلة القواسم، فلو أن أحداً آخر كان يملكها لما سألتموه، ما الذي حدث لإنكلترا من تغيير هذه الأيام؟ يبدو أنكم خائفون من الإيرانيين، وإذا لم تكونوا خائفين منهم فلماذا لا تطلبوا منهم أن يهتموا بأمورهم ولا يتدخلوا فيما لا يعنيهم وإلا فإنهم سوف يعاقبون كما تفعلوا معي وتعاقبونني؟ وإذا كان صحيحاً أنكم خائفون من إيران فمعنى ذلك أنه لا خير في بريطانيا كاملة، وأن المعاهدات المتصالحة لا قيمة لها، لماذا تناقشون كثيراً موضوع طنب مع الإيرانيين؟ إنه بناء على ما أسمع من أخبار أن إيران تظن بنفسها اليوم أنها أصبحت أمة كبرى وأنها تنفع وتضر كإنكلترا، ولو أن هذه حقيقة فلا بد أن إنكلترا قد أصبحت أمة صغيرة، لماذا لا يحارب البريطانيون هؤلاء الإيرانيين وينهون هذه القضية معهم، أم هل إنكلترا تظهر قوتها فقط مع شعب الساحل القليل العدد وقبائله ولكنها ترتعد من إيران".

وعندما أوضح القائد البريطاني الأعلى للبحرية الذي حمل هذه الرسالة إلى شيخ دبي، ولشيخ رأس الخيمة بأن بريطانيا بلد قوي حاربت وكسبت الحرب العالمية الأخيرة، ولكن سياستها تقوم على التأني والتحلي بالصبر وذلك تجنبا لسفك الدماء، كان موقف الشيخين هو أن هذه السياسة ولو أنها تهدف إلى السلام إلا أنها تتسم بالخوف، وقد خاطب شيخ دبي القائد البحري البريطاني قائلاً: "ما الذي تنوون إعطاءه للإيرانيين في الخليج أكثر مما أعطيتم؟".

كما يذكر القائد البحري البريطاني في تقريره أن شيخ رأس الخيمة سلطان ابن سالم سأله بعد ذلك: "ما هي القطعة أو الجزيرة الأخرى في الخليج التي تنوون تقديمها للإيرانيين؟".

وقبيل مغادرة قائد البحرية البريطانية رأس الخيمة أرسل رده على استفسارات المقيم السياسي حول مسألة التهريب في جزيرة طنب وقال إنّ الأسطول الملكي البريطاني الراسي في جزيرة حنجام قد وضع الجزيرة تحت المراقبة الدقيقة لفترة طويلة ولكنه لم يجد للتهريب أي أثر هناك، وقد أثبتت تحركاته أن التهريب كان دائماً يكون من قبل الإيرانيين وليس للعرب أي دخل فيه، وكان رأي قائد البحرية البريطانية أنه إذا أعطيت ملكية جزيرة طنب لإيران فإن هذا سيشكل شوكة في جنب العرب لقرب هذه الجزيرة من الساحل العُماني.

وبعد ذلك أرسل القائد الأعلى للبحرية البريطانية تقريراً إلى الحكومة البريطانية مبيناً فيه هياج الأهالي في الساحل العُماني وخاصة عرب دبي حيث كان الشيخ سعيد بن مكتوم يتعرض لضغط شديد وبالكاد استطاع أن يهدئ من ثورة غضب مواطنيه الذين عدوه مسؤولاً عن النقص الواضح في دعم بريطانيا لموقفهم.

وقد احتوى هذا التقرير على حاشية كتبها السير آرثر هرتزل، وزير الهند، الذي علق على موقف بريطانيا قائلاً: "إنها... -أي هذه الحادثة- لابد أن تجعل حتى وزارة الخارجية في لندن تحمر خجلاً".

ففي مذكرة للحكومة البريطانية تقول فيها: "طلبت الحكومة البريطانية بصفتها الحكومة التي ترعى مصالح الشيوخ الخارجية مبلغ (٥٠٠٠) روبية تعويضاً عن الحادث وفك أسر المركب ومن عليه، وقد تسبب هذا التأخير في كثير من الاستياء لدى العرب والشعور بالغضب ضد إيران، ونحن إذا لم نقم بعمل ما فسيتسبب ذلك في تقليل هيبة الحكومة البريطانية في نفوس هؤلاء".

وقد انتهت المذكرة بتوصية من وزير الدولة بأن تساهم وزارة المالية البريطانية مبلغ (٢٥٠٠) روبية لهؤلاء الشيوخ على أن تقوم وزارة الهند بدفع ما تبقى، وما ذلك إلا ضريبة لحفظ هيبة الحكومة الإمبراطورية.

وفي مذكرة أخرى لوزارة الخارجية البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٢٨م، رأت فيها أن يقتصر طلب التعويض على دفع مبلغ الخمسة آلاف روبية بخصوص الاستيلاء على المركب واحتجاز قائدها والركاب والملاحين، وإهمال أي طلب في الوقت الحاضر بخصوص سيادة شيخ دبي، وفي ٢٠ أيلول أرسل وزير الخارجية الإيراني رده إلى الوزير البريطاني المفوض في طهران مؤكداً بخصوص اتفاقية عام ١٨٩٢م بأن إيران لا تلتزم بأية اتفاقية تكون مناقضة لحقوقها أو تحد من مصالحها، وتعتبر إيران هذه الاتفاقية غير شرعية، ولا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال سنداً قانونياً لأية إجراءات تتخذ ضد إيران.

وفي برقية من وزارة الهند البريطانية إلى حكومة الهند في ٨ آذار ١٩٢٩م بينت أن سكرتير الدولة البريطاني السير أوستن تشامبرلين، وفي ضوء برقية نائب الملك في الهند في ٢٨ شباط فإن الحكومة البريطانية مهيأة لتحمل

نصف مبلغ التعويضات مع حكومة الهند وأنه سيتم ذلك في وقت قريب بعد إصدار التعليمات إلى المقيم السياسي في الخليج العربي.

وبتوجيه من أوستن تشامبرلين وجه مونتجلي برقية عاجلة إلى تريسري وزير المالية البريطانية في ١٤ آذار ١٩٢٩م وضح فيها أهمية هذه الحادثة بالنسبة لبريطانيا، والتي لم تستطع على على الرغم من من المراسلات الكثيرة مع الحكومة الإيرانية أن تضع حداً لها خاصة أمام الإصرار الإيراني بملكيتها للجزيرة، وكذلك وضح فشل الحكومة البريطانية في الحصول على التعويضات سوف يكون له أثر سيئ على مكانة الحكومة البريطانية لدى الشيوخ العرب، الذي يريدون أن يعرفوا قيمة الحماية لهم من بريطانيا العظمى نتيجة لمعاهدتهم معها، وأوضحت كذلك بأن المركب العربي قد تمت مصادرته من قبل السلطات الإيرانية وتم سلب الركاب النساء والأطفال نقودهم وجواهرهن وملابسهن، ومصادرة البضاعة التي كانت معهم جعلت من الصعب على الضباط البريطانيين الموجودين في الخليج العربي منع الشيوخ العرب من استخدام القانون في القيام بإجراءات فورية ضد إيران، وفي الحقيقة فإن تواجد السفن البريطانية كان هو فقط ما أقنعهم بانتظار الجهود الدبلوماسية في طهران.

وأكدت برقية مونتجلي على أنه على الرغم من إطلاق سراح المركب فإن شعوراً بالانزعاج وعدم الارتياح لدى العرب من الإيرانيين وأن ضعف الحكومة البريطانية الواضح وعدم قدرتها على الدفاع عن حقوق العرب أدى إلى ضعف حقيقي لمكانة بريطانيا لديهم، وأن هناك خطراً حقيقياً من أن تعود الحالة إلى خسارة للحكومة البريطانية وأن شعوراً بالقلق الشديد من الصعوبات التي قد تنشأ إذا ما انعطف العرب إلى مكان آخر توفر الحماية لهم وأصبحوا مساندين فعالين لابن سعود.

ولذلك فإن روبرت كليف الوزير البريطاني المفوض في طهران يوصي بدفع مبلغ خمسة آلاف روبية إلى أن يتم الحصول على التعويض من إيران، وقد وافقت حكومة الهند على دفع نصف هذا المبلغ، على افتراض أن الحكومة البريطانية سوف تكون مهيأة لتحمل نصف المبلغ المقترح من عائدات الضرائب الإمبريالية المختلفة، ولذلك "أطلب بأن يصادق المسؤولون على الخزينة في وزارة المالية على هذا المقترح ويخصص مبلغ (٢٥٠٠) روبية لهذا الغرض كحصة حكومة صاحب الجلالة في هذا البلد، وختم مونتجلي برقيته بالقول بأن سكرتير الدولة يدعم وبقوة الرأي القائل بأن هذا المبلغ والذي يراه الضباط البريطانيون ذوي العلاقة بالإجماع ضرورة (واقعة) وهو عمل مرغوب به النظر للاعتبارات السياسية المبينة في أعلاه، وعلاوة على ذلك (أطالب) وفي ضوء الطبيعة الملحة للموضوع برد سريع على هذه الرسالة.

غير أن وزارة المالية البريطانية رفضت التصديق على دفع هذا المبلغ، متجاهلة القرار الذي يقضي بأن عرب الساحل العُماني يستحقون هذه التعويضات نتيجة لعلاقاتهم مع بريطانيا.

وفي برقية من المقيم السياسي البريطاني إلى حكومة الهند في ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٩م يوصي بها بدفع التعويض بأسرع ما يمكن وأن يدفع مبلغ (١٠٠٠) روبية إلى قائد المركب، ووضح المقيم السياسي بأن تأجيل التعويض سيكون له أثر سيئ في الساحل العُماني وأن تعويضاً كافياً لهؤلاء يعيد الثقة والأمان في الساحل العُماني ضد الحركة غير الشرعية التي قامت بها السلطات الإيرانية، وأوصى بتأجيل قضية الملكية لجزر طنب، لكنه أكد على أن التعويضات يجب أن لا تؤجل.

أما وزارة الهند فإنها من جانبها أعلنت بأن اقتراح مسألة التعويض هو اقتراح جيد، وخاصة أن الساحل العماني في طور أن يصبح أكثر أهمية بالنسبة لبريطانيا وخاصة في مسألة القواعد الجوية التي كانت بريطانيا تسعى إليها في ذلك الوقت، كما بينت وزارة الهند أن لجنة الدفاع عن الإمبراطورية تأخذ مسألة الجزر بأهمية سياسية كبيرة.

ولما كانت المفاوضات البريطانية مع إيران ستبدأ قريبا، وهي مفاوضات كانت الحكومة البريطانية تسعى إليها في ذلك الوقت، أملا منها في أن تنتهي بتوقيع معاهدة بريطانية إيرانية جديدة تحفظ لها مصالحها في إيران، فإن بريطانيا لم تمارس أي ضغط ولم تتخذ أي إجراء لإجبار إيران نفسها على دفع التعويضات.

وفي شهر أيار ١٩٢٩م توصل الطرفان البريطاني والإيراني إلى اتفاقية شفوية واعتبرت بموجبها جزر طنب وأبو موسى ملكا للعرب وبانتظار صياغة هذا القرار في معاهدة مكتوبة فإن الحكومة البريطانية فضلت أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء ضد إيران بشأن التعويضات.

وفي شهر حزيران ١٩٢٩م تأزمت الأمور أكثر، فقد جرت أول محاولة لخلع الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي على يد عدد من أفراد أسرته.

وكان لهذه القضية الأثر السيئ على البريطانيين، حيث عد قائد البحرية البريطانية الأعلى في الخليج العربي أن فشل حاكم دبي في الحصول على تعويضات من بريطانيا للمتضررين عن حادثة المركب أحد الأسباب التي أدت إلى وقوع تلك المحاولة، وحث القائد البحري البريطاني في حكومته على تهدئة خواطر العرب بطريقة ما، وأكد كذلك بأنه لا يعرف لماذا تأخر دفع التعويضات للمتضررين من عرب دبي بسبب احتمال إيجاد تسوية مع إيران بشأن جزيرة

طنب وهي تخص رأس الخيمة بالذات، ومن جهة فقد رفضت وزارة الخارجية البريطانية الضغط على وزارة المالية لدفع هذه التعويضات قائلة: "من وجهة النظر المالية المحضة... أن الاقتراح بإلزام دافع الضرائب البريطاني بالدفع بسبب جنحة ارتكبتها دائرة الكمارك الإيرانية هو اقتراح غير مقنع أبداً، ولذلك فإن السؤال الوحيد الذي يمكن طرحه الآن هو فيما إذا كان بالإمكان تبرير هذا الدفع على أساس ضرورة سياسية ملحة، ولقد توصلنا إلى قناعة بأن علاقة هؤلاء العرب بنا لم تصل إلى درجة تبرر تطلعهم إلى الحصول على تعويضات منا..."

وفي رأينا أن القارئ هنا تأخذه الدهشة لمثل هذا التصريح البريطاني، والحقيقة أن العجب والحيرة تنتاب المرء لإيجاد تفسير لمثل هذه المواقف البريطانية، فمن جهة نجد أن بريطانيا تعد نفسها هي الممثل الوحيد والشرعي للعرب في علاقاتهم الخارجية وتمنعهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم والدفاع عن حقوقهم الشرعية، وقد نصبت نفسها الحكم في مياه الخليج العربي من جهة، ومن جهة أخرى كانت الأساطيل البريطانية تقذف بالنيران المدن والموانئ العربية، وتضيق الخناق على العرب المدافعين عن حقوقهم وتصفهم بالقرصنة وتمارس أقسى أنواع البطش والفتك بالعرب في مدنهم وجزرهم وتلزمهم بالاتفاقيات والمعاهدات، وتقيم في أراضيهم القواعد البحرية والجوية، وتختص لنفسها فقط استثمار ثروات المنطقة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي، وتحقق الأرباح الطائلة من عوائد النفط والمعادن وغيرها من الثروات، ولكنها في جهة أخرى ترى نفسها غير مسؤولة عن الاعتداءات التي تقع على العرب، بل وتصف أن علاقتها بالعرب في الساحل العُماني لا تصل إلى درجة أن يطالب هؤلاء العرب برد اعتبارهم ضد الاعتداءات الخارجية التي تقع عليهم وهي التي

أعلنت في آلاف المرات بأن هؤلاء العرب واقعون تحت حمايتها وأنها الوحيدة التي لها الحق في الدفاع عن أراضيهم ومصالحهم ضد الاعتداءات الخارجية التي تقع عليهم دون منحهم الفرصة لأخذ المبادرة بأنفسهم في الدفاع عن أنفسهم.

وبينما كانت هذه المناقشات والمداولات بين السلطات البريطانية جارية في لندن، كان موقف الشيخ سعيد بن مكتوم يزداد صعوبة، خاصة وأنه ملزم تجاه مواطنيه بالدفاع عنهم ضد الهجمات الإيرانية، وفي نفس الوقت فإنه ملزم تجاه بريطانيا بموجب الاتفاقية الموقعة معها، ولقد كان الشيخ يعتبر انشغال بريطانيا في التوصل إلى معاهدة بريطانية إيرانية أمراً ليس له أهمية بالنسبة للورطة الواقع هو فيها، خاصة بعد محاولة خلعه في تلك السنة بسبب إذعانه للمواقف البريطانية.

ولقد كانت حكومة الهند وحدها مدركة موقف الشيخ سعيد الصعب في إمارته، فنراها تتحرك بكافة الاتجاهات من أجل الحصول على تسوية لتلك الأمور، ففي ٣ آب ١٩٢٩م وضحت وزارة الهند بأنها ترغب في دفع التعويض للعرب المتضررين في حادثة طنب، وأنها تشاطر المقيم السياسي الرأي في ذلك وأنها تأمل في إيجاد تسوية مع إيران في ضوء المفاوضات التي ستجري في الصيف القادم، إلا أنها ترى بأن التسوية سوف لن تكون قبل نهاية عام ١٩٢٩م، وأكدت على أن حكومة الهند تملك الرأي المتوافق مع المقيم السياسي في الدفع الفوري.

وفي برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السير كليف الوزير البريطاني المفوض في طهران أكدت فيها أن الحكومة البريطانية موافقة وراغبة في إيجاد تسوية مبكرة لمسألة التعويضات وذكرت البرقية هذا وأنه "إذا كان المقيم السياسي وحكومة الهند راغبين في دفع التعويضات للعرب فإننا نأمل من

جانبنا في أن تكون أنت قادراً على الضغط على إيران لدفع الطلب عن تلك الحادثة".

وأخيراً فقد أخذت حكومة الهند على عاتقها دفع هذه التعويضات، وقررت في تشرين الثاني ١٩٢٩م دفع مبلغ خمسة آلاف روبية كاملة إلى المتضررين من احتجاز المركب العربي.

وقد تم ذلك بحضور الشيخ سعيد بن مكتوم في أوائل عام ١٩٣٠م، حيث قام عيسى بن عبد اللطيف الوكيل السياسي في الشارقة بتوزيع المبلغ على المتضررين في تلك الحادثة.

وقد شكر الشيخ سعيد بن مكتوم الحكومة البريطانية على قيامها بدفع التعويضات للمتضررين من مواطني إمارته ويمكن القول بأن قيام بريطانيا بدفع التعويضات للمتضررين من عرب دبي كانت تكتنفها دوافع سياسية عديدة تأتي في مقدمتها أن لا تظهر لعرب الساحل العُماني عجزها عن الدفاع عن مصالح الإمارات العربية التي تتولى هي حمايتها بموجب اتفاقيات الحماية الموقعة معها.

وقد كانت الحكومة البريطانية تخشى من أن تكرار هذه الحوادث ضد السفن العربية، فيكشف عن ضعفها وعجزها في الدفاع عن المصالح العربية وتنفيذ البنود التي عقدتها مع حكام الإمارات العربية ولذا بادرت إلى إرسال مذكرة تتضمن الإجراءات التي ينبغي على السفن الحربية البريطانية أن تتخذها حينما تصادف عملاً عدائياً إيرانياً من هذا النوع، وميزت المذكرة بين أربع حالات:

الأولى: إذا وقع الحادث في المياه المعترف بها مياها إيرانية إقليمية.

الثانية: إذا وقع الحادث في مياه تطالب بها إيران، ولكنها لا تجد اعترافاً بذلك من الحكومة البريطانية.

الثالثة: إذا وقع الحادث في أعالي البحار.

الرابعة: إذا وقع الحادث في المياه الإقليمية العربية التي تحدد على بعد ثلاثة أميال من السواحل.

وقد نصت التعليمات في الحالتين الأولى والثانية بأنه لا ينبغي للسفن البريطانية استعمال القوة وأن تكتفي فقط بتقديم الاجتماع السياسي، أما في الحالتين الثالثة والرابعة فعلى السفن البريطانية أن تمنع أي نشاط إيراني بالقوة وبصفة خاصة في المياه الإقليمية العربية، وفي نفس الوقت توجيه الاحتجاج السياسي للحكومة الإيرانية بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها بالنظر إلى معاهدتها مع الشيوخ أن تتجاهل مصادرة السفن التابعة لهم.

كما أرسلت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة للحكومة الإيرانية جاء فيها أن الحكومة البريطانية سوف لن تتحمل بعد هذا أي دعاوى للحكومة الإيرانية بالسيادة على جزر طنب وأبو موسى التي يمتد تاريخ سيادة القواسم عليها لأكثر من مائتي سنة على الأقل، وأن الحكومة البريطانية لا تعرف لإيران أي سند قانوني في دعاويها في تلك الأرض، وأحالت وزارة الخارجية هذه المذكرة إلى اللجنة المتفرعة (لجنة الخليج) عن لجنة الدفاع عن الإمبراطورية لتنظر في أمثل الطرق لتجنب أي اعتداء إيراني على أبو موسى والطنبين مستقبلاً.

- *تقرير اللجنة المتفرعة عن لجنة الدفاع عن الإمبراطورية:*

ناقشت هذه اللجنة الوضع بإفاضة متناهية ورأت اللجنة بأن الاعتداء على هذه الجزر العربية وتكرار الدعاوى عليها لا يديرهما إلا أحد أمرين:

أ. أن ترفع الحكومة البريطانية يدها عن هذه الجزر وتوكل أمر الدفاع عنها للحكام العرب الذين هم حالياً كما كانوا في الماضي أهل حرب لم يرد هؤلاء

العرب عن الحب أو يثنيها عنها إلا الوجود العسكري لبريطانيا فوق مياه الخليج العربي. وأضافت المذكرة أنه لولا الوجود البريطاني لقام العرب كما كانوا يفعلون في الماضي بالهجوم على السواحل الإيرانية ونشروا قواتهم في أعالي البحار، وتستطرد المذكرة وتلقي السؤال التالي: ماذا لو تركنا للعرب حرية الدفاع عن ممتلكاتهم وهم القادرون على ذلك؟ يرى البريطانيون أنهم لو وقفوا موقف المتفرج من هذا النزاع فسيقوم العرب العُمانيون بتأكيد سيادتهم على تلك الجزر مما يصيب السياسة البريطانية التي أقامتها في المائة سنة الأخيرة بطعنة نافذة.

وانتهت المذكرة بأنه إذا شجعنا أو حمينا أو تغاضينا عن هجوم يقوم به أحفاد هؤلاء العرب الذين أعاقوا الملاحة في الخليج العربي زمناً فإن ذلك العمل سيكون غلطة تظل الحكومة تندم عليها مستقبلاً. وسيكون هذا العمل برهاناً ساطعاً على أن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لأن تحمي أمن الخليج وتقيم فوقه السلم وترعاه، وسيتخذ هؤلاء العرب هذا العمل دلالة على أن الحروب المحلية ليست محظورة وستكون الحرب ظاهرة عامة من ظواهر المنطقة.

إن نجاح هؤلاء العرب في هزيمة الفرس وإبعادهم سيشد في عضدهم ويجعلهم يتطلعون إلى مغامرات بحرية أخرى، ويقومون بنهب الساحل الإيراني (والجزر الإيرانية) ويعاودون (فرض نفوذهم) على الملاحة الدولية وأضافت المذكرة أن فشل العرب في حالة قيامهم بالدفاع عن جزرهم قد يعود إلى إحراج الحكومة البريطانية عندما يقومون بطلب المساعدة العسكرية منها، وخلصت المذكرة إلى استبعاد إطلاق القوى العربية إذ سيسبب نجاحها أو فشلها مشاكل كثيرة.

ب. يبقى بعد هذا أن العرب لن يحتملوا الاحتلال الإيراني لأرضهم لذلك يجب أن نتبع الأمر الثاني، بعد فشل المساعي الدبلوماسية ويقضي الطريق الثاني أن ترسل الحكومة البريطانية وحدة بحرية أو عسكرية لإزاحة الإيرانيين بالقوة، وعلينا أن نخطر الإيرانيين بما نوينا تنفيذه حين تقر لجنة الدفاع عن المستعمرات بهذا الرأي ويقره مجلس الوزراء سيقوم الوزير البريطاني السير كليف بتبليغ الحكومة الإيرانية بمزيد من الوضوح أي أن احتلالهم لهذه الجزر أمر غير مسموح به.

وتضيف المذكرة أن الإيرانيين قد يلجؤون إلى عصبة الأمم في هذه الحالة سيكون موقف البريطانيين في الدفاع عن الجزر العربية قوياً وواضحاً. أما إذا أرادت بريطانيا أن تكون هذه البادئة بالشكوى للعصبة فعليها أن تفعل ذلك في ذلك الحين لأن الشكوى البريطانية لدى العصبة لن تفيد كثيراً في حالة احتلال فعلي لإيران على هذه الجزر، ولن يكون لذلك أي نتائج إيجابية لدى الشيوخ الذين ستهتز صورة بريطانيا في نظرهم.

٣_ الصراع البريطاني الإيراني على جزر حنجام وقشم (١٩٢٨-١٩٣٥م):

أولت السلطات البريطانية أهمية كبيرة لجزر حنجام وقشم، حيث تملك الحكومة البريطانية في هذه الجزر امتيازات ذات تاريخ طويل منذ أوائل القرن التاسع عشر.

فجزيرة قشم على سبيل المثال كانت قاعدة بحرية بريطانية منذ عام ١٨٢٠م، بموجب التنازل الذي أعطاه سلطان مسقط للبريطانيين لمدة مائة عام، واستمرت السلطات البريطانية تحافظ على مواقعها في هذه الجزر، وحتى وصل الحال إلى أن رفعت وزارة الطيران في تموز ١٩٢٧م مقترحاً بتأسيس قاعدة

للطيران البحري في باسيدو، على أمل أن تحصل الموافقة عليها في المفاوضات مع الحكومة الإيرانية، إلا أن حكومة الهند البريطانية توقعت المعارضة السياسية الإيرانية لهذا المقترح.

ويمكننا أن نقول هنا أن السلطات البريطانية خلال هذه الفترة بالضبط كانت مستعدة للتنازل عن باسيدو مقابل تخلي إيران لها عن جزيرة حنجام وهذا ما تؤكد عليه الوثائق البريطانية.

وفي تقارير للمقيم السياسي البريطاني في بوشهر مؤرخة في ٦ و ٧ تموز ١٩٢٨م ذكر المقيم السياسي على أنه يتوقع أن تثير الحكومة الإيرانية خلال المفاوضات القادمة مع الحكومة البريطانية مسائل تتعلق بالمحطة اللاسلكية البريطانية في حنجام وباسيدو وأمور الحجر الصحي وامتيازات البرق وغير ذلك من المسائل، ويبين المقيم السياسي على "أن كل هذه المسائل هي وسيلتنا في الحفاظ على سيطرتنا على الخليج العربي"، وأوضح المقيم أنه يجب الحفاظ على هذه الامتيازات لأن ذلك سيعني سيطرة على الخليج العربي وهي سيطرة تحتاجها بريطانيا لمنع الأمم الأخرى وخاصة روسيا من النفاذ إلى الخليج العربي وذلك إما بالقوة أو عن طريق إيران.

وتطرق المقيم السياسي إلى سياسة رضا شاه وتطلعاته القومية وأوضح أن تلك الآمال القومية هي حقيقة واقعة وليس مبالغ بها، ولذلك فإنه يجب أن نكون ودودين ومستعدين أن نلتقي في كل الأمور معها بخط وسط.

وأوضح المقيم البريطاني أن محطة اللاسلكي في جزيرة حنجام هي ضرورية جداً بالنسبة للحكومة البريطانية وأنها كل ما تريده بريطانيا، وأكد ذلك على أن لبريطانيا في جزيرة حنجام مواقع للفحم وامتيازات مخازن بحرية وهذا ذات ملائمة كبيرة ويجب أن تكون هناك محاولة لضمان استمرار الوضع

الراهن، وقال المقيم السياسي أن على بريطانيا أن تطالب بسنة على الأقل لتنفيذ الرحيل فيما إذا أثارت إيران أية مشاكل.

وقد أشار المقيم السياسي مرة أخرى في تقريره على تبعية الجزيرة لإيران وأنه من الممكن ترك أجزاء من المنطقة مكاتب للبريد والكمارك الإيرانية وأن توضع سارية للعمل الإيراني هناك.

أما بخصوص باسيدو فقد أكد المقيم السياسي على أن لبريطانيا موقعاً قوياً هناك وهي بحوزة البريطانيين منذ أكثر من قرن، كما وضح بأن هذه الجزيرة اعتيد أن يطلق عليها جزيرة بريطانية، كما ذكر المقيم السياسي أن ٩٠% من السفن التي تزور الساحل الشرقي هي سفن بريطانية ولذلك فإن أمر الحفاظ على سلامتها هو واقع تحت نطاق سلطتنا ويجب أن نؤكد ذلك لإيران.

وبالفعل ومثلما توقع المقيم السياسي وتماشيا مع سعي إيران الواضح في هذه الفترة لاحتلال جزر الخليج العربي الجنوبية وحسم السيادة الإيرانية عليها، طلبت الحكومة الإيرانية في آب ١٩٢٨م من بريطانيا الانسحاب من القواعد البحرية في حنجام وباسيدو، ورفعت إيران علمها فوق هذه القواعد البحرية البريطانية، وأن الجنود الإيرانيين سوف يحتلون باسيدو وحنجام في غضون أسابيع.

ولذلك فقد قامت السلطات البريطانية بتشديد الحراسة حول هذه القواعد البحرية، وقد طلبت القيادة البحرية البريطانية من الضابط الأعلى للبحرية البريطانية عدم الاهتمام بالمطالب الإيرانية وأن الفعل الإيراني هذا هو بحد ذاته خرق للتفاهم الموجود في المحافظة على الوضع الراهن.

وأخيراً تقدمت إيران بطلب رسمي في أيلول ١٩٢٨م إلى الحكومة البريطانية تطلب إخلاء هذه القواعد لحاجة إيران لها لرسو أسطولها الجديد، كما

طالبت بأن يصبح المقيم السياسي في بوشهر مجرد قنصل بريطاني ويحـــرم مـــن وجود سفينة تحت إمرته، ومن الامتيازات الكثيرة التي يتمتع بها.

ولقد كان على لجنة إيران والخليج العربي والتـــي ألِّفــت فـــي ٢٥ أيـــار ١٩٢٨م والمنبثقة عن لجنة الدفاع الإمبراطوري في لندن أن تواجـــه كـــل هـــذه القضايا بين إيران وبريطانيا، وقد جرت حول ذلك مناقشات حادثة بين الـــوزارات والسلطات البريطانية المختلفة، وقد اتبع ممثل حكومة الـــهند وقيـــادة الأســـطول البريطاني والمقيم السياسي في بوشهر سياسة تقليدية إمبريالية قديمة، إزاء هـــــذه القضية متمسكين بالامتيازات البريطانية في هذه الجزر دون مراعـــاة للمطـــالب الإيرانية في آب ١٩٢٨م، وعارض مطالب إيران بشدة، خاصة وأنه واقع تحـــت تأثير الأحداث الأخيرة المتمثلة في اعتداء السلطات الإيرانية على السفن العربيـــة وأصحابها الواقعة تحت الحماية البريطانية وكذلك تحدي الإيرانييـــن لـــهم فـــي حنجام، وقد أشار المقيم السياسي بأنه من الخطر على البريطـــانيين أن ينســـحبوا من أية قواعد بحرية في جزيرتي حنجام وقشم لأن حكومة رضا شـــاه لا تنـــوي فقط إخراج البريطانيين من هذه الجزر، بل طردهم من الخليج كله، وقال المقيـــم السياسي محذراً إنَّه لو سلمت بريطانيا بهذه المطالب فسوف يفقـــد البريطـــانيون بالتدريج مركزهم الممتاز، واقترح في برقيته أن تبلغ حكومـــة الـــهند الحكومـــة الإيرانية أن الخليج العربي يقع ضمن منطقة يمكن أن ينطبق عليها مبدأ مونـــرو بريطاني.

وعلى الرغم من هذه الآراء المتشددة من جانب المقيم السياسي، ظـــهرت بوادر مهادنة لمطالب الإيرانيين في اجتماع لجنة الدفاع الإمبراطوري فـــي ١٧ تشرين الأول ١٩٢٨م، حيث قدم وزير الدولة لشؤون الهند مذكرة عـــن فصـــل اختصاصات المقيم السياسي في الخليج العربي عن اختصاصـــات قنصـــل عـــام

إيران في بوشهر، ووافق الوزير المفوض كذلك على نقل مقر المقيم السياسي البريطاني من بوشهر إلى أرض عربية.

وفي برقية أخرى من نائب الملك في الهند إلى سكرتير الدولة للهند أكد فيها إخلال إيران بأمور الحجر الصحي في جزر حنجام وباسيدو وأن ذلك سوف يعطي البريطانيين قدر من الحرية في مفاوضاتهم مع الحكومة الإيرانية.

وسرعان ما اتخذت اللجنة الفرعية لشؤون إيران والخليج العربي نفس هذا الاتجاه إذ قررت أنه لما كانت الظروف الدولية تمنع أعضاء عصبة الأمم المتحدة من الالتجاء إلى الإجراءات العسكرية لحل مشاكلها، فإن اللجنة ترى أن أفضل وسيلة لحل النزاعات المتعددة مع إيران هو الدخول في مفاوضات معها، وقد أكدت هذه اللجنة في برقية إلى كليف الوزير البريطاني المفوض في طهران، بأن على بريطانيا أن تعطي في هذه المفاوضات أكثر مما تحصل وأن مطالبها الأساسية هي جزيرة حنجام.

وفي برقية من وزارة الخارجية إلى السير آثر كليف في ٦ كانون الأول ١٩٢٨م أشارة الوزارة البريطانية على ضرورة المحافظة على الوضع الراهن في الخليج العربي وذكرت البرقية أنه باستثناء باسيدو فإن هناك تعليمات لدى ضابط البحرية الأعلى في مقاومة أي عدوان إيراني بالقوة تنطبق فقط على طنب وأبو موسى، وفي حالة جزر أخرى غير قشم وحنجام وهرمز ولاراك والشيخ شعيب وقيس وفرور ونابيو فرور (أو فرور الصغرى)، فإن هذه الجزر في ذلك الوقت "وبدون جدال" جزر إيرانية كما ذكرت البرقية.

أن التوازن في المصلحة يتطلب عدم طلب ضمانات جديدة من إيران في هذه الجزر فإن لكم كامل الحرية في ذلك "ولكن يجب أن تقدروا أن الوضع في قشم وحنجام في هذا الوقت غير مرضٍ".

وبناءً على ذلك ولتشجيع إيران على قبول مبدأ المفاوضات والوصول إلى تسوية اتفق الطرفان في كانون الأول ١٩٢٨م على أن تتنازل بريطانيا عن جزء من الديون، إذا ما وافقت إيران على عقد اتفاقية معها، هذا بالإضافة إلى تعهد إيران بأن تشتري احتياجاتها البحرية من شركات السفن البريطانية، وقد استجابت إيران لهذا العرض من وزارة الخارجية البريطانية.

وفي مذكرة للقيادة البحرية البريطانية في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٩م أكدت فيها رغبتها في المحافظة على التسهيلات الموجودة في حنجام لرسو السفن البريطانية وتزودها بالوقود، وهذا يشمل المحافظة على مخزن الفحم الذي يحمل كمية تقدر بحوالي ٥٠٠ طن من الفحم وتسهيلات لناقلات النفط البحرية الهندية الملكية ذات سعة ٩٠٠ طن فضلاً عن ذلك ترغب القيادة البحرية أيضاً باستمرار التسهيلات الموجودة للخزن والإعادة والتي تشمل ساحات اللعب والنادي البحري.

كما ترغب القيادة البحرية البريطانية أن يحاول آرثر كليف تأمين استعادة واحدة من المحطات اللاسلكية تكون تحت السيطرة البريطانية من بوشهر أو حنجام أو لنجة، ونفضل أن تكون المحطة التي في جزر حنجام، وهذا سيكون له فائدة كبيرة للقيادة البحرية في أية اتفاقية إذا ما تم القيام بوضع ترتيبات للاستخدام غير المشروط للطريق الساحلي بين حنجام وقشم من قبل السفن البريطانية ومساعداتها.

وفي شباط ١٩٢٩م قدمت المفوضية البريطانية في طهران مشروع معاهدة بريطانية إيرانية للمناقشة، وكانت مواد المعاهدة الرئيسة التي قدمتها السفارة البريطانية تدور حول التسهيلات البحرية التي يمكن أن تقدمها إيران لبريطانيا في جزيرة حنجام، حيث عرضت هنا وزارة الخارجية البريطانية استعدادها

للتنازل عن "الحقوق البريطانية" في جزيرة حنجام مقابل تأجير القاعدة لبريطانيا لمدة عشرين عاماً.

وطلب من إيران التخلي عن مطالبها في جزر البحرين وطنب وأبو موسى وكذلك دفع إيران لديونها الذي تم قبل الحرب العالمية الأولى. وفي مقابل ذلك فإن بريطانيا على استعداد لتقديم مساعدات مالية معينة لها.

وبعد تقديم هذا المشروع جاء إلى طهران يوم ١٢ شباط ١٩٢٩م بالطائرة السير فردريك جونسون المقيم السياسي البريطاني بمرافقة كابتن بويز قائد الأسطول البريطاني في الخليج العربي، وبدأ محادثات مع عبد الحسين تيمور طاش وزير البلاط الإيراني لمناقشة موضوع القواعد البحرية في حنجام وباسيدو وكذلك مناقشة قوانين العزل الصحي الإيرانية وبعض المسائل المهمة والعاجلة والتي تخص إمارات الساحل العُماني.

وفي أثناء المحادثات أبلغ كليف الحكومة الإيرانية بأن بريطانيا غير قادرة على تحقيق رغبة إيران في جزر طنب، وقد كانت الحكومة الإيرانية قد عرضت شراء هذه الجزر في مقابل تأجير حنجام لبريطانيا، وذلك لأن شيوخ القواسم رفضوا هذا العرض، ولا يستطيع البريطانيون ممارسة أي ضغط على العرب، وحينئذ شعر تيمور طاش بخيبة أمل نحو موقف البريطانيين هذا، وقررت إيران على أثر ذلك بناء السفن المطلوبة من إيطاليا.

وقد تدهورت العلاقات بين بريطانيا وإيران، وقد أوضحت الاتصالات التي تمت في آب وأيلول ١٩٣٠م عن مدى عمق الخلافات بين البلدين، وكانت مسائل النزاع الرئيسة تتمثل في رغبة إيران بتحقيق سيادتها على جزر حنجام وقشم وإصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقواعد بحرية في حنجام، حيث أصبحت هذه المسألة عثرة كبيرة في المفاوضات البريطانية الإيرانية، كما أن قضية البحرية

أصبحت من المسائل الشائكة في علاقات البلدين خاصة بعد أن اكتسبت البحرية قيمة أكثر من ذي قبل في الاستراتيجية البريطانية.

ولقد تغيرت سياسة تيمور طاش المتهاونة بشأن حنجام فجأة، بعد أن بينت بريطانيا عجزها عن إتمام صفقة بيع رأس الخيمة جزيرة طنب لإيران، ولهذا أكدت مذكرة وزارة الخارجية البريطانية أهمية الجزيرة لبريطانيا، وكررت طلب تأجير حنجام لمدة خمسين عاماً على الأقل، وقالت المذكرة أنه إذا لم توافق إيران على هذا الطلب فإن الاستمرار في المفاوضات من أجل معاهدة للصداقة قد أصبح أمراً لا جدوى منه.

ولقد كان عام ١٩٣١م عاماً خالياً من الأحداث المهمة فيما يخص هذه المفاوضات البريطانية الإيرانية بشأن هذه القضايا، إلا أن عام ١٩٣٢م كان مليئاً بالأحداث المثيرة، وعلى الرغم من محاولات الحكومة البريطانية إيجاد تسوية لهذه الأمور، إلا أننا سنجد أن ذلك سوف لن يجدي نفعاً بالنسبة لها، ففي مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية إلى حكومة الهند مؤرخة في ١٦ آذار ١٩٣٢م، بينت فيها الحكومة البريطانية ومن خلال أربع عشرة فقرة تضم كل منها فروعاً عديدة من الصيغ للتسوية المأمولة مع إيران، من بينها استمرار التسهيلات الإيرانية للحكومة البريطانية في جزيرة حنجام لمدة عشرين أو خمسين سنة، وتخليها عن المطالبة بجزر طنب والبحرين، ودفع إيران مبلغ (٤٩٠٠٠٠) جنيه ديون ما قبل الحرب، وفي المقابل تتخلى الحكومة البريطانية عن باسيدو، والاعتراف بسيادة إيران على جزيرة صبري التي وصفتها بأنها محتلة من إيران بلا مبرر في عام ١٨٨٧م، وإسقاط الديون الإيرانية خلال الحرب وما بعدها، وتخلي البريطانيين عن المحطة اللاسلكية في حنجام ولنجة وبوشهر لإيران وغير ذلك من التفاصيل، إلا أن إيران استمرت في سياستها المتشددة، ففي أيار ١٩٣٢م شددت إيران

تطبيقها لنظام الحجر الصحي للسفن البريطانية، واقترح يتمور طاش لأول مـــرة انسحاب البريطانيين من قاعدة حنجام التي سوف يحتاجها الأســـطول الإيرانـــي الجديد.

وفي ٢٠ أيلول ١٩٣٢م طلبت الحكومة الإيرانية رســـمياً مـــن بريطانيـــا الجلاء عن قاعدة حنجام... وقد عارضت قيادة الأسطول البريطاني هـــذا الأمـــر بشدة، وجاء الرد البريطاني الرسمي في ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٢م، بأنه إذا لـــم يسحب هذا الطلب فإن هذا معناه توقف المفاوضات حول مشروع معـــاهدة بيـــن البلدين.

وفي خلال عام ١٩٣٣م أخذت الحكومة البريطانية تتبع سياسة جديدة حذرة جداً نحو إيران بعد أن تبين لها أن مركزها القانون في حنجام وباسيدو ضعيـــف، خاصة وأن بريطانيا تدرك أن الجلاء الاختياري عن هذه الجزر معنـــاه ســقوط هيبة بريطانيا، إلا أن هذا الجلاء أقل ضرراً من الانسحاب الإجبـــاري، وحينمـــا كانت بريطانيا تتدارس هذه الاحتمالات تحرك القائد البحـــري الإيرانـــي الجديـــد (بایاندر) نحو جزيرة قشم، وهبط هو ورجاله في باســيدو حيـــث أنزلـــوا العلـــم البريطاني، ورفعوا مكانه علم إيران فيما أعلن الشاه وحكومته من جانبهم شـــفوياً عدم رضاهم عن هذا التصرف، وقدموا التأكيدات للمفوضية البريطانية ألا يتكـــور هذا الحادث مرة ثانية، ولكن عندما وصلت المراســـلات للمفوضيـــة الإيرانيـــة الرسمية حول هذا الحادث المفوضية البريطانية وجدتها المفوضيـــة البريطانيـــة بأنها غامضة وغير مرضية تماماً.

ولقد أزعج هذا الحادث السلطات البريطانية كثيراً، ولكن لما كان وجودهـــا في باسيدو أمراً غير قانوني فقد شعرت بأنها غير قادرة على اســـتخدام القـــوة، وأنها يجب أن تعترف بالحقيقة الواقعة، وقد أثار هذا الحادث موجة مـــن العـــداء

بين الضباط البريطانيين ضد إيران، ولم تكن الخواطر قد هدأت تماماً من هذا الحادث بين الجانبين، حتى وقعت أزمة أخرى هيجت من جديد مشاعر العداء بين البريطانيين والإيرانيين أكثر، وذلك حينما اقترب مدير الكمارك الإيراني في باسيدو من القاعدة البريطانية في ٩ تشرين الأول ١٩٣٣م، وقبض عليه من جانب البريطانيين حينما حاول تفتيش سفينة بريطانية خارج منطقة القاعدة، واحتجت إيران على الحادث بشدة وأنكرت وجود أي حق للبريطانيين في قاعدة باسيدو، ولما كانت الحكومة البريطانية لا تزال تأمل في الوصول إلى تسوية، أمرت قيادة الأسطول ضباطها في الخليج العربي في تشرين الثاني ١٩٣٣م، بأن يغضوا النظر عن نشاط الأسطول الإيراني الجديد، ومع أن هذه الأوامر التي أصدرتها القيادة البحرية تتماشى تماماً مع تعليمات الحكومة البريطانية، إلا أن قائد الأسطول البريطاني كتب في تقريره يقول بأن التعليمات لم تلحق ضرراً بالغاً بسمعة بريطانيا فقط بل أنها أيضاً وضعت ضباط الأسطول في موقف صعب ومخل بشرفهم العسكري حقاً.

وقد سادت العلاقات البريطانية الإيرانية الشكوك المتبادلة بين الطرفين في نهاية عام ١٩٣٣م، وبداية عام ١٩٣٤م وقد كان موقف وزارة الخارجية البريطانية أكثر تقديراً للتغيرات السياسية القوية في إيران أكثر من القيادة البحرية وحكومة الهند، فقد اقترح ريندل رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية، بحسم نهائي للمطالب الإيرانية وذلك في مذكرتين الأولى في أيار والثانية في آب ١٩٣٤م، نقل قاعدة حنجام إلى البحرين، وقد أكد في مذكرة أيار أن إيران يجب أن تعامل على قدم المساواة مع بريطانيا، كما يجب نبذ الفكرة البريطانية التقليدية القائلة بأن الخليج العربي "بحيرة بريطانية"، وكان ريندل يرى أنه بالرغم من إصرار إيران على تأكيد هذه المساواة بالعناد، فإن بريطانيا بحاجة

إلى إظهار نواياها الحسنة لحماية مصالح الشركة الإنكلو إيرانية للنفط وكذلك لعدم اضطرار إيران للارتماء في أحضان روسيا.

وبالرغم من هذا فقد تمسكت القيادة البحرية البريطانية بسياستها التقليدية، وأصرت على الاحتفاظ بالقواعد البحرية في باسيدو وحنجام، وفي ٤ حزيران ١٩٣٤م، اقترحت القيادة البحرية إرسال إنذار إلى إيران، كما طالبت بتعديل تعليمات تشرين الثاني ١٩٣٣م، المخلة بسمعة بريطانيا وكرامتها، ولكن وزارة الخارجية أبلغت الوزير البريطاني المفوض في طهران ببرقية في ١٤ تموز ١٩٣٤م، أن لجنة الشرق الأوسط قد قررت في اجتماعها الأخير بتاريخ ١١ تموز لا ينبغي اتخاذ أي إجراء تحد في ذلك الوقت ضد إيران، وفي اجتماع لجنة الشرق الأوسط التالي بتاريخ ١٢ آب ١٩٣٤م، تم الاتفاق على ضرورة جلاء البريطانيين عن قاعدة جنحام وباسيدو، واستقر الرأي على اتخاذ البحرين قاعدة بريطانية بحرية بديلة، وكان من العوامل التي دفعت القيادة البحرية إلى الموافقة على هذا القرار هو ما أعلن آنذاك من العثور على النفط في البحرين.

ولم تتخذ القيادة البحرية هذا القرار إلا بعد مرور عدة أشهر بين (٥-١١) نيسان ١٩٣٥م، حيث وضع الأسطول الإيراني عددا من قطع البحرية في جزيرة حنجام في بداية شهر أيار ١٩٣٥م، وقد تسلمت إيران المحطة اللاسلكية (ومحطة الراديو) في حنجام، وسلمت عددا من مؤسسات خدمات الحجر الصحي إلى السلطات الإيرانية، وقد فتح ذلك الطرق لإدعاء آخر بالسيادة الإيرانية على عدد آخر من الجزر في وقت لاحق.

٤_ اختيار جزيرة أم الغنم قاعدة بريطانية عام ١٩٣٥م:

ترجع بدايات هذا الموضوع إلى سنة ١٨٦٣م حينما اقترح بيللي المقيم السياسي البريطاني أن تقيم الهند قاعدة بحرية في إحدى الجزر القريبة من رأس مسندم مثل (أم الغنم)، ولم ترحب حكومة الهند بهذا الأمر، ورأت أن تكتفي بقواعدها في باسيدو وحنجام عند مدخل الخليج العربي، ولم تجد نفعا محاولات المقيمين الآخرين في إنشاء هذه القواعد في رأس مسندم، إلى أن تولى كيرزن منصب نائب الملك في الهند، حيث قضت سياسته المتشددة تجاه الخليج العربي في تبني هذا الاقتراح، وكتب نائب الملك في الهند إلى وزارة الهند بتاريخ ٢ أيار ١٩٠١م، بأن إنشاء قاعدة على مدخل خور "الفنستون" غرب رأس مسندم سيخدم السياسة البريطانية في الخليج العربي، وأضاف النائب أنه بالرغم من أن هذا الموقع سيكون أكثر قصورا في كثير من نواحيه من باسيدو وحنجام لأنه يعاني من نقص الإمدادات، إلا أن نشر العلم البريطاني عند هذا المدخل سيشير بوضوح إلى النفوذ البريطاني وسيكون سدا لمنع أي قوة أوروبية من احتلال هذا المدخل.

وبعد أن قام كيرزن برحلته في الخليج العربي، كتب في ٢١ حزيران ١٩٠٤م إلى حكومته بضرورة إرساء قواعد للأسطول الملكي في الخليج العربي، ورأى كيرزن بأن الخطة المثلى لمنع أي قوة أخرى من تثبيت نفسها في الخليج العربي تقضي باحتلال رأس مسندم، وتثبيت سواري الأعلام البريطانية في خور "الفنستون"، وخور "مالكولم" وجزيرة أم الغنم، ولكن القيادة البرية اعترضت على ذلك في تشرين الثاني ١٩٠٤م، ورأت أن وجود السواري للأعلام مع وجود وكيل "وطني" بريطاني قد يثير اعتراض بعض القوى ويقود بعدئذ إلى تفاقم الموقف، ولما اشتد الخلاف بين حكومة الهند ونائبها المتشدد وبين القيادة البحرية

أحيل هذا الخلاف إلى لجنة الدفاع عن الإمبراطورية لترى رأيها فيه، وجاء رد اللجنة إلى حكومة الهند بتاريخ ١١ أيار ١٩٠٥م بأن وجود أعلام بريطانية قد يثير اعتراض بعض القوى الأخرى بالإضافة إلى أنه لا يعطي لبريطانيا أي حقوق خاصة إلا إذا اتبع هذا العمل بصيغة حماية أو القيام باحتلال، وأوصت اللجنة أنه لتثبيت النفوذ البريطاني يجب العودة إلى سياسة عام ١٩٠٣م، وهي الإعلان بأن بريطانيا لا تسمح لأية قوة أخرى في الخليج العربي، ولم ترى اللجنة ضيرا في ترك سواري الأعلام المشيدة في جزيرة أم الغنم ما دام هذا الأمر لا يثير اعتراض سلطان مسقط.

وقد جاء في رسالة لحكومة الهند مؤرخة في ٢٦ كانون الأول ١٩٠٧م أنه ساري العلم الموجود في جزيرة أم الغنم يجب أن يبقى عليه العلم البريطاني مرفوعا لما لهذا من أهمية خاصة في مواجهة أطماع الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا، وفي حزيران ١٩٠٨م افترضت وزارة الهند أن يوكل إليها أمر تشييد فنار على جزيرة مسندم أو على إحدى الجزر القريبة منها يمكن أن تتطور تدريجيا إلى محطة بحرية بريطانية كما يمكن اتباع نفس الخطوات في باسيدو.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى التي أصبح فيها الخليج العربي بحيرة مغلقة للبريطانيين، أثير موضوع وجوب وجود قاعدة بريطانية بعد ظهور التحديات مرة أخرى لبريطانيا، وظهرت مسندم مرة أخرى كونها المكان الأمثل للقاعدة المقترحة، وبالرغم من كثرة مشاكل المنطقة المتمثلة في شدة حرارة صيفها، ووجود القبائل التي لا تربطها بسلطان مسقط ولاء كبير، والمشاكل التي قد تثيرها فرنسا التي تدرك وضع مسقط في الاستراتيجية الإنلكو هندية، إلا أن موقع هذا الجزء الاستراتيجي في الخليج العربي يتيح لها الفرصة للسيطرة على

مدخله ومخرجه، كما أن إيران لا تستطيع أن تثير أي اعتراض فضلا عن ميزة أخرى وهي عمق مياهها الساحلية.

واستمر الأخذ والرد بين الإدارات البريطانية حول هذا الموضوع دون نتيجة تذكر حتى عام ١٩٣٤م، حيث أجبر الضغط الإيراني للسيطرة على باسيدو وحنجام البريطانيين على التفكير في إخلائهما وتسليمهما إلى إيران، وتأسس القاعدة البحرية البريطانية في البحرين، ولكن كان رأي القائد الأعلى للأسطول البريطاني: "أن البحرين بموقعها بعيدة عن مخانق الخليج ولن تفي بالغرض المطلوب، وعلينا والحالة هذه أن نجعل لنا قاعدة متقدمة في خور القوى ورأس مسندم، وأن نحول التسهيلات التي لنا حاليا في حنجام إلى خور القوى وكذلك أكثر موظفي الأسطول، وأن تكون البحرين هي مقر الموظفين الرئيسيين". وكان تعليق وزارة الهند في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤م "أن اللجنة الوزارية لشؤون الشرق الأوسط قد وافقت في جلستها يوم الخميس ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٤م على الجلاء عن باسيدو وحنجام بشرط أن نجد لهما بديلا في الخليج العربي يفي بأغراض القيادة البحرية"، وأحالت هذه اللجنة دراساتها إلى القيادة البحرية ووزارتي الهند والخارجية لدراسة موضوع إمكانية إنشاء القاعدة في خور القوى، وما قد ينشأ من إشكالات مع فرنسا، وقد تم الاجتماع بين هذه الوزارات في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤م وقرر الاجتماع أنه لن تنشأ أي اشكالات مع فرنسا لو صيغت شروط إنشاء القاعدة على نفس شروط إنشاء مخزن الفحم في مسقط، كما أوصى الاجتماع بأن لا تستشار الحكومة الفرنسية في هذا الأمر أبدا، وأوكل الاجتماع للقيادة البحرية بدء العمل لجمع المعلومات اللازمة والإعداد للاستقرار هناك، كما أوكلت حكومة الهند ومقيمها السياسي في الخليج العربي تحري الوقت الأنسب لمفاتحة السلطان في هذا الشأن، وكان رأي المقيم السياسي الذي أرسله

بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٣٤م أن الحصول على تصديق من السلطان بهذا الشأن هو أمر بسيط خاصة وأن المقيم سيشير له بأن إنشاء مخزن للفحم في خور القوى سيكون عملا من شأنه أنه يقوي قبضته على تلك المنطقة التي سببت له الكثير من المشاكل في الماضي.

وفي تقرير بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥م، كتبه القائد الأعلى لأسطول شرق الهند، يرى فيه أن مسألة خور القوى هي مسألة معقدة "فمن الناحية السياسية نجد هنا تعقيدات لا نجد في البحرين مثلها فمن ذلك مثلا إذا قلنا إننا نشيد مخزن فحم فستكون هناك مشكلة نشر العلم البريطاني الضروري للقاعدة" ولهذا رأى أن لا تعطي منطقة خور القوى في حالات السلم شأنا كبيرا "على أن تطور في حالات الطوارئ بسرعة، ما دام لنا فيها موقع شأنها في ذلك شأن كل قواعدنا المتقدمة".

وبهذا يتشاور المقيم السياسي في الخليج العربي مع السلطان في مسقط واستصدر منه كتابا بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٣٥م، جاء فيه: "بالنسبة لرغبتكم في إقامة بعض المباني في جزيرة أم الغنم لخدمة الأسطول فقد فكرت في الأمر مليا ورأيت أنه مراعاة لاعتبارات الصداقة التي تجمع بيني وبين الحكومة البريطانية، فإنه ليسرني جدا أن أمنحكم الإذن لاستعمال المنطقة الشمالية من هذه الجزيرة، وبما أن هناك بعض الأغنام تعيش في هذه الجزيرة فإني لا أستطيع أن أمنحكم الإذن باستغلال الجزيرة كلها حيث تعيش أغنام خاصة ببعض المواطنين، وهي ليست أغناما برية كما يشاع، ويزور مواطنو هذه الجزيرة بين حين وآخر ليتعهدوا أغنامهم بالرعاية كما أمنح الأسطول البريطاني الحق في أن يبحر في كل هذه المنطقة، ولكن لن يسمح للأسطول بتشييد مبان غير التي اتفقنا عليها في الخطة ولا يجوز للأسطول البريطاني أن يمنع المواطنين عن الوصول إلى

أغنامهم في المنطقة ولا يحق لرجال الأسطول أن يقبضوا على الغنم، ويجب أن يكون لهؤلاء المواطنين حرية التجول في الجزيرة إلا في المناطق التي حددتها لكم، وقد جاء في قولكم أنكم لن ترفعوا علما في المنطقة إلا أنه يطيب لي أن استفسر عن عدد الأشخاص الذين سيقيمون في هذه الجزيرة وهل سيكون بحوزتهم عتاد حربي أم لا". وبهذا الاتفاق حصل الأسطول البريطاني على حق إقامة "قاعدة" حربية متقدمة وحفظ سلطان مسقط حق مواطنيه في رعاية أغنامهم، وبهذا فقد حصل البريطانيون على هذه القاعدة في عام ١٩٣٥م دون عناء كبير وتم إخلاء حنجام وقشم في ٥ نيسان وسلمتا إلى إيران.

ثانيا: الصراع على الجزر الثلاث (١٩٢٩-١٩٣٩م)

إن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج العربي التي أصبحت أكثر نموا وتطورا في بدايات القرن العشرين، وخصوصا بعد ظهور الثروة النفطية في إمارات الخليج العربي فضلا عن أهمية الخليج العربي كونه قواعد جوية وبحرية بالنسبة للقوى الاستعمارية التي تسعى لإقامتها في أراضيه، ولهذا اكتسبت جزر الخليج العربي الجنوبية أهمية كبرى في الاستراتيجيات الاستعمارية للسياسة البريطانية بسبب موقعها الحيوي في مقدمة الخليج العربي، وقد أدى ذلك إلى سعي الحكومة الإيرانية الحثيث لاحتلال هذه الجزر واتخاذ الإجراءات المختلفة لتحقيق مراميها تلك.

وقد أكدت الحكومة البريطانية على تبعية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى لحكام إمارات الساحل العماني بعد تكرار الحوادث الإيرانية تجاه تبعية هذه الجزر، كما لم تمارس الحكومات الإيرانية المتعاقبة أية سلطة أو سيادة على أي من هذه الجزر خلال الفترة السابقة لعام ١٧٥٠م، وعام ١٨٨٧م، عندما احتل الإيرانيون لنجة وأخذوها من أيدي شيوخ القواسم، وشددت الحكومة البريطانية بأن هذه الجزر خلال هذه الفترة وقبلها جزءا من الممتلكات التي توارثها الشيوخ العرب من القواسم الذين كانوا يتمتعون بنفس الحقوق والمصالح سواء أكانوا على الساحل الغربي أم الشرقي للخليج العربي، ونتيجة للاتفاق والرضا التام بين الشيوخ كانت إدارة هذه الجزر وحكمها ولسنوات طويلة قبل عام ١٨٨٧م يتم عن طريق الشيخ القاسمي الذي كان يمارس شؤون حكمه وإدارته من الساحل الإيراني في لنجة بصفته الشخصية كونه شيخا من شيوخ القواسم وليس موظفا إيرانيا.

وأكدت الوثيقة الصادرة عن وزارة الهند البريطانية المسؤولة عن إدارة شؤون الخليج العربي بتاريخ ١٩٢٨/٨/٢٤م بأن حاكم الشارقة ظل يستلم ريعا منتظما ومستمرا من عائدات استغلال الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى لفترة زمنية طويلة.

وهكذا نجد أن بريطانيا كانت في أثناء هذه الفترة من ١٩٢٩م إلى ١٩٣٩م في وضع حرج ومأزق خطير حيث كان عليها السير في اتجاهين متناقضين ومعقدين أولهما، وضع الحلول لمشاكل وتعقيدات ملكية الجزر التي كانت إيران تضع العقبات في سبيل السيطرة عليها، وتقيدها بموجب التزامها في المعاهدات التي أبرمتها مع شيوخ الساحل العماني في حفظ أملاكهم وأراضيهم وسيادتهم، وثانيهما، فيتمثل في سعيها للوصول إلى اتفاقية بريطانية إيرانية تحفظ لها مصالحها في إيران، وقد كان عليها لزاما أن تجد توافقا منسجما بين هذين الاتجاهين في ضوء المصالح الاقتصادية والسياسية البريطانية بالدرجة الأولى وبشكل غير منازع فيه، لذلك نجدها تؤكد على أهمية إيران في هذه الحقبة التاريخية في الاستراتيجيات الاستعمارية البريطانية وأعطت لها وزنا في سياستها الخارجية.

ففي بداية المفاوضات بين الجانبين البريطاني والإيراني وفي خلال اجتماع تيمور طاش وزير البلاط الإيراني مع المقيم السياسي البريطاني في ١٢ شباط ١٩٢٩م أثار تيمور طاش ثلاثة أمور رئيسية وهي:

أولا: قضية المهاجرين الإيرانيين إلى الساحل العربي.

ثانيا: مسألة تهريب السكر والشاي إلى إيران في مياه الخليج العربي.

ثالثا: إمكانية أن تعين الحكومة الإيرانية نائب قنصل لها في دبي حيث أنه يعيش في ذلك الوقت حوالي أربعة آلاف إيراني هناك.

وقد أوضح المقيم السياسي لتيمور طاشي أن هؤلاء الذين هاجروا عبر السنين من لنجة إلى دبي تجري في عروقهم الدماء العربية أكثر من الدماء الفارسية، وأضاف أنه لا يوجد نائب قنصل بريطاني في دبي، لأنه من الخطورة بمكان إرسال بريطاني إلى الساحل العماني. وبهذا فهو يعتقد أن نائبا إيرانيا في دبي أمر لا يمكن السماح به.

وفي أول أيار وبعد ثلاثة أشهر من بدء المفاوضات، وجدت حكومة الهند البريطانية أن جزيرة صيري لم تذكر في مشروع المعاهدة، وقد اقترحت حكومة الهند البريطانية على وزارة الخارجية البريطانية أن تطالب بهذه الجزيرة أيضا، ورأت حكومة الهند أن تعترف بريطانيا بالوضع الراهن وهو احتلال إيران لجزيرة صيري في حال إذا اعترفت إيران بدورها بالحقوق العربية في جزيرة أبو موسى وطنب.

ولهذا نجد أن وزارة الخارجية البريطانية أعدت بندا ضمن مشروع المعاهدة المزمع توقيعها مع الحكومة الإيرانية، ينص هذا البند على الاعتراف الإيراني بسيادة شيوخ القواسم على جزر طنب وأبو موسى مقابل الاعتراف البريطاني بالسيادة الإيرانية على جزيرة صيري.

ومن جهة أخرى فقد كتب المقيم السياسي البريطاني في بوشهر إلى شيخ رأس الخيمة سلطان بن سالم في ٢١ آب ١٩٢٩م أشار فيه إلى ضرورة رفع علم رأس الخيمة في (جزيرتكم طنب) وطلب منه السماح بإقامة فنار في الجزيرة، وهذا يعني تأكيدا من السلطات البريطانية في الخليج العربي بتبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لرأس الخيمة، ولكن في أثناء المحادثات التي تمت في طهران بين تيمور طاش ووزير البلاط الإيراني وكليف الوزير البريطاني المفوض في طهران بخصوص مشروع المعاهدة البريطانية الإيرانية

في ٢٧ آب ١٩٢٩م، أدعى وزير البلاط الإيراني أن جزيرة طنب أكثر أهمية لإيران من جزيرة أبو موسى لأنها أقرب إلى ساحلهم حيث كانت السلطات الإيرانية تعتقد هذه الجزيرة هي مركز عمليات التهريب، وقد أوضح الوزير الإيراني بأن إيران ستتخلى عن ادعائها بجزيرة أبو موسى في حالة قبول الحكومة البريطانية بملكية جزيرتي طنب لإيران، واقترح تيمور طاش عقد صفقة تحتفظ إيران بمقتضاها بجزيرتي طنب وترك جزيرة أبو موسى لشيخ الشارقة، ودفع تعويض لشيخ رأس الخيمة مقابل جزيرتي طنب.

وقد أوضح كليف لتيمور طاش أن أية حكومة بريطانية لا يمكن أن توافق على تسليم أراضي مملوكة للحكام العرب المسؤولين بحمايتها ضد رغبتهم، ومع ذلك فقد أبدى كليف أنه إذا ما قبلت بريطانيا طلب الإيرانيين في جزيرة طنب، فإن هذا سوف يسهل عقد المعاهدة.

وقد كتب الوزير البريطاني المفوض إلى وزير الخارجية البريطاني أ. هندرسون في ٣١ آب ١٩٢٩م يبلغه بالعرض الإيراني وقد جاء في رسالة الوزير البريطاني المفوض هذه: "يبدو لي أنه إذا كانت الحكومة الإيرانية مستعدة لشراء جزيرة طنب بشرط موافقة حاكم الشارقة فإن هذا الموضوع سيوفر الحل للقضية". وهذا مطابق لما سبق لوزارة الهند البريطانية أن اقتراحه في مسودة المعاهدة التي كانت يزمع عقدها بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية، بأن يتم الاعتراف بين الحكومتين بتبعية جزيرة صبري لإيران مقابل اعتراف الإيرانيين بتبعية جزر طنب وأبوى موسى للشارقة، حيث تذكر الفقرة الخاصة بذلك الحل المقترح ما نصه: "واعترافا بهذا التصرف الودي فإن حكومة صاحب الجلالة وبالنيابة عن شيخ الشارقة تتخلى لصالح حكومة صاحب الجلالة وبالنيابة

عن شيخ الشارقة تتخلى لصالح حكومة الشاه عن كافة الحقوق المتعلقة بالملكية بجزيرة صيري".

وفي ١٦ أيلول ١٩٢٩م اقترح الوزير البريطاني المفوض في طهران على هندرسون وزير الخارجية البريطاني مرة أخرى إلا أنه إذا كانت الحكومة الإيرانية مستعدة لتقديم مبلغ مقبول من المال إلى شيخ رأس الخيمة ثمنا للجزيرة فإن هذا الإجراء سوف يساعد على الوصول إلى حل، وطلب كليف إبلاغه بوجهة نظر حكومة الهند حول هذه المسألة بأسرع ما يمكن.

ولما كانت وزارة الخارجية البريطانية مهتمة في ذلك الوقت بإيجاد تسوية للخلافات البريطانية – الإيرانية فإنها لم تعارض فكرة الحصول على عقد إيجار من الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يؤجر بموجبه جزيرتي طنب لإيران، ولكن كانت لحكومة الهند وجهة نظر مختلفة في هذا الموضوع، فتعقيبا على هذا العرض كتب (جي.سيي. ولتون) من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة ذكر فيها وجهة نظر حكومة الهند البريطانية والتي تقول: "إنه من الخطأ إطلاع الشيخ المعني بالموضوع على قضية العرض المالي لشراء الجزيرة والذي هو عرض تافه، وجاء أيضا: أنه من المستحيل من الناحية السياسية النظر في أية صفقة بهذا الخصوص يبدو أنها ستتضمن التضحية بمصالح العرب على الساحل العماني".

ولقد كان موقف المقيم السياسي البريطاني في بوشهر (سي. سي. جي. باريت) والذي كان يشغل منصب قنصل عام إيران أيضا أكثر وضوحا في بيان صعوبة تحقيق هذا المطلب، وقد وضح هذا الأمر في رسالة بعث بها إلى كليف الوزير البريطاني المفوض في طهران بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٢٩م جاء فيها: "أن حاكم رأس الخيمة بالتأكيد لن يتخلى عن تبعية جزيرتي طنب له، إذ أنه مصر

على ذلك، وأنني لا أعتقد بأنه سيرضى مهما كان المبلغ الذي قد تدفعه إيران لقاء استئجارها لطنب، فهو رجل عنيد وكثير الشكوك، وسوف يشك في الدافع الذي يكمن وراء أي عرض قد يقدم إليه...".

وإمعانا من السلطات الإيرانية في تحقيق رغبتها بالسيادة على جزر طنب وأبو موسى، قام مدير الكمارك الإيرانية في لنجة في ٨ آذار ١٩٣٠م بزيارة كل من جزيرتي طنب وأبو موسى بحثا عن بناية تستخدمها إيران مستودعا للفحم، ويذكر كبير موظفي البحرية البريطانية في الخليج العربي أنه زار جزيرة طنب بنفسه للتحقق من ذلك، وأوضح أن ذلك انتهاك لحالة الاستقرار في الخليج العربي التي هي من مسؤولية السلطات البريطانية، كما أكد كليف الوزير البريطاني المفوض في طهران بأنه التقى الوزير الإيراني وأوضح له الأمر وقدم له احتجاجا على ذلك.

وتماشيا مع سعي الحكومة الإيرانية هذا في تحقيق احتلالها لجزيرة طنب وفي نيسان من هذا العام اقترح تيمور طاش أن تتخلى إيران عن مطالبها في البحرين وجزيرة أبو موسى شريطة أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل الترتيبات مع شيخ رأس الخيمة لبيع جزيرة طنب وتملك إيران للفنار المقام عليها، وقد ارسل كليف هذا الاقتراح إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ نيسان مؤيدا للفكرة ولكن على أن تظل الفنار ملكا لبريطانيا.

وقد كانت الحكومة البريطانية في حقبة الثلاثينات هذه تحاول طرح عدة حلول في مفاوضاتها مع الحكومة الإيرانية بشأن جزر طنب وأبو موسى، وكان من ضمن هذه الحلول محاولة إقناع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة ببيع أو تأجير جزيرة أبو موسى وطنب للحكومة الإيرانية، وقد ورد في محضر مفاوضات السير كليف بطهران في ١٨ نيسان ١٩٣٠م وطبقا لتقرير المقيم السياسي

البريطاني أن الشيخ (حاكم رأس الخيمة) لا يمكن أن يقبل بأي مبلغ يعرضه عليه الإيرانيون مقابل شراء جزيرة طنب، ويقول كليف: "إنني اعتقد أنه يتوجب علينا الضغط على وزارة الهند لتوافق على مفاتحة الشيخ ومعرفة رد فعله ومدى استعداده لبيع الجزيرة والمبلغ الذي سيقبل به، وإذا رفض الشيخ بيع الجزيرة رفضا باتا وبأي ثمن فإنه سوف لا يكون بإمكاننا الضغط عليه للقيام بذلك، وأن الحل الوحيد أمامنا هو إبلاغ الحكومة الإيرانية للتخلي عن مطالبتها بجزيرة طنب".

ويضيف: "أن المقترحات التمهيدية التي تعني قيام حكومة صاحب الجلالة بشراء الجزيرة من الشيخ (حاكم رأس الخيمة) وتقديمها إلى إيران مقابل الوعد الإيراني بتقديم التسهيلات بجزيرة حنجام ليست مرضية تماما". وتعليقا على ما ورد في تلك المقترحات تضمن المحضر المشار إليه الفقرة الآتية: إنني أتفق تماما مع ما ورد في المحضر أعلاه بأن الحكومة الإيرانية لا تملك أي حق قانوني في جزيرة طنب إلا أنها تدعي بهذا الحق لقرب الجزيرة جغرافيا من سواحلها.

ومن أجل إنجاح المفاوضات البريطانية الإيرانية حول مصالح بريطانيا في المنطقة ورغبتها في استغلال جزيرة حنجام الواقعة آنذاك تحت السيطرة الإيرانية مطارا لهبوط الطائرات البريطانية فيها، حيث كانت الحكومة البريطانية تسعى للحصول على امتياز من طهران باستخدام جزيرة حنجام لاستعمالها محطة نزول للطيران البريطاني، ولذلك فقد فاتح المقيم السياسي في الخليج العربي في ١٠ أيار ١٩٣٠م حاكم رأس الخيمة بالاقتراح البريطاني بيع جزيرة طنب إلى إيران، وكان المقيم السياسي (باريت) قد طلب من حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن صقر (١٩٢٤-١٩٥١م) حضور هذا الاجتماع ليؤثر على الموقف

السلبي الذي يتخذه ابن عمه حاكم رأس الخيمة، وقد صدقت تنبؤات المقيم السياسي (باريت) السابقة حيث كانت نتيجة مقابلته لهما أن أجابا بأنهما لا يقبلان ببيع جزيرة طنب إلى إيران مهما كان الثمن المعروض. وقد عد المقيم السياسي هذا القرار نهائيا، مدركا مدى ضعف موقف حاكم رأس الخيمة أمام مواطنيه لو أنه وافق على التخلي عن جزء من الأراضي التابعة له، وقد قال المقيم السياسي: "أعتقد بأنه ليس من الممكن إقناع هذين الشيخين بإعادة النظر في قرارهما وأنهما لا يوافقان بتاتا على قيام أي شيخ بالبيع أو التخلي عن أي جزء من أراضيهم".

وأبلغت الحكومة الإيرانية فورا برد الشيخ سلطان بن سالم، ووصلت التعليمات إلى كليف من وزارة الخارجية البريطانية في لندن في ٨ أيار كي يخبر وزير البلاط الإيراني تيمور طاش أنه ليس هنالك حل أمام إيران، بعدما رفض شيخ رأس الخيمة البيع، وهو الرجل الذي يملك هذا القرار إلا أن تتخلى إيران عن مطالبها في هذه الجزيرة.

ولما كانت إيران تضع مسألة بيع الجزيرة شرطا ضروريا لأي تسوية مع بريطانيا، فإن المفاوضات حول المعاهدة البريطانية الإيرانية تأجلت حتى نهاية عام ١٩٣٠م.

وفي ذلك الوقت، ارتكبت السلطات الإيرانية عدوانا على السفن العربية، ففي تموز ١٩٣٠م استولت السلطات الكمركية الإيرانية على سفينتين عربيتين من إمارة عجمان في جزيرة فرور، وأرسل الوكيل السياسي عيسى بن عبد اللطيف تقريرا عاجلا عن الحادث إلى المقيم السياسي باريت في بوشهر، وأوضح في تقريره أن جميع الشيوخ في الساحل العماني قد ضايقهم هذا الحادث، وأنهم يؤكدون أنه إذا لم تقم بريطانيا بحمايتهم كما ينبغي، فإنهم أحرار في أن يحملوا السلاح للدفاع عن أنفسهم.

وقد استؤنفت المفاوضات من أجل المعاهدة البريطانية الإيرانية في ٤ تشرين الأول ١٩٣٠م حيث دخل روبرت كليف الوزير البريطاني المفوض في مفاوضات مع تيمور طاش وزير البلاط الإيراني التي عرض فيها تيمور طاش التخلي عن الإدعاء الإيراني بجزيرة أبو موسى إذا ما أعطيت إيران طنبا بالمقابل، وفي ٧ تشرين الأول التقى وزير البلاط الإيراني مع كليف مرة أخرى، وقد أكد تيمور طاش أهمية جزيرة طنب للإيرانيين، وعندما رفض كليف الدخول في مناقشة هذا الأمر غير تيمور طاش موقفه قائلا: "إن إيران تقبل بتأجير الجزيرة لمدة خمسين عاما"، وذكر وزير البلاط أن إيران سوف تسمح للشيخ ببقاء حرسه فوق الجزيرة، وسوف يمنح الشيخ أيضا إعفاء من الرسوم الكمركية، وأبدى تيمور طاش اعتقاده بأنه من غير الممكن التصديق بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تحث أي شيخ عربي مهما بلغ عناده على أن يقبل مثل هذه الترتيبات العادلة والمعقولة، وأشار تيمور أن إيجازا طويل الأمد لجزيرة طنب هو أحد الشروط الأساسية التي يجب البت فيها قبل التفكير في أية معاهدة، وبعد ذلك تحدث تيمور طاش عن ضرورة حفظ ماء وجه إيران في مسألة البحرين، وأن الحصول على جزيرة طنب فيه تعويض وإرضاء للشعب الإيراني عندما تعرض المعاهدة على المجلس لاعتمادها.

وقد أبلغ كليف في تقريره إلى حكومته في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٠م مبينا هذا التحول في سياسة إيران، ونصح كليف أن تحصل بريطانيا على موافقة شيخ رأس الخيمة، وأكد كليف أن هذا الحل وذلك الاقتراح يكن أن ينتج عنهما مصلحة لبريطانيا خاصة لو تم ربط تأجير جزيرة طنب بموافقة حكومة إيران أيضا بتأجير جزيرة حنجام للحكومة البريطانية.

وقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠م مذكرة حول المقترح الإيراني باستئجار جزيرة طنب حيث تقول المذكرة: "لقد جرى السير كليف محادثات غير مثمرة مع وزير البلاط الإيراني بتاريخ ٤ تشرين الأول إذ عرض الوزير تيمور طاش استعداد حكومته للتخلي عن المطالبة بجزيرة أبو موسى إذا أعطيت جزيرة طنب لإيران، فرفض السير كليف مناقشة هذا الموضوع وقال: إنه ليس باستطاعة حكومة صاحب الجلالة إعطاء إيران جزيرة ليس ملكا لها وأن الشيخ الذي يملك الجزيرة (سلطان بن سالم القاسمي) يرفض التخلي عنها، ونتيجة لذلك غير تيمور طاش موقفه قائلا بأن حكومته تقبل باستئجار جزيرة طنب إيجارا بعقد طويل الأجل، ودفع بدل الإيجار إلى الشيخ، والذي بإمكانه في الوقت نفسه الاحتفاظ بمزرعته هناك وإعفائها من الرسوم الكمركية، فقال السير كليف بأنه لا يتمكن من مناقشة هذا الموضوع، وبأن مناقشته ستتطلب وقتا طويلا لعدة أشهر حتى لو كان الشيخ مستعدا لمناقشته، ولكن تيمور طاش على أية حال أشار أن موضوع استئجار الجزيرة الطويل الأمد هو أحد الشروط التي يمكن في ظلها التوصل إلى توقيع المعاهدة بين الحكومتين".

وإمعانا في استغلال قضية الجزر لصالح الأغراض البريطانية لتحقيق مصالحها في المنطقة، نجد أن هناك عدة قضايا ومصالح معلقة بين الحكومتين البريطانية والإيرانية، وقد اتخذت بريطانيا من مسألة الجزر موضوعا للمناورة والتفاوض لتسوية تلك القضايا والمصالح، فقد جاء في الفقرة الخامسة من المذكرة: "من الواضح أنه من الضروري دراسة جدول المقترحات الإيرانية كما هي موضحة في أعلاه لتأجير طنب، وإذا ما كانت مجدية فيبدو بأنها تقدم الحل لواحدة من أصعب المواضيع المرتبطة بمفاوضات المعاهدة، بالإضافة إلى ذلك

فإنه حل يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تحوله لمصلحتها، وأنه من الممكن عند التفاوض مع الحكومة الإيرانية حول تفاصيل موضوع تأجير جزيرة طنب ربط الموضوع بشكل وثيق مع المفاوضات المتعلقة بتأجير جزء من جزيرة حنجام، وإذا ما أرادت الحكومة الإيرانية على سبيل المثال استئجار طنب لمدة خمسين عاما فإنه سيكون من الصعب بالنسبة لها رفض تأجير جزيرة حنجام لمدة خمسين عاما، وإذا رفض ذلك على اعتبار أن مدة الإيجار طويلة جدا، فضلا عن ذلك فإذا ما حاولت الحكومة كما تحاول الآن أن تفرض علينا شروطا وقيودا غير ضرورية في صفقة تأجير جزيرة حنجام فبإمكاننا الضغط عليها لاتخاذ موقف أكثر اعتدالا، وإلا فإننا سنأخذ نفس الموقف ونفرض نفس الشروط والقيود عليها عند تأجير جزيرة طنب لها".

وفي حقيقة الأمر فإن بريطانيا قد تحمست للفكرة مرة أخرى، لأنها ستفتح المجال أمامها لاستئجار جزيرة جنوبية في مدخل الخليج العربي في المقابل، وقد اعتبرت كل من وزارة الهند ووزارة الخارجية البريطانية هذا العرض الإيراني حلا وسطا مناسبا، حيث أنه بموجب ذلك لن يكون من الضروري صدور اعتراف رسمي بحقوق رأس الخيمة في السيادة على هذه الجزر، إذ أن الاعتراف الضمني الذي يشير إليه قبول إيران باستئجار هذه الجزر من الشيخ سلطان ودفع قيمة الإيجار له سيكون بمثابة إقرار كاف بسيادة الشيخ سلطان على هذه الجزر.

وقد وافق (باكستر) وهو من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية في مذكرة له بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠م على الاقتراح الإيراني بتأجير جزيرة طنب واتفق في الرأي مع كليف على أن تأجير الجزيرة سوف يقوي مركز بريطانيا في مسألة جزيرة حنجام، فلو أرادت الحكومة الإيرانية على سبيل

المثال تأجير جزء من حنجام للبريطانيين لمدة خمسين عاما وهو الأمر الذي سبق أن رفضته الحكومة الإيرانية باعتبار أن المدة أطول مما يجب.

أما المقيم السياسي البريطاني والقنصل العام في بوشهر (أيج. في. بيسكو) فقد كتب بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٣١م إلى وزير خارجية الهند البريطانية حول إقناع الحاكم القاسمي بالتسوية التي أعدتها الجهات البريطانية والجهات الإيرانية لموضوع الجزر فقال:

أولا: كما تعلم حكومة الهند فإن حاكم رأس الخيمة (سلطان بن سالم القاسمي) من أصعب شيوخ الساحل العماني في التعامل معه، وقد كان موقفه يتميز إلى وقت قريب بالعداء والتشكيك، وقد سبق أن اتخذ موقفا غير معقول، ويتصف بالشدة والمزاج الحاد تجاهي وتجاه قائد القوة البحرية، لذا فإن مفاتحته ومناقشته بشكل ودي حول موضوع التأجير لا يشير بالخير.

ثانيا: من المحتمل التفكير بأن الحصول على بدل إيجار سنوي للجزيرة مقداره ٥٠٠ جنيه استرليني أو ٦٠٠ جنيه والذي لم يستفد منه لحد الآن سيكون ذا فائدة بالنسبة للشيخ إلا أن يتوجب عليه أن يتقاسم هذا المبلغ مع باقي أعضاء الأسرة الحاكمة، ومن المحتمل أن يشاركه باقي رجال القبيلة، إذ ستكون حصة كل منهم قليلة، وسيكون الحافز بالنتيجة غير مشجع من الناحية المالية، إذ أن هؤلاء الشيوخ ليسوا حكاما فرديين ينفردون بالحكم دون استشارة باقي أفراد أسرهم الحاكمة، أنهم يمثلون العائلة الحاكمة في السلطة بالرغم من أن هذا الأمر ليس دائم التطبيق إذ قد ينفرد بالحكم أقوى شخصية. ولا يمكن لحاكم رأس الخيمة أن يقرر في قضية بمثل هذه المواصفات دون التشاور التام مع أقربائه ورجال قبيلته، ولا شك أنهم سيشترطون أن يعود عليهم ذلك القرار بالفائدة من تلك العملية. وأوضح

المقيم السياسي أنه لا يعتقد أن الحصص الصغيرة الناجمة عن تقسيم المبلغ ٥٠٠ جنيه إسترليني ستكون مشجعة ومناسبة.

ثالثا: يعتقد المقيم السياسي البريطاني أن عرب الساحل العماني يميلون هذه الأيام إلى التشكيك بدوافعنا ويعتقدون بأنه لا مانع لدينا من التضحية لصالح الفرس، إذ من المحتمل أن تتعزز هذه الشكوك بطرح المقترح المذكور الحالي والذي سينتشر بين الناس، وسوف يتساءلون منه عن أهداف الفرس من استئجار الجزيرة، ولا شك أن الفرس سيربحون من وراء ذلك، لذا فإنه من الأفضل بالنسبة لهم عدم تأجيرها والاحتفاظ بها، كما وأن الشيوخ العرب يعتقدون حال نزول الفرس على الجزيرة ويثبتوا أقدامهم فيها لمدة خمسين سنة سيكون من الصعب آنذاك تجنب تمديد أو تأجيل عقد الإيجار إلى ما لانهاية.

وعلى الرغم من موقف المقيم السياسي البريطاني هذا والتوضيحات التي بينها للحكومة البريطانية، صدرت التعليمات إليه كي يحاول مناقشة أمر الإيجار مع شيخ رأس الخيمة، ولذلك فقد أجتمع المقيم السياسي بيسكو مع الشيخ سلطان في ٢٣ نيسان ١٩٣١م للتباحث حول إمكانية قبول الشيخ بالعرض الإيراني، ويبدو أن الشيخ سلطان كان في هذه المرة أكثر ميلا للموافقة على الفكرة، ونتيجة لهذا الضغط البريطاني أبدى الحاكم موافقته في ١١ أيار ١٩٣١م وشروطا عديدة رأتها الحكومة البريطانية وقتذاك أنها صعبة وغير ممكنة وهذه الشروط هي:

١-أن يبقى العلم القاسمي مرفوعا على جزر طنب، ومقر مندوب الشيخ في الجزيرتين كما كان الأمر قبل.

٢-لا يجوز التعرض لرعايا الشيخ في الجزيرتين إلا بعد عرض الأمر على الشيخ ومناقشة الموضوع معه.

٣-تبقى حرية الملاحة في الخليج العربي قائمة، ولا يجوز لسفن الكمارك الإيرانية الدخول إلى خليج عمان لتفتيش السفن العربية مهما كانت ملكيتها وفي حالة وجود بضائع ممنوعة تحملها تلك السفن يرفع بلاغ إلى إمارة رأس الخيمة بوساطة الحكومة البريطانية ولا يجوز أن تنفذ إيران أوامرها بشكل مباشر.

٤-في حالة اختفاء أحد الغواصين من رعايا الشيخ وهو مدين إلى موظف إيراني، يقتضي تسليمه إلى إيران في حالة طلبها ذلك.

٥-تعفى بضائع الشيخ الخاصة والمواد الغذائية للسكان بالجزيرة من الضرائب.

٦-الإيجار السنوي للجزيرة يدفع مقدما في بداية كل عام.

٧-تلزم الحكومة الإيرانية برفع العلم الإيراني على سارية بدلا من تثبيته على الأرض في أي مكان رسمي يمثل الدوائر الإيرانية الرسمية في الجزيرة.

٨-تنفذ الشروط في أعلاه تحت إشراف الحكومة البريطانية.

وشعرت الحكومة البريطانية حينما وصلتها هذه الشروط بأن إيران لن توافق عليها وبسبب توقف المفاوضات بين الطرفين بسبب اندلاع أزمة شركة النفط البريطانية الإيرانية في عام ١٩٣٢م لم تبلغ إجابة الشيخ (الشروط) إلى الحكومة الإيرانية.

ولقد عادت الحكومة الإيرانية وطرحت فكرة تأجير جزر طنب في صيف ١٩٣٣م ولكن دون نتيجة تذكر، وأعقب ذلك لجوء الحكومة الإيرانية مرة أخرى إلى أساليبها السابقة بالتجاوز على سيادة الجزر العربية، ففي ٢٣ تموز سنة ١٩٣٣م نزل إلى جزيرة طنب جماعة من بينهم قائد الأسطول الإيراني وخبير إضاءة فرنسي وقاموا بفحص الفنار الموجود في الجزيرة، وقد رسموا في أثناء

زيارتهم خارطة تخطيطية للجزيرة ثم أعطوا مراقب الفنار شهادة موقعة من قبل قائد الأسطول والخبير الفرنسي بأن كل شيء على ما يرام.

وقد بادرت الحكومة البريطانية بعد هذه الزيارة الجريئة إلى إرسال إحدى أكبر مدمرات أسطولها إلى الخليج العربي في ٣١ تموز ١٩٣٣م. وقد قام (ماليت) الوزير البريطاني المفوض الجديد في طهران بتوجيه رسالة إلى الوزير الإيراني لشؤون الخارجية في ٢٢ آب ١٩٣٣م، أوضح فيها الوزير البريطاني المفوض احتجاجه على الزيارة التي قامت بها السلطات الإيرانية إلى جزيرة طنب، وأكد له أن الحكومة البريطانية لا تعترف بادعاء الحكومة الإيرانية بملكية جزيرة طنب وأن الجزيرة هي لشيخ رأس الخيمة، وعلاوة على ذلك فإن من الممنوع على الحكومة على وفق الاتفاقية الموجودة لملاحظة الوضع الراهن في الخليج العربي أن تقوم بأي عمل يدعم ادعاءها المزعوم ما دامت مفاوضات المعاهدة مستمرة، وأنه في ظل هذه الظروف فإن للحكومة البريطانية ولشيخ رأس الخيمة الحق في الاحتجاج بشدة على زيارة سفينة حربية إيرانية للجزيرة دون الإعلام المسبق عبر القنوات الدبلوماسية وعلى التفتيش الرسمي عن طريق ضباط إيرانيين لمنارة هي ليست من أملاكهم ولا تقع على أراض إيرانية، وأوضح الوزير البريطاني المفوض بأن حكومته قد أعطته تعليمات لتقديم احتجاج شديد على هذه الزيارة باسمها وباسم شيخ رأس الخيمة وسيكون مسرورا إذا قدمت الحكومة الإيرانية تفسيرا لهذا العمل، وفي الوقت نفسه ضمانا بأن تصدر الحكومة الإيرانية أوامر عازمة تمنع تكرار مثل هذه الأفعال في المستقبل، كما أكد الوزير البريطاني بأن الحكومة البريطانية لا تسمح بأي تدخل للحكومة الإيرانية بهذه المنارة أو غيرها من المنارات والعوامات وأضوية

السواحل والمرشدات البحرية الأخرى في الخليج العربي لأن هذه لا تقع على تربة إيرانية ولا في المياه الإقليمية الإيرانية.

وبالرغم من إصرار بريطانيا على أن تجري مفاوضات إيرانية في موضوع تأجير جزيرة طنب عن طريق الدبلوماسيين البريطانيين أجرت الحكومة الإيرانية اتصالا مباشرا مع شيخ رأس الخيمة بعد أن تأخر وصول رد بريطاني مدة عام كامل، وقد احتج (ماليت) الوزير البريطاني المفوض في طهران يوم ٢٣ أيلول ١٩٣٣م على الزيارة الإيرانية الأخيرة للجزيرة، وعلى إجراء الاتصال المباشرة الإيراني بالساحل العماني.

وبالرغم من تجنب بريطانيا الصدام مع الإيرانيين فقد استمرت قضية طنب عقبة أمام تحسن العلاقات البريطانية الإيرانية في أثناء عام ١٩٣٤م، وقد ركزت إيران الآن كل اهتماماتها بالجزيرة، وزادت من محاولاتها لإجراء اتصالات مباشرة مع شيخ رأس الخيمة، وفي نهاية آذار ١٩٣٤م جاء زورق بخاري إيراني إلى جزيرة طنب ونزل منه عدد من موظفي الكمارك الإيرانيين وقد توجه هؤلاء إلى منزل ممثل شيخ رأس الخيمة بالجزيرة وسألوه عن مقدار المبالغ التي يتقاضاه من الشيخ وعن اسم الشيخ الذي يرفرف علمه على الجزيرة، وأخبره هؤلاء الموظفون الإيرانيون أن الحكومة الإيرانية سوف تعطيه مكافأة كبيرة إذا هو أنزل علم الشيخ ووضع مكانه العلم الإيراني الذي سوف يزودونه به، وأجاب ممثل شيخ رأس الخيمة أنه لا يستطيع أن يفعل هذا لأن مثل هذا العمل يعد خيانة، ولما سئل عن مقدار ما تدفعه السفن البريطانية للشيخ لاستخدامها الفنار قال لهم أنه لا يعرف.

وفي ٢٦ نيسان ١٩٣٤م زار زورق بخاري آخر تابع لإيران جزيرة طنب ونزل من هذا الزورق أربعة رجال هم حاكم بندر عباس ورئيس الشرطة ومدير

الكمارك في ذلك الميناء، ومعهم رجل يدعى (صالح) من جزيرة قشم كان مترجما لهم، وقد سأل ممثل الشيخ (محمود) عن مقدار الرواتب التي تقاضاها من الشيخ أو من الحكومة البريطانية وبقي هؤلاء الموظفون الإيرانيون في الجزيرة أربع ساعات وقد منعهم المشرف على الفنارة من زيارتها. وقد أخبر حاكم بندر عباس (محمود) بأن الجزيرة عندما تصبح من ممتلكات إيران فإنه سوف يبقى في عمله الحالي وبمرتب يبلغ ضعف ما يتقاضاه من شيخ رأس الخيمة.

ولم تقدم السلطات البريطانية أي احتجاج رسمي على هاتين الزيارتين حيث أن السياسة البريطانية في ذلك الوقت كانت تتجنب أي سلوك تجد فيه إيران أي تحد لها بعد أن تحسنت العلاقات الإيرانية البريطانية منذ سنة ١٩٣٣م.

وفي ٣٠ نيسان أرسل وزير الخارجية الإيرانية مذكرة إلى الوزير البريطاني المفوض في إيران جاء فيها: "إني قد دهشت لعلاقاتكم بشيوخ الساحل الجنوبي للخليج ولذلك أرجو أن أشير لسعادتكم عن سياسة حكومتنا تجاه هذا الأمر الذي سبق أن أوضحناه بموجب مذكرة وزارة الخارجية الإيرانية في ٢١ آب ١٩٢٨م والمذكرة في ٢١ تشرين الأول ١٩٣٣م أتشرف أن أؤكد لسعادتكم مرة أخرى بأن الحكومة الإيرانية ليست طرفا في تلك المعاهدات التي أبرمتموها ومن ثم فهي غير ملزمة لها ولا تجد الحكومة الإيرانية لديها ما يجعلها تعترف بهذه الاتفاقيات أو تعدها صحيحة، وأضاف الوزير الإيراني أن تلك المعاهدات جميعها لا تمثل أي التزام للحكومة الإيرانية، وعليه فإن الاتفاقيات والامتيازات المترتبة على تلك المعاهدات غير ملزمة لإيران من الناحية القانونية خاصة إن كانت منافية للمصالح الإيرانية، وانتهت المذكرة إلى أن إيران تعترض بكل شدة وإصرار على هذه الاتفاقيات لأنها تخرق حقوق السيادة الإيرانية فوق أراضيها ومياهها".

وقد رد الوزير البريطاني المفوض في طهران بأن الحكومة البريطانية تشرف على الشؤون الخارجية لهؤلاء الحكام العرب فإذا رفضت إيران الاعتراف بهذه الحقيقة فسيكون من الصعب على إيران الاتصال بهؤلاء الحكام العرب، وركزت المذكرة على أن بريطانيا تقوم حاليا بتصريف الشؤون الخارجية لهؤلاء القوم وأن إنكاركم لهذه المعاهدات لهو أمر لا يخص الحكام العرب ولا الحكومة البريطانية، فذلك شأنكم وحدكم، وأن عدم اعتراف الحكومة الإيرانية بهذه المعاهدات التي تخولنا بعضها رعاية الشؤون الخارجية لهؤلاء الحكام لن يؤثر بأي شكل في واجبنا تجاه هؤلاء.

وفي ٤ أيار ١٩٣٤م أكدت الحكومة الإيرانية أنها لا يمكن أن تسمح بأي نوع من أنواع التدخل البريطاني في علاقات إيران مع الحكام العرب في الساحل المقابل للخليج العربي، وفضلا عن ذلك أصدر المجلس النيابي في طهران قانونا يحدد المياه الإقليمية الإيرانية بـ ١٢ ميلا، وجاءت التعليمات إلى الوزير البريطاني المفوض بأن يعلم الحكومة الإيرانية رسميا بالنيابة عن حكومته وباسم الإمارات العربية في الخليج بأن المياه الإقليمية المعترف بها لإيران هي فقط ثلاثة أميال.

وأمام هذه الاعتداءات الإيرانية والتصريحات والقرارات الجريئة من السلطات الإيرانية نجد في المقابل أن الحكومة البريطانية تتخذ مواقف أكثر ليونة وتقدم التنازلات تلو التنازلات للجانب الإيراني من أجل ضمان مصالحها في الأراضي الإيرانية، ففي ١١ حزيران ١٩٣٤م قررت اللجنة الفرعية الوزارية للشرق الأوسط في الحكومة البريطانية تعديل تعليمات مجلس الوزراء البريطاني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٨م إلى القائد العام للبحرية البريطانية في شرق الأنديز، والقاضية بالحفاظ على الوضع القائم بالخليج العربي ومنع أية قوة

إيرانية من احتلال جزر طنب وأبو موسى وبالقوة إذا اقتضى الأمر ويقضي التعديل بعدم القيام بأي تحرك في طهران والسعي للحفاظ على الوضع القائم أطول ما يمكن، وذلك نظرا لحساسية الموقف الذي تطور نتيجة لرغبة البحرية البريطانية في الاستمرار باستخدام جزيرة حنجام وباسيدو أطول ما يمكن، ولعدم الرغبة في التسبب بأي حادث قد يؤدي إلى قيام الإيرانيين بمطالبة بريطانيا بالجلاء عن هاتين الجزيرتين.

وقد واصلت إيران سياستها في تحدي البريطانيين والعرب بشأن جزيرة طنب وتكررت اعتداءاتها على الجزيرة ففي ٢٨ آب قام مركب حربي إيراني بمطاردة مركب شرعي تابع إلى وكيل شركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية الذي كان يعيش في دبي، وقد شاهدت السفينتان (شورهام) و(بدفورد) البريطانيتان السفينة الحربية الإيرانية راسية ليلا في جزيرة طنب، وهنا أخطر قائدها (باياندر) قائد الأسطول الإيراني عن طريق قبطان السفينة البريطانية بأن جزيرة طنب تابعة لشيخ رأس الخيمة، وأن الشيخ يرغب أن يخطر بأي زيارة في المستقبل.

ولما كان من المتوقع أن تثير إيران موضوع مطالبها في جزيرة طنب وأبو موسى في أثناء اجتماع مجلس عصبة الأمم في دورته القادمة في شهر أيلول ١٩٣٤م قدم (لاسيل) وهو من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية مذكرة في ٤ أيلول حول هذه الجزر ووضعها القانوني لتكون تحت يد مندوب بريطانيا في الاجتماع، وقد أكد لاسيل في هذه المذكرة إلى (ريندل) رئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية أن المطالب الإيرانية بشأن جزر طنب وأبو موسى إنما هي مشابهة لمطالب إيران في البحرين، ولكن مع هذا فإن حجة إيران حول جزر طنب وأبو موسى أضعف منها في مسألة البحرين، وذلك أن

القضية العربية هنا قائمة على أساس أن إيران لم تمارس سلطة فعلية على هـذه الجزر لمدة ١٨٤ عاما على الأقل في مقابل ١٥١ عاما في حالة البحرين، ومـن المشكوك فيه أن إيران مارست سلطة قبل عام ١٧٥٠م في جـزر طنـب وأبـو موسى.

ولخص الأسيل حجج إيران التي تقوم على هاتين النقطتين بما يأتي:

أولا: أن جزر طنب وأبو موسى رسمت كونها أرضـا إيرانيـة علـى خريطـة صادرة عن وزارة الحرب البريطانية، وقد قدمت هذه الخريطة للشاه عـام ١٨٨٨م.

ثانيا: أن شيوخ لنجة القواسم الذين سيطروا على جزر طنب وأبو موسـى فـترة طويلة قبل هجرتهم من لنجة عام ١٨٨٧م كانوا في فترات قبـل رحيلـهم رعايا إيرانيين، وأنهم حكموا لنجة موظفين في الإدارة الإيرانية الحكومية.

ونلاحظ هنا كيف خرج لاسيل بتعميمات خاطئة متأثرا بقرارات الوكـلاء السياسيين البريطانيين يوم كانوا متحاملين في آرائهم ضد قواسم الساحل العمـاني، كما نلاحظ كيف وضع فرضيات ومسلمات لم تذكر أبدا فـي عـرض القضيـة التاريخية، فلم يعرف أبدا أن شيوخ قواسم لنجة قد مارسوا أي سلطة على جزيـرة أبو موسى بصفة خاصة كما يتضح أيضا من العرض التاريخي السابق أن جـزر طنب كانت دائما في يد قواسم رأس الخيمـة، وقـد تركـت آراء لاسـيل هنـا وفرضياته انحرافات كثيرة في كل الدراسـات القانونيـة فـي وزارة الخارجيـة البريطانية خلال الأعوام القليلة القادمة.

وقد قرر لاسيل أن دراساته السابقة لهذه القضية إنما قامت على سوء الفـهم التقليدي في الأوراق والتقارير البريطانية، وهو أن إدارة الجزر لسـنين طويلـة

سابقة على عام ١٨٨٧م إنما كانت في يد شيوخ القواسم على الساحل الجنوبي أي حاكم لنجة، ولكن الذي توصل إليه لاسيل من إمعان النظر في هذه المسألة هـــو أنه على الرغم من أن شيوخ لنجة الذين حكموا جزر طنب وابو موســـى كـــانوا فترة ما أو آخر أيامهم تابعين بل موظفين في الإدارة الإيرانيـــة، فـــإن ارتبـــاط الجزر بهم لا علاقة له إطلاقا بموضوع تبعيتهم للحكومـــــة، وذلـــك أن هـــؤلاء الشيوخ من القواسم كانوا يحكمون هذه الجزر مدة طويلة قبل أن تطـــأ أقدامـــهم جزيرة لنجة وكان مقرهم الأساس الساحل العماني، وعلى هذا الأساس فإن حقوق شيوخ لنجة القواسم على هذه الجزر، إنما هي مستمدة من صلاتهم العائلية لا مـــن مركزهم كونهم موظفين إيرانيين، كما أن هذه الحقوق لقواسم لنجة علـــى الجـــزر كانت دائما مشاعة ومشتركة بينهم وبين شيوخ القواسم على الساحل العماني الذي كان شيوخ لنجة تابعين له، وبناء على ذلك فإنه حينما طرد شيوخ القواســـم فـــي لنجة من الساحل الجنوبي انتهت بذلك أية شبهة حقوق لإيران على هذه الجـــزر، وعادت الملكية كاملة لشيوخ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة وهـــم أصحـــاب الحقوق الثابتة والدائمة في هذه الجزر.

إن شيوخ القواسم في لنجة كانوا على الدوام وفي كل الأوقـــات يعـــترفون وبدون شائبة أو مشاكل بتبعية هذه الجزر لأولاد أعمامهم قواسم عمان، كما كانوا يؤكدون على الدوام بتبعيتهم وصلتهم العائلية بقواسم عمان، وأن الحاكم القاســـمي في الشارقة كان يعد الحاكم الأعلى للقواسم في كلا الساحلين، أمـــا مســـألة دفـــع الضرائب وجردهم تحت إدارة الموانئ الإيرانية وخاصة في أواخر تواجدهم فـــي جزيرة لنجة لا يعني أبدا تبعية الجزر بل وتبعيتهم أنفسهم للحكومة الإيرانية وإنما ذلك يأتي من قبيل الحفاظ على سيادتهم وممتلكاتهم في الساحل الجنوبي للخليـــج

العربي ودوام سيطرتهم عليها، ويبدو ذلك نهجا سياسيا صحيحا في سبيل المحافظة على أملاكهم وسيادتهم وخاصة في ظل ظروف ذلك الزمان.

وفي ١١ أيلول ١٩٣٤م قامت سفينة إيرانية أخرى تدعى (جاروك) بإنزال جماعة على جزيرة طنب، ورست مقابل ساحل الجزيرة وعلى الرغم من تحذير قبطان السفينة البريطانية (بدفورد) السابق من تكرار هذه الأعمال في الجزيرة، فقد زار قبطان السفينة الإيرانية (شاروخ) الجزيرة ولما سئل عن سبب الزيارة أنكر علمه بما أخطر به باياندر من ضرورة الأخطار قبل الزيارة، وقد تبين فيما بعد أن هذا القبطان كان قد التقى مع باياندر وهو في طريقه إلى جزيرة طنب.

وقد راقبت لندن في قلق شديد هذه النشاطات البحرية التي تلت مباشرة الزيارة التي قام بها الموظفون الإيرانيون في بندر عباس لجزيرة طنب، وبدأت الحكومة البريطانية تتخذ موقفا أكثر حزما من ذي قبل بشأن البحرية الإيرانية، ونشاطها حول الجزر المتنازع عليها، ونظرا لهذه التعديات على الجزر العربية خلال عام ١٩٣٣م وشهري آب وأيلول ١٩٣٤م، فقد تمت مناقشة الموقف في وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٣٤م، ودار النقاش حول اتخاذ إجراء صارم، وقد أكد في هذا الاجتماع: "إذا ما تم التسامح مع هذه التصرفات الإيرانية غير الشرعية في أماكن مثل طنب وضد الملاحة العربية، فسنكون في موقف مخجل ومخز لعدم إمكاننا الدفاع عن المصالح الشرعية لأصدقائنا العرب، إذن أننا ملتزمون للدفاع عنهم استنادا إلى المعاهدات الموقعة معهم، ولا يجوز استفزاز الإيرانيين للانتقام منا بأعمال استفزازية بالمثل في أماكن مثل حنجام وباسيدو، حيث سيكون موقفنا ضعيفا".

وفي ١٧ أيلول وبعد عدة اجتماعات تلت هذا الاجتماع في وزارة الخارجية البريطانية، أرسلت التعليمات للأسطول البريطاني في الخليج العربي بشأن سلوكه

مع قطع الأسطول الإيراني، كما أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى قائد الأسطول البريطاني في الخليج العربي مذكرة إياه بتعليمات سابقة بخصوص مقاومة أية محاولة إيرانية لاحتلال الجزر بالقوة، وقد أبلغ الوزير البريطاني المفوض في طهران بأن يخطر الحكومة الإيرانية بالتغيير الذي طرأ على سياسة بريطانيا في مياه الخليج العربي، وتقتضي هذه التعليمات بأنه إذا زارت سفينة من الأسطول الإيراني أيا من جزر طنب وأبو موسى بدون إخطار سابق، فعلى الأسطول البريطاني أن يعمل على انسحابها بأسرع وقت ممكن وبالوسائل التي تحتمها الضرورة ومن بينها استخدام القوة.

وتتماشى هذه التعليمات مع حالة البريطانيين آنذاك إذ أنهم فقدوا الأمل في عقد أية معاهدة مع إيران، كما كان للتحديات الإيرانية المتكررة لحقوق العرب في جزر طنب وأبو موسى، وخاصة تجاهل السفن الإيرانية لضرورة الأخطار المسبق قبل القيام بأية زيارة لهذه الجزر أثر كبير في التقليل من مكانة بريطانيا في الساحل العماني.

كما ذكر الوزير البريطاني المفوض في طهران أن الحكومة الإيرانية باتفاق شفهي بين بريطانيا وإيران بخصوص الحفاظ على الوضع الراهن في الخليج العربي أي إقرار بريطانيا بالاحتلال الإيراني لجزيرة صيري واعتبار جزر أبو موسى وطنب جزرا عربية، كما لفت انتباه الحكومة الإيرانية إلى الأوامر التي صدرت إلى قائد الأسطول البريطاني في الخليج العربي.

وفي حقيقة الأمر كان هناك تقارب بين الجانبين الإيراني والبريطاني، ففي شهر أيلول وذلك في أثناء اجتماع (جون سيمون) وزير الخارجية البريطاني مع (باقر كاظمي) وزير الخارجية الإيراني في ١٢ أيلول حيث طلب الأخير استمرار المفاوضات البريطانية الإيرانية وإزالة نقاط الاختلاف بين الطرفين،

وقد سر هذا الاقتراح الوزير البريطاني، إلا أنه سرعان ما تلقى نبأ الاعتداء الأخير للسفينة الإيرانية على جزر طنب بعد عودته مباشرة إلى لندن، في حين تذكر بعض المصادر أن استئناف المفاوضات قد أدى إلى الطلب من الوزير البريطاني تخفيف حدة التحذير البريطاني الأخير للحكومة الإيرانية وأن الأمور أصبحت تسير على ما يرام بين الجانبين، غير أن الحكومة البريطانية حذرت بشكل رسمي الوزير الإيراني في ٢٨ أيلول ١٩٣٤م بأنها تعد مطالبة إيران بطنب لا أساس لها، كما حذر السير (آرهو) الوزير البريطاني الجديد في طهران حسب التعليمات التي لديه الحكومة الإيرانية مرة أخرى من أية محاولة اعتداء على طنب وأنها ستقاوم إذا ما اقتضت الضرورة بالقوة.

ومما يؤكد ذلك أنه في ٨ تشرين الأول ١٩٣٤م زار الوزير الإيراني المفوض في لندن وزارة الخارجية البريطانية، وأبلغ المسؤولين فيها أن حكومته تعد جزر طنب وأبو موسى أرضا إيرانية، ولذلك فهي تعد التبليغات البريطانية الأخيرة ليس إلا تعبيرا غير ودي من جانب الحكومة البريطانية.

وفي الوقت نفسه فإن الشيخ سلطان كان في حيرة من أمره وقد وجد نفسه واقعا بين فكي كماشة الاستراتيجية السياسية لكل من الحكومتين البريطانية والإيرانية، ففي تلك الأثناء كتب الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة رسالة في ٣ أيلول ١٩٣٤م إلى المقيم السياسي الجديد (فاول) يهنئه فيها على توليه منصبه، ولما كان مركز الشيخ المالي سيئا نظرا لكساد تجارة اللؤلؤ في تلك الأوقات، فإن الشيخ أبلغ فاول أنه يفضل أن تستأجر بريطانيا جزيرة طنب، وإذا لم ترغب بريطانيا في هذا الأمر فإنه يطلب منها أن تسمح له بممارسة حقوقه في هذا الموضوع.

وقد أثار الشيخ سلطان سخط المقيم السياسي عليه عندما قام في ٢٩ كانون الأول بإنزال علمه من فوق جزيرة طنب وإزالة سارية العلم منها، وعلى أثر ذلك مباشرة أرسل المقيم السياسي زورقا وحيد الصاري إلى الشارقة للاستفسار عن معنى "الإجراء غير العادي" الذي اتخذه الشيخ سلطان، وقد أفاد مندوب المفوضية السامية البريطانية بأن إزالة سارية العلم كانت تهدف لفت نظر بريطانيا إلى عدم دفعها إيجار المنارة في حين أن حاكم الشارقة قد تسلم إيجار المرفأ الجوي الذي تستخدمه بريطانيا في مشيخته، ومن الأسباب التي ذكرها أيضا أن الشيخ سلطان اتخذ هذا الإجراء أملا في زيادة دخله الشخصي وليس بضغط من إيران.

وكتب قائد القوة البحرية البريطانية في الخليج العربي في تقريره المؤرخ في ٣١ كانون الأول ١٩٣٤م بأنه: "قد تبين من زيارة قامت بها السفينة الحربية بيدفورد إلى جزيرة طنب أن شيخ رأس الخيمة قد أنزل علمه من فوق الجزيرة، وقد أشيع أن السلطات الإيرانية تقوم باتصالات مع الشيخ لتأجير الجزيرة".

وقد أبرق المقيم السياسي البريطاني هذا الأمر إلى حكومة الهند في كانون الثاني ١٩٣٥م مؤكدا أن وكيل الشيخ الذي أزال الأعلام قد أخبر الحارس بأن "الحكومة الأكثر قوة سوف تأتي وتنصب علمها"، كما أن قائد البحرية البريطانية في الخليج العربي أمر سفينة شراعية صغيرة بالبقاء في طنب.

لم تكن هذه الأخبار مقلقة فقط السلطات البريطانية في الخليج العربي والهند بل ولدى المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية في لندن، وأظهر المسؤولون البريطانيون في وزارة الخارجية البريطانية بلندن استعدادهم لعزل شيخ رأس الخيمة "بتهمة الخيانة بسبب تسليمه ممتلكات قويمة" كما يدعون، ورأى هؤلاء المسؤولون أنه من الأفضل وضع الجزيرة تحت السيطرة

البريطانية المباشرة بدلا من تركها في يد شيخ لا يمكن الاعتماد عليه، أو بدلا من استيلاء الإيرانيين عليها دون حصول بريطانيا على تحقيق معاهدة بريطانيا إيرانية".

ونتيجة لذلك فقد وضع (باجالي) أحد مستشاري وزارة الخارجية البريطانية القانونيين مقترحا أمام الحكومة البريطانية بشأن هذا الموضوع وذلك بأن توجه الحكومة البريطانية إنذارين في وقت واحد إلى شيخ رأس الخيمة وآخر إلى الإيرانيين، وقد احتوى الإنذار على النقاط التالية:

أ. إلى رأس الخيمة:

١-ليس لك حق التنازل عن أراضي منطقتك لأحد إلا لنا.

٢-ليس لك حق الاتصال بقوة أخرى ما عدا عن طريقنا.

٣-لديك أيام لإعادة رفع العلم (الراية).

ب. إلى الإيرانيين:

١-أن شيخ رأس الخيمة ليس لديه حق في الاتصال بأي قوة إلا من خلالنا.

٢-إن شيخ رأس الخيمة ليس لديه حق لأن يمنح منطقته إلا لنا.

٣-إن شيخ رأس الخيمة هو مالك جزئي مع شيوخ القواسم الآخرين (يعني الشارقة).

٤-لو أردتم أن تشتروا الجزيرة، فسوف ننقل عرضكم إلى رأس الخيمة والشارقة.

ومع أن حكومة الهند وافقت على اقتراح نزع الجزيرة من رأس الخيمـــة، فإنها فضلت إلحاقها بالشارقة حيث أن الجزيرة جزء مـــن ممتلكـــات القواسـم، وعارضت حكومة الهند أي اقتراح بإلحاق الجزيرة بإيران.

وفي ٥ كانون الثاني ١٩٣٥م أوصى المقيم السياسي (فاول) فـــي بوشـــهر بأنه إذا لم يضع الشيخ علما جديدا فيجب أن يسمح لشيخ الشارقة بأن يفعل ذلـــك خاصة وأن شيخ الشارقة قد أبدى استعداده لرفع علمه، حيـــث أنـــه كـــان مـــن المعروف أن حاكم الشارقة كان يطمح إلى استعادة جزيرة طنب كونها جزءا مـــن الأراضي التابعة له، وقد عارض الوزير البريطاني المفوض في طهران وكذلـــك حكومة الهند هذا إذ أنهم يرون أن أي تغيير في ملكية طنب في ذلك الوقت إنمـــا يضعف الموقف العربي والبريطاني في مواجهة الحكومة الإيرانية.

وكتب الوزير البريطاني المفوض في طهران في ٨ كانون الثـــاني ١٩٣٥م إلى حكومته بأن مشكلة طنب سوف تكون موضوعا هاما فـــي أيـــة مفاوضـــات بريطانية إيرانية مقبلة، ولهذا يجب أن لا تتراخى قبضة بريطانيا عليـــها، وأكـــد الوزير البريطاني في برقيته أنه يبدو أن هناك احتمالا بأن ترغب حكومة إيـــران في استئناف المفاوضات، ولذلك فإن أي تغيير في ملكية طنب في ظل الظـــروف الحالية أمر غير مرغوب فيه خاصة وأن الحكومة البريطانية قـــد أشـــارت إلـــى الحكومة الإيرانية أنها تنوي مقاومة أي مطالبة إيرانية فيها، وسيبدو مـــن غـــير المنطقي السماح لشيخ الشارقة أن يحوز عليها.

وأوصى الوزير البريطاني المفوض بأن تعطي الحكومة البريطانية شـــيخ رأس الخيمة بعض المال إيجارا للفنار، وهذا سيشجعه في الوقت نفسه لكي يعيـــد رفع علمه.

وفي شهر كانون الثاني ١٩٣٥م أظهرت إلى المقيم السياسي في الخليج العربي أن دوافع شيخ رأس الخيمة من إنزال علمه كانت بسبب الضائقة المالية الشائعة هذه الأيام في الخليج العربي، وأن هدف شيخ رأس الخيمة هو الحصول على إيجار للنفار من البريطانيين يشبه الإيجار الذي حصل عليه قريبه شيخ الشارقة عن المطار البريطاني في إمارته، وقد تأكد المقيم السياسي أن شيخ رأس الخيمة لم يعرض الجزيرة على الإيرانيين أبدا.

وفي ٨ آذار ١٩٣٥م أتخذ قرار في اجتماع مجلس الدفاع الإمبراطوري مسترشدين بتوجيهات المقيم السياسي، ويقضي هذا القرار بإعطاء شيخ رأس الخيمة مهلة عشرة أيام ليعيد خلالها رفع علمه فوق الجزيرة، على أن يبلغ أن عدم تلبيته لهذا الأمر سوف يترتب عليه نقل ملكية الجزيرة إلى شيخ الشارقة، وفي ٢٨ آذار توجه المقيم السياسي بنفسه إلى شيخ رأس الخيمة كي يناقش الأمر معه، ولكن الشيخ سلطان بن سالم رفض مقابلته.

وفي ٢٩ آذار وجه الشيخ سلطان بن سالم رسالة إلى المقيم السياسي أوضح فيها سبب إنزال علم رأس الخيمة هو الحاجة إلى المال، وقال الشيخ أنه في الماضي حينما كان لدى رأس الخيمة دخل معقول من الغوص وراء اللؤلؤ والتجارة، لم يطلب من البريطانيين إيجارا عن الفنار أو مساعدتهم في دفع رواتب موظفين في جزيرة طنب، ولكن في الوقت الحالي تغيرت أحواله المالية بسبب كساد الغوص والتجارة، ولم يعد باستطاعة الشيخ دفع رواتب مندوب له وحراس وفي جزيرة طنب، ولقد أبلغ الوكيل السياسي الشيخ عيسى بن عبد اللطيف بهذا الموقف في كانون الأول الماضي ولكن عونا ماليا لم يصل إليه، وبعد أن شرح الشيخ موقفه أبلغ المقيم السياسي أنه سوف يرفع علمه على الجزيرة، وأنهى الشيخ خطابه باعتذاره عن عدم تمكنه من مقابلته في أثناء

زيارته لرأس الخيمة في اليوم السابق، وعلى أثر هذه الرسالة جاء في تقرير الوكيل السياسي عيسى بن عبد اللطيف أن الشيخ سلطان بن سالم قد أرسل إحدى سفنه إلى جزيرة طنب يوم ٢ نيسان، وفي الثالث من نيسان رفرف علم رأس الخيمة فوق جزيرة طنب.

وخلال شهر آذار أيضا أثارت إيران أزمة أخرى حول جزيرة أبو موسى، ويعود تاريخ هذه الأزمة إلى شهر أيلول من عام ١٩٣٤م حينما منح شيخ الشارقة (سلطان بن صقر) تصريحا للكابتن (بايلدون) لفحص الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى التابعة له على أن يقوم بمنحه امتيازا لاستغلال الأوكسيد فيما لو كانت نتائج الفحص مشجعة، وكان بايلدون قد حصل على هذا التصريح لحساب شركة الوادي الذهبي المحدودة البريطانية (Colon Valley and Oxiced Co.Ltd.)، ولهذا الغرض زار أحد ممثلي الشركة جزيرة أبو موسى وأخذ من الأوكسيد لفحصها في شهر تشرين الثاني ١٩٣٤م،ووضع هذا المهندس تقريرا في الشهر ذاته عن كفاءة الأوكسيد في هذه الجزيرة، وعلى أثر ذلك وقع الشيخ سلطان بن صقر في آذار ١٩٣٥م امتيازا مع شركة الواوي الذهبي البريطانية باستغلال أوكسيد الحديد في جزيرته بصيغة عقد اختياري لمدة ستة أشهر من حاكم الشارقة مقابل دفعها لمبلغ (٥٠٠) روبية، وقد اعترضت الحكومة الإيرانية على هذا الامتياز وقدمت احتجاجا إلى وزارة الخارجية البريطانية أكدت فيها تبعية جزيرة أبو موسى لها وأن الشركة ليس لها الحق في الحصول على عقد الامتياز مع شيخ الشارقة، أو القيام بعمليات استغلال، وعدت هذا العقد باطلا، ولذا فإنها هي التي يجب أن تعطي الامتياز وليس الشيخ سلطان بن صقر، وقد عدت الحكومة الإيرانية منح هذا الامتياز خرقا للوضع القائم إلى حين

صدور قرارات نهائية بشأن السيادة على جزيرة أبو موسى، ولكن وزارة الخارجية في لندن تجاهلت هذا الاحتجاج، وأهملت هذه المسالة.

وفي أثناء هذه الفترة عادت الحكومة الإيرانية إلى طرح موضوع ادعائها في جزر طنب وأبو موسى بصيغة أخرى، ففي ٢ نيسان ١٩٣٥م اجتمع وزير الخارجية الإيراني باقر كاظمي مع هوكسن الوزير البريطاني المفوض الجديد في طهران وعرض عليه اقتراح إمكانية عقد اتفاقية ثنائية بين إيران وبريطانيا يقرر بموجبها اعتراف بريطانيا بالسيادة الإيرانية على جزر طنب وأبو موسى في الخليج العربي ومساندة بريطانيا لإيران في مسألة النزاع مع العراق على شط العرب ومقابل ذلك تعترف إيران باستقلال البحرين وبالعلاقات التعاهدية القائمة بين الحكومة البريطانية وإمارات الساحل العماني.

وقد أكد الوزير البريطاني المفوض هوكسن للوزير الإيراني بأن الحكومة الإيرانية تدرك آراء الحكومة البريطانية حول وضع جزيرتي طنب وأبو موسى ووضعها مقابل الحكام العرب على الساحل العماني ولذلك فإنه لا يستطيع أن يبدي أي تشجيع حول احتمالية مقترح كاظمي.

وفي ٤ أيار ذكر كاظمي هذا المقترح الإيراني إلى هوكسن مرة أخرى وصرح بأنه يقترح مناقشة وضع الجزر مع وزير الدولة البريطاني في جنيف، وقد أثار هذا الموضوع أيضا الوزير الإيراني المفوض في لندن في مقابلة له مع السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية في وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ أيار ولكن السير جون لم يبد تشجيعا وكان قادرا على تجنب أي مناقشة لهذه القضية المحدودة.

ونلاحظ هنا تعقد الموقف أكثر من ذي قبل بعد أن ضمت إيران جزيرة أبو موسى إلى مطالبها أيضا -...كان اكتشاف أوكسيد الحديد الأحمر في أبو موسى

سببا في المطالبة الإيرانية بالجزيرة...- وكيف أخذت تفرض شروطا لمشاكل سياسية أخرى أخذت تساوم بها على الرغم من عدم وجود أي علاقة مشتركة بينها، ولكن هي من قبيل المناورة السياسية ففي الأشهر الأولى من عام ١٩٣٥م وخاصة بعد قرار بريطانيا سحب القواعد البحرية البريطانية من جزيرة حنجام وقاعدة باسيدو وتلاشي كل أمل في استئناف المفاوضات البريطانية الإيرانية، وذلك بسبب عقبة قضية جزر طنب وأبو موسى، والمشاكل التي تضعها الحكومة الإيرانية في طريق إيجاد الحلول الملائمة لها، ومع توقف المفاوضات تماما، اتبعت بريطانيا سياسة أكثر تشددا نحو زيارات إيران الحربية للجزر، وأصبح الطريق الوحيد لبحث أمر هذه الجزر هو عصبة الأمم.

وقد شهدت هذه الأشهر إعادة تقييم المستندات القانونية حول ملكية الجزر وشغلت الإدارات البريطانية السياسية المختلفة بإجراء دراسات تفصيلية وجمع حقائق أكثر لتزويد المندوب البريطاني في عصبة الأمم بكل هذه المعلومات ورسم سياسة بريطانية شاملة وقوية يعرضها المندوب البريطاني على العصبة، ففي تقرير وضعه (لامبريت) و(ريندل) من القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية في ١٧ أيار ١٩٣٥م جاء فيه: "لقد نظر في إمكانية التنازل عن طنب لإيران في الماضي ولكن الاعتراضات التي رافقت ذلك كانت كبيرة لا يمكن تجاوزها خاصة في ضوء علاقات المعاهدة الخاصة بين الحكومة البريطانية وقبيلة القواسم الذين تعود الجزر لهم والذين وضعوا ثقتهم في الحكومة البريطانية لإدارة علاقاتهم الخارجية".

وفي شهر تشرين الأول ١٩٣٥م قدم باجالي المستشار في وزارة الخارجية البريطانية مذكرة مختصرة لرئيسه ريندل معلقا على تقرير لاسيل في العام

الماضي، وقد اختلفت النتائج التي وصل إليها باجالي اختلافا أساسيا عن زميله لاسيل.

وفي ٤ أيار ١٩٣٦م أثار وزير خارجية إيران مع الوزير البريطاني المفوض في طهران موضوع النزاع حول جزيرة طنب مرة أخرى، وعرض الوزير الإيراني المقترح الإيراني السابق الذي قدمه في عام ١٩٣٥م وأبدى رغبته في استئناف المناقشات مع وزير الخارجية البريطانية في جنيف في دورة عصبة الأمم المقبلة، ولكن الوزير البريطاني المفوض لم ير فائدة من إعادة فتح باب المفاوضات، وقد أيده ريندل في وزارة الخارجية البريطانية في رأيه حينما كتب أنه من المستحيل تشجيع الإيرانيين على هذا الاقتراح بسبب التزامات بريطانيا أمام الحكام العرب، إضافة إلى عدم إمكانية موافقة حكومة الهند البريطانية أبدا على مثل هذا الاقتراح.

وقد ظلت إيران تعتبر هذه الجزر أراضي إيرانية، وتمسك الشيوخ العرب بحقوقهم في الجزر التي يمارسون عليها السيادة الفعلية، واستمر هذا الموقف بعد انقطاع المفاوضات البريطانية الإيرانية، فلقد كان النزاع بينهما على جزر البحرين وجزر الساحل العماني الثلاث من أهم أسباب عدم التوصل إلى معاهدة لتسوية المشاكل بينهما، حيث استمرت السلطات البريطانية تعد العرب هم أصحاب الأرض الحقيقيون وتتعامل على أساس تبعيتها لهم، فقد طلب مندوب شركة الوادي الذهبي البريطانية من الوكيل السياسي في الشارقة السماح له بمقابلة حاكم رأس الخيمة لتقديم طلبه بخصوص إجراء فحص لأوكسيد الحديد في جزيرتي طنب، وقد كتب الوكيل السياسي في الشارقة إلى الشيخ سلطان في ٧ شباط ١٩٣٧م يطلب منه السماح لمهندس الشركة بزيارة جزيرتي طنب لأخذ كمية من المعدن لفحصها بعد أن أبدى الشيخ موافقته المبدئية خلال مقابلة له مع

مندوب الشركة في ١ شباط ١٩٣٧م، ووعده بإرسال كتاب موافقة للوكيل السياسي في الشارقة وكذلك كتاب آخر إلى ممثل الشيخ في الجزيرة بالسماح للمهندس بزيارة الجزيرة.

كما كتب المقيم السياسي في ٣ شباط ١٩٣٨م إلى الشيخ سلطان يرجو منه الإذن لأحد العاملين في جزيرة أبو موسى بزيارة جزيرة طنب إذ كان "يريد التفاهم مع حضرتكم بخصوصها، راجيا من حضرتكم أن تتفضلوا بالإذن له ليتسنى له زيارة جزيرة طنب وكذلك تكتبوا إلى وكيلكم في جزيرة طنب عن ذلك".

وقد كتب الوكيل السياسي في الشارقة إلى الوكيل السياسي في البحرين للسماح بإعطاء ترخيص لمندوب الشركة ويخبره بموافقة حاكم رأس الخيمة بالسماح للمهندس بزيارة جزيرة طنب للقيام بالدراسات والأبحاث اللازمة للكشف عن معدن الأوكسيد الأحمر، وطلب حاكم رأس الخيمة من ممثله في الجزيرة بتقديم كافة التسهيلات الممكنة لمهندس الشركة ويهيئ له كل ما يحتاجه في أثناء إقامته في طنب.

ويبدو أن إصرار بريطانيا على إبقاء جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تحت سيادة الشارقة ورأس الخيمة يرجع أساسا إلى وجود أوكسيد الحديد الأحمر والنفط في هذه الجزر، واستغلال الشركات البريطانية لهذين المعدنين، وخوفا من أن أي تغيير في مسألة السيادة على هذه الجزر لصالح إيران يؤثر على المصالح البريطانية فيها، وفي منطقة الخليج العربي لأهمية موقع هذه الجزر، علاوة على ذلك فقد كان البريطانيون هم المتحكمون بالسياسة الخارجية لتلك الإمارات محافظون على الجزر من الاحتلال الإيراني، حفاظا على ميزان القوى في المنطقة كما أرادت أن تحتفظ بهذه الجزر لتتحكم

بريطانيا من خلال حكام الشارقة ورأس الخيمة في مدخل الخليج العربي، وكذلك لأهمية معدني أوكسيد الحديد والنفط المتوفرين فيهما وفي المياه الإقليمية المجاورة لهما وبكميات تجارية، وقد تمثلت هذه المصالح بشكل أدق في امتيازات النفط التي حصلت عليها شركة امتيازات النفط المحدودة البريطانية (P.C.L.Co.) من شيوخ دبي والشارقة ورأس الخيمة وأبو ظبي في سنة ١٩٣٨م، ١٩٣٩م إضافة إلى خطوط المواصلات الجوية البريطانية عبر الساحل العماني ومطاراتها في ذلك الساحل، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن بريطانيا كانت تتولى أمر توزيع هذه الجزر بين الأطراف المتصارعة في ضوء مصالحها الاستراتيجية الخاصة، خاصة بعد أن بدأ النفط منذ النصف الثاني من حقبة الثلاثينات من القرن الماضي يحدد ملكية الجزر العربية فيجعلها لإيران أو لأحد الأطراف العربية، ولم يكن اهتمامها في الحقيقة التاريخية وهي أن هذه الجزر عربية.

إن آخر مرة أثارت إيران فيها موضوع الجزر العربية خلال فترة ما بين الحربية العالمين كانت في سنة ١٩٣٨م عندما تقدمت إيران بطلب لإنشاء فنار آخر في جزيرة طنب الكبرى، وقد توقفت إيران عن ادعاءاتها ومطالبها بهذه الجزر على أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية.

الفصل التاسع عشر

بريطانيا والتغلغل الأمريكي في الخليج العربي بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٩م)

أولاً: بدايات التنافس البريطاني الأمريكي على النفط

بدأ الاهتمام بنفط الخليج العربي في أواخر القرن التاسع عشر واتخذ صورة واضحة في مطلع القرن العشرين حين تم التوقيع على أول امتياز نفطي في إيران ١٩٠١م بين الحكومة الإيرانية والمواطن البريطاني (وليم نوكس دارسي) في ٢٨ أيار من العام المذكور، ولعل في هذه الخطوة ما يكفي بريطانيا لكي تنتبه لاحتكار الثروات النفطية المحتملة في أقطار الخليج العربي وإثقال حكامها بمعاهدات إضافية تلزمهم بعدم منح أي امتياز نفطي لأية جهة كانت دون الأخذ بمشورة وموافقة بريطانية.

وبعد حصول دارسي على امتياز ١٩٠١م دخلت بريطانيا ميدان التنافس على نفط العراق مع ألمانيا وأمريكا وتمكنت في النهاية من تنسيق سياستها مع ألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى للحد من توغل المصالح النفطية الأمريكية في العراق، فقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تكرس اهتمامها للمنطقة بعد اكتشاف النفط فيها وعمدت إلى مزاحمة الدول الأخرى لضمان نصيبها من النفط، ودعمت لهذا الغرض أحد رعاياها المدعو (كولبي شستر) في عام ١٩٠٨م للتوصل إلى اتفاق مع السلطان العثماني بشأن عدد من مشاريع الأشغال العامة والتنمية الاقتصادية، ورغبة من الأمريكيين في إثبات جديتهم للأتراك، عمدوا إلى إيداع بعض الأموال في البنك التركي، كما قاموا بتأسيس (الشركة العثمانية الأمريكية للتنمية).

لكن المحاولات الأخيرة -مع ما رافقها من دعم الحكومة الأمريكية ومطالبتها بسياسية الباب المفتوح- لم تفلح أمام التعاون البريطاني - الألماني إذ أدرك هؤلاء أن الأمريكيين يخفون وراء مشاريعهم هذه مخططاً للهيمنة على

الثورة النفطية غير المستغلة، وهذا ما يفسر تأجيل البرلمان العثماني لمناقشة مشروع شستر من دورة إلى أخرى حتى اقترح إرجاء بحثه إلى أجل غير مسمى دون رفضه صراحة، في الدورات المنعقدة في عامي ١٩١٠م و١٩١١م.

وبالرغم من هذه العقبات فإن المصالح الأمريكية ما لبثت أن أعادت الكرة في عام ١٩١٣م حين طلبت شركة نفط كاليفورنيا من الجكومة العثمانية الحق في استغلال سائر الثروات النفطية في الإمبراطورية العثمانية مقابل فرض قدره اثنا عشر مليون ونصف فرنكاً مع المشاركة في الأرباح، غير أن الحكومة العثمانية رفضت هذا العرض، فما كان من الأمريكيين إلا أن يوفدوا بعثة إلى فلسطين للتنقيب عن النفط لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أعاق الخطوة الأخيرة كما أنهى بنفس الوقت التقارب البريطاني – الألماني.

وبانتهاء الحرب خرجت بريطانيا سيدة الموقف في الخليج العربي بعد اندحار العثمانيين والألمان وانسحابهم من المنطقة، فانفردت لكي تبسط يدها على الثروة النفطية في شمال العراق بعد أن أمسى تحت سيطرتها العسكرية، وزادت من نفوذها وهيمنتها على حكام الخليج العربي عبر الاتفاقيات التي عقدتها معهم في الوقت الذي لم تزل فيه محتفظة بزمام الأمور في إيران. غير أن التقدم الذي أحرزته بريطانيا بعد الحرب لم يمر بسهولة، إذ سرعان ما واجهت بريطانيا معارضة الأمريكيين بشأن النفط في شمال إيران وشمال العراق أيضاً. مما اضطرها لأن توزع جهودها في اتجاهين بين العمل على تخفيف الضغط الأمريكي على النفط في شمال إيران، وتسوية خلافاتها مع أمريكا حول نفط الموصل.

فبالنسبة لنفط شمال إيران فقد كان يقترن باسم المواطن الروسي (خوستريا) حين حصل هذا في ٩ آذار ١٩١٦م على امتياز نفطي غطى الولايات

الإيرانية الشمالية، إلا أن تغير الأوضاع في روسيا بعد ثـورة أكتوبـر ١٩١٧م، حال دون الاعتراف بالامتياز المذكور وأقر ذلك من قبل الحكومتيـن السـوفيتية والإيرانية. ومثل هذه الظروف فسحت المجال أمام شركة النفط الانكلو – فارسية للحصول عليه فتمكنت في ٨ أيار ١٩٢٠م من شرائه من شركة خوستريا مقـابل (١٠٠٠٠٠) باون، ما لبثت أن أنشأت في ١٤ آب ١٩٢٠م شركة جديـدة باسـم شركة نفط شمال فارس برأسمال قدره ثلاثة ملايين باون.

لقد تمكنت المصالح البريطانية من الحصول على الامتياز إلا أنها لم تتمكن من استثماره، إذ حال دون ذلك النشاط الذي كانت تبذلـه المصـالح الأمريكيـة لاستثمار نفط المنطقة إضافة إلى رغبة الإيرانيين المتزايدة لأن تتعهد الشـركات الأمريكية بتطوير نفط الولايات الشمالية. وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكيـة عن احتجاجها على الخطوة الأخيرة التي أقدمت عليها الشركة الإنكلـو–فارسـية واعتبرت ذلك منافياً لسياسة الباب المفتوح، وطـالبت بمنـح الفـرص الكافيـة للشركات الأمريكية في الانضمام للمباحثات الدائرة بشأن امتياز المنطقة الشمالية.

ومما زاد هذا الموقف قوة تجاوب الحكومة الإيرانية مع أهداف المصـالح الأمريكية في إيران، إذ أعرب السفير الإيراني في واشنطن عن رغبة بلاده فـي تولي الشركات الأمريكية استثمار نفط المنطقة الشمالية، ولاقت دعوتـه ترحيبـاً حاراً من وزارة الخارجية الأمريكية كما جاء ذلك في مذكرتها الجوابية فـي ١٢ آب ١٩٢٠م، وذهبت الحكومة الإيرانية أبعد من ذلك وأعلنت في أيلول من نفـس العام عن اعتبارها لامتياز خوستريا ملغياً على أن يصادر البرلمان علـى ذلـك نهائياً، وأكدت على أن تؤخذ المصالح الأمريكية بنظر الاعتبار فيما يخص امتياز نفط المنطقة الشمالية.

وإزاء تلك أخذت الشركة الإنكلو-فارسية خلال النصف الأول من ١٩٢١م بالضغط على الحكومة الإيرانية للاعتراف بامتياز خوستريا، واحتج المسؤولون البريطانيون رسمياً بعد أن لاحت احتمالات منح الامتياز للأمريكيين، وقد ردت الحكومة الإيرانية بعدم اعترافها بالامتياز المذكور وبطلان الادعاء البريطاني، ولم يقتصر الموقف البريطاني على مخاطبة الحكومة الإيرانية، بل واجهوا الحكومة الأمريكية رسمياً بذلك في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢١م، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي (هوكس) أجاب متحدياً في أن يكون البريطانيون قد أتموا الشروط اللازمة للحصول على الامتياز، وعلى الأخص حصولهم على موافقة البرلمان الإيراني، وأضاف أن حصولهم على هذا الامتياز يعني احتكارهم لكل أراضي إيران ومن ثم إبعاد الأمريكيين من كافة المواقع النفطية في إيران.

لقد ثبتت الحكومة الإيرانية على موقفها وتقدمت في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢١م بقرار إلى البرلمان يقضي بمنح شركة نفط (ستاندارج نيوجرسي) امتيازاً للحث عن النفط لمدة خمسين سنة في الولايات الشمالية، فوافق البرلمان على ذلك بالإجماع وقرر إلغاء امتياز خوستريا، ورغبة في قطع الطريق أمام عودة البريطانيين حظرت المادة الخامسة من الاتفاق على شركة نفط نيوجرسي من التخلي عن الامتياز لأي طرف ثالث حكومة أو شركة أو فرداً، كما لا يمكن إشراك أي من الممولين أو الشركات الأخرى دون موافقة البرلمان الإيراني وفي حالة عدم الالتزام بهذا الشرط يصبح الاتفاق ملغياً.

احتج السفير البريطاني في طهران على الإجراء الأخير واعتبره عملاً غير ودي تجاه بريطانيا، كما احتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومة الأمريكية غير أن هذه الحكومة ردت على ذلك باستنادها إلى مبدأ الباب المفتوح الذي يتيح للمصالح الأجنبية مزاولة نشاطها في إيران، ولم تقتصر الحكومة البريطانية على الاحتجاج فحسب، وإنما مارست ضغوطها ضد الشركة الأمريكية، وذلك بعرقلة

مساعيها لنقل النفط عن طريق موانئ الخليج العربي، إذ كانت شركة الانكلـو – فارسية تمتلك الحق الكامل في نقل النفط عبر الأراضي الإيرانية باستثناء الأقـاليم الشمالية، لذا لا يمكن لشركة نفط نيوجرسي من إيصـال النفـط إلـى الأسـواق التجارية العالمية بدون مساهمة شركة الإنكلو– فارسـية، فالاتحـاد السـوفيتي (السابق) الذي يحد إيران من الشمال لم يكن يسمح بمرور النفط عبر أراضيـه، في حين كانت جنوب إيران والعراق الذي يحدها من الغـرب تحـت السـيطرة البريطانية بينما كانت المواصلات صعبة باتجاه تركيا.

وإلى جانب تلك العراقيل كانت الشركة تواجه صعوبـة القـرض المـالي الكبير الذي ضمنته الحكومة الإيرانية في شروط الامتياز إضافة إلى الملابسـات المشار إليها حول امتياز خوستريا.

والحقيقة أن تلك العقبات وبالذات ما يتعلق بنقل النفط إلى الخليج العربـي شجعت شركة الانكلو – فارسية لزيادة مناوراتها واستغلال الفرصـة للحصـول على الامتياز، فأخذ مسؤولون في الشركة يؤكدون على فكرة العمل المشترك مـع شركة نفط نيوجرسي بحجة تفويت الفرصة على تلاعب الإيرانيين على مصـالح كلا الدولتين، وقد انتهت هذه الدعوة إلى الاتفاق في ٢٨ شباط ١٩٢٢م لاسـتثمار النفط بصورة مشتركة، غير أن المشروع أوقف تنفيذه بسبب مغارضة الحكومـة الإيرانية له، لما قد يسببه من مشاكل سياسية في إيران، إذ أن الاتفـاق الأخـير سيفسح المجال أمام شركة الانكلو – فارسية للحصول على الامتياز، وهـذا مـا تعارضه الحكومة السوفيتية لعدم رغبتها في استثمار الرأسمال البريطـاني فـي المنطقة خشية أن يكون ذلك وسيلة للتغلغل في أراضيها.

وفي هذه الأثناء دخلت الشركة الأمريكية (سنكلير) ميدان التنـافس علـى المنطقة وتمكن من مزاحمة شركة نفط نيوجرسي وحليفتـها البريطانيـة شـركة

الانكلو – فارسية وحصلت على الامتياز في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٣م، كانت الدلائل تشير في البداية إلى إمكانية تجاوز الشركة الجديدة لمشكلة نقل النفط التي عانت منها الشركة السابقة نظراً لعلاقات الصداقة التي تربط الشركة بالمصالح السوفيتية، حيث كانت تملك وكالة خاصة ببيع منتوجات النفط الروسي في الخارج.

غير أن شركة سنكلير سرعان ما واجهت المشاكل السابقة مجدداً، وهي القرض المالي العالي الذي قدر بعشرة ملايين دولاراً، ومشكلة نقل النفط إلى الخارج، بعد أن عمدت الحكومة السوفيتية إلى إلغاء الامتيازات التي كانت قد منحتها للشركة، وقد حاولت هذه الشركة تجاوز المشاكل القائمة خصوصاً ما يتعلق بمشكلة نقل النفط حيث اتفقت مع الاتحاد السوفيتي (السابق) على نقله مقابل شراء الشركة كمية من النفط الروسي تعادل ما تنتجه من النفط الإيراني أو أكثر منه، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب بعض الحوادث الداخلية ذات الصيغة المعادية للمصالح الأمريكية والتي قد يكون لبريطانيا يد في تحريكها، فقد شبت النار في مبنى البرلمان في اليوم الذي صادق فيه على الامتياز، وأعقب ذلك مقتل نائب القنصل الأمريكي في طهران وهياج الرأي العام الذي رافق الحادثة، فكانت هذه الأحداث إلى جانب العقبات السابقة سبباً في إعاقة عمل الشركة وبالتالي استغنائها عن الامتياز.

وبعد فشل هذه المحاولة لم يكن هناك أثر واضح للتنافس البريطاني – الأمريكي على النفط الإيراني طيلة الفترة المتبقية من عشرينيات وكذلك ثلاثينات القرن العشرين، باستثناء المحاولة التي قامت بها شركة (أميرانيان) الأميركية وحصولها على امتياز نفط المنطقة الشمالية فقد ظل كما كان في السابق معارضاً لأي امتياز تحصل عليه الشركات الأمريكية في شمال إيران، إذ قدمت شركة الانكلو – فارسية احتجاجها للحكومة الإيرانية لمنحها الامتياز وجددت ادعاءاتها

بامتياز خوستريا بهدف إثارة الجدل حول حقوق شركة نفط شمال إيـران إذا مـا تخلى الأمريكيون عن امتيازهم.

وقد فشلت الشركة في تنفيذ المشروع بسبب مشكلة نقل النفط المشار إليـها سابقاً، ولم تتمكن من الاتفاق مع الحكومة السوفيتية لمرور النفـط المنتـج عـبر أراضيها على الرغم من الجهود المستمرة بهذا الشأن، وذلك لارتيابـها بوجـود علاقة بين شركة اميرانيان وشركة الانكلو – فارسية التي تعد بنظرهـم وسـيلة للتغلغل البريطاني في الأراضي السوفيتية، هذا إضافة إلـى الأسـباب الثانويـة الأخرى التي عطلت المشروع ومنها عدم منافسة نفـط شـمال إيـران للنفـط المستخرج في مناطق كجنوب إيران والعراق من حيث الجودة، ثـم وفـاة أحـد المساهمين في الشركة وعدم استعداد ورثته لاستثمار نفط المنطقة، كذلك ظـروف الحرب العالمية الثانية التي أخذت بداياتها تخيم على الوضع الدولـي ممـا دفـع الشركة لإيقاف العمل الذي بدأت فيه عام ١٩٣٨م، والتخلي عن الامتياز وعـدم المجازفة في ظل هذه الظروف أما بالنسبة للعراق فإن سيطرة بريطانيا عليه لـم تكن تعني استئثارها بثروته النفطية دون معارضة الدول الأخرى وفي مقدمتـها أمريكا، ومع أن بريطانيا تمكنت من تسوية خلافاتها مـع فرنسـا حـول نفـط الموصل في مؤتمر سان ريمو في ٢٤ نيسان ١٩٢٠م إلا أنـها لـم تتمكـن مـن تجاوز المنافس الأمريكي، فقد عبرت أمريكا عن احتجاجـها الشـديد للتسـوية الأخيرة، وطالبت بتطبيق سياسة الباب المفتوح، وفسح المجال أمـام الشـركات الأمريكية للحصول على حصتها من نفط المنطقة. وإزاء ذلك اضطرت المصـالح البريطانية – إلى جانب المصالح الأخرى المساهمة في شركة النفـط التركيـة – الدخول في مفاوضات طويلة ومعقدة مع الجانب الأمريكي، بـدأت فـي تمـوز ١٩٢٢م وانتهت في ٣١ تموز ١٩٢٨م حين تم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمـر وتسوية النزاع الدائر بين الأطراف المعنية.

وكان أهم نص ورد في هذه الاتفاقية ما جاءت به المادة ١٠ منها التي تقرر بموجبها عدم السماح لأي عضو في شركة النفط التركية من الحصول على أي امتياز نفطي مستقل لا يتم عن طريق الشركة نفسها وباسمها وقد اشتملت المنطقة المحاطة بخط أحمر تركيا الأوروبية وتركيا الآسيوية (وهي تضم الأناضول وشبه الجزيرة العربية وسوريا وفلسطين والعراق)، وبعض الجزر في البحر المتوسط، وبهذا تشمل (المنطقة المحددة) بوجه عام الإمبراطورية العثمانية السابقة قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى باستثناء مشيخة الكويت.

ناقش المتفاوضون نقاطاً متعددة تمثلت بسياسة الباب المفتوح ومبدأ الحرمان الذاتي وخطة عمل الشركة وحصة الجماعة الأمريكية والتعويضات التي تستحقها الشركة الإنكلو- فارسية جراء تنازلها عن نصف أسهمها في الشركة.

فبالنسبة لسياسة الباب المفتوح حاولت الشركات الأمريكية حمل شركة النفط التركية على تطبيق هذه السياسة واقترحت مشروعاً لتنفيذها وحصر نشاط الشركة في مساحة محدودة من العراق أما المساحة الباقية من الامتياز فتقوم الشركة بعرضها قطعة للإيجار بالمزايدة العلنية على أن يبقى لمساهمي شركة النفط التركية الحق في أن يتقدموا لاستئجار هذه القطع أسوة بأي شركة أمريكية أخرى تهتم بنفط العراق، وعلى هذا الأساس يكون الباب المفتوح فعلاً لكل شركة تهتم بامتياز النفط في هذه المنطقة.

غير أن الشركات الأمريكية لم تتمكن من حمل الفرقاء الآخرين للأخذ بهذه السياسة، إذ رفضوا الأخذ بها ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل أثاروا نقطة أخرى تتعلق بسياسة الباب المفتوح بل مستها فيما بعد مساً مباشراً، تلك هي مادة الحرمان الذاتي وهي من مخلفات الاتفاقيات السابقة التي عقدتها شركة النفط

التركية مع وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩١٤م، والتي تضمنت حكماً بمنع أصحاب الشركة بصفتهم الفردية من أن تكون لهم أية صلة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاج أو صنع النفط الخام في الإمبراطورية العثمانية في أوروبا وآسيا، وكانت كل الجماعات مشتركة في هذه الاتفاقية ما عدا الجماعة الأمريكية، وقد أخبرت هذه الجماعة حينما بدأت المفاوضات مع شركة النفط التركية في عام ١٩٢٢م أن مبدأ الحرمان الذاتي يجب أن يسري على أعمالها أيضاً.

لقد عارضت الجماعة الأمريكية هذا القيد المقترح منذ بداية طرحه للنقاش في عام ١٩٢٢م وطالت المفاوضة بين الجانبين حتى أخذت المقاومة الأمريكية تضعف أمام الشركات الأخرى، وزاد من ذلك حصول شركة النفط التركية على امتياز من الحكومة العراقية في آذار ١٩٢٥م بما يتفق مع وجهة نظر الشركات البريطانية والفرنسية، ومما دفع الشركات الأمريكية على التراجع أيضاً أن إنتاج النفط في فنزويلاً حقق زيادة كبيرة في تلك الأثناء، إضافة إلى التقارير المتفائلة عن إمكانيات النفط في العراق، فشجع ذلك كله الشركات الأمريكية على الإسراع لحسم النزاع القائم والتوصل إلى حل نهائي للبدء في الاستغلال، وقد تم الاتفاق في نهاية عام ١٩٢٧م على مادة الحرمان الذاتي سالفة الذكر.

لقد أدى قبول مادة الحرمان الذاتي إلى سد الباب المفتوح بشكل تام، لا في منطقة امتياز العراق فحسب، بل في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وأما ما يخص المناطق التي يشملها امتياز نفط العراق في عام ١٩٢٥م فقد حصلت الجماعة الأمريكية على نص أدخل في اتفاقية الخط الأحمر يسمح لها بموجبه أن تطلب استئجار المناطق الخارجية، وإذا حصلت عليها فتستثمرها أو تتصرف بها لحسابها الخاص.

وكما هو مبين في المادة (١٠) فإن هذا النص كان شكلياً لأنه كان على الأمريكيين أن يرسلوا إلى شركة النفط التركية إنذاراً مدته ثلاثون يوماً بعزمهم على تقديم طلب بشأن أي قطعة من القطع قبل أن يستطيعوا اختيار تلك القطع، ثم كان عليهم أن ينتظروا عشرة أيام لمعرفة ما إذا كانت أية جماعة من الجماعات الأخرى الداخلة في شركة النفط تنوي تقدم عطاء بشأن تلك المنطقة، وهكذا كانت الجماعات الأخرى منفردة أو مجتمعة في وضع يمكنها من منافسة الأمريكيين في المزايدة، وبخلاف ذلك يكون الحصول على قطع بصورة مستقلة عن سيطرة شركة النفط التركية أمراً في غاية الصعوبة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة باعتبارها هي التي تنظر في العطاءات وتبت فيها، أصبحت مطلقة التصرف فيما يتعلق بالامتيازات التي تقع خارج امتياز آذار ١٩٢٥م.

كما عالجت المفاوضات خطة عمل الشركة بعد أن أصرت الجماعة الأمريكية على إقرار اتفاقية عمل تراقب بموجبها أعمال الشركة وسياستها الداخلية باعتباره شرطاً أساسياً لاشتراكها فيها، وقد اتفق الجانبان بعد جدال طويل على وضع اتفاقية بهذا الشأن على أن تكون شركة النفط التركية مشروعاً لا يستهدف الربح وذلك بأن يعرض كل النفط الخام الذي تنتجه أو تشتريه على الجماعات حسب النسب في ميناء بحري بنهاية خط الأنابيب، وذلك بسعر يعادل الكلفة زائداً علاوة تعين من قبل مجلس إدارة الشركة ولا تزيد عن خمسة شلنات لكل طن.

أما بالنسبة لتحديد حصص الشركات المساهمة في شركة نفط التركية بعد دخول الشركات الأمريكية فكانت مثار مناقشات طويلة بين الأطراف المعنية، استمرت طيلة الفترة (١٩٢٣-١٩٢٦م) حين تم الاتفاق بعدها على أن تتنازل الشركة الانكلو – فارسية عن نصف حصتها البالغة ٥٠% من أسهم شركة النفط التركية، مقابل حصولها على عوائد تنازل قدرها ١٠% من جميع النفط الخام

المستخرج من منطقة امتياز الشركة في العراق، علاوة على حصتها الأساسية، كما أنها وافقت مع شركة شل الهولندية الملكية على أن تكونا مسؤولتين عن إعطاء كولبنكيان (أحد الرعايا العثمانيين من أصل أرمني أثبت كفاءة عالية في شؤون النفط وأسهم بشكل فعال في تأسيس شركة النفط التركية وتوجيه الأنظار إلى نفط العراق)، حصته التي قدرها ٥% من أسهم الشركة، وبذلك أصبحت الحصص موزعة كالآتي: (شركة دارسي أكسوبلوريشن المحدودة ٢٣,٧٥%، شركة إنكلو- سكسون المحدودة ٢٣,٧٥%، شركة النفط الفرنسية ٢٣,٧٥%، شركة استثمارات الشرق الأدنى ٢٣,٧٥%، شركة المساهمات والاستثمارات ٥%)، كما قيدت الاتفاقية حرية المساهمين في القيام بعمليات التصفية بصورة مستقلة بقدر ما قيدت حريتها في أخذ الامتياز والقيام بالإنتاج، فقد نصت الاتفاقية بأن تقوم الشركة وحدها بتصفية النفط في العراق على أن لا يزيد ما تصفيه على استهلاك العراق.

ولم تسمح الاتفاقية للجماعات المساهمة أن تنصب وتشغل مصافي في نهاية خط الأنابيب على ساحل البحر إلا إذا وافقت على ذلك خطياً الجماعات الكبرى وبشرط أن يكون ذلك لغرضين فقط، أولهما تصفية النفط العراقي الذي لا تشتريه الجماعات، وثانيهما: تصفية النفط لحساب إحدى الجماعات أو جميعها، ولكل جماعة حصتها، ويجب في الحالة الأولى تقسيم المنتجات المصفاة من النفط العراقي الخام على الجماعة الأخرى تقسيماً عادلاً حسب النسب.

وحددت الاتفاقية أيضاً أعمال الشركة فيما يتعلق ببيع النفط فكان للشركة الحق في بيع النفط في العراق وبمقدار كاف لسد الحاجة المحلية على أن لا تكون لها صلة مباشرة ببيع النفط في أي منطقة أخرى إلا إذا كان ذلك إيفاء بالتزاماتها على وفق معادلة امتياز، ولذلك ترك البيع خارج العراق حرا للجماعات وتعهدت الشركة بأن لا تتافس منظمات البيع العائد لمساهميها.

ويظهر بأن اتفاقية الخط الأحمر قطعت شوطاً كبيراً نحو إعطـــاء شــركة النفط التركية احتكاراً مطلقاً في امتياز النفط وإنتاجه في العــراق وأنــها أزالــت المنافسة بين أصحاب الشركة في الحصول على امتيازات نفطية في منطقة أوسـع من ذلك بكثير، وأنها في الواقع سدت الباب المفتوح.

لقد كانت اتفاقية الخط الأحمر خطوة مهمة في السياسة البريطانية النفطيـــة حيث تمكنت من تقليص نشاط بعض الشركات الأمريكية حتى أواخر أربعينـــات القرن العشرين وهي فترة ليست بالقليلة نظراً لما سادها من التنافس الواسع علــى الثروات النفطية، كما كان للاتفاقية أهميتها بالنسبة للأمريكيين أيضاً، فقد خضعت موافقتهم على الاتفاقية لدافعين هما: إلا يقصوا عن العراق الذين كانوا على علــم بثروته النفطية من جهة، وأن يهيئوا أحسن ما يمكنهم من ظروف لتأمين منافعــهم من جهة أخرى.

والواقع أن اتفاقية الخط الأحمر – على الرغم من القيود التــــي فرضتــها على الشركات الأمريكية– أوجدت موطئ قدم لهذه الشركات، كما أنها أوجــــدت المبررات الملحة لاندفاع الشركات الأمريكية غير المشمولة بالاتفاقية للتوغل فــي منطقة الخليج العربي، وهذا يتمثل بشكل واضح بنشاط شركة نفط كاليفورنيا التــي بدأت نشاطها في الخليج العربي بنفط البحرين، بعد أن تمكنت من الحصول علــى الامتياز في ٢١ كانون الأول ١٩٢٨م، وكان هذا أول امتيـــاز نفطــي أمريكــي مستقل في الخليج العربي، وهو بمثابة أول مسمار يدق في صرح اتفاقيـــة الخـــط الأحمر.

ثانياً: نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على امتياز نفط البحرين

اقترنت بداية نشاط المصالح النفطية في الخليج العربي باسم أحد الرعايا البريطانيين المدعو (فرانك هولمز) فقد تمكن هذا من ضمان الامتيازات النفطية الأولى في الخليج العربي لصالح شركة (Eastern and General Syndicat) البريطانية التي ساهم في تأسيسها للحصول على امتيازات النفط في هذه المنطقة، والحقيقة أن هولمز لم يكن جيولوجياً وأبعد من أن ينال بآرائه قناعة الخبراء، ولم يكن غير مهندس معادن ثقف نفسه بنفسه وتمكن بسبب وظيفته العسكرية من تطوير اهتمامه خلال الحرب العالمية الأولى. إذ كان مسؤولاً عن شراء اللحوم للقوات البريطانية في العراق، الأمر الذي كان يدعوه للتجول في الخليج العربي، وبسبب هذه الظروف ولوجود بعض الإشارات التي تدل على وجود النفط في المنطقة، حاول هولمز مفاتحة بعض المهتمين باستثمار النفط من أصحابه وإقناعهم بالحصول على امتيازات النفط في الخليج العربي، فأسسوا لهذا الغرض الشركة المشار إليها.

عمد هولمز في عام ١٩٢٥م إلى مفاتحة شيخ البحرين بشأن امتياز النفط في بلاده، غير أن الشيخ لم يوافق على منح شركته حق التنقيب بادئ الأمر، وقد يعود هذا لموقف في بعض جوانبه إلى ارتيابه من وجود النفط في أراضيه، ثم إن جل اهتمام السكان كان منصباً على الحصول على الماء العذب، والأهم من ذلك ضغوط شركة الانكلو – فارسية على الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى لمساعدتها في احتكار نفط الخليج العربي من خلال التأكيد على تعهدات الشيوخ الخاصة بالامتيازات النفطية، والمعروف أن المقيم السياسي في

الخليج العربي (برسي كوكس) حاول –بناء على أوامر وزارة المستعمرات– إقناع الشيوخ بعدم الاكتراث لطلبات هولمز، إلا أن كوكس فشل في مساعيه وكما يبدو أن كوكس والسياسة البريطانية بشكل عام لم يعارضا مساعي هولمز بقوة نظراً لكون الشركة التي يمثلها هي شركة بريطانية وتخضع بالضرورة لمتطلبات السياسة البريطانية في الخليج العربي.

ومهما يكن من أمر فقد عزم شيخ البحرين بعد تردد على منح هولمز امتياز التقيب عن النفط في الوقت نفسه استغل الفرصة للحصول على الماء، فجعل من ذلك شرطاً لموافقته، والظاهر أن هولمز كان وراء هذه الفكرة وهو الذي نبه الشيخ عليها عن طريق أحد الذين تعرف عليهم في البحرين وهو الشيخ محمد يتيم، وقد تم بالفعل حفر بعض آبار الماء العذب ونفذ الشيخ بدوره ما تعهد به ومنح أول امتياز للتنقيب عن النفط في البحرين في ٢ كانون الأول ١٩٢٥م.

١ــ موقف بريطانيا من انتقال امتياز ١٩٢٥م إلى شركة نفط الخليج الأمريكية:

حاول هولمز مفاتحة بعض الشركات البريطانية لتبني مشروع استثمار نفط البحرين وشراء امتيازه بسبب المصاعب المالية التي كانت تعانيها شركته، فاتصل بكل من شركة (شل) والانكلو – فارسية وبورما، لكن عرضه لم يثر اهتمام تلك الشركات، إذ أنها كانت ترى أن لا مستقبل للنفط في الجزيرة العربية، فاتجه بعدها إلى الشركات الأمريكية التي قابلته بالبرود أيضاً ورفضت الاستجابة لطلبه، ولم تقتنع بالتقارير المرفوعة عن كميات النفط الموجودة هناك، فضلاً عن تحفظها بشأن بعد البحرين عن مراكز الاستهلاك في الخارج، ثم القيود التي تفرضها الحكومة البريطانية.

غير أن هولمز لم يفقد الأمل باتصالاته مع الشركات الأمريكية حتى بدت له إمكانية الوصول إلى اتفاق مع شركة (نفط الخليج) الأمريكية للحصول على رؤوس الأموال الكافية لتمويل عمليات التنقيب في البحرين -نظراً للتقارير الجيولوجية المشجعة حول نفط المنطقة، فاتفق في البداية على أن يكون معظم رأسمال الشركة أمريكياً حال نجاح المفاوضات، إذ لم يكن بمقدور الشركة الشرقية العامة من توفير المال اللازم بعد أن أنفقت (٦٠,٠٠٠) باون على عمليات التنقيب في البحرين، خصوصاً وأنها فشلت في الحصول على رأسمال بريطاني لذا فإن السيطرة على الشركة ستكون أمريكية بحكم نسبة الرأسمال الأمريكي، أما الشركة (الشرقية العامة) فتبقى في حقيقتها مجرد واجهة يعمل من خلفها الأمريكيون، على الرغم من أنها ستظل قائمة بشكل ما باعتبارها المالك الاسمي للامتياز.

وقد حصل الاتفاق بين شركتي الشرقية العامة ونفط الخليج وحولت حقوق الأولى للثانية في امتياز نفط البحرين في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٧م، مقابل مبلغ قدره (٥٠,٠٠٠) دولار تم دفعه للشركة الشرقية العامة، قامت بعدها شركة (نفط الخليج) بإرسال رئيس جيولوجيها (رالف رودس) للتأكد من وجود النفط، وقد توصل بالفعل إلى وجوده في البحرين.

تم التوقيع على نقل الامتياز لشركة نفط الخليج في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٧م غير أن هذا الامتياز لم يكن أمراً هيناً، ولم يفلت بسهولة من الرقابة البريطانية، فقد حاول المسؤولون البريطانيون إيقاف سير المشروع وتجلى ذلك في عدة مظاهر كان أولها استخدام اتفاقية الخط الأحمر الموقعة في ٢١ تموز ١٩٢٨م، لتحول دون تحقيق انتقال الامتياز للمصالح الأمريكية، إذ أن شركة (نفط الخليج) لا تتمكن المباشرة بالعمل في البحرين بسبب هذه الاتفاقية باعتبارها

عضواً في شركة نفط العراق الأمر الذي لا يسمح بحصولها على امتياز نفطي منفرد في المنطقة التي حددتها الاتفاقية والتي تضع البحرين ضمن حدودها.

لقد حاولت شركة (نفط الخليج) الخروج من هذه المحنة، واتخذت أولى خطواتها في هذا الاتجاه حين أبلغت بقية الأعضاء الأمريكيين في شركة نفط العراق سراً بعقد الخيار الذي أبرمته مع الشركة الشرقية العامة وذلك في أيار ١٩٢٨م قبل التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر بشهور، غير أن الجماعة الأمريكية أخفت الأمر إلى أن تم انتماء شركة (نفط الخليج) إلى شركة نفط العراق، والتزمت بالأحكام الاحتكارية التي نصت عليها الاتفاقية بعد توقيعها عليها، فأصبح لزاماً عليها عرض الأمر على شركة نفط العراق قبل السير بالمشروع خطوة أخرى، ففاتحت الشركة في تشرين الأول ١٩٢٨م واستفسرت منها عما إذا كان عقدها في البحرين مشمولاً بالمادة (١٠) من اتفاقية الخط الأحمر، وقد قرر مجلس إدارة شركة نفط العراق شمول الاتفاقية للبحرين ورفض نقل عقد الخيار من الشركة الشرقية العامة إلى شركة نفط الخليج وأن تلتزم الشركة الأخيرة بأحكام اتفاقية الخط الأحمر فيها إذا قررت استثمار الامتياز، أي تتقاسم النفط الذي تحصل عليه في البحرين مع شركة نفط العراق، وأضاف القرار عدم تحمل المجلس مسؤولية أية التزامات لشركة نفط العراق في عقد الخيار، ولعل تفسير الموقف يعود إلى اعتقاد جيولوجي شركة نفط العراق بعدم وجود النفط في البحرين، وافتقاره إلى التكوينات الجيولوجية الموجودة في العراق وإيران.

ولم يقتصر الموقف البريطاني المعارض على المعنيين بشؤون النفط فحسب، وابتداء باتخاذ طابع رسمي تدريجياً وأصبح أكثر وضوحاً بعد أن بدا في النية نقل الامتياز لشركة نفط كاليفورنيا، فقد أبلغ الوكيل السياسي البريطاني في

البحرين، السيد (جونسون) ممثل الشركة الشرقية العامة بعدم إمكانية نقل الامتياز إلى طرف ثالث دون موافقة الشيخ الذي يعمل بموجب نصيحة المقيم البريطاني في الخليج العربي، وأن الحكومة البريطانية قد حصلت على هذا التأكيد عند مناقشتها قضية منح الامتياز للشركة الشرقية العامة عام ١٩٢٥م، وضمنت بموجبه سيطرتها الكلية وأضاف المقيم البريطاني أن حكومته لن تعد بتوصيته الشي للموافقة على تجديد العقد الذي ترغب به الشركة مدة سنة أخرى ما لم تخضع للسيطرة البريطانية في جميع الأوقات، وتبرهن على التزامها بهذا التعهد في الاتفاقية التي قد تعقدها مع شيخ البحرين.

وعلى أية حال فإن شركة (نفط الخليج) اضطرت في النهاية إلى بيع امتيازها إلى شركة أمريكية غير خاضعة لاتفاقية الخط الأحمر، تلك هي شركة نفط كاليفورنيا وقد تم ذلك في ٢١ كانون الأول ١٩٢٨م والحقيقة أن الشركة الأخيرة لم يكن لديها ما يدفعها للتردد في شراء هذا الامتياز، وذلك للضمانات التي وفرتها تقارير خبراء شركة نفط الخليج حول وجود النفط في البحرين والتي كانت تأكيداً لتقارير خبراء الشركة الشرقية العامة بهذا الشأن.

٢_ الخلاف حول انتقال امتياز النفط إلى شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية:

نقلت شركة (نفط الخليج) حقوقها إلى شركة نفط كاليفورنيا بعد أن حصلت على موافقة الشركة الشرقية العامة مقابل (٥٠,٠٠٠) دولار، وقد واجهت هذه الخطوة كسابقتها، معارضة بريطانية شديدة، إذ أن تجاهل الحكومة البريطانية لها يعني فسح المجال أمام المصالح الأمريكية في الخليج العربي، وبالتالي نمو النفوذ الأمريكي وتهديده لمصالحها بالتأكيد، فعمدت إلى اتخاذ كل ما في وسعها

للوصول إلى الصيغة الملائمة لسياستها عبر الاتصالات والمفاوضات المتعددة بين دوائرها أو مع الجانب الأمريكي.

ارتكزت السياسة البريطانية في مقاومة المصالح الأمريكية على مبدأ الاحتفاظ بسيطرتها على أي مشروع نفطي أمريكي في المنطقة دون رفض قيامه بعد أن بات من الصعب وغير المعقول منع المصالح الأمريكية، لأسباب تتعلق بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت بين دول العالم بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك لحاجة بريطانيا نفسها للنفط.

والواقع أن الحكومة البريطانية تبنت هذه السياسة منذ عام ١٩٠٤م وواصلت تأكيدها في عام ١٩١٨م ثم في الأعوام (١٩٢٠-١٩٢٣م) حينما تزايد النشاط الأمريكي في المنطقة، وبعد أن تمسكت أمريكا بمبدأ الباب المفتوح لضمان مصالحها النفطية في العراق، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة التي أخذت صيغتها النهائية في مؤتمر آذار ١٩٢٩م تأتي في الوقت الذي صعدت فيه شركة نفط كاليفورنيا نشاطها الاحتكاري في الهند، وإخضاع سوقها للنفط الأمريكي ثم عزمها للاستئثار بنفط البحرين، فشرع المسؤولون البريطانيون لمعالجة الظرف الأخير ولم يكن بوسعهم من إيقاف التقدم الأمريكي فخرجوا من المؤتمر النفطي المعقود في آذار ١٩٢٩م بأربع نقاط هي في صالح سياسة الباب المفتوح وأقرت بالإجماع تقريباً وهي:

١-أن سياسة الباب المفتوح ستكون مفيدة للحصول على تطوير سريع وكاف للمصادر النفطية.

٢-وهذا سيساعد على دعم موقف بريطانيا في تقليل اعتمادها على الإمدادات الأجنبية.

٣-كما أن هذه السياسة ستساعد على ضمان أو حماية متطلبات الجيش والبحرية في حالات الطوارئ.

٤-إن مثل هذه السياسة تشكل موقفاً جيداً من وجهة النظر الدبلوماسية.

ومن الطبيعي أن هذه السياسة لا يمكن إقرارها من قبل المسؤولين دون إخضاعها للشروط التي من شأنها ضمان السيطرة البريطانية. أما هذه الشروط فهي:

١-يجب أن يكون المستأجر شركة بريطانية مسجلة في الممتلكات البريطانية وأن يبقى كذلك.

٢-أن يكون مدير الإدارة وأغلبية بقية المدراء والمدير المحلي ونسبة من الهيئة العاملة من الرعايا البريطانيين.

٣-لا يجوز أن تكون الشركة المستأجرة ولا الأبنية المؤجرة تحت سيطرة الأجانب بشكل مباشر أو غير مباشر في أي وقت من الأوقات.

٤-لا يجوز إحداث أي تغير في هذه الشروط دون موافقة الحاكم.

أما دوافع تبني سياسة السيطرة على المشاريع النفطية، فيعود بطبيعة الحال إلى أسباب استراتيجية تستند إلى عدم الرغبة في سيطرة الأجانب على حقول النفط البريطانية في أثناء الحرب وفي الحالات الطارئة، ولأسباب اقتصادية تستند بالأخص إلى منع سيطرة الاحتكار الأجنبي، ولكن دون إعاقة استثمار المناطق المنتجة للنفط كلياً من قبل الشركات الأجنبي، على أن استثمار النفط برأسمال بريطاني مرغوب به عموماً.

وقد اتخذت وزارة الهند في ١٣ آذار ١٩٢٩م عدة توصيات بخصوص موقفها من امتيازات النفط الأجنبية، تمثلت بعدم رغبتها في الموافقة على أي

تمديد لرخصة التنقيب للشركة الشرقية العامة ما لم تلتزم الشركة -بدون تحفظ- بالتعهد الذي اقترحته وزارة المستعمرات فيما يتعلق بالسيطرة البريطانية والذي اشترطت بموجبه على الشركة التي ستستغل الامتياز بأن تسجل الشركة في بريطانيا وأن يكون رئيسها من رعايا بريطانيا كما أن يكون أغلبية الممثلين من الرعايا البريطانيين، وقد وضحت وزارة المستعمرات أنها تهدف من وراء هذه الشروط إلى التخلي عن فكرة معارضة دخول الرأسمال الأمريكي لتشغيل الامتياز. أما القسم البترولي فقد اتخذ في ٢٢ آذار عدة توصيات هي:

١-تفضيل إنتاج النفط من قبل شركة تحت سيطرة أجنبية، على أن لا ينتج نهائياً، إذ أن المنطقة ستكون تحت السيطرة البريطانية خلال الحرب.

٢-يجب استشارة وزارة الخارجية فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة لطرد الشركات الأمريكية.

٣-تفضيل اهتمام شركة النفط التركية بنفط البحرين بدلاً من أن تهتم بها شركة أمريكية خالصة.

لقد اعترضت الحكومة الأمريكية على هذا الموقف بشكل جدي لكونه يهدف إلى استثناء الأمريكيين من ممارسة أي حق في احتلال وإدارة الامتياز وهذا يتناقض مع سياسة الباب المفتوح، فأصدر وزير الخارجية الأمريكية في ٢٨ آذار ١٩٢٩م تعليمات إلى القائم بالأعمال الأمريكي في لندن لمناقشة قضية امتياز البحرين مع السلطات البريطانية.

ومن الطبيعي أن تستند إجابة الجهات البريطانية إلى التوصيات التي انتهى عندها مؤتمر آذار ١٩٢٩م سواء على مستوى المحادثات الجانبية أو بشكل رسمي، فقد رفضت وزارة المستعمرات تمديد عقد الامتياز لسنة أخرى للشركة الشرقية العامة دون شروط، بعد أن كانت قد حصلت على تمديد فترة هذا

الامتياز عند انتهاء مدته، أما هذه الشروط فلا تخرج عما جاء في السابق من تأكيد على السيطرة البريطانية، حيث نصت على أن تكون الشركة المالكة للامتياز شركة مسجلة في بريطانيا، وأن لا يسيطر الأجانب بشكل مباشر أو غير مباشر على أي من الحقوق والامتيازات الواردة في الامتياز الممنوح من قبل شيخ البحرين، والحقيقة أن مثل هذه الشروط تمنع استغلال أو امتلاك الامتياز من قبل شركة يسيطر عليها الأمريكيون بشكل مباشر أو غير مباشر، على أنها تعني في نفس الوقت التخلي عن فكرة منع نقل امتياز البحرين أو غيره من الامتيازات إلى الأمريكيين، إذا ما خضعوا لهذه الشروط كما جاء في المادة الرابعة من توصية وزارة المستعمرات في ٢٠ آذار ١٩٢٩م.

وقد اقترح وضع إجابة عن الاستفسارات الأمريكية المنوه عنها والتي رفعها القائم بالأعمال الأمريكي في لندن حول امتياز نفط البحرين، والسياسة البريطانية العامة بشأن إدارة وامتلاك الامتيازات النفطية من قبل الأجانب في بعض مناطق البحرين وتضمنت الاستعداد مبدئياً لإزالة الاعتراض على نقل الامتياز إلى المصالح الأمريكية، أما الشروط التي ستتم بموجبها الموافقة على نقل الامتياز لا تزال قيد الدرس والمناقشة وسيتم نقلها للأمريكيين بأسرع وقت ممكن.

وفيما يخص الاستفسار الأمريكي عن سياستها في مناطق مثل البحرين، فإن القسم البترولي فضل تأجيل الإجابة عن ذلك، ورأى أن يوضح ضرورة التعامل مع كل قضية على حدة وبشكل موضوعي.

وكادت الدوائر البريطانية أن تبلغ الحكومة الأمريكية بهذا الموقف غير أن السير والتون ممثل وزارة الهند في المؤتمر الأخير تردد في اتخاذ القرار دون استشارة حكومة الهند، الأمر الذي لا يتماشى ورغبة الحكومة البريطانية في

الإسراع في الإجابة عن الاستفسارات الأمريكية التي أخذت تتكـــرر باســتمرار حول الموضوع، فاقترحت بعدها وزارة الخارجية البريطانية إجابة عامة وغـــير محددة كحل وقتي واعتبرتها بمثابة إجابة على الشـــق الثـاني مــن الاستفســار الأمريكي المتعلق بسياسة بريطانيا بشأن النفط فـــي البحريــن، جــاء فيــها: "أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشعر بأنها ملزمة بأن تحتفــظ لنفســها بحــق النظر في أي مقترح يتعلق بامتلاك امتياز نفطي واستغلاله من قبل الأجانب فـــي مناطق مثل جزر البحرين، وأنها غير قادرة على إصـــدار أي تصريــح بشـــأن سياستها إزاء هذه المسألة كما ترغب السفارة الأمريكية، وعلى أيـــة حـــال فـــإن وزارة الخارجية تنظر بعين الاهتمام لأن يربط مثل هذا الرد مع الإشـــارة عـــن موقف حكومة صاحب الجلالة إزاء نقل امتياز نفط البحرين المقترح.

إن وزارة البحرية البريطانية التي ترغب في تشجيع إنتاج النفط ترى فـــي الوقت ذاته تركيز الجهود في الحصول على درجة من السيطرة البريطانية قـــدر الإمكان".

وقد أبدى المسؤولون البريطانيون خلال مداولاتهم بشأن الموضوع تقبلـــهم لمشاركة المصالح الأمريكية المشروطة بضمان السيطرة البريطانية وخصوصـــاً ما يتعلق بجنسية الممثلين المحليين البريطانيين، كما أكـــدت وزارة الـــهند علـــى قضية السيطرة البريطانية أكثر من غيرها فعبرت عن عـــدم قناعتـــها بـــالوعود والمواثيق التي تربط البحرين ببريطانيا في السنوات السابقة، وما حصلت عليـــه من احتكارات ضد أي تجاوز على المركز البريطاني في البحريـــن. ولـــم تخـــف استفسارها المشوب بالحذر عما قد يصيب هذا المركز من خطر، إذا ما أخفقـــت بريطانيا في مواصلة الدفاع عن مصالحها أو الاحتفاظ بمركزها، إذ أن المصـــالح المالية الأجنبية القوية قد تضمن سيطرتها على حكومة ضعيفة كحكومة البحريـــن،

الأمر الذي سيجعل من الصعب حينذاك حماية المركز البريطاني من الخطر في بقية إمارات الساحل، طالما أن الاتفاقيات الثنائية التي ستبرم معها ستكون مماثلة لتلك التي أبرمت مع البحرين، مما يستوجب دراسة هذه الاعتبارات بدقة من قبل الحكومة البريطانية قبل التوصل إلى قرار نهائي.

لكن اعتراض الأمريكيين كان منصباً على هذه السيطرة التي تهدف بريطانيا فرضها على امتياز يمنحه الشيخ أو ما يسمى بـ (فقرة السيطرة البريطانية) إذ أنها تعني إبعاد أي شركة أمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر عن امتلاك الامتياز، وذلك على الرغم من أن بريطانيا لم يكن لديها الأساس القانوني للإصرار على إدخال هذه الفقرة سوى تبرير قانوني وحيد جاءت به المادة ١٣ من اتفاقية ٢ كانون الأول ١٩٢٥م حيث نصت على اشتراط نقل الامتياز بموافقة الشيخ على أن لا يبدأ الأخير باستقلال نفط بلاده دون استشارة الوكيل السياسي في البحرين ودون مصادقة الحكومة البريطانية، وحتى هذا التبرير كان خاضعاً لتحفظ واضح تضمنته هذه المادة مفاده عدم إمكان الممانعة بنقل الامتياز دون سبب معقول، وكما هو واضح أن اعتراضاً مطلقاً على نقل الامتياز إلى شركة تسيطر عليها المصالح الأمريكية يمكن أن يكون مسبباً غير معقول، وإذا ما أحيلت المسألة في هذه الظروف إلى التحكيم فسوف لن تكون لصالح الحكومة البريطانية.

ومهما يكن من أمر فإن الحكومة البريطانية على الرغم من مراعاتها للتحفظات المشار إليها إلا أنها أخذت تعلن تدريجياً عن شروطها الأساسية بشأن نفط البحرين من خلال المشاورات الجارية بين دوائرها، وكان أول شروطها يقتضي تسجيل الشركة التي سيتم تأسيسها للحصول على الامتياز في بريطانيا وآخر ينص على أن يكون رئيس الشركة بريطانيا في جميع الأوقات، كذلك

الحال بالنسبة للممثلين المحليين في الشركة ومثل هذه الشروط -بنظر البريطانيين- لا تشكل إبعاداً حقيقيا لأي شركة أمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر عن امتلاك الامتياز طالما تم الاعتراف بأن ليس من الشكل العملي استمرار الحكومة البريطانية طويلاً في معارضة السماح لمثل هذه الحالة.

وكما يبدو من المرسلات القائمة بين الوزارات البريطانية فإن بعضها -بالذات وزارة الهند- لم يكن مقتنعاً حتى بهذه التسوية المشروطة، وحاول إبعاد المصالح الأمريكية من الالتفاف على اتفاقية ٢ كانون الأول ١٩٢٥م بين الشركة الشرقية العامة وشيخ البحرين، وذلك برفض أي تمديد لفترة حقوق هذه الشركة بدون تحفظ، والعمل بقدر الإمكان على منع الشيخ -بموجب الاتفاقية- من نقل حقوق الشركة إلى شركة نفط الخليج أو أي شركة أخرى غير خاضعة للسيطرة البريطانية، غير أن هذه الحلول لم تكن مقنعة بشكل كاف إلى الدرجة التي فندها المسؤولون الإنكليز، فبالرغم مما تضمنته اتفاقية ١٩٢٥م من ضمان السيطرة البريطانية لكنها لا تتضمن فقرة تشترط استمرار السيطرة البريطانية مما يقتضي النصح بأن ليس هناك أي أساس قوي يستند إليه البريطانيون لمنع المصالح الأمريكية من العمل في البحرين.

ولما كانت وزارة المستعمرات قد أقرت اتفاقية ٢ كانون الأول ١٩٢٥م بنفسها فمن الواضح أن ليس هناك قضية يمكن إثارتها حول ما يمكن أن يكون معناه تجاوز الشيخ لصلاحياته أو بشكل يناقض تعهداته لبريطانيا في عامي ١٨٩٢م و١٩١٤م.

وجدت وزارة الهند -بعد مراجعة واسعة لما يمكن استثماره لصالحها في قضية البحرين- أن لا بديل لها سوى الموافقة على ما اقترح في الاجتماعات السابقة وإبلاغ السفارة الأمريكية بالأمر، على أن تكون الموافقة على مساهمة

الرأسمال الأمريكي مشروطة بالشروط سالفة الذكر، وعلى الأخص فيما يتعلق معها بجنسية الشركة العاملة ورئيسها ومدرائها.

وبالنظر لتأكيد معظم الدوائر البريطانية المعنية على الشروط المتقدمة فقد تضمنت المذكرة الجوابية التي بعثتها الحكومة البريطانية للسفارة الأمريكية هذا الموقف فأوضحت أنها "مستعدة مبدئياً للموافقة على مساهمة المصالح الأمريكية في هذا الامتياز شريطة أن تقتنع أو ترضى بالشروط التي سيساهم بموجبها الرأسمال الأمريكي، وبشكل خاص ما يتعلق بجنسية الشركة العاملة ورئيسها ومدرائها والأشخاص المستخدمين في جزر البحرين، إن حكومة صاحب الجلالة ستقترح بأن تكون هذه الشروط موضوع مناقشات مباشرة بين ممثلي الشركة الشرقية العامة من جهة -باعتبارها صاحبة الامتياز حتى الآن- ووزارة المستعمرات من جهة أخرى".

أما بشأن سياسة الحكومة البريطانية بخصوص امتلاك واستغلال امتيازات النفط من قبل الأجانب في بعض المناطق مثل البحرين وغيرها، فقد أوضحت بأنها ملزمة بأن تحتفظ لنفسها بالحق في دراسة كل اقتراح بشأن الامتيازات النفطية التي يديرها الأجانب وفي ضوء الظروف التي تطرأ في حينه، الأمر الذي يبرر صعوبة إصدارها تصريحاً بشأن الموضوع حالياً.

٣_ المباحثات البريطانية – الأمريكية:

اجتمع ممثلو المصالح الأمريكية بالتنسيق مع الشركة الشرقية العامة بالمسؤولين البريطانيين في لندن، وحاول الجانبان الوصول إلى تسوية نهائية لقضية امتياز نفط البحرين، فقد اتصل (جونسون) بالمعنيين الأمريكيين ونقل آراءهم للمسؤولين البريطانيين في وزارة المستعمرات في الاجتماع الذي عقد

بينهما في ٣١ تموز ١٩٢٩م، واتضح أن رفاقه الأمريكيين غير مستعدين في الوقت الحاضر لتقبل الشروط البريطانية بدون توفر المبررات الكافية لاتخاذ مثل هذا الموقف، وانصب اعتراضهم على الشرط الخاص بتعيين أحد الرعايا البريطانيين مديراً محلياً للشركة في البحرين، وقد ردت وزارة المستعمرات على ذلك بأن اقترحت نصاً بديلاً للنص السابق كي يعرضه (جونسون) على زملائه الأمريكيين، أما ما جاء في هذا التعديل فهو ترشيح (هولمز) مديراً عاماً محلياً، أو مدير شركة وأن يوقع معه الأمريكيون عقداً لمدة خمس سنوات لهذا الغرض.

لم يوافق (دافيس) ممثل المصالح الأمريكية في لندن على هذا التعديل، ولكنه عبر عن اعتقاده -خلال لقائه بجونسون- بأن جماعته سيقبلون لقباً مثل (مدير) نفط إذ أن مصطلح (المدير العام) محفوظ للموظف الذي يكون مسؤولاً عن العمليات الفنية، وأعرب عن اعتقاده أيضاً باحتمال موافقة زملائه الأمريكيين على بقية الشرط الرابع بشكله الحالي إلا أنهم قد يرغبون في إدخال شرط يوضح بأن الميجر هولمز لن تكون لديه صلاحية التدخل في العمليات الفنية للشركة.

واتخذ الموقف الأمريكي خطوطه الواضحة في الاجتماع الآخر الذي عقد في ٨ آب ١٩٢٩م بين السيد جونسون والميجر هولمز عن الشركة الشرقية العامة وبين السيد جون شكبورغ وآخرين عن الجانب البريطاني حيث سلم جونسون الجانب البريطاني التعليمات التي تسلمها من أمريكا حول الموقف الأمريكي من الشروط البريطانية المقترحة التي تحت مناقشتها وهي:

١-إن قيام شركة كندية (أي مسجلة في كندا) أمر ضروري لاعتبارات الضرائب وكذلك قرب الموقع بالنسبة لمدير الإدارة لحضور اجتماعات بمجلس إدارة الشركة.

٢-لا يمكن أن يكون مدير الإدارة أو رئيس الشركة بريطانيا لأن الأمريكيين هم الذين يزودون كل رأسمال الشركة، كما أن مجلس إدارة شركة نفط الخليج لم يكن يضم أي ممثل أجنبي.

٣-الموافقة على أن يكون واحداً من المدراء الخمسة من البريطانيين.

٤-الموافقة على استخدام شخص ترغب فيه الحكومة البريطانية بأحد الألقاب التالية، مندوب خاص للشركة، وكيل خاص أو ممثل أجنبي، أو ممثل خاص للشركة، وسيتعامل مع شيخ البحرين من خلال استشارة الوكيل السياسي البريطاني بشأن كافة القضايا المتعلقة بالعمل أو ذات الطبيعة السياسية أو الدبلوماسية والتي تقتضي الضرورة دراستها مع الشيخ، وسيكون هذا الموظف في جميع القضايا موجهاً بنصيحة واقتراحات المدير المحلي للشركة، على أن يقتدي بوزارة الداخلية.

٥-يوافق الأمريكيون على أن يكون عدد البريطانيين الذين يجب استخدامهم في الشركة بما يتفق وكفاءة إدارة عمل الشركة.

أبدى شكبورغ رئيس الجانب البريطاني تصعبه للمقترحات الأمريكية الأخيرة إذ أن أي تعديل يقتضي إحالته مجدداً إلى الدوائر المعنية للحصول على موافقتها ثانية، لكن ذلك لم يمنع من مواصلة بحث نقاط الخلاف.

لقد بقي الشرط الرابع محور الخلاف بين الجانبين، فبالرغم من استعداد الأمريكيين للموافقة على تعيين هولمز ممثلاً محلياً لهم في الحرين لإدارة أعمالهم مع شيخ البحرين إلا أنهم لم يكونوا على استعداد لمنحه لقب المدير العام المحلي، أو السماح له بالسيطرة بأي وسيلة على العمليات الفنية للشركة في البحرين، كما أنهم غير مستعدين في هذه المرحلة لتوقيع عقد مع هولمز لمدة خمس سنوات،

حتى يتم البدء بالتنقيب عن النفط واكتشافه وإنتاجه بكميات تجارية في البحرين، إذ ليس بالإمكان التنبؤ باستمرار عملهم لمدة أكثر من خمس سنوات.

وقد اعترض شكبورغ على وجهة النظر الأمريكية وأكد معقباً بأن تعيين هولمز أو أي شخص آخر لابد أن يتم لمصادقة الحكومة البريطانية وبصفة ممثل محلي للشركة في علاقاتها مع السلطات المحلية في البحرين وبمثابة الممثل الرئيسي للشركة والممثل الوحيد المخول للتعامل مع هذه السلطات، ومع أنه أكد عل تحديد مدة تعيين هولمز بخمس سنوات، إلا أنه استجاب لتقليل هذه الفترة، إذا كانت المدة التي يستغرقها عمل الشركة أقل من خمس سنوات، على أن تنتفي الحاجة للتعين في حالة عدم استمرار الشركة بعملياتها -إذ أن الضرورة- برأي شكبورغ- تقضي الحيطة لطوارئ أخرى، كأن تقوم الشركة بإبعاد الممثل الذي صادقت عليه الحكومة البريطانية في مرحلة مبكرة من أعمالها، على الرغم من استمرارها في العمل وتطلب موافقة الحكومة البريطانية لتعيين شخص آخر قد يعصب اقتناعها بأهليته لهذا المنصب، وأن من مصلحة الشركة والحكومة أن يكون الممثل الرئيس المحلي للشركة شخصاً مفضلاً لدى الحكومة البريطانية ولدى السلطات المحلية في البحرين أيضاً وستكون تجربة خمس سنوات كافية تماماً لإقناع الشركة بذلك، كما أن من المرغوب فيه ولمصلحتهم أيضاً الاستمرار في استخدام شخص بريطاني مناسب ممثلاً محلياً لهم في البحرين.

ولعل شكبورغ أضاف نقطة جديدة للموقف البريطاني من شأنها الإسراع في تسوية الخلاف وذلك حينما أوضح عدم اعتقاده بضرورة سيطرة الممثل الرئيسي المحلي للشركة على العمليات الفنية للشركة في البحرين، وأن تترك قضية علاقاته مع الموظفين المسؤولين عن القضايا الفنية للشركة، وأن ليس

هناك ما يدعو لذكر هذه النقطة في الشروط التي تتحكم في نقل الامتياز للمصـــالح الأمريكية.

وأخيراً تمت الموافقة على إعادة صياغة الشرط الرابع، وتم التأكيد مجـــدداً على تعيين المجير هولمز ممثلاً محلياً رئيسياً للشركة في البحريـــن، وأن تتعـــهد الشركة للحكومة البريطانية باستخدامه بهذه الصفة مدة خمس ســـنوات، أو لمـــدة أقل إذا كانت مدة عمل الشركة أقل من ذلك وأن يكون الموظف الوحيـــــد الـــذي يمتلك صلاحية التعامل مع السلطات المحلية والسكان في البحرين، كما تم الاتفاق أيضاً على قيام وزارة المستعمرات بتزويد الشركة الشرقية العامة بتفسير معقـــول للظروف الموضوعية أو الحقائق الموضوعية التي اقتضت فرض هذا الشرط.

وقد تمت مناقشة بقية الشروط، فأخذ بالاعتراض الأمريكي علــى الشـــرط البريطاني القاضي بتسجيل الشركة في بريطانيا، واعتبر اعتراضاً معقولاً واتفـــق على بقاء الشركة التي ستحصل على الامتياز مسجلة في كندا، على أن توافق من جانبها على بقاء وكالة خاصة بها مسجلة في بريطانيا، تحـــت مســؤولية أحـــد الرعايا البريطانيين بصورة دائمة، وأن يعترف به على أنه واسطة اتصال بيـــن الشركة والحكومة البريطانية.

أما الاقتراح الأمريكي القاضي بـــأن يـــترأس الشـــركة أحـــد الأعضـــاء الأمريكيين في الشركة فكان يعني مواجهة إصرار الحكومـــة البريطانيـــة علـــى تطبيق شرط الجنسية البريطانية الذي يشترط في رئيس أو مدير إدارة الشـــركة، غير أن اقتراحاً آنياً آخر قد وضع لمعالجة هذه النقطة، يقضي بأن يطلـــب مـــن الأعضاء الأمريكيين في الشركة الموافقة على تولي الحكومة البريطانية قضيـــة تعيين العضو البريطاني في مجلس إدارة الشركة في كندا بعد التشاور المتبـــادل بهذا الشأن، وأن تقوم الشركة بدفع راتبه السنوي على أنه مدير، هذا فـــي حالـــة

موافقة الحكومة البريطانية على التخلي عن شرط جنسية مدير إدارة الشركة وفي حالة إذا ما وافقت على تعيين مدير بريطاني واحد فقط من بين المدراء الخمسة كما جاء في الاقتراح الأميركي لا النسبة الأكبر من المدراء كما اقترح أصلاً.

وتم الاتفاق على التمسك بالقاعدة الأصلية التي اقترحتها وزارة المستعمرات بشأن قضية المستخدمين المحليين للشركة في البحرين، وتفضيلها على البديل الأمريكي المقترح.

لقد كان على وزارة المستعمرات -التي جرت فيها المناقشات- أن تقوم بالتشاور مع الدوائر البريطانية المعنية لتحديد الموقف البريطاني وإبلاغ الشركة الشرقية العامة به على ضوء ما انتهت إليه المباحثات، وقد اتفق أن توضح بشكل تام الأسباب التي استوجبت إصرار الحكومة البريطانية على الشرط الرابع.

وقد عبر ممثلو الشركة الشرقية العامة من جانبهم عن رغبتهم في تضمين المذكرة عدم استعداد الحكومة البريطانية للنظر في أي تعديل آخر في تلك الشروط، إذا ما كانت تعديلاتها المقترحة تمثل الحد الأقصى للتنازلات التي تستعد لتقديمها، ولعل ممثلي الشركة كانوا يهدفون من وراء ذلك تسهيل مهمتهم في دفع الأمريكيين إلى قبول هذه الشروط وذلك لاعتقادهم بعدم إمكانية تسوية الأمر عن طريق مفاوضات جديدة مع الميجر دافيس في بريطانيا. وهذا ما يفسر اقتراحهم لإبلاغ (دافيس) بنتيجة مفاوضاتهم في وزارة المستعمرات وإفهامه بصعوبة تحقيق تقدم آخر في القضية لحين استشارة الدوائر البريطانية المعنية، وما يقتضيه ذلك من تأخير جديد، ولعلهم كانوا يأملون من ذلك أيضاً دفع الماجور دافس للتوجه إلى أمريكا وإبلاغ مرؤسيه بالأمر على الرغم من عزمهم هم أنفسهم على التوجه إلى أمريكا حال استلام مذكرة وزارة المستعمرات

المرتقبة، للتفاوض مع السيد والاس رئيس الجماعة الأمريكية على أمل الحصول على موافقته.

وقد انتهت وزارة المستعمرات من وضع مذكرتها التي وعدت بها بشأن الموقف البريطاني من قضية استثمار المصالح الأمريكية لنفط البحرين وبعثت بها إلى الشركة الشرقية وقد استندت في صياغتها إلى الأسس التي وضعت في مناقشات ٨ آب ١٩٢٩م، حيث جاءت بما اتفق عليه الطرفان بشأن تأسيس الشركة في كندا، وإقامة مكتب خاص لها في بريطانيا تحت مسؤولية أحد الرعايا البريطانيين المعنيين من قبل الحكومة البريطانية ... الخ المادة، وتضمنت المذكرة أيضا ما اتفق عليه سابقاً من المدراء الخمسة في الشركة، حيث سيكون أحد البريطانيين واحداً من المدراء الخمسة للشركة ويتم تعيينه من قبل الحكومة البريطانية، أما المادة الثالثة التي تضمنتها المذكرة فنصت على أن يكون للشركة موظف في البحرين يدعى الممثل المحلي الرئيس يتم تعيينه بمصادقة الحكومة البريطانية بمثابة الممثل الوحيد للشركة، ويمتلك صلاحية التعامل المباشر مع السلطات المحلية وسكان البحرين، على أن تتم جميع الاتصالات التي يرغب في إجرائها مع الشيخ بواسطة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، ويجب أن يكون فرانك هولمز هو الممثل المحلي الرئيس للشركة طيلة خمسة أعوام منذ بدء الشركة بالعمل أو لمدة أقل على ضوء عمل الشركة في البحرين، أما المستخدمون فقد نصت المذكرة على أن يكونوا من الرعايا البريطانيين أو من رعايا الشيخ نفسه.

فكانت هذه هي الشروط الأساسية التي اشترطتها الحكومة البريطانية لكي تنصح شيخ البحرين بتمديد فترة رخصة الاستكشاف الممنوحة للشركة الشرقية العامة بموجب اتفاقية ٢ كانون الأول ١٩٢٥م، ولكي تمنع موافقتها أيضاً على

نقل حقوق الشركة الشرقية العامة إلى شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية، على أنها اشترطت أيضا أن يتم هذا النقل بشكل وثيقة رسمية تخضع للشروط المذكورة وتتضمن شرطا بإلغاء الامتياز في حالة خرق هذا الشرط.

ولم تكتف الحكومة البريطانية بهذا الشرط وإنما أكدت على شيخ البحرين -إذا ما تمت الموافقة على مساهمة الأمريكيين- بأن يصر على أن توجه كافة مراسلات الشركة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين.

أما الموقف الأمريكي من الشروط البريطانية فقد كشفت عنه المذكرة التي بعثتها شركة نفط الخليج الأمريكية في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٩م بعد الاجتماع الذي تم عقده في نيويورك بين السيد جونسون وفرانك هولمز وممثلي الشركات الأمريكية المعنية، فبعد أن جردت هذه الشركات نفسها من أي غرض سياسي في البحرين أبدت تحفظاتها على بعض الشروط وكان أولها الفقرة التي تشترط أن يكون أحد البريطانيين مديرا من بين مدراء الشركة الخمسة، فيرى الأمريكيون أن يتم انتخاب المدير البريطاني بدقة متناهية ما دام سيتحمل مسؤولية القضايا التي تقتضي المناقشة مع الحكومة البريطانية هذا في الوقت الذي أعربوا فيه على ضرورة وجود مثل هذا المدير الذي سيعمل بتعاون ودي مع بقية أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي الشركة.

أما ما يتعلق بالفقرة المتعلقة بالممثل المحلي الرئيسي للشركة فقد اعتبرها المسؤولون الأمريكيون فكرة غير عملية، إذ ليس من الراجح الموافقة على تعيين شخص معين مدة سنوات محددة من أي مركز هام في عمليات أية شركة، ومن الصعب تصور الظروف التي تنشأ عن استخدام هذا الشخص بمرور الزمن فمن الجائز أنه يرغب ولأسباب صحية في قطع علاقاته مع الشركة، وبالرغم من تقدير الجماعة الأمريكية لكفاءة هولمز وأهليته لهذا المنصب إلا أنها أبدت عدم

رغبتها في الموافقة على تعيين أي شخص كان لإشغال المركز المطلوب لعدد معين من السنين دون اعتبار للحالات الطارئة التي قد تنشأ في المستقبل.

وفيما يخص الفقرة الأخيرة من مذكرة ١٦ أيلول التي اشترطت أن يكون نقل الامتياز إلى الشركة الأمريكية على شكل وثيقة رسمية ...الخ، فقد عقب الأمريكيون بأنهم والشركة الشرقية العامة معاً قد فقدوا عملياً سنة واحدة بسبب هذه المفاوضات، وأكدوا على ضرورة الموافقة على تمديد رخصة الاستكشاف مدة سنة واحدة لغاية ٢ كانون الأول ١٩٣٠م، كما يجب الانتباه بدقة لمشكلة بدء العمليات في منطقة بعيدة مثل البحرين فضلاً عن الوقت الذي استهلك في عمليات الاستطلاع وشحن المواد إلى هناك وجمعها والبدء بالعمليات بشكل فعلي.

أما عن عقوبة إلغاء الامتياز الذي جاءت به المذكرة البريطانية في حالة خرق الشركة الشرقية العامة لأي من الشروط المقترحة عند نقل الامتياز، فقد طالبت الجماعة الأمريكية بتغيير الإجراء إلى عقوبة إلغاء التخصيص من الشركة الشرقية إلى شركة نفط البحرين لكي يكون بإمكان الشركة الأولى تجنيب مصالحها وحقوقها من خطر الإلغاء. إذ يجب أن تكون للشركة مدة معقولة تتمكن من خلالها معالجة الخرق الذي قد يحدث في الشروط المفروضة من قبل وزارة المستعمرات.

فلا يمكن مثلاً إشغال مركز الممثل البريطاني والمدير البريطاني والممثل المحلي الرئيس كما جاء في الشروط، في الحال حالة موت واحد أو أكثر من هؤلاء أو تركهم الشركة لأي سبب كان، الأمر الذي يقتضي ترك مدة معقولة للشركة لهذا الغرض، طالما تتطلب الضرورة اختيار هؤلاء بدقة.

وعلى أية حالة فقد انتهى الموقف الأمريكي إلى الموافقة على الشرطين الأول والرابع من الشروط الأربعة المقترحة، أولهما الشرط الخاص بوجود مكتب للشرطة مسجل في بريطانيا يديره أحد الرعايا البريطانيين، وثانيهما الشرط المتعلق بمستخدمي الشركة من رعايا بريطانيا والبحرين، ربما ينسجم مع كفاءة تنفيذ العمل، أما الشرط الثاني القائل بأن يكون أحد مدراء الشركة بريطانياً، فإن الأمريكيين قد وافقوا عليه إلا أنهم اعترضوا على أن تقوم الحكومة البريطانية بتعيين هذا الشخص واقترحوا بأن يقوموا هم أنفسهم باختياره على أن تفضله الحكومة البريطانية، وقد أبدى مسؤولو وزارة المستعمرات قناعتهم بهذا الاقتراح، أما ما يتعلق بالشرط الثالث بشأن الممثل المحلي الرئيس للشركة وتعيين هولمز بهذا المركز، فقد وافقوا على بقاء هذا الشرط على حاله إلا أنهم اشترطوا إضافة الجمل التالية "على شرط أن تستمر الترتيبات بين الشركة والميجر هولمز بشكل يرضي الطرفين خلال فترة الخمس سنوات أو الأقل".

غير أن مسؤولي وزارة المستعمرات أبدوا اعتراضهم على الاقتراح الأمريكي إذ أن هذه الإضافة بنظرهم سوف تلغي هدف هذا الشرط عموماً حيث تترك الباب مفتوحاً أمام الأمريكيين لإنهاء استخدام الميجر هولمز في أي وقت يريدون، ومع صحة الاحتمالات المترتبة على الظروف الطارئة التي تبرر إنهاء استخدام هولمز لأسباب صحية مثلاً أو غيرها من الأسباب، إلا أن ذلك لم يقنع الجانب البريطاني لقبول هذا التعديل تماماً كما هو، واقترح إبقاء الشرط كما وضعته وزارة المستعمرات إلا إذا طرأت ظروف تبرر إنهاء خدمة هولمز على أن يتم ذلك عبر طلب يرفع إلى الحكومة البريطانية للموافقة عليه، ولن يعاق مثل هذا الطلب بدون سبب معقول، وأضاف الاقتراح البريطاني أن بإمكان الأمريكيين الاتفاق على عقد خاص مع هولمز لمدة خمس سنوات أو أقل، إذا ما

أرادوا شيئاً محدداً على أن يتضمن هذا العقد فقرات محددة بشأن الحالات التي يجب إنهاء خدمات هولمز فيها كالمرض وغيره من الأسباب وأن يرفع العقد إلى وزارة المستعمرات للمصادقة عليه قبل توقيعه.

من جهة ثانية أقر مسؤولو وزارة المستعمرات طلب الجانب الأمريكي بتمديد رخصة الاستكشاف إلى ٢ كانون الأول ١٩٣٠م كما تقدم، نظراً لما استنفذوه من وقت في هذه المفاوضات، بينما أبدوا تحفظهم على الطلب الأمريكي الأخر الداعي إلى تحويل العقوبة المترتبة على خرق الشروط المقترحة من إلغاء الامتياز كلياً إلى إلغاء نقل الامتياز من الشركة الشرقية العامة إلى المصالح الأمريكية، إذ لا يرى المعنيون من الإنكليز فائدة من وراء هذا المقترح لأن الشركة الشرقية العامة التي سيعود لها امتيازها بعد العقوبة كما يفترضه المقترح الأمريكي ليست لديها الأموال اللازمة للقيام بالعمل، أي أن دخلها المترتب على العوائد التي تحصل عليها من الامتياز ستنتهي بأي حال من الأحوال بينما يبقى الامتياز معلقاً.

والحقيقة أن المقترح الأمريكي بهذا الشأن أثار شكوك المسؤولين البريطانيين ودفعهم لاتهام الأمريكيين بالحصول على حصة مسيطرة في الشركة الشرقية العامة إن لم يكونوا قد أتموا ذلك الآن، لذا فإنهم سيحتفظون بهدفهم حتى وإن ألغي الامتياز.

وأبدى الجانب البريطاني تحفظاً آخر حول رغبة الأمريكيين في أن تكون هناك فترة معقولة لمعالجة الخرق إذا ما حدث كما تقدم، إذ أن الخرق بنظرهم خرق ولا يمكن أن يكون قابلاً للمعالجة من قبل أي كان وخلال أي فترة زمنية، باستثناء حالات الوفاة المفاجئة، وأوضح أن هذا الشرط لا يتضمن الصفة التعجيزية إذ ليس من الجائز اعتبار حالة وفاة أو نقل أو عدم تعيين آخر بديلاً

خرقاً، وإنما المقصود ذلك الذي يتسم بطبيعة ما، بحيث لا يمكن معالجته زمنياً ويضع الحكومة البريطانية أمام خيارين هما الإصرار على إنهاء عمل الشركة الأمريكية أو إهمالها للخرق نفسه، من هنا فلا اعتراض لديهم على منح الفترة المعقولة لإصلاح الخرق وعلى ضوء الاعتبارات المتقدمة.

لقد أخذت مباحثات الجانبين -كما تقدم- تتجه نحو التسوية أبدت الحكومة البريطانية نوعاً من التجاوب للمقترحات الأمريكية، كما يظهر من موقفها الأخير الذي أبلغته للشركة الشرقية العامة، إذ أبدت استعدادها للاعتراف بحق الشركة الأمريكية في أن يكون لها صوت في تعيين العضو البريطاني وانتخابه في مجلس الإدارة، ثم موافقتها على تعديل الشرط الوارد في رسالة وزارة المستعمرات في ١٦ أيلول ليصبح "يجب أن يكون أحد المدراء الخمسة لشركة من الرعايا البريطانيين وفي كل الأوقات، على أن يكون مفضلاً لدى الحكومة البريطانية، ويتم اختياره للتعيين ليكون مديراً بالتشاور مع حكومة صاحب الجلالة بينما تتحمل الشركة دفع راتبه مديراً".

أما بشأن الإضافة المقترحة من قبل الجماعة الأمريكية، فقد أبدت استعدادها للموافقة عليها على أن يضاف لها الشرط التالي "على شرط أن يخضع أي قرار سريع في تغير الميجر هولمز لموافقة حكومة صاحب الجلالة والتي لن تمتنع عن الموافقة بدون سبب معقول".

وأكدت الحكومة البريطانية استعدادها لنصح الشيخ بتمديد رخصة الاستكشاف الممنوحة للشركة الشرقية العامة إلى ٢ كانون الأول ١٩٣٠م على أن تقوم الشركة بدفع مبلغ (١٠٠٠٠) روبية إلى الشيخ مقابل السنة المنتهية في ٢ كانون الأول ١٩٣٠م.

وبالنسبة للتعديل المتقرح للفقرة الأخيرة من رسالة (١٦ أيلول) والمتعلقة بمنح المدة المعقولة في حالة خرق أحد الشروط، فقد وافقت الحكومة البريطانية عليه، ووعدت بأنها سوف تمنح فترة معقولة لتعيين العضو في مجلس الإدارة أو الممثل المحلي الرئيسي للشركة في البحرين في حالة حدوث شاغر في إحدى الوظيفتين، وأظهر المسؤولون البريطانيون نيتهم للموافقة على تعديل الفقرة المتعلقة بهذا الشأن إذا ما رغبت الشركة به وذلك بإضافة العبارة التالية "يجب منح فترة لفرض تعيين مدير بريطاني أو ممثل محلي رئيسي في حالة حدوث شاغر في أي من الوظيفتين".

لكن الحكومة البريطانية أبدت عدم رضاها عن الاقتراح الأمريكي القائل بتغيير عقوبة الخرف من إلغاء الامتياز كلياً إلى إلغاء نقل الامتياز (أي إرجاعه إلى الشركة الشرقية العامة)، وأوضح المسؤولون البريطانيون بأن الحكومة البريطانية غير مستعدة للتفكير في (تخصيص) أو نقل جزئي أو محدود للامتياز. ويجب أن يكون التخصيص المنجز كاملاً نهائياً وبشكل يجعل المخصوص له (أي الشركة الأمريكية) تحل محل الشركة الشرقية العامة فيما يتعلق بالتمتع بكافة الفوائد وتنفيذ كافة الالتزامات الواردة في الامتياز.

وعلى أية حال فإن هذه المفاوضات الطويلة التي استمرت مدة عام ونصف تقريباً انتهت باتفاق الجانبين، بعد أن بدأت دلائله بالظهور في الاتصالات الأخيرة المشار إليها، فاتفق الطرفان في كانون الأول ١٩٢٩م على النقاط الرئيسية التي جاءت في هذه الاتصالات والمتمثلة بتسجيل الشركة التي تقوم باستغلال الامتياز في كندا، وأن يكون أحد المدراء من الرعايا البريطانيين كما اشترط أن تصادق الحكومة البريطانية على تعيين المدير المحلي للشركة، وأن

تتم اتصالاته مع الشيخ من خلال الوكيل السياسي البريطاني، واتفق أيضاً على أن يكون أكثرية المستخدمين في الشركة من الرعايا البريطانيين أو البحرينيين.

وبعد أن حصلت شركة نفط كاليفورنيا على الامتياز تحت إجراءات نقله إلى شركة نفط البحرين المسجلة في كندا والمملوكة من قبل الأولى، وأعلن في الوقت نفسه تعيين فرانك هولمز ممثلاً محلياً للشركة الجديدة ثم أعقبت ذلك عمليات الحفر لأول بئر في البحرين في ١٤ تشرين الأول ١٩٣١م، واكتشاف النفط في أول أيار ١٩٣٢م وما تبع ذلك من إجراءات الاستثمار التي اتخذت على الفور.

ثالثاً: المنافسة البريطانية — الأمريكية على النفط في السعودية

١ _ العلاقات البريطانية – السعودية قبل اكتشاف النفط:

تعود العلاقات البريطانية – السعودية في شكلها الرسمي خلال القرن العشرين إلى معاهدة العقير في ٢٦ كانون الأول ١٩١٥م، التي حددت علاقة الطرفين، وضمنت بريطانيا بموجبها هيمنتها على سياسة ابن سعود الخارجية، وتعهده بأن لا يتنازل عن أي جزء من أراضيه بأي حال من الأحوال لأي دولة أجنبية دون موافقة بريطانيا، وكان ذلك مقابل اعترافها باستقلال نجد مع بعض المساعدات المالية السنوية.

وكانت ظروف الحرب العالمية الأولى ومتطلباتها العسكرية من أبرز العوامل التي دفعت بريطانيا للاتصال بابن سعود وضمان موقفه، إذ كانت تسعى إلى دفع الأخير لضرب ابن الرشيد حاكم إمارة حائل الذي كان يعيق المواصلات العسكرية البريطانية مع العراق بحكم تحالفه مع الأتراك، كما كانت تهدف من وراء ذلك أن يقوم ابن سعود بالمحافظة على الأمن في الخليج العربي سلامة مواصلاتها أيضاً، فضلاً عما يعنيه تحالف مثل هذا الحاكم القوي من أهمية بالنسبة للسياسة البريطانية في الجزيرة العربية وسعيها لإحلال التوازن بين قوى الصراع الرئيسية التي كان يمثل ابن سعود أحد أطرافها ويمثل الشريف حسين طرفها الآخر.

وقد استفادت الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من الخلافات القائمة بين نجد والحجاز وسعت إلى استثمار ذلك لصالحها وتحريض ابن سعود ضد الشريف حسين وإخضاع هذا الأخير لسياستها حينذاك، وقد اتبعت

بريطانيا هذه السياسة بعد أن عمد الشريف حسين إلى مطالبتها بالوعود التي كانت قد قطعتها للعرب قبيل اندلاع الحرب، ومواقفه التي أخذت تتعارض مع سياستها في المشرق العربي ففتحت الباب على مصراعيه أمام ابن سعود ليسوي مشاكله مع الشريف حسين فتم له السيطرة على الحجاز وإسقاط حكومة الشريف حسين عام ١٩٢٥م، وتم إعلان مملكة نجد والحجاز وملحقاتها عام ١٩٢٦م، وأصبح عبد العزيز بن سعود ملكاً عليها.

إن الاعتراف البريطاني باستقلال مملكة نجد والحجاز وملحقاتها بموجب معاهدة جدة ١٩٢٧م منح الملك عبد العزيز بن سعود وضعاً جديداً، جعله أكثر حرية في اتخاذ قراراته، وذلك باتجاه تعزيز علاقاته مع مختلف دول العالم، خاصة الدول الكبرى، إذ لم تعد بريطانيا تمتلك حق الاعتراض عليه، لذا عمد الملك إلى الاتصال بمختلف الدول بحثاً عن إيجاد قوة أجنبية موازنة للقوة البريطانية.

٢_ الاتصالات الأمريكية – السعودية:

لم يكن الملك عبد العزيز بن سعود، واثقاً بالسياسة البريطانية في المنطقة، تلك السياسة المشوشة وغير المستقرة، علاوة على إضعاف الشركة البريطانية رسمياً في العثور على النفط عام ١٩٢٨م، وتدهور وضعه المالي نتيجة لتقلص عدد الحجاج الوافدين إلى الديار المقدسة إبان الأزمة الاقتصادية العالمية وحاجة حكومته إلى الدعم المالي الخارجي، لذا فقط وجد الملك أن تلك الأسباب كافية لتبرر له توجهه نحو إيجاد قوة، ليس لها ماض استعماري، أو وجود فعال في المنطقة، وكانت هذه القوة هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان لها صلات

ثقافية وتجارية وليس لها من نزعة استعمارية، كما كان الاعتقاد سائداً في بداية القرن العشرين.

وفي ضوء تلك الأسباب بادر الملك عبد العزيز بن سعود باتخاذ الخطوة الأولى نحو تعزيز علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال البحث عن الدور الأمريكي في مرحلة تكاد تكون مبكرة تقريباً، ونتيجة للأسباب التي تم ذكرها، فقد بادرت حكومته إلى الاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية لنيل الاعتراف الدبلوماسي بها وذلك من خلال الطلب الذي قدمه نائب مدير الشؤون الخارجية في جدة، فؤاد حمزة في ٢٩ أيلول ١٩٢٨م، عن طريق المفوضية الأمريكية في القاهرة الذي رام من خلاله الاعتراف الأمريكي بالمملكة الأمريكية في القاهرة النجدية – الحجازية، عاداً ذلك الاعتراف بأنه "من مصلحة بلاده".

إلى جانب ذلك فقد أرفق فؤاد حمزة طلب حكومته بمذكرة توضيحية تضمنت معلومات موجزة عن المملكة النجدية – الحجازية، شملت أقسام المملكة وعدد سكانها وديانتهم ولغتهم، إضافة إلى نشأتها ومراحل تكوينها حتى قيام المملكة الحاضرة والألقاب التي تلقبت بها، علاوة على طبيعة نظام الحكم القائم وأهم المدن الرئيسية وعواصم المملكة الدينية والرسمية.

وبعد عشرة أيام من تسلم الطلب النجدي – الحجازي، أعد بول النك مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية مذكرة مهمة بشأن المؤيدين والمعارضين لمسألة الاعتراف الدبلوماسي الأمريكي، فقد أكد بول النك ما يلي: "يجب أن أعلن بصراحة مسألة الاعتراف الرسمي بابن سعود، من قبل الولايات المتحدة، هي مسألة مفتوحة للمناقشة، غير أن بلاده ذات أهمية تجارية ضئيلة، وليس للولايات المتحدة من مصالح فيها، ومن غير المحتمل أن تزداد علاقتنا مع الحجاز في المدى المنظور". مؤكداً "أن الاعتراف الأمريكي

بابن سعود يستدعي أيضاً مناقشة الاعتراف بإمام اليمن". وعلى الرغم مما تقدم فقد أشار بول النك إلى العوامل المشجعة التي يمكن لها أن تسهم في تأييد الاعتراف، إذ لاحظ "أن الملك ابن سعود، أسس سلطة ثابتة وحازمة في بلاده"، وقد أنهى بول النك مذكرته بما يلي: "يبدو لي أن هناك عوامل مشجعة ومساعده في تأييده واستحسان الاعتراف تفوق التي ضده".

وعلى أية حال فلم تلق توصية بول النك تأييداً يذكر، فقد أجاب فرانك كيلوج وزير الخارجية الأمريكية، والمتحدث نيابة عن إدارة الرئيس كوليدج (١٩٢٤-١٩٢٨م) بأن الطلب "غير قابل للتنفيذ في الوقت الحاضر وبأن الوقت لم يحن بعد لإعطاء الرد النهائي".

وعلى الرغم من أن الرد كان ينم عن لهجة ودية إلا أنه كان مخيباً للآمال النجدية – الحجازية، التي كانت أكثر إلحاحاً في إقامة العلاقات، ونيل الاعتراف الأمريكي المبكر.

وعلى أية حال وعلى الرغم من الإخفاق الذي مني به الطلب إلا أن المسؤولين في المملكة واصلوا جهودهم عن طريق مفوضيتهم العاملة في القاهرة، فضلاً عن ذلك فقد زامنت تلك الجهود مساع شخصية قام بها جون فلبي، إذ بذل فلبي جهوداً كبيرة لدى المسؤولين الأمريكيين في كل من المفوضية الأمريكية في القاهرة، والقنصلية الأمريكية في عدن.

ففي ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٨م وجه جون فلبي رسالة إلى القنصل الأمريكي في عدن يدعو فيها الحكومة الأمريكية إلى الاعتراف بمملكة نجد والحجاز وملحقاتها اعترافاً رسمياً، مبيناً أهمية ذلك الاعتراف ومشدداً على تعيين قنصل أمريكي في جدة (العاصمة المعتمدة دبلوماسياً) واصفاً تلك الخطوة بأنها "ستفتح الباب أمام رؤوس الأموال الأمريكية لاستثمارها والحصول على

الامتيازات فيها"، مشيراً إلى أن "المملكة الجديدة تعد سوقاً تجارياً مربحة، ومكاناً جيداً لاستثمار رؤوس الأموال". هذا وقد ختم جون فلبي تقريره منبهاً المسؤولين الأمريكيين من أنه على ثقة "بأن المملكة الجديدة، سيكون لها شأن عظيم في المستقبل وستقود الإسلام يوماً كما هو الحال بالنسبة لتركيا في السابق".

وعلى الرغم من الاهتمام الذي حظيت به توصية فلبي، إلا أن المسؤولين الأمريكيين، كانوا أكثر تريثاً عن مملكة نجد والحجاز وملحقاتها، حيث أحالت مسألة الاعتراف إلى قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة المذكورة لإبداء الرأي فيها ودراستها وبدوره فقد استعان القسم المذكور بالجهود الشخصية لعدد من المختصين في شؤون المنطقة، كوليم. ت، اليس وصموئيل زومر، وجون فلبي وكذلك أمين الريحاني.

لقد رفد هؤلاء المختصون القسم المعني بالمعلومات الدقيقة لتقييم الوضع في مملكة نجد والحجاز وملحقاتها، وذلك من خلال اتصالاتها واحتكاكها بالمسؤولين ومعرفتهم بطبيعة المملكة، الأمر الذي سهل على القسم إعداد المذكرة الخاصة بمملكة ابن سعود، واحتمالات الاعتراف الأمريكي بها، حيث قدمت تلك المذكرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٨م، متضمنة أموراً هامة عن تاريخ المملكة وحجم المصالح الأمريكية فيها، إضافة إلى إحصائيات بعدد السكان والذي قدرته بمليونين ونصف المليون، فضلاً عن ذلك فقد ناقشت المذكرة مسألة الاعتراف الأمريكي بالمملكة مشيرة إلى أن الاعتراف الأمريكي بمملكة نجد والحجاز وتوابعها، لابد أن يرتبط باعتراف أمريكي مماثل بإمام اليمن يحيى حميد الدين، على الرغم من أنها كانت قد أكدت بأن حجم المصالح الأمريكية في اليمن ضئيلة جداً بالنسبة لنظريتها في مملكة نجد والحجاز وملحقاتها.

وبناء على ما أكدته المذكرة، خرج قسم شؤون الشرق الأدنى، مقتنعاً بضرورة قيام الخارجية الأمريكية بالاعتراف بمملكة نجد والحجاز اعترافاً رسمياً مع توقيع اتفاقية بين الحكومتين، ترسي دعائم العلاقات الدبلوماسية بينهما، بيد أن الخارجية الأمريكية وعلى الرغم مما وردها من معلومات وتقارير عن مملكة نجد والحجاز، تجنبت الاعتراف بالمملكة، وكتبت إلى مفوضيتها في القاهرة مطالبة إياها بتزويدها بالمعلومات الكافية والدقيقة عن المملكة وذلك من خلال اتصالاتها مع المختصين، والمعنيين بشؤون المنطقة.

وفي ١٩ شباط ١٩٢٩م قامت المفوضية الأمريكية في القاهرة بتزويد الوزارة المعنية بالمعلومات التي حصلت عليها عن مملكة نجد والحجاز وملحقاتها خاصة تلك المعلومات التي أبداها جون فلبي، بشأن مسألة الاعتراف الأمريكي بالمملكة وهي ملاحظات جديرة بالاهتمام، نتيجة لما يدركه القسم بمكانة جون فلبي كأحد المهتمين بالتطورات السياسية في الجزيرة العربية، فضلاً عن أنه الصديق الشخصي للملك عبد العزيز بن سعود حين أكد فلبي "بأن مسألة الاعتراف الأمريكي بالمملكة هي إحدى اهتماماته الجوهرية، ليس بسبب تشجيع التجارة الأمريكية في الحجاز، فحسب بل بسبب صداقته لابن سعود والعرب".

ومهما يكن من أمر فإن اندفاع جون فلبي وإصراره على نيل الاعتراف الأمريكي بالملك عبد العزيز بن سعود لا يخرج عن دائرة اهتماماته التجارية خاصة أنه أصبح ممثلاً ووكيلاً تجارياً للعديد من الشركات الأمريكية العاملة في الحجاز، لذا فإن اهتمامه ينصب في المجال التجاري بعدما ولج ذلك المجال على أثر استقالته من وظيفته الرسمية التي كان يشغلها في الخدمة المدنية في حكومة بريطانيا في الهند.

وعلى أية حال وفي الوقت الذي زودت فيه المفوضية الأمريكية في القاهرة وزارة الخارجية الأمريكية بالمعلومات، فإنها كانت قد تلقت وقبل ذلك التاريخ معلومات عن المملكة من قنصليتها العاملة في عدن، ففي ٢ كانون الثاني ١٩٢٩م عبرت القنصلية الأمريكية في عدن عن رأيها بإقامة علاقات دبلوماسية بين الحكومتين، وذلك من خلال منح الاعتراف الأمريكي بمملكة نجد والحجاز وتوابعها.

وقد أبدى الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة فرانكلين غنتر في ١١ كانون الثاني ١٩٣٠م عن رغبته في أن تعيد حكومته النظر بشأن مسألة الاعتراف بابن سعود معبراً عن رأيه بأن "الوقت قد حان لاتخاذ خطوات أكثر إيجابية إزاء طلب حكومة المملكة".

وعلى الرغم من ذلك، لم تبد وزارة الخارجية الأمريكية تغيراً في موقفها بل كانت ما تزال متمسكة برأيها من أن مسألة الاعتراف بابن سعود تستدعي اعترافاً مماثلاً بإمام اليمن، كما أنها ربطت مسألة الاعتراف تلك بمسألة التمثيل الأمريكي في العراق مؤكدة أن البت بمسألة الاعتراف لا يمكن أن يتم دون التصديق على الميثاق الثلاثي الموقع في لندن بين حكومات بريطانيا والعراق والولايات المتحدة في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠م.

وفي شباط ١٩٣١م أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بأن الوقت قد حان لإقامة علاقات مع مملكة ابن سعود، ويعزى ذلك التغير في الموقف الأمريكي إلى حصول المملكة على اعتراف المزيد من العقبات والحجج التي وضعتها الولايات المتحدة في طريق الاعتراف، ففي شباط ١٩٣١م أصبح تصديق الميثاق الأمريكي – البريطاني – العراقي وشيكاً، علاوة على تغير الموقف الأمريكي تجاه اليمن إذ اتخذ قسم شؤون الشرق الأدنى قراره النهائي مؤكدا أن علاقات

إمام اليمن مع الدول المجاورة تبدو غير جيدة، وإن التجارة معه عديمة الفـــائدة، فضلاً عن أن فرص نجاح التجارة الأمريكية مع مملكة ابن سعود تبدو قائمة.

وفي ١٠ شباط ١٩٣١م قامت الحكومة الأمريكية بالإيعـــاز إلـــى السـفير الأمريكي في لندن جارس دويس بإبلاغ الوزير الحجازي في لندن، حافظ وهبـه، برغبة الولايات المتحدة بعقد جولة من المحادثات في لندن تتناول مســألة إقامــة العلاقات بين البلدين.

وفي ٥ آذار ١٩٣١م سلم رأي اثرتون القنصل الأمريكي في لنـدن عـدداً من المقترحات إلى حافظ وهبه، وقد أبدت الحكومة النجدية – الحجازية موافقتـها على تلك المقترحات ورغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية، وعقد اتفاقية صداقـة وتجارة وملاحة مع الجانب الأمريكي.

ومع انتهاء تلك المفاوضات منحت الولايات المتحدة الأمريكية الاعـتراف الدبلوماسي الكامل بحكومة نجد والحجاز وملحقاتها وذلك في الأول من أيار عـام ١٩٣١م، إذ طلبت من الوزير الحجازي في لندن حافظ وهبة نقل تلك الحقيقة إلى وزارة خارجيته في جدة.

٣_ تغلغل المصالح الأمريكية في السعودية:

إن الاعتراف الأمريكي بحكومة نجد والحجاز وملحقاتها شكل جزءاً مـن سياسة أمريكية جديدة تجاه المنطقة، التي بدأت تتواجد فيها مصالحها الاقتصاديـة المتنامية خاصة تلك المتعلقة بالنفط، وانسجاماً مع تلك السياسـية فقـد سـارعت الولايات المتحدة إلى عقد اتفاقية الصداقة والتجارة والملاحة لتسير جنباً إلى جنب مع إقامة العلاقات بين البلدين.

لقد زامن الاعتراف الأمريكي بالمملكة في أيار ١٩٣١م بداية المحاولات الأولى للتنقيب عن الماء والذهب، ففي الوقت نفسه رتب جون فلبي اجتماعاً في جدة بين الملك عبد العزيز بن سعود والدبلوماسي الأمريكي السابق جارلس كرين، تم خلاله البدء بإجراء عملية مسح جيولوجي لمملكة نجد والحجاز على نفقة كرين الخاصة، من أجل الحصول على الماء والذهب، في وقت تلاشت فيه آمال الملك في العثور على النفط، نتيجة للإخفاق الذي منيت به الشركات النفطية البريطانية قبل سنين، الأمر الذي أدى بكرين إلى استدعاء مهندس أمريكي يعمل في التعدين يدعى كارل توتيشل للتنقيب عن الماء، وبعد أشهر عدة من البحث لم يعثر توتيشل على الماء، وقد أخبر الملك بذلك معرباً عن أمله بإيجاد كميات تجارية من الذهب، ومعتقداً بأن هنالك نفطاً وبكميات تجارية في المنطقة الشرقية من المملكة.

ونتيجة لذلك عاد توتيشل إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الشركات الأمريكية باستثمار المنطقة الشرقية من المنطقة، بيد أن أغلب الشركات عزفت عن الدخول في مغامرة كهذه، خاصة وأن الظروف الاقتصادية كانت لا تسمح بالبحث والمغامرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، لكنه استطاع أن يقنع شركة نفط كاليفورنيا للقيام بذلك العمل.

إن الجهود التي قام بها توتيشل بشأن إيجاد شركة تتعهد بالبحث عن النفط كانت نابعة من الثقة التي أولاها الملك إياه، خاصة وأن الملك طلب من توتيشل عبر ممثله للبحث عن شركة تدفع له الأموال وذلك بهدف معالجة الوضع الاقتصادي المتأزم في مملكته، والذي بدأ يهدد استقرارها واستقلالها، نتيجة لتقليص عدد الحجاج الوافدين إلى الديار المقدسة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

وعلى أية حال، عندما عاد توتيشل إلى جدة برفقة هاملتون في شباط ١٩٣٣م مندوباً عن الشركة لمباشرة المفاوضات مع الجانب السعودي أصيب بالفزع نتيجة لاشتراك كل من شركة النفط العراقية (I.P.C) والشركة الشرقية العامة في مضمار المنافسة على الامتياز، وبعد انسحاب الشركة الشرقية العامة عن المنافسة، بقي التنافس محصوراً بين شركة نفط العراق وشركة نفط كاليفورنيا. ومن الجدير بالذكر أن المفاوضات بين ممثلي الشركة الأمريكية والجانب السعودي لم تحسم لصالح الشركة الأمريكية قبل اشتراك شركة نفط العراق التي بعثت بممثلها لونكريك وذلك في ١٢ آذار ١٩٣٣م، ومنذ بداية المفاوضات كانت كفة الميزان راجحة لصالح الشركة الأمريكية، نتيجة للعروض السخية التي قدمتها الشركة عجز الجانب البريطاني عن مجاراتها. الأمر الذي أدى في النهاية إلى حسم المفاوضات لصالح الجانب الأمريكي وتم منح الامتياز بالفعل لتلك الشركة في ٢٩ أيار ١٩٣٣م إذ حددت الاتفاقية فترة الامتياز التي وقعها عن الجانب السعودي وزير المالية عبد الله سليمان، وعن الشركة الأمريكية هاملتون بستين عاماً.

ومن الجدير بالإشارة، أن تنفيذ الاتفاقية تلكأ بعض الشيء وذلك بسبب محاولة الشركة الامتناع عن الدفع بالذهب، نتيجة لقيام إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت بإخراج الولايات المتحدة من قاعدة غطاء الذهب عام ١٩٣٣م، الأمر الذي أدى بالتالي إلى قيام الشركة بالحصول على الذهب المطلوب من خارج الولايات المتحدة وبطريقة غير قانونية تلبية لطلبات الملك عبد العزيز بن سعود.

ويرى بعض الباحثين أن نجاح الشركة الأمريكية بكسب امتياز النفط السعودي كان مرده العامل الاقتصادي المتأزم للملك السعودي وكذلك خشية الملك من السياسة البريطانية المهيمنة في المنطقة، وأن تفضيله الجانب الأمريكي

كان لبعد الأمريكان عن المنطقة، ولعدم وجود ماض استعماري لهم، علاوة على أن الشركة مستقلة وغير خاضعة لنفوذ الحكومة الأمريكية، وكان العامل الطاغي والشاغل الوحيد الذي أرق الملك عبد العزيز بن سعود ومستشاروه هو العامل الاقتصادي، خاصة جون فلبي الذي رام من خلاله إشراك الجانب البريطاني ممثلاً بشركة نفط العراق في عملية التنافس، لكسب أعلى سعر ممكن لنيل الامتياز.

أما فيما يتعلق بعامل الطمأنة السياسية ومحاباة الملك الجانب الأمريكي وتفضيله على البريطانيين، فهو أمر مبالغ فيه نوعاً ما، والدليل على ذلك هو أن الجانب السعودي كان قد عرض عام ١٩٣٢م في أثناء زيارة الأمير فيصل إلى لندن ببيع الامتياز إلى الشركات النفطية البريطانية إلا أنها لم تستجب له، ولقد كان هاجس الشركات -كما يبدو- خشيتها من الدخول في مغامرة أخرى لاسيما وأنها فشلت في المرة الأولى، لذلك فإن حصول الشركة الأمريكية على امتياز النفط السعودي كان على حساب الإخفاق البريطاني في العثور على النفط، لا بسبب تحبيذ الملك السعودي لها، فضلاً عن تأزم الوضع المالي للملك، الذي رأى في استعداد الشركة الأمريكية وعرضها انفراجاً لذلك الوضع.

ومهما يكن من أمر، فإن حصول الجانب الأمريكي على الامتياز النفطي في هذه الفترة بالذات حتم على الولايات المتحدة الأمريكية تطوير علاقتها الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، لتسير جنباً إلى جنب مع ازدياد مصالحها الاقتصادية، وقد أكد كوردل هل وزير الخارجية الأمريكي ذلك بقوله: "إن النفط يزيت الدبلوماسية".

وهكذا فقد بدأت الخارجية الأمريكية تقتنع بإقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، شجعها في ذلك حصول الشركة الأمريكية على

الامتياز النفطي، فدخل الطرفان في محادثات من أجل إبـرام اتفاقيـة الصداقـة والتجارة والملاحة، ومما يجدر ذكره فإن هناك عوامل أسهمت في ازدياد عمليـة التقارب بين البلدين، وبالتالي عجلت من عقد تلك الاتفاقية، كان من أهمها خـروج الولايات المتحدة الأمريكية عن نطاق عزلتها والانفتاح على العالم خاصـة بعـد وصول روزفلت إلى السلطة (١٩٣٣-١٩٤٥م) الذي بدأ بإصدار مجموعة مـن القرارات التي أنهت بموجبها ما يعرف بعزلة الولايات المتحـدة. فضـلاً عـن الانفراج الذي حصل للأزمة الاقتصادية، وإتمام عملية التوحيد بالنسـبة لمملكـة نجد والحجاز وملحقاتها، تحت اسم المملكة العربية السعودية، ونتيجة لذلك دخـل الجانبان في مباحثات للاتفاق حول إعداد الصيغ النهائيـة للاتفاقيـة التـي قـام الطرفان بإعداد مسوداتها، إذ تم التوقيع عليها في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٣م، مـن قبل الوزير السعودي في لندن حافظ وهبة، والسفير الأمريكي المفوض في لنـدن روبرت ورث بنجهام وقد نظمت تلك الاتفاقية العلاقات الثنائية بين البلدين، حيـث تناولت الشؤون التجارية والملاحية بينهما، إضافة إلى مـا يتعلـق بالتسـهيلات الممنوحة لرعايا الدولتين، إذ منحت الممثلين السياسيين في كـلا البلديـن، حـق التمتع بالامتيازات والحصانات المستمدة من العرف الدولي، وكذلك السماح لـهم بالإقامة في الدولة الأخرى، وفي الأماكن المسموح للمثلين القنصليين الإقامة فيـها بموجب القوانين المحلية، وذلك بعد اعتماد براءتهم القنصلية، إضافة إلى تمتعـهم بامتيازات الشرف والحصانات التي تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين من ممثلي أيـة دولة أجنبية أخرى.

كما اتفق الطرفان على الجوانب المتعلقة بـالضرائب المفروضـة علـى الواردات والصادرات وغيرها من الأمور التي تمس الحركة التجارية والملاحيـة،

خاصة تلك المتعلقة بالمرور والتسهيلات الأخرى، كما أبدت الدولتان موافقتهما على منح بعضهما الرعاية في تلك الأمور من دون قيد أو شرط.

ويظهر من بنود الاتفاقية والقضايا التي تناولتها أنها خدمت وإلى حد بعيد المصالح الأمريكية المتنامية في المملكة العربية السعودية، إذ مكنتها من الحصول على تسهيلات كبيرة فيما يتعلق بتجارتها وملاحتها ومراعاة شؤون الرعايا وتوفير مختلف السبل لهم لغرض القيام بمهماتهم دون عائق، وأنها – الاتفاقية– لم تخدم الجانب السعودي بشيء نتيجة لعدم وجود رعايا سعوديين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كما لم يكن للملكة السعودية ما تصدره إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن عدم امتلاكها وسائل ملاحية.

بيد أن ذلك لا يعني أن المملكة العربية السعودي لم تجن فائدة من تلك الاتفاقية وإنما بخلاف ذلك فقد منحتها وضعاً دولياً مفضلاً.

وعلى أية حال، وعلى الرغم من النتيجة التي آلت إليها الاتفاقية والاعتراف الرسمي الأمريكي بالمملكة العربية السعودي فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تباشر بإقامة وجود دبلوماسي دائم في المملكة، فقد كانت إدارة الرئيس روزفلت غير راغبة في تحمل تكلفة فتح مفوضية في جدة، لأنها رأت أن حجم العلاقات التجارية الأمريكية لا يتطلب تمثيلاً دبلوماسياً خاصة وأن الكساد الاقتصادي العالمي حتم على الجانب الأمريكي تقليص نفقاته إلى حد كبير.

وفضلاً عن ذلك فقد خشيت الخارجية الأمريكية من الشكوك التي تساور الملك عبد العزيز بن سعود من أن الإجراءات الدبلوماسية الاعتيادية قد تمنع المفوضية الدائمة من إنجاز أي شيء يعتد به، إذ أكد كوردل هل ذلك حين أشار إلى تلك المسألة بقوله: "إن الملك السعودي فضل التعامل المباشر مع مسؤولي

الشركة، ونظراً لهذا الموقف المتشكك من الدبلوماسية فإننا فضلنا البقاء في المواجهة الخلفية".

غير أن موقف الشركة حيال إقامة التمثيل الدبلوماسي في المملكة العربية السعودية، قد تغير تماماً، عقب كسبها الامتياز النفطي السعودي إذ بدأت الشركة تشعر بالحاجة الشديدة إلى مثل ذلك التمثيل على الرغم من أنها كانت قد حصلت على الامتياز دون مساعدة تذكر من الإدارة الأمريكية.

لقد شعر رجال النفط بأهمية التمثيل الدبلوماسي نظراً لظهور بوادر الإنتاج التجاري النفطي، ولذا فقط أبدى رجال النفط مساعيهم الجادة وأظهروا رغباتهم من خلال مطالبة وزارة الخارجية الأمريكية وحثها على إقامة تمثيل دبلوماسي في المملكة، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تشاطر رجال النفط رغبتهم تلك، بل رأت "أن الالتزامات السياسية أو الاقتصادية لا تستدعي وجود تمثل دبلوماسي".

وفي غضون ذلك، أكد قسم شؤون الشرق الأدنى أن حماية مصالح الشركات الأمريكية وموظفيها في الخارج تدخل ضمن مسؤوليات الحكومة الأمريكية لأنها تبقى في النهاية مصالح أمريكية، وبالتالي فهي بأمس الحاجة إلى حماية حكومية.

ونتيجة لتلك التأكيدات التي أعلنها قسم شؤون الشرق الأدنى استجابت الوزارة الخارجية الأمريكية لتوصيات القسم المعني، وذلك من خلال دراسة الموضوع دراسة ميدانية عن طريق إرسال أحد الدبلوماسيين المعتمدين في المنطقة للوقوف على الحقائق في مواقعها، فقد كلفت قنصلها العام في الإسكندرية ليلاند موريس في أواخر عام ١٩٣٦م للقيام بزيارة إلى جدة، وبحث تلك القضية ومن ثم إعداد توصيات لوزارة الخارجية الأمريكية، لتقرر فيما بعد إمكانية إقامة

تمثيل دبلوماسي أمريكي في السعودية، وذلك من خلال دراسة لواقع المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية.

وفي التقرير الذي أعده موري، وسلمه إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٧ آذار ١٩٣٧م خلص إلى القول "بأن مستوى المصالح الأمريكية في العربية السعودية لا يسمح بإقامة أي نوع من التمثيل الدبلوماسي فيها في ذلك الوقت". وأضاف إلى أن عدم وصول الشركات الأمريكية إلى نتائج إيجابية ملموسة في مجال عملها النفطي، في ذلك الوقت لا يؤكد استمراريتها وبقاءها طويلاً في تلك المنطقة وبالتالي فإن إقامة التمثيل الدبلوماسي الدائم أمر مشكوك فيه، فضلاً عن ذلك، فقد أكد موري على "أن غياب التمثيل الدبلوماسي سيدعم الشركة، ويعزز مكانتها، وذلك في ضوء الموقف المتشكك الذي يكنه الملك عبد العزيز بن سعود تجاه التمثيل الدبلوماسي، إذ يرى الملك أن تعامله مع الشركة من منطلق اقتصادي لا منطلق سياسي".

يضاف إلى ذلك فإن إقامة التمثيل الدبلوماسي في جدة على الساحل الغربي وبعدها عن مقر عمل الشركات لا يفسح المجال أمام البعثة الدبلوماسية للقيام بواجباتها المعتادة، إلى جانب هذا فقد وجد موريس أن تقارير قسم شؤون الشرق الأدنى حول الاهتمام بالرعايا الأمريكان هناك أمر مبالغ فيه، نتيجة لعدم وجود ما يؤكد سوء معاملة هؤلاء في المملكة.

وعلى الرغم من أن تقرير موريس كان شديد الوقع على مسؤولي الشركات إذ أتى على كل رغباتهم الداعية إلى إقامة تمثيل دبلوماسي أمريكي، إلا أن الشركات الأمريكية استمرت بمحاولاتها الرامية لإقناع الخارجية الأمريكية بأهمية إقامة التمثيل الدبلوماسي، فقد قامت شركة (كالتكس) في صيف ١٩٣٨م بترتب لقاء بين حافظ وهبة وزير المملكة المفوض في لندن الذي كان يقوم

بزيارة إلى الولايات المتحدة والرئيس روزفلت وذلك من خلال جيمس موفيت مدير الشركة المذكورة في ظروف بدأت فيها بوادر الاكتشافات النفطية التجارية تتصاعد، حيث تناول ذلك الاجتماع مناقشة موضوع الاكتشافات النفطية الجديدة إضافة إلى قيام موفيت بمناقشة موضوع التمثيل الدبلوماسي الجديد، غير أن واشنطن أكدت أنها ستتخذ قرارها في الوقت المناسب.

وفي بداية عام ١٩٣٩م واصلت الشركات الأمريكية جهودها الرامية إلى إقامة تمثيل دبلوماسي دائم، فأعربت عن مخاوفها جراء المحاولات الدولية المتمثلة بالنشاطات البريطانية والألمانية واليابانية لنيل الامتياز النفطي الإضافي والدخول في مفاوضات مع الملك عبد العزيز بن سعود مدعمة من قبل حكوماتها لفرض التأثير على الملك، إذ حذر فرانيسي لوميس مساعد وزير الخارجية الأمريكية وزارة خارجيته في كانون الثاني ١٩٣٩م "إلى أن مكانة الولايات المتحدة تعاني كثيراً وبسبب عدم وجود وزير أو سفير لها في جدة" معبراً عن أن مخاوفه وانزعاجاته متأتية من المخططات الألمانية واليابانية في العربية السعودية.

وإزاء المخاوف التي أبداها لوميس، قام والاس مورس بالرد على مطالبه بقوله "من الواضح أننا لا نستطيع إقامة مفوضية في السعودية فقط لإرضاء شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا مخالفين بذلك توصيات محايدة لموظف متمرس في الخدمة الخارجية درس الموضوع ميدانياً".

إن حصول الشركة الأمريكية على الامتياز النفطي الإضافي السعودي في ٣١ أيار ١٩٣٩م منحتها مكانة مهمة في الأوساط الحكومية الأمريكية، إضافة إلى أنه بدد الشكوك والمخاوف التي ساورت المسؤولين الأمريكيين في السابق، من عدم تمكن الشركة من الاستمرار والبقاء هناك، وفي ضوء ذلك، وجدت

الخارجية الأمريكية نفسها أمام حقائق لا يمكن تجاهلها، خاصة وأن التنافس الدولي على الامتياز النفطي السعودي بلغ أشده، وأن توفير الحماية للشركة الأمريكية أصبح شيئاً لا مناص منه، لذا أدركت الخارجية الأمريكية تلك الأهمية، وسعت إلى إجراء مسح شامل للمصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية.

ونتيجة للتقرير الصادر عن القنصلية الأمريكية في القاهرة في الأول من نيسان عام ١٩٣٩م أدركت الخارجية الأمريكية صحة المعلومات الواردة إليها حول ازدياد النشاط الياباني والألماني في العربية السعودية.

ولذلك فقد أبدت الخارجية الأمريكية اهتماماً موسعاً بشأن مسألة التمثيل الدبلوماسي وذلك من خلال استقصاء المعلومات عن طريق ممثليها في كل من بغداد والقاهرة واستطلاع رأيهما ومقترحاتهما في تلك المسألة، وبهذا الخصوص أعرب فيش الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة عن تأييده لإقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، وذلك لأسباب عدة، هي ازدياد المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية وازدياد عدد العاملين المرتبط بزيادة المصالح الأمريكية هناك، إذ بلغ عدد الأمريكان (٣٢٥) شخصاً، إضافة إلى تزايد اهتمام الدول الكبرى وانتباها للسعودية.

كما أبدى الوزير الأمريكي المفوض في العراق (نابنشو) تأييده لرأي زميله (فيش) بشأن العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية مؤكداً على أن التطور المالي بشأن العوائد النفطية في المملكة يستوجب إقامة مثل تلك العلاقات.

وإزاء تلك التوصيات الصادرة عن الوزيرين الأمريكيين في مصر والعراق رفع (هل) وزير الخارجية الأمريكية تقريراً إلى الرئيس روزفلت في ٣٠ حزيران ١٩٣٩م، تابع فيه سير العلاقات السعودية – الأمريكية منذ الاعتراف الأمريكي بالمملكة عام ١٩٣١م إضافة إلى جهود الشركات النفطية في

إقامة علاقات دبلوماسية إلى جانب هذا فقط أطلع هل الرئيس روزفلت على التغيرات التي حدثت في طبيعة العلاقات وازدياد عدد العاملين الأمريكيين في المملكة واشتداد حدة التنافس الدولي حول النفط السعودي والنجاحات التي حققتها الشركة الأمريكية في ذلك المجال، إضافة إلى آراء الدبلوماسيين الأمريكيين المعتمدين في المنطقة، الذين يؤيدون إقامة علاقات دبلوماسية إذ أبدى هل للرئيس روزفلت موافقته الشخصية على تلك المقترحات الواردة إليه من الوزيرين الأمريكيين في كل من مصر والعراق.

وعلى أثر ذلك، قرر الرئيس روزفلت في ١٢ تموز ١٩٣٩م الموافقة على تكليف (فيش) للقيام بمهمة الوزير المفوض الأمريكي غير المقيم في المملكة إضافة إلى مهامه الوظيفية في القاهرة.

وفي ٢١ تموز ١٩٣٩م أبدت الحكومة السعودية موافقتها على تعيين (فيش) بعد تداول أمر التعيين بين السفارة الأمريكية في لندن والمفوضية السعودية هناك.

وفي ٦ شباط ١٩٤٠م قدم (فيش) أوراق اعتماده للملك عبد العزيز بن سعود وأجرى معه مقابلة رسمية في جدة، وسلمه رسالة خاصة من الرئيس روزفلت أكد فيها على تعزيز الصداقة بين البلدين.

لقد تطورت العلاقات الثنائية فيما بعد، وازدادت وثوقاً بفعل مقتضيات الحرب العالمية الثانية، وتم افتتاح أول مفوضية أمريكية دائمة في جدة في (١ أيار ١٩٤٢م).

رابعاً: الاتفاق البريطاني — الأمريكي على استثمار نفط الكويت

١ _ المصالح النفطية البريطانية في الكويت:

ازداد حجم المصالح البريطانية في الكويت خلال القرن التاسع عشر، وتعتبر معاهدة ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩م أبرز الخطوات التي اتخذتها بريطانيا لدعم هذه المصالح، حيث أرسلت أركان السيادة البريطانية في الكويت فقد تعهد الشيخ مبارك الصباح بموجبها بعدم قبوله ممثل أي دولة أجنبية في بلاده، وعدم التنازل عن أي جزء من أرض الكويت لطرف ما لأي غرض كان دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية.

وقد واصلت بريطانيا هذه السياسة في الكويت عبر عدد من الاتفاقيات كان أبرزها اتفاقية ٢٧ تشرين الأول ١٩١٣م النفطية، التي التزم بموجبها الشيخ بعدم منحه أي امتياز نفطي في بلاده لأي شخص كان عدا الذي تعينه الحكومة البريطانية.

وفي شباط ١٩١٤م قام جيولوجيو شركة الانكلو – فارسية بدراسة القار في منطقتي البرقان وبحره، إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى في تشرين الأول ١٩١٤م كان سبباً في توقف هذا النشاط عدة أعوام، حتى تم استئنافه في مطلع عام ١٩١٧م حيث أجرى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بعض الاتصالات مع الشيخ سالم في كانون الثاني ١٩١٧م تمهيداً لوصول مهندس شركة الانكلو – فارسية من عبادان لمواصلة الكشف عن النفط في منطقتي البرقان وكاظمة، وقد وافق الشيخ على قيام الشركة بمسحها الجيولوجي الأول في

الكويت، ووصلت على أثرها البعثة المتفق عليها لدراسة المناطق المذكور، وبينت في نهاية عملها أن ثمة دلائل تشير إلى وجود النفط في الكويت.

إن تكرر زيارة البريطانيين المعنيين للكويت ورفعهم التقارير المشجعة عن وجود النفط أثارت انتباه مسؤولي شركة الانكلو – فارسية، واهتمامهم في الخليج العربي للسماح لهم بالتفاوض مع الشيخ للحصول على امتياز نفطي في بلاده، إلا أن المقيم السياسي نصحهم بتأجيل هذه الخطوة بسبب ظروف الحرب السائدة حينذاك، وتعبيراً عن هذا الاهتمام أيضاً عمدت الحكومة البريطانية في ٣ كانون الأول من العام نفسه إلى إرسال ممثلها المهندس الكابتن دايلي، للتأكد من دراسة المناطق النفطية دراسة كافية، وقد نفذ دايلي مهمته التي استغرقت شهرين، ورفع تقريراً رسمياً إلى حكومته أكد فيه وجود النفط في الكويت.

وعلى أثر ذلك قدمت شركة الانكلو – فارسية في أيار ١٩١٨م طلباً لوزارة الخارجية للحصول على امتياز المناطق النفطية في الكويت، إلا أن الوزارة لم تحسم الأمر بسرعة، مما دفع الشركة في أيار ١٩٢١م لتذكير الوزارة بطلبها المقدم في سنة ١٩١٨م وأكدت ضرورة إصدار الأوامر إلى المقيم السياسي في الخليج العربي لمفاتحة الخليج بهذا الشأن، وقد استجابت وزارة المستعمرات لطلب الشركة وأبلغتها في كانون الأول ١٩٢١م بإمكانية بدء المفاوضات مع الشيخ على أن يتم ذلك عن طريق المقيم السياسي في الخليج طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الشيخ في اتفاق تشرين الأول ١٩١٣م.

قامت الحكومة البريطانية بدعم الشركة في مفاوضاتها مع شيخ الكويت فأمرت وزارة المستعمرات المقيم السياسي في الخليج العربي في تشرين الأول ١٩٢٢م بمساعدة ممثلي الشركة في هذه المفاوضات، وتنفيذاً لذلك بدأ الوكيل السياسي في الكويت مفاوضاته مع الشيخ في كانون الثاني ١٩٢٣م، غير أن

الأخير أظهر عدم قناعة بمسودة الامتياز التي قدمتها الشركة في حزيران من العام نفسه، وأبلغ المقيم السياسي في تموز من ذلك العام بعدم موافقته على الشروط التي تقدمت بها الشركة.

ويظهر أن لدخول هولمز -منافساً للشركة- أثره في موقف الشيخ الأخير واقتناعه بالعرض الذي تقدم به للحصول على الامتياز، الأمر الذي دفع وزارة المستعمرات في أيلول ١٩٢٣م إلى التأكيد على منح شركة الانكلو – فارسية الأولوية في الحصول على امتيازات النفط في الخليج العربي عامة، غير أن الشيخ تريث في تحديد موقفه من عروض الشركة، وأبلغ الوكيل السياسي في كانون الثاني ١٩٢٤م بأن آراءه بهذا الشأن لن تكون جاهزة قبل ستة أشهر، ولما كان ذلك يتعارض مع فترة الأسبقية الممنوحة للشركة والتي ستنتهي في ٣١ آذار ١٩٢٥م فقد نبهت وزارة المستعمرات الشركة في أيار ١٩٢٤م حول ضرورة الإسراع في مفاوضاتها بشأن الامتياز، غير أن الشركة لم تحسم الأمر وانتهت مدة الأسبقية الممنوحة للشركة كما هو متفق عليه.

باشر هولمز اتصالاته بشيخ الكويت أواخر ١٩٢٥م ومطلع العام الذي يليه، وما كاد يقطع شوطاً بسيطاً من هذه الاتصالات، حتى تقدمت شركة الإنكلو-فارسية بطلبها للحصول على الامتياز في كانون الثاني – شباط من عام ١٩٢٦م، ووافق الشيخ أحمد على قيام جيولوجي الشركة بعمليات المسح في بلاده، مما اضطر هولمز من جانبه إلى دعم موقف شركته من خلال بعض الأعمال التي لا تتصل مباشرة بهدفه الأساسي، إذ شرع في آذار ١٩٢٦م في القيام بعمليات للبحث عن المياه في الكويت وتعهد بحفر بئرين في الأراضي المحيطة بسور مدينة الكويت، وهو بذلك يحقق هدفين، أولهما التحقق من وجود النفط، وثانيهما كسبه موقف الشيخ وتجاوبه، وبالفعل فإن أهم ما أسفرت عنه تلك

العمليات هو زيادة الاهتمام بمتطلعات النفط في الكويت، وهذا ما دفع بهولمز لمواصلة جهوده بهذا الاتجاه، بعد أن ارتبط بالمصالح الأمريكية التي أخذت بالتوجه نحو نفط الكويت حينذاك.

٢_ محاولات المصالح الأمريكية النفطية للحصول على نفط الكويت:

عمد هولمز في أثناء اتصالاته الأخيرة بشيخ الكويت إلى بيع حقوق شركته في امتيازات كل من البحرين والإحساء والمنطقة المحايدة إلى شركة نفط الخليج الشرقية التابعة إلى شركة الخليج الأمريكية في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧م، غير أن الشركة الأخيرة اضطرت إلى عرض حقوقها للبيع بسبب تقيدها باتفاقية الخط الأحمر، وقد أخذت شركة نفط كاليفورنيا الحق الاختياري في البحرين، أما بقية الحقوق فقد أعيدت إلى الشركة الشرقية العامة في عام ١٩٣٢م.

لكن الاتفاق الذي تم بين هولمز وشركة نفط الخليج تضمن إشارة تتعلق بحقوق التنقيب عن النفط الكويتي، إذ نص عقد البيع على موافقة هولمز على حصوله على امتياز نفطي للشركة في الكويت عند طلبها ذلك، وقد أتم هولمز نيابة عن شركته الاتفاق النهائي مع شركة نفط الخليج الشرقية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٧م، وقامت شركته بتزويد وزارة المستعمرات بتفاصيل هذا الاتفاق في كانون الأول من العام نفسه.

وعلى ما يبدو أن هولمز لم يعمد إلى قطع مثل هذا التعهد لولا الموافقة التي كان قد حصل عليها من وزارة المستعمرات في عام ١٩٢٥م المتعلقة بعدم ممانعتها في حصول هولمز على امتياز نفطي في الكويت.

وعلى أية حال فإن شركة نفط الخليج ما لبثت أن فاتحت هولمز برغبتها في الحصول على امتياز نفط الكويت، والحقيقة أنها لم تعمد لذلك لكونها واثقة

من وجود النفط في الكويت فحسب، بل لأنها اعتقدت بأنها ستصبح حرة في هـذه المنطقة لكونها خارج المنطقة التي جددتها اتفاقية الخط الأحمـر المشـار إليـها سابقاً، وقد عمد هولمز إلى تلبية رغبة الشركة الأمريكية واتصـل فـي نيسـان ١٩٢٨م بالشيخ أحمد وأبلغه بعزمه على تقديم شروط جيدة لعقد اتفاقيـة نفطيـة بينهما وبأن شركته مدعومة من قبل المصالح الأمريكيـة، غـير أن المناقشـات الطويلة التي جرت بين الجانبين خلال شهري حزيران – آب ١٩٢٨م لم تسـفر عما يرضي هولمز، إذ رفض الشيخ شروطه باعتبارها غير كافية، وبدون شـك فإن المسؤولين البريطانيين في الخليج كانوا وراء الموقف الذي اتخذه الشـيخ، إذ لم يكن يجرؤ على اتخاذ أية خطوة دون موافقة الحكومة البريطانية التي كانت قـد ألزمته بهذا الشرط عام ١٩١٣م.

٣_ الصراع البريطاني – الأمريكي:

أجرى هولمز مفاوضاته مع الشيخ أحمد في آب ١٩٣٠م وقد حاول هولمـز خلال زيارته هذه بذل أقصى ما عنده للحصول على الامتيـاز وسـعى لكسـب موقف الشيخ إلى جانبه قبل مواجهة الموقف البريطاني، لذا جاء محملاً بالـهدايا والأموال لتوزيعها على الشيخ وأعوانه، ولم يغفل هولمز تذكير الشيخ مجدداً بـأن الشركة التي يمثلها ذات نكهة أمريكية "مميزة" مما زاد في إغراء الشيخ وطمعـه، ودفع بهولمز لأن يكثر من هداياه إرضاء لهذه الرغبة، فكـانت أولاهـن سـيارة أدهشت الشيخ بمنظرها ثم هدية مالية قدرها (٢٠٠٠٠) روبية، كما حصل أربعـة من أعضاء مجلس الدولة على (٤٠٠٠) روبية وصرف مبلغ (٤٥٠٠٠) روبيـة لبعض كبار الموظفين.

وبطبيعة الحال كان لهذا السخاء أثره في اتخاذ المفاوضات بين الجانبين طابعاً إيجابياً وبدا وكأن الامتياز قد منح لهولمز لولا أن الوكيل السياسي البريطاني (ديكسون) فاجأ المتفاوضين في أيلول ١٩٣٠ وأكد ضرورة الالتزام بشرط "الجنسية البريطانية" كما حدد في تشرين الثاني ١٩٢٨م، وأبلغ هولمز بأن الشيخ لن ينظر في أي طلب بشأن امتياز النفط ما لم يتضمن شرط الجنسية المذكور، كما قابل (ديكسون) الشيخ عدة مرات وذكره بالتزاماته تجاه الحكومة البريطانية، إلا أن هولمز لم يتوقف وواصل اتصالاته بالمسؤولين البريطانيين لإقناعهم بالتخلي عن هذا الشرط والاستعانة بما تم الاتفاق عليه بشأن امتياز البحرين في المذكرات المتبادلة في ١٦ أيلول ١٩٢٩م و٣١ كانون الثاني ١٩٣٠م، ولم يكتف بذلك واتصل بوزير المستعمرات (اللورد باسفيلد) في ١٦ أيلول ١٩٣٠م واستفسر عن موقفه إزاء طلبه في الحصول على امتياز يغطي كل إمارة الكويت.

لم تغير الحكومة البريطانية موقفها وأصرت على شرط الجنسية البريطانية وقامت بتأخير الإجابة عن طلب هولمز الأخير، فاحتجت الشركة الشرقية العامة على هذا الموقف وذكرت أنها حصلت على موافقة وزارة المستعمرات منذ سنة ١٩٢٥م وهذا ما سوغ دخولها في اتفاق ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٧م مع شركة نفط الخليج الأمريكية. وأوضحت الشركة الشرقية في احتجاجها بأنها زودت وزارة المستعمرات بتفاصيل هذا الاتفاق في شهر كانون الأول من تلك السنة.

وردت وزارة المستعمرات على الشركة الشرقية العامة في كانون الثاني ١٩٣١م وبنت موقفها على حجة أن الشيخ أحمد رفض منح أي امتياز نفطي لأية مصالح غير بريطانية تماماً، وبأنه سوف يصر على إدخال شرط الجنسية البريطانية في أية اتفاقية نفطية.

لم يبدِ هولمز أو حلفاؤه الأمريكيون أي تراجع أمام الموقف البريطاني لأنهم كانوا يعرفون أن لديهم ورقة رابحة، تلك هي دعم الحكومة الأمريكية للحصول على الامتياز، وقد استعملوا هذه الورقة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١م، واتصلوا بوزارة الخارجية الأمريكية وأبلغوها بشرط الجنسية الذي تصر عليه وزارة المستعمرات البريطانية، وما يترتب عليها من حرمان أي شخص -عدا الرعايا البريطانيين- من الحصول على امتياز نفطي في الكويت.

لقد كان رد الفعل قوياً وقام وزير الخارجية الأمريكية (هنري شمسون) في كانون الأول ١٩٣١م بالكتابة إلى سفيره في لندن (داوس) لكي يطلب من وزارة الخارجية البريطانية إعطاء نفس حرية التفاوض الممنوحة للشركات الأمريكية في البحرين في سنة ١٩٢٩م إلى شركات النفط الأمريكية في الكويت أيضاً، وإذا لم تعدل بريطانيا موقفها من شرط الجنسية البريطانية كما تم في البحرين فإن الشركة الأمريكية ستعاق من استثمار امتياز الكويت وقد طلب منه مقابلة السلطات البريطانية لإيضاح الموقف الأمريكي المشار إليه في أعلاه بناء على طلب الشركة الأمريكية المقدم عن طريق الشركة الشرقية العامة، ومطالبة الحكومة البريطانية باتباع معاملة متساوية مع المؤسسات الأمريكية وفقا لسياسة الباب المفتوح.

وقد قدم القائم بالأعمال الأمريكي في لندن (أثرتون) طلباً إلى وزارة الخارجية البريطانية أكد فيه على سياسة الباب المفتوح، مع إشارة خاصة إلى الكويت، وذلك بناء على رغبة الشركة الشرقية العامة في أن تصادق الحكومة الأمريكية على الاتفاقية التي تعقدها (الشركة) مع الشيخ نيابة عن المصالح الأمريكية.

أعدت وزارة الخارجية البريطانية الإجابة المقترحة على السيد أثرتون وأرسلتها لقسم البترول في مكتب التجارة للمصادقة الروتينية، فاقترح القسم في ٧ كانون الثاني ١٩٣٢م التأكيد على الفقرة المتعلقة بطلب الشركة الانكلو - فارسية بشأن حقوق التنقيب، كما اقترح أيضاً على مساعد وكيل وزير الخارجية السير (أوليفانت) بأن يلمح للسيد أثرتون بأن الشركة الشرقية العامة تبنت في بعض الأحيان أساليب مشكوكاً فيها من أجل الوصول إلى غاياتها وأشار القسم على أوليفانت بأن يضرب مثالاً على أساليبها في البحرين، فبعد حصولها على امتياز جيد أخذت تطالب بمنحها حقوقاً بشأن كل المنطقة حتى قبل أن تبدأ أي عمل هناك. وهي تريد بذلك استثناء أي شركة أخرى من العمل في البحرين، الأمر الذي يشير إلى نيتها القيام بنفس العمل في الكويت.

أما وزارتا المستعمرات والهند فكانت لهما آراؤهما أيضاً والتي اتسمت بالتشدد بالإضافة إلى تأكيد الأولى على تعديلات قسم البترول فإنها أكدت على "إبلاغ السيد أثرتون بأنها لا ترغب في الشركة الشرقية العامة" أما وزارة الهند فأعربت عن عدم رغبتها بالتخلي عن موقفها في الإبقاء على فقرة السيطرة البريطانية".

ولقد توصلت الحكومة البريطانية وقتياً في ١٥ كانون الثاني إلى وضع المسودة -الأولى- للرد المقترح على السفارة الأمريكية، غير أن هذه المسودة كان لابد لها أن تخضع مجدداً وباستمرار للتعديلات المطلوبة، ومما زاد الأمر تعقيداً مواصلة السفارة الأمريكية ضغوطها على الحكومة البريطانية إذ أن كلا من السفير الأمريكي ومستشاره أخذا يثيران قضية الامتياز هذه الآونة مع وزير الخارجية ومساعد وكيله أوليفانت بالتعاقب، وكانت إحدى النقاط الصعبة الحل

تتمثل في رغبة الأمريكيين في عدم التأكيد على شرط الجنسية البريطانية في الكويت كما تم سابقاً في البحرين.

وإزاء الضغوط الأمريكية المتوالية وجدت الحكومة البريطانية نفسها مضطرة لتحديد موقفها، فعقدت اجتماعاً للتوصل إلى تسوية المشكلة، وقد شرح فيه أوليفانت "صعوبة الالتجاء خلف الشيخ" وعدم الرغبة في التسبب في مظالم غير ضرورية للأمريكيين، وأشار إلى نيته الاتصال بوزارة الهند ومطالبتهم بإصدار أوامرها إلى حكومة الهند للموافقة على إلغاء فقرة السيطرة -أي الجنسية البريطانية- وقد قام بالفعل بإرسال برقية لهذا الغرض.

إن التقارب المحدود الذي أخذ يطرأ على موقف الدوائر البريطانية لم يكن يعني خروج الحكومة بموقف واضح محدود، ولما كان ذلك يتطلب وقتاً أطول بالشكل الذي لا يتناسب والاستفسارات الأمريكية المتوالية فقد حاول أوليفانت معالجة الموقف بشكل غير رسمي ووقتي فبعث رسالة ودية إلى القائم بالأعمال الأمريكي في لندن في ١٤ آذار أوضح فيها "بأن الشركة الانكلو - فارسية تفكر أيضاً في الحصول على امتياز نفطي في الكويت، والواقع أنها قدمت طلباً للحصول على ذلك قبل ظهور الشركة الشرقية على المسرح. إلا أن الشروط لم تكن مرضية ولكنها على أية حال لم تفقد اهتمامها وسوف تقوم بمسح جيولوجي وأنها تقوم بالعمليات الجيولوجية بموافقة الشيخ نفسه. "واعتذر أوليفانت عن عدم إعداد الحكومة البريطانية للإجابة عن طلب السفارة الأمريكية المؤرخ في كانون الأول ١٩٣١م لما يقتضيه الأمر من إجراء المباحثات بين الوزارات ذات العلاقة، وأوضح في ختام رسالته بأن السير جون -ووزير الخارجية- سيعمد إلى دراسة القضية كلها في المستقبل القريب، ثم أعرب عن أسفه لهذا التأخير الذي اعتبره أمراً لابد منه.

وفي ٣٠ آذار ١٩٣٢م كتب أثرتون مذكرة رسمية إلى وزير الخارجية البريطاني طالبه فيها تطبيق مبدأ الباب المفتوح في الكويت كما تم ذلك بالنسبة للشركات الأمريكية في العراق والبحرين، وقد أشارت المذكرة إلى أن الوضع قد تعقد بشكل أكثر، ذلك لأنه "في الوقت الذي كانت تدرس فيه الحكومة البريطانية الطلب الذي تقدمت به الشركة الشرقية العامة، فإنها منحت الإذن لشركة الإنكلو-فارسية لإرسال مجموعة من الجيولوجيين إلى الكويت، لقد طلبت وزارة الخارجية الأمريكية مراراً من وزارة الخارجية البريطانية عدم السماح لشركة الانكلو – فارسية بالاستمرار في العمل لحين التوصل إلى قرار فيما يتعلق بحقوق الباب المفتوح للرعايا الأمريكيين".

وقد هيأ أوليفانت في ٨ نيسان ١٩٣٢م الرسالة الجوابية المقترحة لاثرتون وقدمها إلى وزير خارجيته، جون سيمون، للتوقيع عليها، ثم قدمت في اليوم التالي للسفارة الأمريكية في لندن ومما ورد فيها من النقاط الأساسية "أن الحكومة البريطانية قامت بالتحقق من الشيخ حول إدعاء أثرتون وأجاب بأنه لا يزال غير راغب في قبول أي شركة عدا الشركات البريطانية، لذا فإن الوضع الآن هو أن حكومة صاحب الجلالة تتهيأ من جانبها للموافقة على حذف شرط الاقتصار على المصالح البريطانية من أي امتياز نفطي قد يستعد الشيخ لمنحه، وإذا كانت الشركة الشرقية العامة راغبة في تجديد طلب الامتياز والذي سينتقل فيما بعد إلى شركة نفط الخليج الشرقية، فإن الحكومة البريطانية لن تبدي أي اعتراض على الطلب، أخذه بنظر الاعتبار بقية الطلبات المقدمة من قبل الجهات الأخرى للحصول على امتيازات نفطية".

ويظهر أن الحكومة البريطانية وإن تنازلت عن شرط الجنسية إلا أنها لم تكن جريئة لتفعل ذلك، فأخذت بوضع التحفظات والعقبات التي تحول دون تسوية الأمر بسهولة أمام المصالح الأمريكية.

أما شيخ الكويت فقد كان متذبذباً منذ بدء المفاوضات على النفط ولم يستقر على رأي ثابت، فبين رغبته منح الامتياز للأمريكيين وخشيته من حلفائه البريطانيين والتزاماته تجاههم، فظل متردداً بين الجانبين حتى عمد بعدها إلى تأجيل المفاوضات ليكون حلاً وقتياً وأبلغ المعنيين بقراره في أيار ١٩٣٣م، وبين للطرفين المتنافسين عدم استعداده لاستئناف المفاوضات.

ولم تمر هذه الخطوة دون أن تثير شكوك المسؤولين البريطانيين بالشيخ، وعدوا ذلك مجرد حركة من اللعبة التي كان يمارسها لتحقيق رغبته في ضمان حرية كافية لنفسه في التفاوض مع الميجر هولمز، ومن أنه كان في انتظار عودة هولمز مع مقترحات جذابة ومغرية.

ولعل الشيخ كان أكثر استعداداً لاتخاذ هذا الموقف للظرف الذي أخذ يطرأ على طبيعة التنافس بين المصالح البريطانية والأمريكية على نفط الكويت، فقد دخل الصراع في هذه الآونة في مرحلة جديدة بالإضافة إلى التنافس الدائر على نفط الكويت، حيث أن صراعاً آخر أخذ يدور حول المنطقة المحايدة مع السعودية.

وقد عكس التطور الأخير اهتمام المسؤولين البريطانيين بموقف الملك عبد العزيز بن سعود من النزاع الدائر على نفط الكويت لعلاقة الأمر به، إذ كانوا يرون أن للملك عبد العزيز بن سعود أثراً على موقف الشيخ المرتقب من امتيازات نفط الكويت، ومن أن منح الشيخ امتياز المنطقة المحايدة لهولمز سيدفع

بالتأكيد الملك عبد العزيز للضغط على شيخ الكويت لمنح الامتياز الأصلي للشركة الشرقية العامة وليس لشركة الانكلو-فارسية بحجة صعوبة قيام الشركتين باستثمار النفط في منطقتين متجاورتين من الكويت.

وهكذا فإن الأمريكيين اختطوا لنفسهم منهجاً آخر في التنافس مع المصالح البريطانية، وذلك عن طريق الحاكم السعودي واستغلال مكانته في الجزيرة للوقوف بجانب هولمز في مساعيه لكسب الامتياز.

ونتيجة لتحركات الملك عبد العزيز بن سعود التي نشطت في هذه الآونة للتأثر على شيخ الكويت وضمان موقفه لصالح الأمريكيين، وملابسات قضية امتياز منطقة الحياد وسعي الملك عبد العزيز بن سعود لضمان امتياز القسم الكويتي منها أيضاً لصالح الأمريكيين، فقد كان لتلك الأمور أثر واضح على وضع المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي وتعقيد قضية امتيازات نفط الكويت أكثر من السابق بين الشركتين مما دفع بها للسعي من أجل الوصول إلى اتفاق معين بعد أن ازدادت وطأة التناحر على كلا الجانبين.

٤_ تسوية المصالح البريطانية – الأمريكية:

لم يكن ثمة مفر من نهاية للتناحر القائم بين المتنافسين وقد جاء ذلك بمبادرة من (كادمان) رئيس الشركة الانكلو – فارسية خطوة لتسوية خلافاته مع الأمريكيين، حيث قام كادمان بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية وتفاوض مع مسؤولي شركة نفط الخليج هناك، كما قام هؤلاء برد الزيارة إلى لندن لاستكمال مفاوضاتهم الرامية لتنفيذ مشروع النفط الكويتي بشكل مشترك لكلا الطرفين، وفي ١٤ كانون الأول ١٩٣٣م تم الاتفاق بين شركتي نفط الخليج الانكلو –

فارسية على العمل المشترك للقيام باستثمار أي امتياز تحصل عليه الشركة الشرقية العامة في الكويت، وقد جاء في الاتفاق الذي تم بين الطرفين ما يلي:

١-أن تمارس شركة نفط الخليج حقها الاختياري بشأن أي امتياز قد تحصل عليه الشركة الشرقية العامة في الكويت.

٢-استخدام الوكالات والتسهيلات المتوفرة لدى الطرفين بموجب بنود ليست أكثر إرهاقاً لأصحاب الامتياز من بنود مسودة الامتياز الذي يشكل جزءاً من الاتفاق.

٣-تحمل أي مصروفات في الحصول على هذه الامتيازات على أساس المناصفة وبضمنها دفع مبلغ (٣٦٠٠٠) جنيه إلى الشركة الشرقية العامة عندما تأخذ شركة نفط الخليج حقها الاختياري من الشركة الشرقية العامة.

٤-تشكيل شركة نفطية (شركة نفط الكويت) تمول وتمتلك مناصفة من قبل شركة النفط الانكلو – فارسية وشركة نفط الخليج وتشترك الشركتان في النفط المنتج على أساس الكلفة.

٥-تعهد الطرفين بأن لا يستخدم نفط الكويت لإيذاء مركز الطرف الآخر التسويقي أو التجاري في أي وقت من الأوقات.

٦-تفاوض الطرفين من وقت لآخر وتشاورهما بشأن الخلافات التي تبرز بينهما فيما يتعلق بتسويق نفط الكويت ومنتجاته، كما تم الاعتراف بمركز شركة نفط الانكلو – فارسية التسويقي في الهند كونها مجهزة لشركة نفط برما.

ومع هذا الشروط التقييدية فإن الاتفاقية أشارت إلى أن الشركة الانكلو – فارسية تعترف بأن شركة نفط الخليج ستعمل على أن تجد منفذا لنفط الكويت عند بدء الإنتاج ولذا فليست هناك رغبة في أن تتخذ أو تفترض شركة نفط الخليج أي

تقييدات فيما يخص تسويق مثل هذه المنتجات النفطية مع ملاحظة التأكيد الوارد في أعلاه.

وبعد أن تم هذا الاتفاق بين الشركتين أسست في شباط ١٩٣٤م شركة نفط الكويت بـ (٢٠٠) ألف سهم قيمة كل منها جنيه واحد على أن تمتلك كل شركة نصف الأسهم، وقد اشترطت الحكومة البريطانية على الشركة بأن تظل هي أو أية شركة أخرى يتحول إليها الامتياز (شركة بريطانية) وأن يظل للبريطانيين فيها أو في أي شركة يتحول إليها الامتياز ما لا يقل عن ٥٠% من رأس المال وفي التصويت، وأن تكون اتصالات ممثل الشركة في الكويت مع السلطات الكويتية عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، كما اشترطت بريطانيا أن من حقها أن تأخذ حاجتها من بترول الشركة الخام والمكرر في حالات الطوارئ الداخلية أو الحرب.

وأعقب الاتفاق الأخير بعض الإجراءات التمهيدية للدخول في المباحثات النهائية مع الشيخ أحمد الجابر، تولاها كل من هولمز وجيشولم ممثلي الشركتين، وقد بعث الوكيل السياسي آنذاك إلى الشيخ برسالة بين فيها عدم ممانعته في التفاوض معهما، فاستجاب الشيخ لنصيحته ورد بالموافقة.

لقد أجبر اتحاد الشركتين الشيخ على تخفيض الفوائد التي طلبها عن النفط المستخرج من الكويت، كما رفض شرطه الخاص بتعيين كويتي في مجلس إدارة الشركة الجديدة وأصبح واضحا للشيخ أحمد أن أحلامه بشأن الأموال قد اضمحلت، وقد تأكدت مخاوف الشيخ في ٢٢ كانون الأول ١٩٣٤م عندما نصحه الوكيل السياسي ديكسون بقوة لتوقيع الاتفاق مع الشركتين بعد أن صادقت الحكومة البريطانية عليه أيضا.

رضخ الشيخ بواقع الحال واستقبل في ٢٠ كـــانون الأول ١٩٣٤م ممثلـــي الشركتين هولمز وجبيشولم وهما يحملان إليه نصوص الاتفاقية للتوقيـــع عليـــها، واستمهلهم حتى حصل على موافقة خطية من الوكيل السياســـي للتوقيـــع علـــى الاتفاقية على أن يكون ذلك تحت إشرافه، وقد استكملت الخطوات الأخيرة وتـــم التوقيع على الاتفاقية في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٤م، بين كل مـــن هولمـــز عـــن شركة نفط الخليج وجيشولم عن شركة الانكلو – فارســـية بحضـــور الكولونيـــل ديكسون.

نصت الاتفاقية على منح الشيخ مبلغ (١٧٠٠٠٠) دولار من نصف المليون الذي كان يتوقعه مع إيجار سنوي قدره (٣٥٠٠٠) دولار بدلا مـــن (١٠٠٠٠٠) دولار والأكثر من هذا أن تدفع المبالغ بالروبية وأن لا ستند بالذهب كما هو عليـــه في السعودية والعراق وإيران، كما حددت الاتفاقية مدة الامتياز بـ ٧٥ سنة، أمـــا بالنسبة للعوائد التي اتفق عليها بالنسبة لكل برميل من النفط فكانت أقـــل عوائـــد منحت لأي دولة من دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، هذا وقد غطى الامتيـــاز مساحة المشيخة المقدرة بـ (٣٩٠٠٠٠٠) دونم.

خامسا: التفوق البريطاني في الحصول على امتياز نفط قطر

١ _ تأكيد السياسية البريطانية على ضمان امتياز نفط قطر:

حصلت بريطانيا بموجب معاهدة ٣ تشرين الثاني ١٩١٦م على تعهد رسمي من قبل شيخ قطر، بعدم منح امتيازات نفطية خاصة باستغلال النفط أو غيره من الموارد الطبيعية لأي شخص دون موافقة المقيم البريطاني في الخليج العربي، ويعد هذا أول خطوة للمصالح البريطانية النفطية في قطر.

وظلت قضية النفط في قطر بعيدة عن اهتمام المصالح البريطانية النفطية حتى الثلاثينات من القرن العشرين، شأنها شأن المشيخات الأخرى في الخليج العربي، ولعل اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢م قد أعطى لقطر وساحل عمان أهمية جديدة في السياسة البريطانية، كما أن الانتقادات التي أخذت توجه إلى سياسة وزارة الخارجية البريطانية النفطية في البحرين والكويت من قبل اللجنة الفرعية الرسمية للشرق الأوسط، في اجتماعاتها بين (١٩٣٢-١٩٣٤م) أدت إلى اتخاذ طريق آخر مختلف تماما فيما يخص امتيازات النفط في قطر وفي ساحل عمان فيما بعد.

وقد سعت بريطانيا لاتخاذ عدة خطوات في هذا الاتجاه ففي آب ١٩٣٢م حصلت الشركة الانكلو – فارسية من شيخ قطر على حق اختياري أمده سنتان كما جرت خلال عام ١٩٣٣م، عدة اجتماعات بين الدوائر البريطانية المعنية من وزارة المستعمرات لمناقشة السياسة البريطانية في الخليج العربي، وكان المقيم السياسي البريطاني في الخليج (فاول) حاضرا أحد هذه الاجتماعات، وقد عبر خلالها السيد (هيرن) ممثل الشركة الانكلو – فارسية عن رغبة شركته في القيام

بزيارة إلى قطر وإحالة الحق الاختياري إلى امتياز طويل الأمد، وهو أمر كان قد أهمل أكثر من عشر سنوات إذ "اعتقد بأنه إذا لم تحرك الانكلو - فارسية بسرعة فإن هناك خطرا متمثلا في حصول هولمز وجماعته على امتياز للمصالح الأمريكية" وأوضح أنه يرغب في أن يتجنب في قطر ما حصل في الكويت.

وعندما بين (هيرن) أن شركته تعمل نيابة عن شركة نفط العراق فقط، حظي بتأييد كل من وزارتي الخارجية والبحرية، فقد وجد (ريندل) ممثل وزارة الخارجية أن افتراض (هيرن) مقبول نظرا لأن شركة نفط العراق شركة دولية في حين أن الشركة الانكلو-فارسية بريطانية تماما، وأيدت البحرية البريطانية (هيرن) أيضا لأنها كانت تفضل شركة نفط العراق على المصالح الأمريكية التي تعمل مع الميجر هولمز.

ونتيجة لهذه الاجتماعات منحت الشركة الانكلو - فارسية سماحا بالتعامل مع شيخ قطر، كما حظيت باهتمام (فاول) وعزمه على تقديم التأييد السياسي لها لاعتقاده بأن الشركة ستفشل في مفاوضاتها دون هذا التأييد، ويأتي هذا الموقف جراء الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها المفاوضات الدائرة مع شيخ الكويت.

٢_ تحرك شركة نفط كاليفورنيا نحو قطر:

باشرت الشركة الانكلو - فارسية مفاوضاتها مع شيخ قطر في عام ١٩٣٣م بهدف الحصول على امتياز نفط قطر، غير أن المفاوضات لم تكن بالشكل الذي يطمح له الجانب البريطاني، فلم يبد الشيخ موقفا مشجعا للمصالح البريطانية وأبدى ميله إلى جانب المصالح الأمريكية.

وكانت المصالح الأمريكية قد أخذت بنظر الاهتمام الاعتماد على الملك عبد العزيز بن سعود للتأثير على مواقف شيوخ الخليج العربي، وقد اتضحت هذه

الحقيقة بعد أن قطع الشيخ مفاوضاته مع الشركة الانكلو – فارسية وقام في ٢٥ آب ١٩٣٣م بزيارة إلى الرياض، بتشجيع من سكرتيره الخاص محمد المانع المتعاطف مع الملك عبد العزيز بن سعود، وقد لمس (فاول) التغيير الذي طرأ على موقف الشيخ عند عودته من الرياض، ويذكر أنه أبلغ بأن الشيخ قد تعرض لضغط من قبل الملك عبد العزيز بن سعود كي يمنح الامتياز إلى الأمريكيين.

وقد بينت التقارير البريطانية اللاحقة بأن الملك عبد العزيز بن سعود قد نبه ضيفه الشيخ في اجتماع سري على النتائج السلبية المترتبة على منح الامتياز للشركة الانكلو – فارسية، وأن ذلك سيجعل من قطر أحد التوابع البريطانية، إذ أن حصول الشركة الأخيرة على الامتياز سيقود البريطانيين إلى مطالبة الشيخ بضمانات لحماية الشركة ومهندسيها، مما سيؤدي بالنهاية إلى إنزال قوات بريطانية وربما استخدام السلاح الجوي لهذا الغرض، وهدد الملك عبد العزيز بن سعود شيخ قطر بطريقة غير مباشرة بقوله: "إن القبائل النجدية ستهاجم المناطق التي تتوقع فيها الهجوم، وأن أول هدف لها سيكون مصافي شركة النفط، وعند ذلك سيضطر البريطانيون للاستيلاء على قطر، أو على الأقل حماية موظفي الشركة، أما إذا منح الشيخ الامتياز لشركة نفط الكاليفورنيا فستسير الأمور على ما يرام ولن تكون هناك فرصة للإنكليز للحصول على موطئ قدم في ممتلكاته".

ويذكر أن الملك عبد العزيز بن سعود أكرم شيخ قطر بخمس سيارات جديدة قبل مغادرته الرياض، كما تسلم الشيخ هدايا أخرى من قبل عبد الله بن جلوي، حاكم الإحساء.

٣_ حصول بريطانيا على امتياز نفط قطر:

أبدى الشيخ بعد عودته من الرياض نوعا من التصلب في موقفه إزاء مسودة الامتياز المعدة من قبل الشركة الانكلو – فارسية وأوضح بأنه سيدرس الأمر بما يتفق ومصالحه ومصالح شعبه، وكان لابد أن يعمد المقيم السياسي (فاول) إلى تنبيه الشيخ على ما قد يعزم عليه من خطوات قد تتعارض والمصالح البريطانية فبعث في ٢٩ تشرين الأول إلى الشيخ يذكره بالتزاماته التعاهدية مع الحكومة البريطانية، وذلك بعد أن استأنف مفاوضاته مع (جيشولم) ممثل الشركة الانكلو – فارسية كما أبلغه بأن بعض النقاط في مسودة الامتياز ستخضع لتعديلات الحكومة البريطانية، وبين (فاول) أن اتباع مثل هذه السياسة الثابتة لا يتعارض مع سياسة الباب المفتوح، طالما أن شركة نفط العراق التي سيتحول الامتياز إليها فيها مصالح أمريكية.

لقد واجه شيخ قطر الظروف التي كان يواجهها شيخ الكويت في مفاوضاته مع الشركة الانكلو – فارسية إذ كان عليه أن يحدد موقفه بين المصالح الأمريكية ورغبته في منحها الامتياز، وبين التزاماته تجاه الحكومة البريطانية، فاضطر إلى اتباع سياسة غامضة في مفاوضاته مع ممثلي الشركة البريطانية، فتارة كان يبدي تجاوبه مع الجانب البريطاني وتارة كان يغير هذا الموقف ويحاول الدخول في تفاصيل جانبية من شأنها أن تجنبه الإجابة على المطالب البريطانية الراسية للحصول على الامتياز، ومن هنا فإن الموقف الذي اتخذه الشيخ يكاد يدور في هذا الاتجاه حتى ساعة إقراره الامتياز لصالح البريطانيين.

وقد تعمد الشيخ في مفاوضاته مع جيشولم جر الجانب البريطاني إلى جوانب ثانوية تتعلق بالاتفاق المقترح بشأن الامتياز كالأمور المعلقة بجنسية الأشخاص الذين سيتولون الحراسة والمراقبة في حالة إتمام المشروع، وما إذا

كان بإمكان الشركة أن تزوده بالأسلحة والذخائر إذا ما افتقر الشيخ إليها، وطالبه في أن تكتب الاتفاقية بين الطرفين باللغة العربية بدعوى أن اتفاقيته مع الحكومة البريطانية سابقا كانت باللغة العربية، هذا إضافة إلى إثارته نقطة أخرى تتعلق بالصلاحيات القضائية ورغبته في أن يتمتع بالإشراف القضائي في تسوية القضايا المتعلقة بين رعاياه والرعايا الأجانب.

لقد أدت هذه المطاليب إلى توقف المفاوضات في أواخر تشرين الأول ١٩٣٣م ولم يتم التوصل إلى نتيجة نهائية، لما تتطلبه مثل هذه النقاط من مفاتحة لإدارة الشركة في لندن وإطلاعها عليها لدراستها، وإصدار قرار بشأنها، لذا تم الاتفاق مع الشيخ على استئناف المفاوضات ريثما ينتهي جيشولم من مهمته هذه في لندن، وكانت الشركة قد كلفت الأخير بالسفر إلى لندن في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣م.

ونوقشت امتيازات نفط قطر إلى جانب الامتيازات النفطية الأخرى من أقطار الخليج العربي في الاجتماع الذي عقدته الدوائر المعنية في ١١ كانون الأول ١٩٣٣م وأوضح (فريزر) نائب رئيس الشركة الانكلو – فارسية أن شركته مهتمة بامتياز نفط قطر بسبب نجاح شركة نفط كاليفورنيا وحصولها على موطئ قدم لها في البحرين والإحساء، وأضاف أن حق الخيار الذي حصلت عليه شركته في قطر والذي سينتهي في آب ١٩٣٤م قد يقلل من خطورة تحركات هذه الشركة في قطر، إلا أنه لا يمنع شركة نفط الكاليفورنيا من عرض اقتراحاتها على الشيخ خلال هذه الفترة، لتعيق عمل الشركة الانكلو – فارسية في مفاوضاتها مع الشيخ.

وكما توقع المسؤولون البريطانيون في اجتماع ١١ كانون الأول فقد اتصلت شركة نفط الكاليفورنيا بشيخ قطر، وبعث الممثل الرئيس للشركة في

الهفوف برسالة إلى الشيخ يعرض عليه التفاوض من أجل الامتياز، وفي مثل هذا الظرف عمدت الدوائر البريطانية المعنية ومسؤولوها في الخليج العربي للتصدي لأي اتصال بين شركة نفط الكاليفورنيا وشيخ قطر، وقد جرت في شتاء عام ١٩٣٣م مراسلات كثيرة بين وزارة الهند ووزارة المستعمرات، أكدت أهمية قطر بالنسبة لساحل عمان.

وفي كانون الثاني ١٩٣٤م طلب (فاول) من حكومته تخويله صلاحية تهديد شيخ قطر بعدم منح أي امتياز نفطي لأي شركة غير بريطانية، لأنه أدرك احتمال ضغط الملك عبد العزيز بن سعود على الشيخ لمنح الامتياز إلى شركة نفط الكاليفورنيا وقد أشار (فاول) بأن السبب الرئيسي لرفض الشيخ منح الامتياز هو خوفه من انتقام الملك عبد العزيز بن سعود منه، وأن الإجراء الوحيد الذي سيحول الشيخ إلى جانب الشركة الانكلو – فارسية هو منحه تعهدا بحمايته من أي عدوان بري.

وقد عقدت لجنة الدفاع الإمبراطورية في ٢٣ شباط ١٩٣٤م اجتماعا خاصا لمناقشة القضية الأخيرة، وأوصت بأن "الحكومة البريطانية تتهيأ لتقديم ضمان للشيخ فيما يخص أي عدوان بري مقابل قيام الشيخ بمنح الشركة الانكلو – فارسية التي تعمل باسم شركة نفط العراق امتيازا نفطيا".

والحقيقة أن الحكومة السعودية لم تقر نشاط الشركة الانكلو – فارسية في قطر واعترضت على التنقيبات التي أخذت تجريها هناك دون تحديد واضح للمناطق الحدودية بينهما، والتي تمارس فيها الشركة عملياتها. وقد تعمد عبد الله بن جلوي –حاكم الإحساء– إثارة العقبات أمام البعثات الجيولوجية التابعة لشركة الانكلو – فارسية، مما أثار احتجاج الحكومة البريطانية التي استندت في

معارضتها للملك عبد العزيز بن سعود على الالتزامات التي تضمنها اتفاق الحاكم السعودي مع برسي كوكس عام ١٩٢٣م واتفاقية جدة لعام ١٩٢٧م.

ويظهر أن تأكيدات المسؤولين البريطانيين التي كانوا يبلغونها حكومتهم لمواجهة تقدم المصالح الأمريكية نحو قطر كانت صائبة ودقيقة، وهذا ما عكسته الحقائق اللاحقة لدعوة فاول الأخيرة، فقد واجه الأخير صعوبات واضحة خلال مفاوضاته مع الشيخ بشأن الامتياز في ٢ و ٤ نيسان ١٩٣٤م، وذلك بسبب العروض التي قدمتها شركة نفط الكاليفورنيا للشيخ.

واصل المسؤولون البريطانيون ضغوطهم على شيخ قطر وقد انعكس هذا بشكل واضح خلال اللقاء الذي تم بين الشيخ والوكيل السياسي في البحرين في ١٤-١٩ تشرين الأول ١٩٣٤م، خلال زيارة الشيخ للبحرين في هذه الفترة، كما كشف هذا اللقاء غموض موقف الشيخ إزاء الضغوط البريطانية وخشيته الاعتراض عليها.

فقد عبر الشيخ عن رغبته في منح الامتياز للشركة الانكلو - فارسية على أن يمنح الشروط التي منحت للكويت والبحرين وتشكى من ممثلي الشركة المذكورة لعدم وفائهم بالوعود التي قطعوها له، إلا أن الوكيل السياسي لم يشاركه الرأي وحذره من الاستمرار في هذه المحاولات ومن الإصرار على شروط غير عملية، نظرا للصعوبات التي تحيق بإيجاد الأسواق النفطية الجديدة واحتمال عدم اكتشاف النفط بكميات مرضية في البحرين، وحاول الوكيل السياسي إزالة الفكرة العالقة في ذهن الشيخ حول حقيقة الشركة وكونها تمثل مصالح الحكومة البريطانية.

لقد ختم الوكيل السياسي البريطاني في البحرين مقابلته بما بدأت من تحذير وتنبيه لشيخ قطر ونصحه بشكل خاص "لأن يتذكر معاهدته دوما" وأن الحكومة

البريطانية لن تسمح له في الدخول في أي نوع من المفاوضات مـــع أي شــركة أجنبية وبأن مصلحته أن يمنع أي وسيط من التعامل مع شركات أجنبية".

لم يتمكن شيخ قطر من تجاوز القيود التي فرضتها الحكومـــة البريطانيــة بشأن امتياز النفط في بلاده واستجاب للأمر الواقع، فتمكنت الشــركة الانكلــو – فارسة من توقيع اتفاقية الامتياز في ١٧ أيار ١٩٣٥م ومنـــح الشــيخ الشــركة بموجبها امتيازا أمده (٧٥) عاما يغطي قطر بكاملها، باستثناء بعـــض المنــاطق الدينية أو المخصصة لمشروعات أساسية. كما وقعت الشركة اتفاقية أخرى مـــع الحكومة البريطانية في ٥ حزيران ١٩٣٥م، تتعلق بتعهداتـــها تجــاه الحكومــة البريطانية بعد المباشرة بتنفيذ المشروع.

وعلى أثر منح الامتياز تألفت شركة استثمار بترول قطر المحدودة ووافقت الحكومة البريطانية على تحويل الامتياز من الشركة الانكلـــو – فارســية إلـــى الشركة الجديدة التابعة لشركة نفط العراق لخضوع قطر لاتفاقية الخط الأحمر.

وقد أجريت عمليات الحفر في منطقة جبل دخان وحتى عـــام ١٩٤٢م ثـــم توقفت بسبب ظروف الحرب، إلى أن استؤنفت من جديد في عام ١٩٤٧م وبـــدأ التصدير التجاري في كانون الأول ١٩٤٩م.

سادسا: نجاح بريطانيا في الحصول على امتياز نفط ساحل عمان

١_ اهتمام المصالح البريطانية النفطية بساحل عمان:

خضع شيوخ ساحل عمان لتعهدات ألزمتهم بعدم منح أي امتياز نفطي لأي شخص، سوى الذي تعينه الحكومة البريطانية أسوة بالشيوخ الآخرين، وقد حصلت وزارة المستعمرات على هذه التعهدات بعد الحرب العالمية الأولى استجابة لضغط الشركة الانكلو – فارسية التي سعت إلى إبقاء منطقة الخليج ومن ضمنها ساحل عمان تحت نفوذها لاستغلالها في المستقبل، ومما شجع على ذلك كما يبدو الدراسات الجيولوجية التي قامت بها الشركة الانكلو – فارسية في منطقة الساحل العماني، والتي أشارت إلى احتمالات وجود النفط في تلك المشيخات.

وقد جاء تعهد الشيوخ الأخير خلال الفترة شباط – مايس ١٩٢٢م بشكل رسالة وجهوها كل على انفراد إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، بدأها شيخ الشارقة في ١٧ شباط ١٩٢٢م واختتمها شيخ أم القوين في ٨ أيار من نفس العام.

وعلى الرغم من أن الشركة الانكلو – فارسية كانت الشركة الوحيدة التي سمحت لها وزارة المستعمرات بالدخول إلى منطقة ساحل عمان، إلا أنها تركت هذه الفرصة دون اهتمام بعد أن توصلت إلى نتيجة، وهي عدم وجود نفط في المنطقة. وقد سيطر هذا الرأي على سياسة الشركة حتى بداية الثلاثينات، وبسبب معاداة العرب لشركة الانكلو – فارسية فإن هذه الشركة أجرت كل دراساتها باسم شركة تابعة لها هي شركة دارسي.

لكن ضعف اهتمام الشركة بساحل عمان، لم يمنع قيام بعض جيولوجيها من زيارة المنطقة وإجراء دراساتهم فيها، ففي ١٩ تشرين الأول ١٩٢٥م قام اثنان من جيولوجي الشركة هما (ليز) و(غراي) بالإضافة إلى أحد علماء النبات السيد (فرنانديز) بزيارة إلى الشارقة في طريقهم إلى مسقط بواسطة سفينة الشركة المسماة (خوزستان) وانتقلوا بعدها إلى رأس الخيمة حيث أمضوا ليلة واحدة فقط بسبب عداء القبائل لهم، ومن هناك ذهبوا إلى منطقة (خصب) حيث أمضوا ثلاثة أيام في مسح الجبال، وكان يرافقهم في هذه الرحلة أحد الموظفين البريطانيين المعروفين (وليمسون) لكن هذه المهمة لم تسفر عن نتيجة أو أي تطور ما في اهتمام الشركة بنفط الساحل العماني.

ولم يتوقف الأمر عند عدم اهتمام الشركة وعدم كفاءة جيولوجيها، وإنما تعداه إلى موقف الحكومة البريطانية المتحفظ إزاء المحاولات الرامية إلى دخول المنطقة، فقد عمدت وزارة الهند أيضا إلى استثناء جميع صيادي الامتيازات من بريطانيين وغير بريطانيين من المنطقة، وذلك بسبب تخلف المنطقة والمخاطر التي قد تحيق بزوارها، واستمرت هذه السياسة حتى الثلاثينات من القرن العشرين.

ويمكن إضافة عامل آخر إلى العوامل التي كانت تفسر عدم الاهتمام الواضح بإمكانيات وجود النفط في ساحل عمان، ذلك هو انفراد بريطانيا في نفوذها في عموم الخليج العربي ومن ضمنها ساحل عمان وعدم وجود ما يثير مخاوفها من احتمالات فقدان هذه المناطق لصالح دولة أجنبية أخرى، سواء من حيث ثروتها النفطية المحتملة أو المناطق نفسها لما تتمتع به من أهمية استراتيجية واقتصادية للمصالح البريطانية عموما. وهكذا اقتصر الأمر حتى منتصف الثلاثينات عند حد التعهدات التي حصلت عليها الحكومة البريطانية من

مشايخ عمان وذلك بعد فشل هولمز في جهوده للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في منطقة الساحل العماني.

٢_ وقوف بريطانيا بوجه المصالح الأمريكية النفطية بساحل عمان:

بدأت المصالح الأمريكية بالتمهيد لدخول ساحل عمان منذ عام ١٩٣٤م ومنذ ذلك الحين بدأ مسرح الأحداث ينتقل من قطر إلى هناك، ففي ايار ١٩٣٤م قام فلبي وهولمز نيابة عن الأمريكيين بإرسال رسائل إلى شيخ دبي وغيره من شيوخ ساحل عمان من أجل الحصول على امتيازات نفطية، غير أن السلطات البريطانية في البحرين اعترضت طريق المبعوث الهندي الذي حمل هذه الرسائل، عندما طالبهم بتأشيرة سفر لزيارة دبي وأبو ظبي، بعد أن تبين لها أنه موفد من قبل هولمز للتفاوض بشأن امتيازات النفط في تلك المناطق.

علم (فاول) بالتحركات الأمريكية الأخيرة وأدرك أن الوقت أصبح دقيقا جدا يقتضي الإسراع في إقامة علاقات جيدة مع الشيوخ وعوائلهم، وقد أرسل أوامره بهذا الشأن إلى مساعديه في الخليج العربي، ولما أصبح من الواضح أن الأمريكيين يستخدمون أطباء الإرسالية لتحقيق مأربهم قرر المسؤولون البريطانيون منع هؤلاء الأطباء من زيارة الساحل العماني، وتقرر استبدالهم بأطباء بريطانيين مما يشير مرة أخرى إلى نية المسؤولين البريطانيين كسب حسن ظن أهالي المنطقة بهم، وقد نفذت هذه التعليمات فعلا، ففي كانون الأول ١٩٣٤م قام الجراح المساعد (هولمز) بمصاحبة المقيم السياسي في رحلته للقيام بأعمال طبية، وصاحب الدكتور هولمز في زيارته الأخرى في السنة التالية أحد الضباط الصحيين في السلاح الجوي الملكي، وقد استمرت هذه الزيارات إلى أن تم إنشاء عيادة دائمة في دبي في سنة ١٩٣٩م.

وفي تشرين الأول ١٩٣٥م أسست شركة جديدة تابعة لشركة نفط العـــراق هي شركة امتيازات النفط المحدودة، وأصبح مقر رئاستها في البحرين كما أصبح (لونكريك) مديرا لإدارتها، وقامت هذه الشركة أيضا بتأسيس شركة فرعية تسمى بشركة استثمار النفط لساحل الصلح البحري. وكان هدف الشركتين –كما وصفـه لونكريك– هو الدفاع عن مصالحها ضد عمليات الشـــركات الخارجيـة وليـس توسيعا ذاتيا لشركة نفط العراق.

وقد نجحت الشركة الجديدة في تشرين الثاني ١٩٣٥م في الحصول علـــى حقوق اختيارية في رأس الخيمة والشارقة وأبو ظبي ودبي لمدة سنتين، كما اتخـذ شيخ عجمان نفس الموقف في كانون الثـــاني ١٩٣٦م إلا أن الشـــيخ أم القويـن رفض إعطاء الشركة حقا اختياريا لأن المبلغ الذي عرض عليه كان أقل من ذلك الذي دفع لشيخ أبو ظبي.

وسيرا مع النشاط المتواصل الذي تمارســـه الشـــركات البريطانيـة قـام الجيولوجيون البريطانيون بزيارة لساحل عمان يرافقهم (وليمسون) مترجما فـــي مهمتهم هذه كما أجرى اتصالا دبلوماسيا ناجحا بفرانك هولمز الذي أصبح آنــذاك ممثلا لشركة استثمار النفط لساحل الصلح البحري في المفاوضات القادمـــة مـع شيوخ ساحل عمان.

شرع هولمز بمهمته الجديدة في ساحل عان في ٣١ أيـــار ١٩٣٦م وهـــي أول زيارة له لهذه المنطقة، وحاول إقناع الشيوخ ولكن دون جدوى إذ لم يكونـــوا راغبين في تلبية طلبه ولم يحقق أدنى نجاح، وجدد هولمز زيارته لساحل عمـــان في حزيران ١٩٣٦م وخاب ظنه كالسابق، فلم يكترث به الشيوخ وأبدوا حذرهـــم في تعاملهم معه، وعلى الرغم من فشله هذه المرة أيضا فإنه حقق تغيرا بســـيطا

في زيارته الثالثة في أيلول من نفس العام حيث طلب شيخ دبي دراسة مسودة الاتفاقية التي حملها هولمز معه.

وفي الوقت الذي كانت تبذل فيه هذه الجهود مع مشايخ الساحل، كان المسؤولون البريطانيون يواجهون المصالح الأمريكية التي أخذت تواصل اهتمامها بنفط المنطقة، وأولوا اهتمامهم بتصريح (بلانتين) ممثل شركة نفط الكاليفورنيا بلندن، الذي أفاد بأن شركته قررت الاهتمام بإمكانية الحصول على امتيازات نفطية في ساحل عمان. ومن جملة ما فكر به المسؤولون البريطانيون لعرقلة المصالح الأمريكية هو التذرع بصعوبة حماية الحاصلين على الامتيازات والتعقيدات الدولية التي تتضمنها قضية أصحاب الامتيازات من غير البريطانيين تماما.

وارتأت الدوائر البريطانية التذرع بحجة أخرى ضمن سياستها الرامية لإعاقة توغل المصالح الأمريكية لساحل عمان، وذلك بالاعتراض على دخول شركة نفط الكاليفورنيا للساحل على أسس سياسية، وهي أن الحكومة البريطانية مسؤولة عن حماية أصحاب الامتيازات ولأجل تنفيذ هذه المسؤولية فإن جنسية أية شركة تطلب الامتياز سوف تكون أمرا ذا أهمية كبيرة. إلا أن هناك ما يضعف مثل هذه الخطوة لما قد تثيره من المناقشات مع الأمريكيين كما حدث في البحرين والكويت.

وبينما كانت الدوائر البريطانية تبذل هذه الجهود واصلت الشركتان محاولاتهما للاتفاق مع مشايخ ساحل عمان، فاتصلت شركة امتيازات النفط المحدودة بكل من شيخ دبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة لهذا الغرض ولكن دون أن تخرج بنتيجة مقنعة. هذا في الوقت الذي عمدت فيه شركة نفط الكاليفورنيا إلى استئناف طريقتها في الاتصال غير المباشر مع الشيوخ عن

طريق رسلها إلى هناك، واستطاع عجيب خان (أحد الرعايا الهنود المستخدمين لدى شركة نفط الكاليفورنيا) من الإفلات من رقابة السلطات البريطانية، وزيارة الساحل من الإحساء عبر البحرين، وسلم عجيب خان رسائل موقعه من قبل (وليم لينهان) أحد مدراء شركة نفط الكاليفورنيا إلى كل شيوخ الساحل، وقد حصل المسؤولون البريطانيون على بعض هذه الرسائل المرسلة إلى شيخ عجمان والشارقة، والتي أظهرت بأن عجيب خان طلب منهم أن يعطوه رسائل موجهة إلى (لينهان) يطلبون فيها منه زيارة الساحل. وأبلغهم أيضا بعزم لينهان لزيارة الساحل بعد عودته (أي عجيب خان) لمنحهم بعض الهدايا.

وحاول عجيب خان أن يقوم بزيارة ثانية لساحل عمان في كانون الأول ١٩٣٦م إلا أنه منع من قبل السلطات البريطانية، وعندما طلب (لويد هاملتون) ممثل شركة نفط البحرين من وزارتي الهند والخارجية تسهيل مهمة عجيب خان أجيب بأن الأسبقية قد منحت لشركة امتيازات النفط المحدودة التي يساهم فيها الأمريكيون أيضا. وأن عليه انتظار دوره، وأعربت الحكومة البريطانية للمستر بلانتين ممثل شركة نفط الكاليفورنيا في لندن عن أملها في أن تمتنع الشركة عن إرسال ممثل عنها لشيوخ الساحل أو التفاوض معهم بشأن النفط.

ويظهر أن المصالح البريطانية كانت في موقف أفضل من موقف المصالح الأمريكية نظرا لحقوق الخيار التي حصلت عليها شركة امتيازات النفط المحدودة، من معظم شيوخ الساحل والتي تحول دون تعاملهم مع الأمريكيين. وقد أعاق هذا بالفعل محاولات شركة نفط الكاليفورنيا خلال فترة سريان حقوق الخيار، وأوجد لديها نية إيقاف محاولاتها في هذه الفترة.

لكن تطور الأحداث أخذ يسير بما يتعارض والمصالح البريطانية، فقد أصبح تاريخ الحقوق الاختيارية وشيك الانتهاء، واخفق هولمز في إقناع مشايخ

الساحل باستثناء شيخ دبي الذي مددها لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٣٧م فقط، ومع ذلك فإن الشيخ أحرج موقف هولمز بشأن المفاوضات الدائرة حول امتياز النفط في بلاده، فقد أكد بشكل نهائي بأنه سوف يؤجل قراره لأسبوع آخر ليمنح الشركة فرصة أخرى للنظر في قرارها ما دفع هولمز للاتصال بالشركة في لندن في ٣٠ آذار ١٩٣٧م وهو في غمرة يأسه.

ومما زاد في تردي الموقف البريطاني -كما جاء في رسالة هولمز- هو أن الشيوخ اعتقدوا بشكل عام باستعداد شركة نفط الكاليفورنيا لتقديم شروط أفضل من شروط الشركة البريطانية، وأبدوا ترحيبهم بالمفاوضات مع شركة نفط الكاليفورنيا وبطبيعة الحال فإن مثل هذا التعاطف لم يأت عبثا دون وجود اتصالات بين الشركة الأمريكية وهؤلاء الشيوخ.

والحقيقة أن الموقف البريطاني بدأ يواجه صعوبة جراء موقف الشيوخ المعارض للمصالح البريطانية، إذ كشف المقيم الوكيل في الشارقة في ٣١ آذار ١٩٣٧م محاولة لتكتل مشيخي يقودها شيخ رأس الخيمة وشيخ الشارقة في محاولة لمنع شيخ دبي من التوقيع على الامتياز مع شركة امتيازات النفط المحدودة فقد اجتمع شيخ رأس الخيمة بشيخ دبي بعد اجتماعه بشيخ الشارقة وطلب منه رفض الشروط التي عرضها عليه هولمز والانتظار لحين انتهاء مدة الحق الاختيار لكي يتم الاتفاق بعدها مع شركة نفط الكاليفورنيا الأمريكية التي ستقدم عروضا أفضل.

لقد أخذ المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي يولون أهمية بالغة لحصول شركة امتيازات النفط المحدودة على امتياز نفط دبي، لأنه سيكون بمثابة قدوة جديدة أو مثال قوي لبقية الشيوخ، إذ أن عدم الحصول على الامتياز سيترك المجال مفتوحا أمام الأمريكيين، ولما تأكد هؤلاء من صلابة موقف الشيوخ

وصعوبة إقناعهم في وقت أوشكت فيه حقوق الخيار على الانتهاء أبدوا شيئا من التراجع قليلا أمامهم.

ففي ١١ نيسان ١٩٣٧م عقد المقيم السياسي (فاول) اجتماعا في البحرين حضره شيخ دبي وأخوه الشيخ جمعة والوكيل السياسي في البحرين والميجر هولمز وقد بين (فاول) للشيخ موافقة الحكومة البريطانية على تعيين ممثل للشيخ في لندن، وطالبه بالتوقيع على الاتفاقية بعد أن تحقق هذا الطلب الذي كان يحول دون توقيعه لها، غير أن الشيخ أبدى عدم استعداه لتوقيع الاتفاقية دون استشارة أبناء عمه وشعبه، وقد حاول (فاول) إقناع الشيخ ورد عليه بأن بإمكانه باعتباره حاكما لشعبه من إتمام الاتفاق نيابة عنهم، إلا أن الشيخ أصر على موقفه بدعوى أنه أبلغ بهذا الموقف الجديد للشركة في البحرين وليس في بلده دبي، فاضطر (فاول) أن يطالب الشيخ بأن يحدد له موعدا دقيقا للتوقيع على الامتياز وقد وعده الشيخ بأقرب فرصة.

وقد تمكن شيوخ المعارضة من زعزعة موقف شيخ دبي والتأثير عليه فقد رفض الشيخ توقيع الاتفاقية حينما طلب منه ذلك، الأمر الذي دفع (فاول) لإبلاغ الوكيل السياسي في البحرين لزيارة الشيخ وإقناعه، وخاطب من جهة أخرى المقيم الوكيل في الشارقة لأن يذكر الشيخ بوعده الذي كان قد منحه بتوقيع الاتفاقية في اجتماع ١١ نيسان سالف الذكر.

وقد قام المقيم الوكيل في الشارقة بهذه المهمة وذكر شيخ دبي بالوعد وأجرى معه اجتماعا خاصا في ١٨ أيار ١٩٣٧م، حذره فيه من أية مشورة سيئة، فاضطر الشيخ كالسابق لمجاراة هذه التهديدات، وعبر عن استعداده لتوقيع الاتفاقية بعد إبلاغ شعبه بهذه الخطوة ووعد المقيم الوكيل بأنه سيبلغه قريبا

بموعد التوقيع كما سيعلم كلا من شيخي رأس الخيمة والشارقة بأنه لا يستطيع أن ينكث بالعهد.

أسرع فاول على الأثر وأبرق إلى (هايكنبوثام) الوكيل السياسي الجديد في البحرين وأبلغه بضرورة الإسراع باتخاذ إجراء حاسم وإلا فإن الفرصة ستتوفر لشركة نفط الكاليفورنيا للحصول على امتيازات ساحل عمان، وطلب منه مجددا السفر إلى دبي وتذكير شيخها بالوعود التي كان قد قطعها لفاول سابقا، وأن الحكومة البريطانية لن تسمح للشيخ بمنح الامتياز لشركة أخرى، أما فيما يخص شيوخ الشارقة ورأس الخيمة فقد وعد بالقيام ببعض الإجراءات التي سيبلغها للمقيم الوكيل في الشارقة بشكل غير رسمي، وقد تمثلت هذه الإجراءات بأوامر لإيقاف جميع أوراق السفر الخاصة بالشيوخ ورعاياهم، إذ أن ذلك سيحول دون استمرار تجارة اللؤلؤ مع بومباي، وقد اعتقد فاول أن الشيوخ سيدركون أسباب هذا الإجراء ونتائجه، ولن يحتاجوا إلى تفسير بهذا الصدد، وقد أبلغ (فاول) المقيم الوكيل في الشارقة بأن ينبه شيوخ كل من الشارقة ورأس الخيمة على عدم التدخل في شؤون دبي وأنهم سوف يتحملون تبعية هذا الموقف.

وقد اقترح هايكنبوثام على فاول -قبل سفره إلى دبي في ٢٠ أيار ١٩٣٧م- خطة أخرى لتطبيقها ضد شيوخ الساحل، وتتمثل بإرسال عدد كاف من السفن إلى الشيوخ المعارضين، وأن تبقى طائرة السلاح الجوي الملكي التي تصل في نفس اليوم مدة يومين قبل نقلها إلى عدن بقصد تخويفهم، وطلب من فاول استخدام السفن إلى أقصى حد ممكن لعرقلة عمل أسطول صيد اللؤلؤ وذلك بجلب زوارق الشيوخ المعارضين إلى الشارقة وتفتيشها بحجة حملها لبعض الأسلحة، غير أن فاول لم يشاطره هذا الرأي كليا، وفضل الاكتفاء باقتراحه

السابق القاضي بالامتناع عن إصدار أوراق السفر للشيوخ ورعاياهم، لاعتقـــاده بأن ذلك سيكون كافيا لردع شيوخ ساحل عمان.

وعلى أية حال، فإن استجابة شيخ دبي للمطالب البريطانية أدت إلى تخفيف الإجراءات المتخذة ضده، إذ وقع في ٢٢ أيار ١٩٣٧م اتفاقية الامتياز مع هولمـــز بحضور هايكنبوثام، وقد نصت الاتفاقية أن تكون مدة الامتياز (٧٥) عاما، يمنـــح بموجبها الشيخ (٦٠٠٠٠) روبية عند توقيعه الاتفاقية، بينما ســتدفع (٢٠٠٠٠٠) روبية خلال (٦٠ يوما) من اكتشاف النفط بكميات تجارية، كما تعهدت الشـــركة بدفع مبلغ سنوي قدره (٣٠٠٠٠) روبية، وما لا يقل عن (٩٠٠٠٠) روبية بعـــد اكتشاف النفط، ونصت الاتفاقية على مبلغ (٣) روبيات سعرا لكل طن من النفـــط وعانتين لكل (١٠٠٠) قدم مكعب من الغاز الطبيعي الذي ينتج ويباع وقـــد أبلـــغ هولمز الشيخ بأن الشركة ستفتح له حسابا في (البنك الشرقي) في البحرين.

وعلى الرغم من هذا التقديم الذي أحرز في دبي فإن فاول كان يعتقد بـــأن الصراع ما زال قائما بسبب موقف الشيوخ الآخرين، وفي أواخر أيـــار ١٩٣٧م درس فاول وهايكنبوثام مجددا الخطة التي كانت قد وضعت سابقا لتهديد شـــيوخ الساحل وقسرهم على الرضوخ لمطاليب شركة امتيازات النفط المحدودة ليكـــون حلا أخيرا حل لتغيير موقفهم، وقد أكدت وزارة الهند هذه السياسة فـــي مذكـــرة بعثتها إلى وزارة الخارجية وشددت على أن تكون هناك شركة نفطية واحدة فـــي ساحل عمان، وأنها مخولة للضغط على الشيوخ من أجل منح الامتيـــازات إلـــى نفس الشركة فقط (أي شركة امتيازا النفط المحدودة).

واصل المسؤولون البريطانيون في الخليج تنفيذ هذه السياسة وتمكنوا مـــن تغيير الموقف قليلا لصالحهم، فاستطاع (باركس) الذي خلف هولمز في التفـــاوض

مع الشيوخ توقيع اتفاقية الامتياز مع شيخ الشارقة لمدة (٧٥) عاما وذلك في ١٧ أيلول ١٩٣٧م.

وقد واصلت شركة امتيازات النفط المحدودة مفاوضاتها مع الشيوخ للحصول على الامتيازات، ولم تتمكن من تحقيق هدفها بسهولة فقد أثبتت المفاوضات مع شيخ أبو ظبي أنها كانت صعبة، حيث طالب الشركة باتفاقية امتياز مطابقة لما هي عليه بالنسبة لامتياز نفط السعودية، نتيجة لفشل الشركة في إقناعه عمدت السلطات البريطانية في الخليج العربي لتنفيذ الخطة التي رسمها فاول ضد الشيوخ المعارضين، فأوقفت في آذار ١٩٣٨م جميع أوراق السفر الخاصة بشيخ أبو ظبي وبرعاياه، واتبعت الأسلوب نفسه مع شيخ رأس الخيمة، عندما طلب في شهر نيسان أوراق سفر له ولبعض اتباعه.

من جهة أخرى عارضت السلطات البريطانية الطلب الذي تقدمت به شركة نفط الكاليفورنيا في أيار ١٩٣٨م لفسح المجال أمام مهندسيها لزيارة المنطقة لمسحها جيولوجيا، وقدم المقيم السياسي اقتراحا ساذجا يقضي بقيام شركة امتيازات النفط المحدودة بهذه المهمة نيابة عن شركة نفط الكاليفورنيا.

لقد أصبح لدى شيوخ الساحل إصرار الحكومة البريطانية على معارضتها لأي امتياز أمريكي في المنطقة، وأن انتهاء مدة حقوق الاختيار لم تكن الباب الذي سينفذون منه للتعامل مع الشركة الأمريكية كما كان يفترض، ولهذه الاعتبارات اضطر الشيوخ إلى إبداء تجاوبهم تدريجيا مع شركة امتيازات النفط المحدودة التي كانت تتجول في المنطقة بحرية كاملة في ظل الحماية والدعم البريطانيين. فتمكن (لونكريك) مدير الشركة من دفع شيخ رأس الخيمة للتوقيع على حق اختياري جديد مدته سنتان ونصف للتنقيب في أراضيه وذلك في ٨ كانون الأول ١٩٣٨م.

وقد عبر فاول عن ارتياحه لهذه الخطوة التي حققها لونكريك، نظــرا لمــا عرف به شيخ رأس الخيمة من صلابة الموقف ضد شـــركة امتيــازات النفــط المحدودة قياسا لغيره من مشايخ الساحل الاخرين، ووصف هذه الخطـــوة بأنـــها جيدة خصوصا وأن حق الخيار كما جاء في الاتفاق يمكن تمديده مدة ثلاثة أعـــوام ونصف، وهي فترة طويلة تضمن بقاء شركة نفـــط الكاليفورنيـــا أو أي شـــركة أخرى خارج رأس الخيمة، كما وقع شيخ (كلبا) في ٣٠ كانون الأول على امتيــاز أمده (٧٥) عاما.

وفي ١١ كانون الثاني ١٩٣٩م وقع شيخ أبو ظبي مع شـــركة امتيــازات النفط المحدودة على امتياز لمدة (٧٥) عاما أيضا، أما مشيخة عجمان فقــد وقــع شيخها على حق خيار لمدة خمسة أعوام، في حين رفض شيخ أم القويـــن منــح امتياز أمده (٧٥) عاما سنة لشركة امتيازات النفـــط المحــدودة لغايـــة ٢٠ آذار ١٩٤٥م.

وهكذا انفردت شركة امتيازات النفط المحدودة بـــالأمور وشـــرعت فـــي عمليات الاستكشاف في ساحل عمان دون قلق، بحثا عن مكامن النفط.

سابعا: هيمنة بريطانيا على نفط مسقط وعمان

حصلت بريطانيا في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣م على تعهد من سلطان مسقط وعمان التزم بموجبه بعدم منح أي امتياز نفطي في بلاده دون استشارة الحكومة البريطانية بذلك.

والحقيقة أن مفعول هذا التعهد وإن شمل عمان إلا أنه لم يكن بالإمكان سريانه على المقاطعات الداخلية في عمان لاضطرابات الأحوال الداخلية هناك، والتي كانت تتمثل بوجود إمام يحكم تلك المناطق بسبب الانفصال القائم بين الإمامة والسلطنة، لذلك كان من المتعذر على الشركة الانكلو – فارسية في العشرينات من القرن العشرين أن تمتد بعملياتها التنقيبية إلى هذه المناطق، وإنما اقتصرت على المقاطعات الساحلية بالإضافة إلى الأجزاء الوسطى من الجبل الأخضر ومقاطعة ظفار الواقعة في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي من سلطنة مسقط.

لقد كان للاهتمام الذي أولته الحكومة البريطانية لساحل عمان أثره في انتباهها لسلطة مسقط وعمان، خشية أن يمتد لها نشاط المصالح الأمريكية، وقد لاحت بوادر هذا الاهتمام في أواخر كانون الأول ١٩٣٥م، حين أبدى المقيم السياسي في بوشهر اقتراحا حول ضرورة تشجيع شركة امتيازات النفط المحدودة للحصول على حق اختياري في مسقط.

غير أن القضية التي حدثت في ساحل عمان أعادت نفسها في سلطنة مسقط وعمان، فقد اتضح أن هناك ما يشير إلى اتصال بين شركة نفط الكاليفورنيا وسلطان مسقط وعمان بشأن امتياز النفط في بلاده، ويؤكد ذلك أن السلطان بعث بشأن امتياز النفط في بلاده، ويؤكد ذلك أن السلطان بعث إلى

شركة نفط الكاليفورنيا بنماذج من نضوح نفطي لدراسته واستفسر عما يثيره هذا النموذج من دلائل نفطية.

لقد كانت خطوة السلطان بمثابة دعوة لشركة نفط الكاليفورنيا للعمل في بلاده وليس من المعقول أن يتجاهلها الأمريكيون، فاتصل (بلانتين) ممثل الشركة في لندن بالسيد (كلوس) بوزارة الهند واستأذن منه للاتصال بالسلطان بناء على طلب الأخير، وطلب من الوزارة تزويد هاملتون مسؤول الشركة في البحرين بتأشيرة سفر إلى مسقط، إلا أن كلوسن رفض الطلب بحجة أن ذلك يتم عن طريق المسؤولين في الخليج العربي، واقترح على بلانتين انتظار رد الحكومة البريطانية بشأن ما تم بين شركة نفط الكاليفورنيا وسلطان مسقط.

ومن الواضح أن الحكومة البريطانية سترفض أية خطوة تتخذها المصالح الأمريكية في الخليج العربي بما في ذلك مسقط وعمان، وهذا ما أوضحه الرد الذي تقدمت به وزارة الهند بشأن الموضوع، فقد بينت أن السلطان يخضع لتعهد لا يمنح بموجبه أي امتياز نفطي دون الاجتماع بالمقيم السياسي واستشارته ودون موافقة الحكومة البريطانية أيضا. وأضافت أن اتصالات السلطان بالشركة الأمريكية تمت دون علم الوكيل السياسي البريطاني نظرا لغيابه داخل المشيخة، وأكدت على ضرورة تنبيه السلطان على هذا الأمر.

وتذرعت وزارة الهند بحجتها التقليدية فأوضحت أن شركة امتيازات النفط المحدودة كانت قد طلبت منذ سنة السماح لها للتفاوض مع السلطان وقد أجيبت على طلبها، ووافق السلطان على دعوتها أيضا، إلا أن غياب الأخير عن العاصمة حال دون تحقيق أي تقدم في الموضوع لذا "فإن الحكومة البريطانية في مثل هذه الظروف تعتبر شركة امتيازات النفط المحدودة ذات أسبقية ولا يمكنها أن توافق على دخول أي شركة منافسة إلى المنقطة".

وقد ردت المصالح الأمريكية على هذا الموقف بأن أعادت اتصالها مع سلطان مسقط وعمان بطريقة سرية، وبالتعاون مع مصالح نفطية إيطالية، فقد تبين أن أحد الرعايا الإيطاليين ويدعى (باستوري) زار مسقط ويندر عباس في أيار ١٩٣٧م، بحجة التعاقد على عمال لبناء الطرق في مستعمرة ارتيريا الإيطالية شرقي أفريقيا، وكان يصحب باستوري في هذه الزيارة الكونت (بروك) وهو رجل أعمال بولندي بحجة القيام بأبحاث أثرية في مسقط، وقد عرض هذا مبالغ كبيرة على سلطان مسقط وشيوخ الداخل لتسهيل مهمته، إلا أن الوكيل البريطاني في مسقط الوكولونيل (وات) ارتاب من (بروك) ورفض إقامته بمسقط، ولعل وات كان على حق بإبعاد بروك فقد تبين بأنه كان عميلا لشركة نفط الكاليفورنيا، أما باستوري فكان يعمل هو أيضا لصالح بعثة إيطالية - أمريكية مهمته التنقيب عن النفط.

وعلى أية حال فإن مثل هذا النشاط لم يكن مفاجئا للسلطات البريطانية، نظرا لخبرتها الطويلة في مقارعة المصالح الأمريكية في الخليج، بل إنها زادت من إصرارها على موقفها من تلك المصالح، ولم تكترث لطلب بلانتين لتسهيل اتصال السلطات البريطانية على مثل هذه الاتصالات والتعرف على تفاصيلها.

وقد اهتمت السلطات البريطانية من جهة أخرى بالسلطان نفسه لما كان يبديه من تجاوب مع شركة نفط الكاليفورنيا لتبني استثمار النفط في بلاده، فأكدت وزارة الهند في برقيتها للمقيم السياسي في ١ حزيران ١٩٣٧م، على تنبيه السلطات بسرعة، وحملت الأخير جزءا من المسؤولية في تزايد النشاط الأمريكي في بلاده جراء اتصالاته التي كان يجريها مع الشركة الأمريكية، وأوصت بتذكير السلطان بالتزاماته تجاه الحكومة البريطانية التي تحول دون منحه أي امتياز دون مصادقة الحكومة البريطانية.

وردت وزارة الهند على المقيم السياسي بشرط الأسبقية التي تحتفظ به شركة امتيازات النفط المحدودة في هذه المناطق، وأشارت عليه لإبلاغ السلطان بهذا الشرط، الذي حول دون مصادقة الحكومة البريطانية على تفاوض السلطات مع الشركة الأمريكية، وقد ارتأى المقيم السياسي في ١٤ حزيران ١٩٣٧م إبلاغ السلطان ما يلي:

١-إن الحكومة البريطانية على علم باتصالاته مع الشركة الأمريكية.

٢-الالتزام بتعهداته للحكومة البريطانية والتي تقضي بعدم منح أي امتياز دون استشارتها.

٣-يجب أن تكون الأسبقية في امتياز مسقط وعمان لشركة امتيازات النفط المحدودة.

وقد تمكنت المصالح البريطانية من أن تكسب الجولة وتخطف الامتياز لصالحها حيث وقع السلطان في ٢٤ تموز ١٩٣٧م على امتياز للتنقيب في مسقط وعمان، وبهذا الامتياز استطاعت المصالح البريطانية من أن تغلق الباب بشكل كامل أمام المصالح الأمريكية في الساحل الجنوبي من الخليج العربي.

الفصل العشرون

الحركة الوطنية في الخليج العربي بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٩م)

لم تكن الأوضاع العامة في أقطار الخليج العربي قبيل الحرب العالمية الأولى تختلف كثيراً عن تلك السائدة في الأقطار العربية الأخرى الخاضعة للحكم العثماني المباشر، حيث كان التخلف هو السمة المميزة للأوضاع العامة فيها، وقد أسهمت بريطانيا إلى حد ما، في هذا الوضع أيضاً بفرضها العزلة على أقطار الخليج العربي ومنع إقامة أية اتصالات بينها وبين بقية الأقطار العربية وغيرها من الدول إلا بالقدر الذي تتطلبه مصالحها الاستعمارية. ولكن بالرغم من هذا الوضع المتردي تابع شعب الخليج أو على الأقل المتعلمين منهم مشاكل العرب، منذ أن بدأت انتفاضاتهم على الأتراك في بداية القرن الماضي، كما أن الكتب والنشرات التي أصدرتها بعض الجمعيات العربية السرية في بيروت -إلا أن هذه الكتب لم تشهد في هذه الفترة أي تحرك سياسي وطني- يمكن اعتباره مؤشراً لبدايات الحركة الوطنية فيها.

أولاً: بوادر الحركة العالمية الوطنية في العشرينات

بعد الحرب العالمية الأولى تصاعد نمو الوعي السياسي والوطني في أقطار الخليج العربي، وقد ساهم نمو الحركة القومية في دول العالم الثالث، في عملية النمو هذه وبصورة عامة يمكن أجمال عوامل نمو الوعي السياسي والوطني بعد الحرب بما يلي:

١. عوامل داخلية تمثلت في استمرار تردي الأوضاع الداخلية وطبيعة الأنظمة العشائرية وتدخل الوكلاء السياسيين البريطانيين في الشؤون الداخلية وعدم مراعاتهم للعادات والتقاليد الاجتماعية والمشاعر القومية للسكان.

٢. عوامل عربية تمثلت في الثورة المصرية سنة ١٩١٩، وثورة العــراق سـنة ١٩٢٠م، وثورة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربــي (١٩٢١-١٩٢٦م) واتصال عرب الخليج ببعض الزعماء الوطنين المصلحين العرب مثل الزعيم الوطني التونسي عبد العزيز الثعالبي الذي زار الكويت وإمارات ساحل عمــان (دولة الإمارات العربية حالياً) ومناطق أخرى من الخليــج فــي العشــرينات القرن العشرين، وكذلك وصول بعض الصحف العربية التي تتضمن مقــالات معادية لبريطانيا إلى بعض أقطار الخليج العربي بعد نهايــة الحــرب بفــترة وجيزة.

٣. عوامل خارجية كنضال الهنود وبقية مناطق العالم المقهورة ومطالبتها بحــق تقرير المصير.

أن نمو الوعي السياسي والوطني قد أثر، بطبيعة الحــال، فــي الأوضــاع السياسية الداخلية لهذه الأقطار التي بدأت تشهد لأول مــرة، إضرابــات عماليــة وطلابية وحركات اصلاحية تطالب بالحد من النفوذ والتدخــل البريطــاني فــي الشؤون الداخلية ومساهمة الشعب في ممارسة السلطة. وينطبق هذا القول علــى البحرين والكويت، وعلى الأخص الأولى منــها ،خــلال العشــرينات ومطلــع ثلاثينيات القرن العشرين .

حدثت في البحرين في سنة ١٩١٩ أول انتفاضة قام بها الغواصون وعمــال الميناء، الذين شكلوا القوة العاملة الرئيسة قبل كســاد تجــارة اللؤلــؤ الطبيعــي واكتشاف النفط في بداية الثلاثينيات. وكان سبب هذه الانتفاضة هــو الاســتغلال البشع الذي مارسه تجار اللؤلؤ وأصحاب السفن ضدهم، وعلى أية حال لــم تلــق هذه الانتفاضة تجاوبا واسعاً من فئات المجتمع البحراني لضعف إمكانات العمــال وموقف التجار. بما يمثلونه من ثقل اقتصادي وسياسي معارض لها.

ومنذ بداية عشرينات القرن العشرين شهدت البحرين حركة وطنية سياسية كانت الأولى من نوعها في البحرين، ويمكن أن تعتبر بحق بداية الحركة الوطنية فيها، وقد ضمت هذه الحركة فئات مختلفة من أبناء الشعب البحريني، فقد ساهم فيها الطلاب والمثقفون وعمال البحر وبعض التجار الوطنيين، أما المطاليب الأولية لهذه الحركة فهي تأسيس مجلس تشريعي وتنظيم شرطة وطنية بدلاً من قوة الشرطة الموجودة والتي تتألف من عناصر أجنبية، وبشكل خاص الإيرانيين والهنود، وعندما أبدى الحاكم البحريني الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٧٠-١٩٢٣م) ميلاً إلى التجاوب مع مطاليب الحركة، قامت بريطانيا بعزله في أيار ١٩٢٣م وتنصيب ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٢٣-١٩٤١م) حاكماً على البحرين، كما رفضت مطاليب الحركة الوطنية وألغت نظام المحاكم الوطنية في البحرين وشكلت محاكم مختلفة يشرف عليها الوكيل السياسي البريطاني في البحرين وشددت الإشراف البريطاني المباشر على جميع الشؤون الداخلية البحرينية.

وكرد فعل لتلك الإجراءات البريطانية قامت العناصر الوطنية المساهمة في الحركة بعقد مؤتمر وطني في مدينة المحرق في ٢٦ أيار ١٩٢٣م بزعامة اثني عشر شخصية وطنية منتخبة، وقد اختتم المؤتمر أعماله بإصدار وثيقة وطنية تاريخية عرفت بـ (لائحة الإصلاح) تضمنت مطاليب عديدة مهمة من بينها انتخاب مجلس شورى من قبل سكان البحرين ليساهموا في إدارة بلادهم بدلاً من الوكيل السياسي البريطاني ووضع حد لتدخل الأخير في شؤون البحرين الداخلية، واقتصار سلطاته على الشؤون الخارجية طبقاً للمعاهدات المعقودة بين البحرين وبريطانيا، وتشكيل محكمة من أربعة أعضاء ذوي خبرة في شؤون الغوص للنظر في جميع الدعاوى المتعلقة بالغوص، وإنصاف الغواصين.

رفضت السلطات البريطانية المعنية تلك المطاليب وألقت القبض على اثنين من زعماء الحركة البارزين وهما عبد الوهاب الزياني وأحمد بن لاحج ونفتـــهما بلا محاكمة إلى الهند، كما لاحقت بقية زعماء الحركة وعمدت إلى السيطرة علـى شؤون التعليم في البحرين وتغير مناهج الدراسة وإبعاد المدرسين العرب القلائـل، وقد أدت هذه الإجراءات إلى سلسلة من الإضرابات الشاملة في مجـــال التعليـم خلال السنوات (١٩٢٦-١٩٢٨م)، غير أن بريطانيا استمرت في خطتــها حتـى أخضعت التعليم لسيطرتها المباشرة وتم تعيين مدير بريطـــاني للمعـارف فـي البحرين، وفي الوقت نفسه عينت مستشاراً بريطانياً لحاكم البحرين بصفة خبـير مالي وهو جاركس بلكريف في سنة ١٩٢٦م وقد أصبح بلكريـف هـذا خـلال السنوات الثلاث التي أمضاها في منصب المستشارية (١٩٢٦-١٩٥٧م) الشخص القوي وصاحب السلطة الفعلية في كل صغيرة وكبيرة بما في ذلك بعض الأمـور ذات العلاقة بالشريعة الإسلامية، وقد أدت سياسته التعسفية إلى إلـهاب مشـاعر الشعب العربي في البحرين طول فترة المستشارية.

أما في الكويت فقد ظهرت حركة في سنة ١٩٢١م كان التجـار يشـكلون العنصر الأساسي فيها، أما مطاليب هذه الحركة فقـد تحـددت بإنشـاء مجلـس استشاري يعمل إلى جانب حاكم الكويت في إدارة شؤون البلاد، وكان نظام الحكم في الكويت قائماً على أساس السلطة المطلقة للحاكم كما في البحرين. ومن بيـن الذين تعاقبوا على حكم الكويـت الشـيخ مبـارك الصبـاح (١٨٩٦-١٩١٥م) بالاستبداد والظلم، وبعد موته خلفه ابنه الأكبر جابر (١٩١٥-١٩١٧م) وقد تمـيز حكمه ثم خلف الأخير ابن أخيه سالم (١٩١٧-١٩٢١م) ولم يتخلل هذه الفـترة أي تطور في نظام الحكم.

وبنهاية عهد الشيخ سالم الصباح في سنة ١٩٢١م كان الكثير من الكويتيين وبالأخص المتعلمين منهم قد أدركوا أهمية تطوير أداة الحكم وضرورة مشاركة الشعب في تقرير مصيره، ولذلك وقبل أن يتم اختيار خلف لسالم الصباح اجتمع وجهاء الكويت ومعظمهم من التجار واتفقوا وتعاهدوا على إصلاح أمور البلاد ووقع ثمانية منهم على عريضة تضمنت إلى جانب أشياء أخرى طلباً بإنشاء مجلس استشاري لإدارة أمور البلاد، وقدمت هذه العريضة إلى الحاكم الجديد الشيخ أحمد جابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠م). وفي نيسان ١٩٢١م تم تأسيس المجلس الاستشاري فعلاً، وقد تألف هذا المجلس من اثني عشر عضواً تم اختيارهم من بين أفراد بعض العائلات الكبيرة المعروفة بثرائها، ولم يضم المجلس أياً من الموقعين على العريضة، ويعتقد البعض أن السبب يرجع إلى كون الأفراد الذين تم اختيارهم لعضوية المجلس أكثر اعتدالاً من موقعي العريضة أما رئاسة المجلس فقد أسندت إلى أحد كبار أعضائه وهو حمد بن عبد الله الصقر.

لقد عقد المجلس عدة جلسات حضر بعضها الشيخ أحمد الجابر الصباح، وعلى أية حال، فإن حياة هذا المجلس كانت قصيرة حيث حل بعد فترة وجيزة من تأسيسه ومن بين الأسباب الرئيسة لفشل تجربة المجلس عدم الأخذ بمبدأ الانتخاب بحيث يصل إلى المجلس من يمثل الشعب ويستند إليه ويتحمل أعباء مصالحه في حين أن اختيار الأعضاء على أساس الجاه والثروة أوصل إلى المجلس عناصر لم تشعر بمسؤولياتها تجاه المهام التي أمامها وكثيراً ما كانت تختلف فيما بينها لأسباب شخصية، إضافة إلى موقف آل الصباح، أي العائلة الحاكمة، المناوئ للمجلس.

ثانياً: الحركة الوطنية في الثلاثينات

شهد الخليج العربي عام ١٩٣٨م ميلاد الحركة الوطنية الثانية، التي تميزت عن سابقتها بكونها أفضل تنظيماً وأوضح أهدافاً، وقد امتدت هذه الحركة لتشمل الكويت والبحرين ودبي.

أدت عوامل متعددة إلى هذه التطورات الجدية ويأتي في مقدمتها اكتشاف النفط وإنتاجه في بعض أقطار المنطقة وما نتج عن ذلك من تغيرات اقتصادية – اجتماعية، وتطور التعليم ووعي الأحداث السياسية العربية والعالمية والتفتح عن أفكار سياسية جديدة من خلال المدرسين العرب الوافدين من العراق وفلسطين ومصر. وإرسال الطلاب للدراسة في الخارج ووصول الصحف العربية العراقية والمصرية إلى هذه الأقطار وتفاقم قضية فلسطين.

أدى اكتشاف النفط وإنتاجه إلى بدء ظهور طبقة متوسطة لعبت دوراً بارزاً في قيادة الحركة الوطنية لسنوات طويلة، كما ظهرت طبقة عمالية كبيرة نسبياً، نعني بذلك، عمال النفط، وكانت أغلبية عناصر هذه الطبقة من عمال البحر الذين اتجهوا إلى العمل لدى شركات النفط الأجنبية بعد كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي بسبب رواج تجارة اللؤلؤ الصناعي، وقد أسهمت الطبقة العاملة إسهاماً فعالاً في الحركة الوطنية، لاسيما وأن ظروف وشروط عملهم الجديد لدى شركات النفط كانت قاسية جداً وأكثر من ذلك أيضاً عانت هذه الطبقة من سياسة التميز التي سارت عليها شركات النفط حيث كان العمال الأجانب –ومعظمهم من الهنود– يعيشون ظروفاً أفضل ويحصلون على أجور أعلى من العمال العرب، ومن جهة أخرى أدى الاختلاف مع الأجانب الذين جاءوا للعمل في الصناعة النفطية إلى

التعرف على أفكار وعادات جديدة، وكانت الطبقة المتوسطة أكثر فئات المجتمع تلقياً لهذه الأفكار والعادات.

لقد ساعدت عوائد النفط على افتتاح بعض المدارس وبالتالي التعاقد مع مدرسين عرب من العراق وفلسطين ومصر وسوريا للتدريس فيها، وقد كان لهؤلاء المدرسين دورهم في بث الروح الوطنية في صفوف الطلاب الذين شكلوا إحدى العناصر الرئيسية في الحركة الوطنية في الخليج العربي.

وإضافة إلى المدرسين العرب لعبت الصحف العربية وعلى الأخص العراقية والمصرية منها دوراً مهماً أيضاً في بث الروح الوطنية وتمكين عرب الخليج من وعي الكثير من الأحداث السياسية العربية والعالمية. وقد وصلت هذه الصحف إلى معظم أقطار الخليج العربي، ابتداء من الكويت وانتهاء بساحل عُمان، وقد أشار أحد المسؤولين البريطانيين الذين زاروا المنطقة آنذاك إلى "حالة عدم الاستقرار" التي سببتها المجلات والصحف العربية في ساحل عُمان، ناهيك عن تأثيرات هذه الصحف والمجلات في البحرين والكويت مع الأخذ بنظر الاعتبار كونهما أكثر تطوراً وتفتحاً قياساً بساحل عُمان، وما قيل عن دور الصحف ينطبق أيضاً على الإذاعات مثل إذاعة قصر الزهور من بغداد وإذاعة القاهرة التي أشار تقرير للاستخبارات البريطانية آنذاك إلى وصولها إلى الكويت وفيها من التعليقات الأخبارية "ما يثير النفوس".

وكان لقضية فلسطين التي تابعها عرب الخليج منذ عشر ينات القرن العشرين أثر مهم جداً أيضاً، وكان الحدث الرئيس الذي تردد صداه في الخليج العربي في الثلاثينات هو الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩م) التي أثارت مشاعر العرب جميعاً ضد بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين والتي شجعت الهجرة والاستيطان الصهيونيين في فلسطين، ولم يكن توافق

حركات ١٩٣٨م الوطنية الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي زمنياً مع تلك الثورة من قبيل المصادفة، وكانت البداية في الكويت.

منذ بداية ثلاثينيات القرن العشرين طالب الكويتيون بإنشاء مجلسين منتخبين أحدهما للبلدية والآخر للمعارف، وقد أنشئ كلا المجلسين في السنوات ١٩٣٤م و١٩٣٦م بالتعاقب بطريقة الانتخاب الجزئي، إلا أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً بسبب الخلافات التي ظهرت بين أعضاء هذين المجلسين والسلطة الأمر الذي أدى إلى حل مجلس المعارف واستقالة أعضاء المجلس البلدي احتجاجاً وكانت النتيجة ازدياد حدة المعارضة الوطنية للسلطة.

ومنذ بداية نيسان ١٩٣٨م بدأت مطاليب العناصر الوطنية الكويتية بالظهور في بعض الصحف العربية، وعلى الأخص العراقية منها، ومن بين المطاليب المهمة لهذه العناصر إجراء إصلاحات في مجال الإدارة والتعليم وطرد بعض المستشارين الذين يعتمد عليهم حاكم الكويت ومعظمهم من الأجانب والمساح للعرب بزيارة الكويت والإقامة فيها دون عوائق وحصر مجالات العمل بالشباب الكويتي مع تفضيل العراقيين على الهنود وغيرهم من الأجانب. ولأجل إيقاف الحملة المناوئة له في الصحافة العراقية وتهدئة العناصر الوطنية قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة إلى العراق في أيار ١٩٣٨م واعداً الاستعانة بالعراق لإدخال إصلاحات إدارية وتعليمية في الكويت. ولكن هذه الزيارة لم تحقق الهدف الرئيسي للشيخ أحمد الجابر. أي تهدئة العناصر الوطنية، فبعد فترة وجيزة أفصحت الجمعية السرية التي تشكلت في الكويت باسم (الكتلة الوطنية) لقيادة العمل الوطني عن نفسها وقدمت عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر طالبت فيها تأكيد حكم الشورى وإنشاء مجلس تشريعي منتخب لحكم البلاد، وقد اضطر

الشيخ أحمد الجابر إلى الاستجابة لهذا المطلب وتأسيس مجلس تشريعي في الكويت يضم (١٤) عضواً انتخبوا من قبل عدد من العائلات الكويتية.

وبعد تأسيسه بفترة وجيزة أعد المجلس التشريعي قانوناً تأسيساً صادق عليه الشيخ أحمد الجابر في ٢ تموز ١٩٣٨م. وكان هذا القانون يتألف من مقدمة وخمسة مواد، نصت الأولى منها على أن (الأمة مصدر السلطات ممثلة في نوابها (المجلس)...)، ونصت المادة الثانية على منح المجلس صلاحية سن قوانين الميزانية، والمعارف والصحة العامة والعمران والأمن والطوارئ وكل قانون آخر تقتضي مصلحة البلاد سنة، أما المادة الثالثة فقد نصت على أن المجلس التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات والتراخيص والاتفاقيات وعدم شرعية أي أمر يستجد من هذا القبيل دون موافقة المجلس وعالجت المادة الرابعة موضوع محكمة الاستئناف في حين نصت المادة الخامسة على أن رئيس المجلس هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.

لقد قام المجلس خلال فترة حياته القصيرة بجملة من الإجراءات والإصلاحات المهمة مثل إلغاء بعض الضرائب المجحفة وإلغاء الاحتكارات وطرد الموظفين المنحرفين وفصل القضاة الفاسدين وإنشاء محاكم مدنية وتكوين قوة شرطة نظامية وإنشاء بعض المدارس الجديدة والتعاقد مع بعثة تعليمية فلسطينية وإرسال عدد من الطلاب في بعثات دراسية إلى بغداد والقاهرة، كما وقف المجلس أمام الهجرة في بعثات دراسية إلى بغداد والقاهرة، كما وقف المجلس أمام الهجرة الأجنبية، وعلى أية حال فإن قسماً من إجراءات المجلس الإصلاحية لم يكتب لها التنفيذ بسبب حل المجلس في ٢١ كانون الأول ١٩٣٨م.

وجاء حل المجلس نتيجة لمعارضة حاكم الكويت لبعض قرارات المجلس، وبالأخص تلك المتعلقة بأبعاد مستشاريه الأجانب، وإحراجه المستمر للمجلس

بتهديده المستمر، أي الحاكم، بالتخلي عن حكم الكويت في محاولة منه للضغط على المجلس للتراجع عن بعض إجراءات الإصلاحية، وإضافة إلى حاكم الكويت وقف أولئك الذين فقدوا احتكاراتهم وامتيازاهم ضد المجلسين، وأخيراً كان موقف بريطانيا بنفوذها القوي المناوئ للمجلس من بين الأسباب الرئيسة لإخفاق تجربة المجلس التشريعي. وكانت المادة الثالثة من القانون التأسيسي قد أثارت سخط بريطانيا وقلقها لأن هذه المادة منحت المجلس صلاحية مناقشة موضوع امتيازات النفط وعلاقات الكويت الخارجية، بما في ذلك العلاقات مع بريطانيا، وهذه أمور كانت السلطات البريطانية تعتبرها من اختصاصها هي فقط بموجب المعاهدة الكويتية – البريطانية لسنة ١٨٩٩م.

وبعد حل المجلس التشريعي شكل الشيخ أحمد الجابر مجلساً سمي بمجلس الشورى في سنة ١٩٣٩م ويضم (١٤) عضواً أيضاً أربعة منهم من الأمراء والبقية من الأعيان، وكان هذا المجلس الذي عين الشيخ أحمد الجابر أعضاءه ضعيفاً في تكوينه ومقدرته على التنفيذ ولذا كان من الطبيعي أن يفشل فتسلل أعضاؤه الواحد تلو الآخر حتى انتهي أمره.

لم تمر الفترة الواقعة بين حل المجلس التشريعي ونشوب الحرب العالمية الثانية دون مشكلات سياسية، فقد تميز الوضع السياسي بالاضطراب وكان أبرز حدث في هذه الفترة تلك المظاهرات التي اختتمت بصدام دامي في ١٠ آذار ١٩٣٩م حيث نجح الوطنيون في الاستيلاء على المستودع الرئيس للأسلحة في الكويت، وقد عللت المصادر البريطانية هذا الحدث بكونه مؤامرة من تدبير السفير الألماني في بغداد (فرتزغروبا) للإطاحة بحكم الشيخ أحمد الجابر الصباح وإنهاء الحماية البريطانية على الكويت، وإبدالها بحماية عراقية، وقد استغلت السلطات البريطانية هذا الحادث فأصدرت الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين

حيث سقط الكثيرون منهم جرحى كما اعتقلت بعض العناصر الوطنية، بضمنهم أعضاء المجلس التشريعي السابق، واضطرت مجموعة أخرى من هذه العناصر إلى ترك الكويت وإيقاف نشاطها لاسيما وأن أحداث الحرب العالمية الثانية أخذت تطغى على اهتمام العالم فترة من الزمن.

إن مخاوف السلطات البريطانية من احتمال ظهور حركات وطنية مماثلة لتلك التي ظهرت في الكويت كانت في محلها، فقد ظهرت حركات مماثلة في البحرين ودبي بعد فترة قصيرة من تأسيس المجلس التشريعي الكويتي.

لقد سبق ظهور الحركة الوطنية الإصلاحية في البحرين مباشرة إضراب عام للطبقة العاملة، وعلى رأسها عمال النفط، في ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٨م، وكانت مطالب العمال المضربين تتمثل في رفع الأجور وتحسين ظروف العمل وتأسيس نقابة للعمال، أما مطالب الحركة الوطنية الإصلاحية التي قادتها عناصر وطنية معينة من طبقة التجار، إضافة إلى الطلاب وعمال النفط اللذين جمع بينهم شعور الاستياء من أسلوب الإدارة الاستبدادي فقد تمثلت في إقامة مجلس تشريعي وحصر القضاء بأيدي المواطنين البحرانيين وعدم اقتصاره على العائلة الحاكمة وتشكيل مجلس لإدارة شؤون التعليم وإصلاح الجهاز الإداري وإبعاد الشرطة الأجانب وإحلال بحرانيين محلهم وطرد الموظفين الهنود واستبدالهم بموظفين بحرانيين وإصدار صحيفة سياسية لها الحرية في التعبير عن الآراء والأفكار وانتقاد أعمال الحكومة.

غير أن السلطات البريطانية ومن ورائها المستشار البريطاني بلكريف عملت على تفتيت الحركة من خلال إثارة النعرات الطائفية واعتقال بعض زعماء الحركة، وقد أدى هذا إلى إضراب العمال ثانية وتخلل الإضراب صدام مع قوات الشرطة وسقوط عدد من القتلى والجرحى من العمال وإلقاء القبض

على عدد آخر منهم. ونتيجة لذلك عقد اجتماع كبير من مسجد الجمعة في المنامة حضره مئات الشباب، وبعد الاجتماع طافت المظاهرات شوارع المدينة، وقد واجهت السلطة هذه المظاهرات بالعنف والاعتقالات ثم قامت بمحاكمة قادة الحركة والمعتقلين الآخرين وأصدرت عليهم أحكاماً بالسجن لمدد مختلفة، ولم تكتف بذلك بل نفت بعض قادة الحركة بعد انتهاء مدد محكومياتهم.

وشهدت دبي عام ١٩٣٨م حركة مماثلة لتلك التي وقعت في الكويت والبحرين، وإن كانت الأسباب التي أدت إلى قيام الحركة في دبي مختلفة عن مثيلتها، فقد خضعت دبي لحكم الشيخ سعيد بن مكتوم (١٩٢١-١٩٥٨م) الذي كان يجمع كافة السلطات بين يديه، ولم تكن هناك مؤسسات دستورية أو إدارية في الإمارة، وإذا كان هذا الحاكم قد عمل على حل المشكلات التي تندلع بين الإمارات المجاورة لإمارته، فإن الأمر كان على العكس من ذلك في علاقاته مع بقية أفراد الأسرة في دبي، فالمشاكل كانت السمة البارزة في علاقاته مع أفراد الأسرة الحاكمة، والتي كانت من بين الأسباب التي أدت إلى قيام الحركة في دبي عام ١٩٣٨م.

لقد كانت مطالب الحركة في دبي تتضمن استخدام ميزانية محدودة للإمارة ورعاية الصحة العامة وإعادة تنظيم الكمارك وتحديد المخصصات المالية للحاكم وأفراد عائلته. وبعد وصول الأنباء عن تشكيل مجلس تشريعي في الكويت، فقد أضاف القائمون على الحركة المطالبة بتكوين مجلس مماثل في دبي، وقد حاول الشيخ سعيد رفض هذه المطالب إلا أن قوة المعارضة اضطرته إلى التفاوض مع المعارضة، وبالفعل تم التوصل إلى اتفاق في ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٨م يتضمن تكوين مجلس الإمارة من ١٥ عضواً يختارون من وجهاء وأعيان دبي وتكون

رئاسة المجلس للحاكم، وينظر هذا المجلس المسائل المتعلقة بالإمـــارة بخاصـة المالية منها، وتكون قراراته بأغلبية الأصوات.

قام المجلس فور تشكيله بسلسلة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصاديـــة والسياسية في دبي، التي كان من أبرزها تعيين موظفين للإشراف علـــى شـــؤون الكمارك، وفرض ضريبة موحدة على الواردات، واهتم المجلس بشؤون الأمـــن في دبي، كما أولى اهتمامه بالتعليم أيضاً حيث تم افتتاح ثلاث مدارس جديدة.

إن حاجة المجلس المتزايدة للأموال لتنفيذ بعض المشاريع الطموحة لتوسيع ميناء دبي وتعبيد المدينة ورصفها دفعته إلى المطالبـــة بتخصيـــص جـــزء مـــن عائدات امتياز النفط. وفي اتفاقية تسهيلات الطيران التي يحصل عليها الحـــاكم، إلا أن الشيخ سعيد رفض ذلك وأصدر قراراً بإيقاف العمل في مشروع الطـــرق توفيراً للنفقات، فرد المجلس على ذلك في ٣ آذار ١٩٣٩م بتحديد راتب ســـنوي للحاكم قدره ١٠ آلاف روبية، وأن تعود الموارد الباقية إلى خزينة الإمارة.

لم يكن من السهل على الشيخ سعيد قبول هذا القرار الذي يجعلـــه تحـــت رحمة المجلس من الناحية المالية، ولذلك عمد على التخلص منه، وفـــي الوقـــت نفسه تخوفت بريطانيا أن يعمد المجلس إلى مناقشة امتيـــاز النفـــط وتســـهيلات الطيران وبذلك التقت أهداف السياسة البريطانية مع محاولات الشيخ الرامية إلـــى التخلص من المجلس. وقام الشيخ بهجوم مباغت على أعضـــاء المجلـــس الذيـــن حضروا حفلة زواج أحد أبنائه وأسفر الهجوم عن تشريد أعضاء المجلس وإنـــهاء دوره السياسي في دبي.

الفصل الحادي والعشرون

تطور النفوذ الأمريكي في الخليج العربي خلال الحرب العالمية الثانية

قادت ظروف الحرب العالمية الثانية تدريجياً إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الخليج العربي وبالتالي إلى تطور النفوذ الأمريكي، فقد أصبح عليها حماية مصالحها النفطية في الخليج العربي التي قد تكون هدفاً لعمليات المحور العسكرية باعتبار المنطقة ذات موقع استراتيجي مهم ولما كانت أمريكا قد وقفت على الحياد من الحرب حتى أواخر عام ١٩٤٣م فإنها سعت لحماية مصالحها في المنطقة بصورة غير مباشرة وذلك من خلال دعمها لمركز بريطانيا في الشرق الأوسط بشكل خاص باعتبارها صاحبة المسؤولية الرئيسية والمصالح الأكثر أهمية ليس في الخليج العربي وحسب بل وفي عموم منطقة الشرق الأوسط والمحيط الهندي، ثم إن الدعم الأمريكي إنما هو موقف أمريكي لمنع بريطانيا من الانهيار إذ أن انهيارها يعرض في النهاية الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها للخطر.

لكن السياسة الأمريكية لم تتوقف عند هذا الحد وأخذت بالتحول لتأكيد النفوذ والدور الأمريكي في الخليج العربي، الذي لم يعد منطقة خاصة بمسؤولية بريطانيا وحدها بل أصبح منطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. وتعتبر نهاية عام ١٩٤٢م بداية التحول في السياسة الأمريكية، وحدث ذلك نتيجة عاملين أساسيين الأول ارتبط بالمجهود الحربي للحفاء بعد اشتراك أمريكا في الحرب، والدور الذي أخذت تلعبه في نقل الإمدادات إلى إيران عبر الخليج العربي، أما العامل الثاني فيرتبط بالنفط الذي أصبح ذا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية إذ لم يعد هذا النفط مجرد مشروع تجاري للشركات الأمريكية بل أصبح مسألة تخص الأمن القومي أيضاً من وجهة النظر الأمريكية، وذلك بعد أن لمس المسؤولون الأمريكيون انخفاض الاحتياطي النفطي

في أمريكا واحتمال اندلاع أزمة نفطية كبيرة جراء الاحتياجات الكبيرة التي أخذ يتطلبها توسع الصناعة والمجهود الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: شمول المملكة العربية السعودية بقانون الإعارة والتأجير

مع استمرار الحرب العالمية الثانية وانغماس الولايات المتحدة الأمريكية بأحداثها وتطوراتها حظيت المملكة العربية السعودية باهتمام يكاد يكون استثنائياً ولعل مبعث ذلك الاهتمام يعود إلى سببين رئيسين، يشكل النفط عاملهما المشترك.

السبب الأول: المخاوف التي أبدتها الشركات النفطية الأمريكية من مواصلة الجانب البريطاني للدعم المالي المباشر للمملكة العربية السعودية وانعكاسات ذلك الدعم وما يشكله من انفراد وهيمنة بريطانية على حساب المصالح الأمريكية التي تشكل الشركات النفطية ذروة تلك المصالح.

السبب الثاني: القلق الناجم إزاء التقارير الواردة إلى الإدارة الأمريكية والتنبؤات التي أوردها المسؤولون عن الصناعة النفطية حول قرب نفاذ احتياطي النفط الأمريكي، تلك الحقيقة التي داهمت المسؤولين الأمريكيين الذين لم يجدوا لها حلاً سوى التوجه صوب المملكة العربية السعودية، نتيجة لما تمتلكه من خزين نفطي هائل يمكنهم من خلاله إيجاد السبيل الآمن للخروج من تلك الأزمة.

وباتجاه تعزيز العلاقات السعودية – الأمريكية فقد جاءت الخطوة الأولى على هذا الطريق في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣م عندما بعث دين أجسون مساعد

وزير الخارجية الأمريكية مذكرة إلى مدير هيئة الإعارة والتأجير إدوارد ستينيوس يوصي فيها بإضافة المملكة العربية السعودية إلى قائمة الدولة المؤهلة للحصول على مساعدة الإعارة والتأجير.

وبدورة قام ستينيوس في ١١ كانون الثاني ١٩٤٣م بإرسال مذكرة أجسون إلى الرئيس الأمريكي روزفلت يوصي فيها بإيجاد طريقة مناسبة لإرسال مساعدات أمريكية إلى العربية السعودية بموجب قانون الإعارة والتأجير.

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣ بعث كيرك الوزير الأمريكي في القاهرة رسالة إلى وزير الخارجية كوردل هل يدعم فيه المقترح القاضي شمول السعودية بقانون الإعارة والتأجير، مؤكداً على أهمية تلك الخطوة وما تشكله من استقرار للأوضاع في المملكة وما توفره الأوضاع المستقرة بالتالي من حماية للمصالح الأمريكية هناك.

وإزاء ذلك أبرق إلى كيرك في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٣م نقل فيها انطباعات الخارجية الأمريكية وهيئة الإعارة والتأجير وموافقتها حول توسيع مساعدات الإعارة والتأجير للعربية السعودية وتفضيلهما إعلام الملك عبد العزيز ابن سعود بذلك قبل البت بالإعلان.

إلى جانب ذلك واصلت الشركات النفطية مساعيها الرامية لإقناع الحكومة الأمريكية بشمول العربية السعودية بقانون الإعارة والتأجير، وذلك من خلال المخاوف التي أثارتها من احتمال "إدخال المملكة العربية السعودية ضمن الكتلة الاسترلينية" وما يترتب على ذلك من فقدان الشركة الأمريكية لخصوصيتها الاستثمارية.

ومن أجل معرفة الحكومة الأمريكية إزاء تلك المخاوف فقد تلقى هارولد ايكس وزير الداخلية الأمريكية في ٨ شباط ١٩٤٣م مذكرة من مدير شركة

ستاندارد أويل أرق كاليفورنيا هاري كولير أكد فيها "بتزايد القلق بصدد التنـــامي السريع لنفوذ بريطانيا الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وأن ذلك يمكـــن أن يحدث تأثيرات جوهرية في نشاط الأمريكيين بعد الحرب، ولو قدمت الحكومة الأمريكية معونة مباشرة للحكومة السعودية عوضاً عن المعونة غـــير المباشـــرة التي تقدمها حالياً عن طريق البريطانيين لوضع حد لذلك ولأعطى ضمانة معينـــة بأن احتياطات النفط في المملكة العربية السعودية ستبقى تحت سيطرة الأمريكـــان، وبوسع الحكومة الأمريكية تقديم معونة مباشرة للحكومة السعودية وخاصة عـــن طريق برنامج الإعارة والتأجير".

ولم يكتف مسؤولو الشركات بتقديم تلك المذكرة فبعد أيام من تقديمها اجتمع دبليو روجرز مدير شركة تكساس مع عدد من الوزراء الأمريكيين وغيرهم مـــن كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية، حيث أكد خلال تلك الاجتماعـــات علـــى حث الحكومة الأمريكية بشأن تقديم المساعدات المباشرة إلـــى المملكـــة العربيـــة السعودية وبموجب الإعارة والتأجير.

ونتيجة لذلك، شاطر بعض مسؤولي الحكومة الأمريكية المخـــاوف التـــي أبدتها الشركات النفطية ففي ١٨ شباط ١٩٤٣م حصلت موافقة الرئيس روزفلـــت بشمول المملكة العربية السعودية بقانون الإعارة والتأجير، فقد أوعـــز الرئيـــس روزفلت إلى نائب وزير الخارجية ستيتيتوس والمسؤول عن برنـــامج الإعـــارة والتأجير –آنذاك– بتنظيم مساعدة الحكومة السعودية وفق ذلك البرنامج، مؤكـــداً له "أن الدفاع عن السعودية له أهمية حيوية لمسألة الدفاع عن الولايات المتحـــدة الأمريكية".

إن هذا التصريح جعل العربية السعودية مؤهلة لتلقي المساعدات الأمريكيـــة المباشرة، علاوة على ذلك أشر بداية مرحلة جديدة من العلاقـــات الســـعودية –

الأمريكية وحدث هام في تطور السياسة الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن ذلك فقد أشر بداية التنافس الأمريكي – البريطاني حول مصالح كل منهما في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: تطور وازدياد العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع السعودية

إن شمول المملكة العربية السعودية بالمساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية المباشرة وفق برنامج الإعارة والتأجير، هيأ لها أن تزيد من طلباتها ففي ٢٤ نيسان ١٩٤٣م أبلغ الوزير المفوض البريطاني في جدة القائم بالأعمال الأمريكية هناك جيمس موسى أن السعوديين بصدد طلب مساعدات عسكرية ومالية من الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد زامن التصعيد في الطلبات السعودية اهتمام متزايد وتقدير كبير حول أهمية العلاقات السعودية – الأمريكية وما تحتله المملكة العربية السعودية من مكانة كبيرة في حسابات السياسة الأمريكية، تجسدت في تعميق وتوثيق الروابط الدبلوماسية، وذلك من خلال تطوير التمثيل الدبلوماسي في المملكة العربية السعودية، ففي ٣٠ آذار ١٩٤٣م اقترح وزير الخارجية هل على الرئيس روزفلت رفع درجة التمثيل الدبلوماسي في المملكة العربية السعودية من قائم بالأعمال إلى وزير مقيم كما اقترح أيضاً أن يشغل المنصب الجديد جيمس موسى الذي كان هو نفسه يشغل منصب القائم بالأعمال.

وعن الأسباب الداعية لهذا المقترح أشار هل إلى عدة مبررات قوية منها أن واحداً من أكبر احتياطات النفط في العالم يوجد في السعودية، كما أن الشركة العربية – الكاليفورنية المملوكة للأمريكيين هي صاحبة الامتياز وهذا ما يمنحها الحق في استغلال احتياطات النفط تلك، مضيفاً إلى أن وزارتي الحربية والبحرية مهتمتان بالحصول على احتياطات نفطية في السعودية، نتيجة للهبوط السريع لإنتاج النفط الأمريكي إذ رأت كل من الوزارتين في ذلك الاحتياط رصيداً

مضموناً لها، ومن أجل ضمان هذا الاحتياطي وما يتطلبه من إجراء مفاوضات محتملة بشأن تأمينه، إضافة إلى إيجاد مهابط للطيران العسكري الأمريكي والسماح له بالتحليق في الأجواء السعودية خلال الحرب، وما يستلزمه ذلك من موافقة الحكومة السعودية.

علاوة على أهمية الملك عبد العزيز بن سعود في العالم العربي وما يتمتع به من مكانة عالية وتأثير كبير على الأقطار العربية وما تتطلبه قضية الحلفاء من مساندة تلك الشعوب، رأى هل "أن المفيد للولايات المتحدة رفع وتعزيز تمثيلها الدبلوماسي في المملكة العربية السعودية".

وفي ١٤ نيسان ١٩٤٣م عبر الرئيس روزفلت عن موافقته على توصية هل برفع درجة التمثيل الدبلوماسي في المملكة العربية السعودية، كما عبر عن رغبته بتعيين جيمس موسى وزيراً مقيماً هناك، وفي ١٨ تموز ١٩٤٣م قدم موسى أوراق اعتماده إلى الأمير فيصل نائب الملك وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وبعد هذا التاريخ لم يعد كيرك الوزير الأمريكي في القاهرة معتمداً لدى المملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن رفع درجة التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لدى المملكة العربية السعودية مثلت خطوة متقدمة باتجاه توسيع دائرة الاهتمام بالمملكة إلا أنها لم تسهم بتنفيذ خططها التوسعية، خاصة المتعلقة في المجال النفطي، فمع تعاظم الاهتمام الأمريكي بنفط المملكة العربية السعودية واعتزام وزارتي الحربية والبحرية في تموز ١٩٤٣م إنشاء مصفاة لتكرير النفط قرب حقول النفط في الظهران لمساعدة المجهود الحربي في جنوب غرب المحيط الهادي والبحر المتوسط على أثر توقف صادرات النفط في أندونيسيا وجنوب

شرق آسيا بعد استيلاء اليابان عليها، وما يتطلبه ذلك من إنشاء معامل كبيرة ونمو في الصادرات وما يمكن أن يرافقه من تزايد في عدد العاملين الأمريكيين هناك، رأت الولايات المتحدة أن من الأهمية إقامة قنصلية أمريكية في الظهران تهتم بشؤون العاملين، وتراعى مصالحهم من خلال التسهيلات والخدمات التي توفرها.

ففي ١٩ آب ١٩٤٣م طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من وزيرها المقيم في جدة مفاتحة الخارجية السعودية بشأن السماح لها بفتح قنصلية أمريكية في الظهران، وفي ٢٣ من الشهر ذاته قدم موسى طلبا إلى القائم بأعمال وزارة الخارجية السعودية يوسف ياسين نقل فيه رغبة حكومته بشأن إقامة قنصلية أمريكية في الظهران.

ولم يتأخر رد الخارجية السعودية طويلاً ففي اليوم التالي أجابت الحكومة السعودية على الطلب الأمريكي، إذ أكدت الخارجية السعودية أن الملك عبد العزيز بن سعود عبر عن رفضه حيال تلك المسألة، وأن مرد ذلك يعود إلى خشية الملك من أن يشكل ذلك سابقة محرجة في حالة قيام دولة ثالثة بتقديم طلب مماثل.

وفي ٢٩ أيلول ١٩٤٣م توجه موسى إلى الرياض لمقابلة المسؤولين السعوديين، وإجراء مناقشات حول موضوع القنصلية، ففي ٣٠ أيلول ١٩٤٣م قابل موسى الملك عبد العزيز بن سعود وتم خلال المقابلة مناقشة موضوع القنصلية الأمريكية في الظهران، غير أن الملك أرجأ مناقشة المسألة إلى مقابلة لاحقة.

وفي اليوم التالي فوض الملك اثنين من مستشاريه هما خالد الجرجاني وبشير العدواني لإجراء المفاوضات مع موسى حول الموضوع ذاته، وعند لقائه بالمستشارين أوضح موسى أهمية إنشاء القنصلية في الظهران، مؤكداً على أن إنشاءها سيكون قاعدة مهمة وملائمة للشركات النفطية والعاملين فيها، لما توفره تلك القنصلية من خدمات كثيرة تتعلق بشؤونهم، كإصدار الجوازات وكذلك خدمات الشحن والتجارة وغيرها، وقد انتهت المحادثات دون نتيجة تذكر.

وفي ٢ تشرين الأول ١٩٤٣م قام موسى بطرح الموضوع ثانية على الملك الذي أكد رفضه للأسباب التي ذكرها سابقاً، بيد أنه أيد الملك، أكد هذه المرة على حرصه ورغبته في إبداء المساعدة لأصدقائه الأمريكان، ولكن دون المساح لهم بفتح قنصلية في الظهران، إذ عبر الملك عن رغبته بإيجاد بديل آخر ينهي ذلك الإشكال ويقدم لهم الخدمات القنصلية المطلوبة، مؤكداً أن عدم السماح بإقامة القنصلية لا يعتبره رفضاً نهائياً، ومضيفاً إلى احتمال قيام الولايات المتحدة بتقديم مقترح آخر لتنفيذ رغبتها تلك.

وقد أشار موسى على الخارجية الأمريكية باستغلال الفرصة ومتابعة تلميحات الملك ومستشاريه لغرض التوصل إلى أي نوع من الترتيبات يمكنها أن توفر حلا مقبولاً ويكون بديلاً عن إقامة القنصلية، كما اقترح موسى ترك مسألة القنصلية مؤقتاً وإرسال سكرتير من المفوضية الأمريكية في جدة للإقامة في الظهران بعلم وموافقة الحكومة السعودية للقيام بالمهام القنصلية هناك، باعتباره عضو من أعضاء المفوضية الأمريكية في جدة مع استخدام ختم المفوضية الأمريكية في ذلك.

إن قبول الخارجية الأمريكية بالفكرة السعودية لم يعن أنها سلمت بتلك الفكرة وتركت موضوع القنصلية جانباً، بل واصلت الحكومة الأمريكية سعيها باتجاه تحقيق رغبتها بشأن فتح وإقامة القنصلية في الظهران، فقد أثارت شركة النفط العربية – الكاليفورنية الموضوع ذاته مع موسى وذلك في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣م إذ أكد أوليجر مدير الشركة المذكورة على أهمية إقامة القنصلية الأمريكية في الظهران وذلك في ضوء تزايد عدد العاملين الأمريكيين هناك، مشيراً إلى إقامة مثل تلك القنصلية سينهي متاعب موظفي الشركة الذين يذهبون إلى البحرين لإنجاز معاملاتهم القنصلية.

وأمام الإصرار المتواصل بشأن مناقشة الموضوع مع الحكومة السعودية عمد الملك عبد العزيز بن سعود إلى إشراك الجانب البريطاني في موضوع القنصلية، ليكون جزءاً من إظهار مكانة وأهمية بريطانية باعتبارها دولة مسؤولة عن شؤون المنطقة عامة، كما أن استيضاح الرأي البريطاني هو جزء من سياسة الملك الهادفة إلى التوازن في علاقاته مع الحكومتين البريطانية والأمريكية.

لقد انتهز البريطانيون هذه الفرصة لتحقيق غاياتهم، ففي الوقت الذي أظهروا فيه حسن النية للجانب الأمريكي من خلال ضغطهم على الملك عبد العزيز بن سعود للموافقة على إنشاء القنصلية جزءاً من كسب ود واحترام الولايات المتحدة الأمريكية، فإنهم أنهوا فكرة إنشاء القنصلية الأمريكية في البحرين، التي تطالب بها الولايات المتحدة على أساس مد خدمات القنصلية الأمريكية في الظهران إلى البحرين وبالتالي فإن فكرة إنشاء قنصلية أمريكية في المنامة لا ضرورة لها.

وعلى أثر ذلك، حصلت موافقة الحكومة السعودية في آذار ١٩٤٤م على وجود قنصلي أمريكي في الظهران.

وفي ٣ أيلول ١٩٤٤م أُنشِئت القنصلية الأمريكية في الظهران وأصبح باركر هارت أول قنصل أمريكي في الظهران. وفي الشهر نفسه تم تعيين العقيد وليم أيدي وزيراً مطلق الصلاحية لدى المملكة العربية السعودية، ليحل محله جيمس موسى، وقد استمر ايدي في منصبه حتى حزيران ١٩٤٦م.

ثالثاً: تزايد الاهتمام الأمريكي بنفط السعودية

شهدت الحرب العالمية الثانية توسعاً كبيراً في استهلاك النفط، الأمر الذي تسبب في أن تمنح الولايات المتحدة أولوية متزايدة للحصول على كميات كافية منه، فمع الازدياد الكبير في إنتاجه والإفراط الشديد في استهلاكه بدأت أنباء حدوث أزمة نفطية في احتياطي النفط الأمريكي تنم إلى إسماع المسؤولين الأمريكيين، وإزاء ذلك اتخذت الولايات المتحدة جملة من التدابير الداخلية والخارجية هدفت من ورائها إلى معالجة النقص المحتمل للاحتياطي النفطي.

لقد أنصب اهتمام المسؤولين الأمريكيين إلى إيجاد منفذ لتجاوز تلك الأزمة يتمثل بالحصول على مكامن خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية يلبي الاحتياجات المدنية والعسكرية.

وسط تلك المخاوف والتنبؤات المشحونة بالقلق، توجهت أنظار المسؤولين الحكوميين الأمريكيين صوب منطقة الامتيازات النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وبتشجيع من قبل مسؤولي الشركات الذين أكدوا لحكومتهم أن العربية السعودية تحتوي على أكبر خزين نفطي في العالم، لذا أصبحت فكرة التدخل المباشر في نشاط الشركات النفطية الأمريكية ماثلة للعيان.

ففي ٨ حزيران ١٩٤٣م وجه الأدميرال ليهي، نيابة عن الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان مذكرة إلى الرئيس روزفلت يحذره فيها من أن الولايات المتحدة ليس لديها احتياطي كاف من النفط الخام لتلبية المتطلبات العسكرية والمدنية.

وفي ١٠ حزيران ١٩٤٣م وقع أيكس وزير الداخلية الأمريكية مذكرة مماثلة إلى الرئيس روزفلت يحذره فيها من أن الولايات المتحدة ستواجه نقصاً حاداً في احتياطات النفط نهاية عام ١٩٤٤م، وقد أوصى أيكس على ضرورة

إنشاء مؤسسة احتياطي النفط، وأن الغرض من إنشاء المؤسسة هو الحصول على ملكية جزئية أو كلية لاستثمار النفط السعودي، مذكرا الرئيس إلى ما تمتلكه المملكة العربية السعودية من احتياطي نفطي كبير يقدر بعشرين بليون برميل.

وفي ضوء هاتين المذكرتين اقتنع الرئيس روزفلت بخطورة المشكلة لذلك وجه ليهي لمقابلة هل لوضع الترتيبات اللازمة بشأن امتلاك الحكومة الأمريكية على احتياطيات نفطية كافية عن طريق الحصول على حصة حقول النفط السعودي، كما أكد الرئيس روزفلت على تحمل الولايات المتحدة دفع الأموال المعتادة لقاء الحصول على النفط.

في غضون ذلك اعترف وزير الخارجية هل "بأهمية وخطورة المسائل النفطية على البنية الكلية للسياسة الخارجية النفطية" مؤكدا "بأنه ليس باستطاعة الخارجية الأمريكية إعطاء القول الفصل في مثل هذه المسائل".

وفي ضوء ذلك اقترح هل "بأن يكون القرار الأخير للرئيس، كما يكون القرار مبنيا على النتائج التي تتوصل إليها لجنة تضم ممثلين عن وزارة الخارجية والحربية والبحرية والداخلية، إضافة إلى مكتب التعبئة الحربية".

وفي منتصف حزيران ١٩٤٣م عقدت هذه اللجنة اجتماعاتها برئاسة جيمس بيريز القاضي السابق بالمحكمة العليا ووزير الخارجية فيما بعد الذي كان يعمل حينذاك مديرا لمكتب التعبئة الحربية، وقد اتفق جميع أعضاء اللجنة على رأي موحد أرسلوه إلى الرئيس روزفلت في ٢٥ حزيران ١٩٤٣م، إذ أوصى التقرير المرسل على ضرورة إنشاء هيئة تسعى لامتلاك احتياطيات نفطية خارجية قبل الأول من تموز ١٩٤٣م، وأن تبدأ على الفور خطواتها لامتلاك حصة في حقول النفط السعودية البالغة الأهمية.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن الكيفية التي يتم من خلالها امتلاك تلك الحصة من احتياطي النفط السعوي فقد أُنشئت الهيئة المقترحة في الموعد المقرر في ٣٠ حزيران ١٩٤٣م تحت أسم مؤسسة احتياطي النفط.

وفي ضوء ذلك طلبت الخارجية الأمريكية من مفوضيتها في جدة تزويدها بتفاصيل دقيقة عن وضع الشركة الأمريكية هناك وعملياتها، وذلك للمساعدة في رسم سياسة الولايات المتحدة بهذا الخصوص، وفي ٢٧ تموز ١٩٤٣م تلقت الخارجية الأمريكية إجابة جيمس موسى بشأن التفاصيل عن عمليات الشركة خصت الجوانب الفنية كالإنتاج والتسويق.

لقد سعى المفاوضون الحكوميون لإقناع ممثلي الشركات إلى إمكانية اضطلاع الحكومة الأمريكية ببعض العمليات النفطية، إلا أنهم أخفقوا في ذلك وكان رد فعل المسؤولين نابعاً من مقاومة الشركتين للتخلي عن امتيازهم في حقول النفط السعودية بعد أن تجاوزت تلك الشركات المراحل الصعبة من نشوئها كما أدركت أهمية الامتياز الذي سيكون مربحاً للغاية.

إن مفاوضات الحكومة مع الشركات الخاصة مرت بثلاثة مراحل، حاولت هيئة احتياطي النفط أن تستحوذ في المرحلة الأولى على كل ممتلكات الشركة وفي المرحلة الثانية السيطرة على أغلب أسهمها وبنسبة ٧٠%، كما حاولت في المرحلة الأخيرة أن تمتلك نسبة الثلثين من الامتياز النفطي السعودي فقط، مع احتفاظ الشركتين بالثلث إلا أن المسؤولين الحكوميين لم ينجحوا في إقناع الشركات، وانتهت المفاوضات دون نتيجة تذكر، إذ أكد مسؤولو الهيئة المذكورة أن ممثلي الشركات لم يكونوا راغبين في تدخل الحكومة الأمريكية وامتلاك حق امتيازهم.

أبدت وزارة الخارجية الأمريكية تشككها في حكمة هذه السياسة وما يمكن أن تجره من انعكاسات سلبية على العلاقات السعودية – الأمريكية فضلاً عن أن الشركات قد عبرت عن رأيها في عدم رغبتها بامتلاك الحكومة الأمريكية حصة في امتيازاتها النفطية.

وفي ضوء ذلك، أوصى وزير الخارجية الأمريكية هل بضرورة اتخاذ خطوات لوضع حد للجدال القائم بين الحكومة والشركات الأمريكية الخاصة، حتى إذا تطلب ذلك التخلي عن خطة تأمين حصة للحكومة في الاحتياطات النفطية، وإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية لأجل التوصل إلى تفاهم مشترك حول الشؤون النفطية.

وعلى الرغم من التوصية التي أكدها هل، واصل ايكس مفاوضاته مع الشركات الأمريكية، بهدف قيام الحكومة الأمريكية إنشاء خط أنابيب ضخم لنقل النفط من الخليج العربي إلى نقطة على ساحل البحر المتوسط، وكان المشروع يهدف إلى تأمين ما مقداره بليون برميل كاحتياطي نفطي في العربية السعودية والكويت لاستخدامها من قبل القوات المسلحة الأمريكية المتحالفة، وقد وافق الرئيس روزفلت على ذلك.

ومن الجدير بالإشارة، أن رئيس شركة كاليفورنيا اربيان ستاندارد اويل كومباني أو الشركة العربية – الكاليفورنية، وجه رسالة إلى وزارة الخارجية في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٣م يخبرها عن توقعه بازدياد الإنتاج النفطي السعودي، وأن شركته تخطط لإنشاء خط أنابيب ضخم لنقل النفط الخام إلى مصفاة تكرير سيتم بناؤها على البحر المتوسط، وأنه يود استيضاح رأي الخارجية الأمريكية في تقديم إمكانيات المساعدة والتفاوض مع الدول التي سيمر فيها بخط الأنابيب.

وفي كانون الثاني ١٩٤٤م أبلغ جارلس رينر مستشار الشؤون النفطية في وزارة الخارجية المريكية، الشركة من أن وزارة الخارجية تعتبر المشروع إيجاباً من حيث المبدأ مستعدة للمساعدة في تأمين الحقوق والضمانات لإنشاء ذلك الخط، غير أن المشروع كان مثار جدل وخلاف بين وزارتي الخارجية والداخلية الأمريكيتين، فبينما كانت الخارجية الأمريكية متعاطفة مع دور الشركات النفطية في العربية السعودية كانت وزارة الخارجية الأمريكية ووزيرها ايكس رئيس هيئة احتياطي النفط أكثر تحمساً للاشتراك في ذلك المشروع، حيث أبدى ايكس معارضة لرأي هل القاضي بإيقاف المفاوضات مع الشركات الأمريكية، حتى يتم الانتهاء من المفاوضات المقرر إجراؤها مع البريطانيين.

ومن أجل حسم الخلاف الحاصل بين وجهات نظر الوزارتين تبنى الرئيس روزفلت موقف ايكس إذا أشار إلى أنه "يدعم موقف ايكس القاضي بعدم إرجاء المباحثات مع الشركات الأمريكية".

وفي ضوء ذلك، أعلن ايكس في ٦ شباط ١٩٤٤م أن مؤسسته قد خولت للدخول في مفاوضات مع شركة أرامكو لإنشاء خط الأنابيب في السعودية إلى البحر المتوسط، وفق شروط معينة.

إن الشروط التي حددتها هيئة احتياطي النفط كانت نابعة عن رغبة الحكومة الأمريكية بالتحكم بنفط المملكة العربية السعودية، والخليج العربي عامة، وتوجيهها الوجه التي تخدم مصالح السياسة الأمريكية، ولعل خطورة المشروع متأتية من أن النفط تم استخدامه أول مرة أداة ضاغطة على أية دولة لا تتماشى سياستها مع سياسة الولايات المتحدة، وأن الحكومة الأمريكية أرادت أن

تنفذ سياستها المستقبلية على وفق هذه الشروط، إيذاناً بالتدخل المباشر بشؤون المنطقة عامة والمملكة العربية السعودية بشكل خاص.

لقد أثار مشروع إنشاء خط الأنابيب أو مشروع ايكس ردود فعل قوية في الأوساط الأمريكية نفسها، فقد عارض مجلس الشيوخ بشدة ذلك المشروع وأن معارضته تلك تأتت بصورة عامة من احتمال سيطرة الشركات الكبرى على سياسة الحكومة في ذلك المجال، إضافة إلى ما يجره ذلك التدخل من تورط في السياسة الخارجية المستقبلية، كما أن الشركات النفطية الأمريكية مارست ضغطاً كبيراً لإفشال ذلك المشروع لأنها اعتبرته تدخلاً مباشراً في المسائل الاقتصادية الفردية لها، علاوة على أنها لا ترغب في تدخل الحكومة الأمريكية في ذلك المجال.

فضلاً عن ذلك، فقد خشيت الشركات من النتائج العكسية للمشروع وما يمكن أن يسببه من إغراق للسوق العالمية، بواسطة النفط العربي الرخيص الثمن، والذي سيفقد بدوره الشركات الأمريكية مكانتها. يضاف إلى هذا أن إنجاز مثل هذا المشروع لا يلبي حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الآنية -في ذلك التاريخ- لأن المشروع سيستغرق وقتاً طويلاً، إلى جانب ذلك، فإن ما يتطلب المشروع من تأمين الترتيبات الأمنية وحماية دائمة له كان سيدفع الحكومة الأمريكية إلى التورط بمشكلات المنطقة.

علاوة على ذلك، فقد وقفت الحكومة البريطانية موقفاً صارماً ضد ذلك المشروع لأنها اعتبرته خطوة جريئة باتجاه زحزحة مكانتهم التقليدية في المنطقة.

ونتيجة للأسباب الآنفة الذكر، أخفقت الحكومة الأمريكية ومؤسسة احتياطي النفط في آخر مشروع لها بشأن امتلاك حصة نفطية في حقول النفط السعودية، الأمر الذي حدا بالشركات الأمريكية النفطية إلى تبني المشروع بنفسها، بعد أن أدركت أهميته حيث قامت بتكوين شركة خاصة تابعة لها في تموز ١٩٤٥م تقوم بإنجاز ذلك المشروع وهي شركة التابلاين.

رابعاً: موقف بريطانيا من تطور النفوذ الأمريكي في السعودية

كان البريطانيون العقبة الأولى في طريق توسيع وتعزيز العلاقات السعودية – الأمريكية وهاجسا أقلق الأمريكيين كثيراً منذ بداية عام ١٩٤٣م ليتحول مع بداية عام ١٩٤٤م إلى تنافس محموم حول أولوية مصالح كل منهما في المملكة العربية السعودية وأحقية المسؤولية بين الدولتين.

ويمكن القول أن شمول المملكة العربية السعودية بقانون الإعارة والتأجير وما رافق ذلك من توسع أمريكي في مختلف المجالات، أدى إلى ضرورة التعامل المباشر معها دون اللجوء إلى البريطانيين، إن ذلك الإجراء كان قد أشر بداية التنافس بين الدولتين.

فمع حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعامل المباشر في شؤون المنطقة كلها لتدعيم وجودها هناك، وما يمكن أن يرافقه من مواجهة محتملة من الجانب البريطاني باعتبارها منطقة مسؤوليته، أوعز الرئيس روزفلت إلى الجنرال باتريك هورلي للقيام بجولة في المنطقة، وذلك بهدف إعداد دراسة عن أوضاعها، وفي إطار جولته تلك كتب هورلي إلى الرئيس روزفلت معتقداً "أن البريطانيين يحاولون تعزيز الإمبريالية في المنطقة من خلال السيطرة على عملية منح المساعدات وهذا ما يجب إيقافه". كما أوصى هورلي حكومته على "ضرورة توزيع تلك المساعدات لدول المنطقة بصورة مباشرة". وقد تم الأخذ بتوصية هورلي والمصادقة عليها في نيسان ١٩٤٤م، على الرغم من المعارضة البريطانية لمثل ذلك الإجراء.

لقد كان شمول السعودية بقانون الإعارة والتأجير البداية الحقيقة للتعدي الأمريكي للنفوذ البريطاني التقليدي في المنطقة، على الرغم من أن الجانب

الأمريكي كان قد أكد على ضرورة الإسهام والدخول في اتفاق مشترك مع البريطانيين لمساعدة المملكة العربية السعودية اقتصادياً، إلا أن تفاهمها لم يتم وسط حمى التنافس المتصاعدة بينهما، والتي بدأت بوادرها تظهر في بداية نيسان ١٩٤٣م، حيال الطلب السعودي بشأن الحصول على الأسلحة الأمريكية وما رافق ذلك من خلاف بين الجانبين حول كمية ونوعية الأسلحة، فضلاً عن ذلك شمل التنافس المجالات الأخرى كالجانب المالي والسياسي والنفطي.

فمع بداية عام ١٩٤٤م كانت حدة المواجهة قد اشتدت بين الطرفين إذ تبادل الجانبان بعض الاتهامات بشأن المصالح النفطية في المنطقة بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة، ففي ٢٠ شباط ١٩٤٤م بعث رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت جاء فيها "أن العديد من البريطانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة تستهدف حرمانهم من مصالحهم النفطية في الشرق الأدنى". وبعد يومين رد الرئيس روزفلت على تلك الرسالة "إنني منزعج أيضاً من الإشاعات القائلة بأن البريطانيين يرغبون في السيطرة والتطفل على الاحتياطات النفطية في المملكة العربية السعودية".

ونتيجة لذلك، دخل الجانبان وللفترة من (٧-٩) نيسان ١٩٤٤م في مفاوضات بشأن التوصل إلى تفاهم أساس انكلو – فارسي، فيما يخص شؤون الشرق الأوسط والنفط وأمور أخرى، وقد رأس الوفد الأمريكي لتلك المفاوضات ستيتنيوس وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، الذي أجرى محادثات مع وزير الخارجية البريطانية انطوني ايدن تخص قضايا النفط وشؤون الشرق الأوسط.

لقد توصل الجانبان إلى اتفاق فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والنفوذ في المملكة العربية السعودية، إذ اعترف الجانب الأمريكي بالأهمية الفائقة للمصالح

السياسية والاستراتيجية للبريطانيين في المملكة العربية السعودية، إلــى جـانب ذلك، اعترف الجانب البريطاني بتفوق المصالح الأمريكية في ذلك البلد.

ونفى البريطانيون من جانبهم أن تكون لديهم نوايا لتقويض الحقـوق النفطيـة الأمريكية في المملكة العربية السعودية والإضرار بها، كما وافق الجانبان علـى التعاون والتشاور المشترك بين الحكومتين بشأن معالجة الوضع المالي المتدهـور للمملكة العربية السعودية، وفي ختام تلك المفاوضـات عـاد الوفـد الأمريكـي مسروراً بسبب النتائج التي توصل إليها.

إن الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان لم يؤد إلى تخفيف حدة المواجهة بـل على العكس في ذلك، فقد كانت مجموعات الأحداث تؤذن بانهياره، إذ بـدأت أولـى الخلافات بين البلدين تظهر إلى السطح، بشأن المعونـة الاقتصاديـة المقترحـة للمملكة العربية السعودية، ففي ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤م بعث موسى برقية إلـى وزارة الخارجية الأمريكية أشار فيها إلى أن يوسف ياسين أكد له في اليوم ذاتـه "بأن حكومة بلاده خالية تماماً من الأموال".

في غضون ذلك، تلقت الخارجية الأمريكية مزيداً من الأخبار السيئة عـن الاقتصاد السعودي، ففي ٢٤ شباط ١٩٤٤م عبر الملك عبد العزيز بن سعود عـن انزعاجه حيال الوضع الاقتصادي المتدهور لمملكته وخاصة فيما يتعلـق بعـدم كفاية الإمدادات الغذائية وتوزيعها من الموانئ إلى داخل البلاد، كما كان الملـك أكثر انزعاجاً من الأوضاع المالية المتدهورة لحكومته، نتيجة لعدم وصول حصة الإعارة والتأجير.

وحيال تلك الأنباء، أشار موسى بأن مبعث انزعاج الملك يعود إلى إلحـاح الوزير المفوض البريطاني على اقتصاد المملكة العربية السعودية، والفشل النـاتج عن التوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية فيما يخص ميزانية عـام ١٩٤٤م،

علاوة على ذلك، فقد ألمح موسى إلى أن أمراً سرياً ربما يحال بين السعوديين والبريطانيين، وأن مرد ذلك الاعتقاد يعود إلى اطلاع الوزير البريطاني على مضمون تلك المحادثات وعدم إطلاعه المفوضية الأمريكية عليها، كما وعد ذلك من قبل.

إلى جانب ذلك، وفي ٣١ آذار ١٩٤٤م قام موسى بإبلاغ وزارة الخارجية حول نشاط الوزير البريطاني في المملكة جوردان، وبأن الأخير قد اقنع الملك بإبعاد موظفين سعوديين معروفين بصداقتهم للولايات المتحدة، والموافقة على تعيين مستشار اقتصادي بريطاني في المملكة العربية السعودية وربما تعيين مستشار نفطي أيضاً.

وإزاء تلك المعلومات كان رد واشنطن فاعلاً ففي ٣ نيسان ١٩٤٤م تقدم هل بمذكرة إلى الرئيس روزفلت تضمنت عدة توصيات بوجوب منح الولايات المتحدة مساعدة اقتصادية إضافية للمملكة العربية السعودية، وذلك من أجل المحافظة على المصلحة القومية الأمريكية في الموارد النفطية في ذلك البلد، كما اقترح هل بضرورة أن يكون الإسهام الأمريكي مساوياً للإسهام البريطاني في المساعدة المالية المقدمة للمملكة العربية السعودية، كما أكد على ضرورة إنشاء بنك تحت إدارة أمريكية خالصة مشيراً إلى أن ذلك سوف يمنح واشنطن أداة كبيرة للتأثير على الاقتصاد السعودي.

وحيال تلك التوصيات أعطى الرئيس روزفلت موافقته الكاملة عليها، وفي ١٧ نيسان ١٩٤٤م طلبت الخارجية الأمريكية من وزيرها المقيم في جدة بالسعي إلى الحصول على معلومات دقيقة عن الاحتياجات المالية والاقتصادية السعودية، حتى تستطيع واشنطن من وضع خططها الناجحة لتقديم الدعم المالي والاقتصادي لها.

ومع استمرار المفاوضات بين الدولتين في لندن، أعرب السفير الأمريكي في لندن وبنانت في ٢٧ نيسان ١٩٤٤م عن سروره بسير المفاوضات بين الجانبين التي أدت إلى تعاون أمريكي – بريطاني وثيق إذ نقل إلى وزارة الخارجية الأمريكية اقتراحاً بريطانيا ينصب على تشكيل بعثة عسكرية انكلو – فارسية إلى المملكة العربية السعودية مؤلفة من ضباط هنود مسلمين يرأسها ضابط بريطاني انكلو – ساكوني، مشيراً إلى أن ذلك يتوقف على موافقة الملك عبد العزيز بن سعود.

في غضون ذلك، اجتمع الوزير المفوض الأمريكي في جدة مع الملك عبد العزيز بن سعود في ٢٣ و ٢٤ نيسان ١٩٤٤م، إذ أبلغ لملك بموافقة الرئيس روزفلت على سياسة الإسهام المشترك في تقديم الدعم المالي للسعودية على قدم المساواة مع البريطانيين.

وبعد هذا الاجتماع كتب موسى تقريراً لوزارة الخارجية الأمريكية في ٣٠ نيسان ١٩٤٤م أكد فيه على نشاط الوزير البريطاني جوردان في جدة ومساعيه الرامية للحصول على موافقة سعودية بشأن وجود بعثة عسكرية بريطانية ومستشار مالي بريطاني، مشيراً إلى أن ذلك يبدو محاولة لإقامة أولوية للنفوذ البريطاني هناك، وأعرب موسى عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحمي مصالحها دون تأمين المساعدة المقاومة الضغوط البريطانية.

وإزاء المخاوف التي أثارها الوزير الأمريكي في جدة، عبرت الخارجية عن رغبتها في التوصل إلى حل وسط مع البريطانيين فيما يخص الوضع في المملكة العربية السعودية، وبهذا الخصوص وافقت الحكومة الأمريكية في الأول من أيار ١٩٤٤م على أن يترأس ضابط بريطاني للبعثة العسكرية الأمريكية – البريطانية المشتركة في جدة، مقابل موافقة الحكومة البريطانية على تعيين

أمريكي لرئاسة أي بعثة اقتصادية أو مالية يتم إرسالها إلى السعودية، إلا أن ذلك لم يحدث، ففي ٣ حزيران ١٩٤٣م وحينما كانت المفاوضات الفنية الأمريكية – البريطانية جارية بشأن مستوى وطبيعة المساعدات المقدمة للمملكة العربية السعودية، لم يتوصل الجانبان إلى اتفاق مشترك وذلك بسبب الإصرار البريطاني على تقليص النفقات السعودية وبنسبة ٥٠%، بما في ذلك الإعانة المالية البريطانية المقترحة.

لقد رأت وزارة الخارجية الأمريكية أن الإجراء البريطاني هذا سوف يعرض علاقاتها الودية مع المملكة العربية السعودية إلى الخطر، لأنها نظرت إلى التصرف البريطاني على أنه تهديد لتلك العلاقات، إضافة إلى أن ذلك الإجراء يمثل تجاهلاً بريطانيا واضحاً للوضع المالي الاقتصادي السعودي.

وفي ٢٦ حزيران ١٩٤٤م أصبحت الخارجية الأمريكية قلقة جداً حيال النشاطات التي يمارسها الوزير البريطاني في جدة الأمر الذي دعا الوزير الأمريكي هل إلى استدعاء السفير البريطاني في واشنطن هاليفكس، لإبلاغه بأن الولايات المتحدة لا يمكن لها أن تسمح بمحاولة الإضرار بالعلاقات الأمريكية – السعودية.

وهكذا يبدو أن التوصل إلى اتفاق بشأن الإسهام المشترك بين الدولتين أصبح صعب التحقيق وسط الخلافات المعقدة والشائكة وتنافر وجهات النظر لكلا البلدين.

بيد أن ذلك لم يستمر طويلاً، ففي ٢٦ تموز ١٩٤٤م طلب الملك عبد العزيز بن سعود من الحكومتين البريطانية والأمريكية الإسراع لمعالجة اقتصاد بلاده المتدهور مشيراً إلى أن الوضع يتدهور بسرعة كبيرة وإلى حد زعزعة الاستقرار في المملكة.

وإزاء تلك الأزمة تم تجميد الخلافات البريطانية – الأمريكية حول أولوية المصالح في المملكة العربية السعودية، ووافقت الحكومتان على تقديم المساعدة إلى السعودية، وفي الأول من آب ١٩٤٤م قام الممثلان البريطاني والأمريكي بإبلاغ الملك بشأن مساعدة الطوارئ التي ستقدم إلى مملكته والتي تتضمن أربعين ألف طن من الحبوب وأربعة آلاف وخمسمائة طن من التمر وثلاثة أطنان من السكر ومائة وثلاثين طناً من الشاي، إضافة إلى مواد أخرى.

وقد رأت واشنطن ضرورة زيادة معونتها المقدمة إلى المملكة العربية السعودية، ومن هنا ظهر الخلاف ثانية بين الجانبين البريطاني والأمريكي، فقد رفض البريطانيون من جانبهم رفضاً شديداً زيادة المعونة إلى المملكة العربية السعودية، وفي ١٦ آب ١٩٤٤م تقدم الوزير البريطاني في جدة باحتجاج إلى نظيره الأمريكي مشيراً إلى أن واشنطن تخلت عن شروط التعاون بشأن المساعدة المقدمة للمملكة العربية السعودية، وذلك بزيادة مساعدتها من طرف واحد.

وفي أيلول ١٩٤٤م عينت الولايات المتحدة العقيد وليم ايدي سفيراً مقيماً لدى المملكة العربية السعودية محل موسى، وبعد وصوله جدة بفترة وجيزة اجتمع مع الوزير البريطاني المفوض في جدة جوردان الذي أبلغه بالتوصل إلى اختيار مسلم هنري للعمل مستشاراً للملك السعودي، شرط أن توافق الحكومتان، كما أكد له أن البعثة العسكرية البريطانية ما زالت تجري استعداداتها، إضافة إلى أن البنك البريطاني قدم طلباً لحكومة المملكة العربية السعودية لفتح فرع له في المملكة، وقد استاء ايدي لسماعه تلك المعلومات مستنتجاً أن النشاط البريطاني يستهدف مواجهة التحرك الأمريكي لإقامة بنك أمريكي تحت إدارة أمريكية حاصلة وهو بنك ناشيونال سيي.

في غضون ذلك، استمر التدهور في العلاقات بين المفوضيتين البريطانية والأمريكية في جدة، ففي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٤م طلب ايدي من وزارة خارجيته إلغاء الأمر الصادر إليه بعدم الالتقاء بمسؤولين سعوديين لمناقشة أمور المساعدة إلا برفقة البريطانيين، مشيراً إلى أن الوزير البريطاني يناقش شؤون الولايات المتحدة مع السعوديين بحرية تامة، لذا فإنه يرى أن تكون للمفوضية الأمريكية الحرية الكاملة في استخدام الأسلوب الملائم في عملها.

إلى جانب ذلك، أكد ايدي إلى أنجوردان يحاول توريط الولايات المتحدة مع الملك عن طريق المساعدة المالية المشتركة، ولمواجهة الإصرار البريطاني حيال تلك المسألة اقترح ايدي على حكومته أن تتوقف عن المشاركة في تلك المساعدة وأن تساعد الحكومة السعودية بشكل مستقل.

وفي ضوء تلك التطورات أصدرت الخارجية الأمريكية في ٩ كانون الأول ١٩٤٤م تعليماتها إلى ايدي بأن يوقف محادثاته مع الجانب البريطاني إلى أن يستطيع مقابلة الملك شخصياً، كما ألزمته في ٢٤ كانون الأول ١٩٤٤م بعدم إبلاغ الوزير البريطاني بأي شيء قبل رؤية الملك، ولإطلاع الجانب البريطاني على النشاطات المضرة التي يقوم بها الوزير جوردان أبلغت الخارجية الأمريكية السفارة البريطانية في واشنطن بالموضوعات التي سيناقشها ايدي مع الملك.

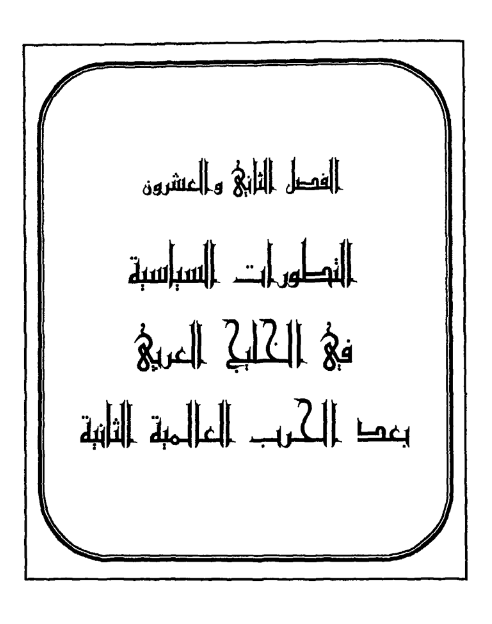
لقد جاء التحرك الأمريكي الجديد إزاء البريطانيين حماية لمصالح الولايات المتحدة في السعودية، لهذا كتب هل في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٤م إلى الرئيس روزفلت مؤكداً على الأهمية الكبيرة للمملكة العربية السعودية في فترة الحرب وما بعدها، مشيراً إلى أن السعودية تعتمد في بقائها على المساعدة الخارجية، وأن الولايات المتحدة إذا لم تبد هذه المساعدة فإن دولة أخرى ستقدمها لها، وهذا

سيتيح لهذه الدولة –أي بريطانيا – أن تحظى بمكانة في المملكة العربية السعودية.

وبهذا الخصوص، فإنه شدد على الرئيس روزفلت التصديق على برنامج المعونة الأمريكية طويل الأمد، التي ستخصص مبالغها في بنك الاستيراد، والتصدير على شكل قروض طويلة الأجل.

وفي ٢٣ كانون الأول ١٩٤٤م حصلت موافقة الرئيس المبدئية للمباشرة بالعمل في ذلك البرنامج وكانت المعونة الأمريكية الإجمالية المقترحة للسعودية تتراوح بين (٢٨-٥٧) مليون دولار في فترة خمس سنوات (١٩٤٥-١٩٥٠م).

ومع خريف ١٩٤٥م أصبح الاقتصاد البريطاني أكثر ضعفاً نتيجة لما تركته الحرب وأقل ميلاً لتحدي السياسات الأمريكية في العربية السعودية وبدأت بريطانيا من جانبها هذه المرة للحصول على مساعدات مالية من الولايات المتحدة، حيث حصلت على ٤,٤ مليون دولار في كانون الأول ١٩٤٥م.



الفصل الثاني والعشرون

التطورات السياسية في الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً: انسحاب بريطانيا من الخليج العربي وأثره

لقد كان لوجود بريطانيا في منطقة الخليج العربي علاقة بإصرارها منذ القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين على المحافظة عليه لأنه أفضل طريق يوصلها بالهند "درة التاج البريطاني"، ومن هنا كانت بريطاني تسلك سبلاً مختلفة سياسية وعسكرية للسيطرة على الخليج العربي، حتى نجحت في تحويله إلى "بحيرة بريطانية"، لهذا اتبعت حكومة الهند البريطانية سياسة خاصة في هذه المنطقة هي سياسة المحافظة على الوضع الراهن للمحافظة على هذا الخليج من أي منافسة دولية، وعلى الرغم من استقلال الهند عام ١٩٤٧م إلا أن بريطانيا لم تغير سياستها تجاه الخليج العربي وذلك لدخول عامل هام أضيف إلى أهمية الخليج العربي وهو تدفق النفط فيه وازدياده.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت همها في الخليج العربي الحصول على مكاسب اقتصادية بصورة عامة ونفطية بصورة خاصة، وخاصة في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولهذا رفعت بوجه بريطانيا شعار (سياسة الباب المفتوح) الذي ينص على عدم احتكار دولة بينها لامتياز معين قد يشكل ضرراً لدولة أخرى، وقد استطاعت الحكومة الأمريكية أن تضمن لبعض الشركات الأمريكية المساهمة في استغلال النفط في كل من البحرين والكويت بينما انفردت شركات أمريكية أخرى باستغلال نفط السعودية.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تكشفت أهمية الخليج العربي العسكرية والاستراتيجية وذلك لأن إيران أصبحت حلقة اتصال بين الاتحاد السوفيتي من جهة وبقية حلفائه من جهة أخرى، إذ استعملت مواصلات إيران وخاصة سككها

الحديدية جسراً لعبور الإمدادات العسكرية إلى الاتحاد السوفيت، وبعد تكشف هذه الأهمية سارعت الولايات المتحدة في أواخر الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء قاعدة جوية في منطقة الظهران، القريبة من آبار النفط عام ١٩٤٥م لتسهيل الاتصال بين غرب أوروبا وبين ميادين الحرب في الشرق الأقصى، وقد انتهت الحرب قبل أن يكتمل بناؤها، وأنجزت بعد الحرب واحتفظت بها الولايات المتحدة حتى عام ١٩٤٥م لتسهيل الاتصال بين غرب أوروبا وبين ميادين الحرب في الشرق الأقصى، وقد انتهت الحرب قبل أن يكتمل بناؤها، وأنجزت بعد الحرب واحتفظت بها الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٢م.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اعترفت بالتفوق السياسي والعسكري لبريطانيا في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه النظرة قد أخذت تتغير بعد تبلور الحرب الباردة، إذ وضعت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مركز التصدي الأكبر للاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بعد فشل سياسة بريطانيا في حرب السويس عام ١٩٥٦م، إذ أخذت الولايات المتحدة تطبق ما عرف بسياسية (ملء الفراغ أو مبدأ أيزنهاور[1]). وكان هذا التغلغل السياسي والعسكري قد جاء بعد انتصارات

---

(١) أعلن عام ١٩٥٧م بعد تقلص النفوذ البريطاني شرق السويس، بعد العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م المعروفة (بحرب السويس)، وقد تمثلت هذه السياسة بزيادة الدور الأمريكي في الخليج العربي، وتدعيم وتقوية القوى المحافظة والصديقة في المنطقة كالمملكة العربية السعودية وإيران، وذلك ببيع الأسلحة الحديثة لها مع إعارتها فنيين أمريكيين مع خدمات الأسلحة والتواجد الثقافي والتكنولوجي في أقطار الخليج العربي.

حققتها الولايات المتحدة عبر (مشروع مارشال عام ١٩٤٧م[1]) وما ترتب على حصول الشركات الأمريكية النفطية على المساهمة بقدر كبير في عمليات استقلال النفط الإيراني بعد فشل حركة مصدق عام ١٩٥٣م.

وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ظهرت عاملاً مؤثراً في منطقة الخليج العربي، مما أغاظ بريطانيا، إذ ظهرت بعض الخلافات بينهما بسبب هذا التنافس، إلا أن الولايات المتحدة عادت من جديد تحت شعار "مقاومة نفوذ الاتحاد السوفيتي والشيوعية في الخليج العربي". وقامت بإعطاء بريطانيا أفضلية في التفوق السياسي والعسكري في المنطقة، وذلك إثر تصريح جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي عام ١٩٥٧م الذي أكد فيه على ضرورة إيقاف هذه الخلافات في سبيل مقاومة الهدف الأكبر (ويعني به الاتحاد السوفيتي)، وقد يشمل التنسيق السياسة الدفاعية الجديدة التي عرفت بـ (استراتيجية شرق السويس). كما يعني أن على بريطانيا أن تتجه بكل ثقتها شرق السويس إلى المحيطين الهندي والهادي والتنسيق مع الأسطول الأمريكي السابع هناك، كما أصبح الاحتفاظ بعدد كبير من القواعد المؤلفة من فرق المشاة ذات الأسلحة التقليدية عبئاً لا مبرر له مع وجود السلاح الذري وإمكانية إقامة قواعد تنطلق منها الصواريخ بعيدة المدى وحاملات الطائرات، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون مع الولايات المتحدة، كما أن هذه القواعد العسكرية أثبتت عدم جدواها

---

(١) هو مشروع أمريكي، طرحته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٧م لتقديم مساعدات اقتصادية وفنية للدول التي ساعدتها في الحرب والتي تحتاج للمساعدات.

حينما لم تستطع أن تقف بوجه المعارضة الجماهيرية لوجودها في أثناء حرب السويس ١٩٥٦م في البحرين وجنوب اليمن.

من هذا نرى أن السياسة البريطانية قد تحولت من سياسة هجومية والتي سارت عليها اعتباراً من عام ١٩٢١م حتى عام ١٩٥٦م إلى سياسة دفاعية بعد هذا التاريخ.

وقد احتل النفط أهمية كبيرة في سياسة بريطانية الدفاعية، واتضح ذلك في (الكتاب الأبيض) الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية في عام ١٩٦٢م، والذي أعلنت بريطانيا بموجبه التزامها الواسع بالدفاع عن منطقة الخليج العربي وتقديم المساعدات العسكرية.

لكن حدثت تغييرات كبيرة في الخليج العربي والجزيرة العربية أجبرت بريطانيا على تغيير استراتيجيتها وتحولها من قاعدة عدن إلى قواعد الخليج العربي، فقد أقيمت في عام ١٩٦٢م (قاعدة الهملة) التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة المنامة في البحرين، بالإضافة إلى مطار (الصخير)، كما أقيمت قاعدة جوية وبرية في (جزيرة مصيرة) على ساحل عُمان، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الشارقة، كما اشتركت البحرية الأمريكية والبريطانية في استخدام (قاعدة الجفير) في البحرين، فضلاً عن قواعد أخرى أنشأتها بريطانيا في قطر (مسيعيد وفليجة ودخان).

وهكذا اعتبر التوسع في إقامة القواعد البرية والبحرية والجوية من الخليج العربي بمثابة تعويض عن تصفية قاعدة قناة السويس عام ١٩٥٦م من ناحية،

والقلاقل المتزايدة التي أخذت تتعرض لها بريطانيا في جنوب اليمن من ناحية أخرى.

ونتيجة لذلك، فقد ازدادت أهمية الخليج العربي في خطط الدفاع البريطانية، أي أن استراتيجية شرق السويس قد تركزت على الخليج العربي، خاصة بعد أن ظهرت دول صديقة للاتحاد السوفيتي في منطقة الجنوب العربي "جمهورية اليمن الديمقراطية" والتي أصبحت تدعو الأسطول السوفيتي للتزود بالمؤن بعد أن رحلت القاعدة البريطانية منه، وكان من نتيجة ذلك استخدام قواعد الخليج العربي قوة رادعة ضد الحركات العربة والقومية إلى جانب التحول الخطير الذي طرأ على السياسة البريطانية وهو "التغاضي الواضح عن الأهداف الإيرانية" في المنطقة، وتطوير قواعدها العسكرية، فبريطانيا قد عقدت اتفاقاً مع حاكم الشارقة يقضي بمنحه (تسعمائة ألف جنيه إسترليني) مقابل موافقته على تقديم امتيازات جديدة في مشيخته للقواعد البريطانية المقامة فيها، كما أعلن وزير الدفاع البريطاني بأن بلاده تزيد من قواتها في الخليج لحماية الدول المنتجة للنفط فيه وأنها سوف لا تنسحب من الخليج العربي لأن انسحاب قواتها يؤدي إلى ظهور خطر حقيقي نتيجة صراعات بين إمارات الخليج العربي وبين جاراتها الأكبر حجماً، مما يزيد الاضطرابات والفوضى في المنطقة.

غير أن بريطانيا عادت عام ١٩٦٧م وأعلنت في كتابها الأبيض الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية عن تخفيض قواتها العسكرية في شرق السويس، ويظهر أنها وجدت في السيطرة العسكرية المباشرة أمراً لا جدوى منه، إذ لم تفلح في مقاومة الحركات التحررية في عدن والجنوب العربي، وأنه من الضروري استبدال سياسة التفاهم بدل سياسة القسر، وإحلال معاهدات الصداقة

بدلاً من السيطرة العسكرية المباشرة، وهو ما ساعد شركات النفط البريطانية والأمريكية وكذلك شركات صنع السلاح لاستثمار دول الخليج العربي سوقاً لتصريف منتجاتها والحصول على عقود استثمار، فاستطاعت الشركات البريطانية أن تستثمر عشرات الملايين من الجنيهات في هذه الأقطار، وأن تؤمن وصول النفط إلى الدول المستهلكة وقت اشتداد أزمة الطاقة العالمية على الرغم من أن عقود الامتياز كان لصالح الدول المنتجة.

وعلى الرغم من تطور القوات البريطانية في الخليج العربي فقد وجدت بريطانيا نفسها في موقف ثانوي في الصراع الأمريكي السوفيتي العسكري، إذ وجدت بريطانيا أن دورها حارساً على نفط الخليج العربي أمر لا داعي له بعد أن توسعت المصالح النفطية الأمريكية فيه والتي تفوقت على مصالحها، كما أن هذه القواعد أصبحت مصدر استياء سكان المنطقة، ويضاف إلى ذلك انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني في تلك الفترة، وأن قواتها العسكرية أصبحت لا تشكل شيئاً مهماً في المنطقة إلى جانب القوات الأمريكية التي تعتمد الصواريخ البعيدة المدى المعتمدة على حاملات الطائرات التي تمخر عباب البحر المتوسط (الأسطول السادس) والمحيط الهندي (الأسطول السابع) التي تعمل ضمن ما يعرف بـ(الاستراتيجية الشاملة) التي تختلف عن القواعد التقليدية التي تكلف كثيراً من النفقات، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مجتمعات دول الخليج العربي والتي ساعدت على تحول كبير في أنظمة الحكم لعدد من دول الخليج العربي. هذه هي أهم الدوافع التي أدت إلى تخفيض القوات البريطانية في الخليج العربي ثم الانسحاب نهائياً منه، ووضع نهاية لعصر استعماري طويل للخليج العربي دام أكثر من مائة وسبعين عاماً، وعلى وجه

التحديد منذ عام ١٧٩٨م حينما ارتبطت المصالح البريطانية السياسية والاستراتيجية لأول مرة بالخليج العربي.

ويظهر أن بريطانيا قد فكرت بمستقبل الخليج العربي قبل الإعلان عن انسحابها منه، فقد سبق الإعلان عن نشاطات دبلوماسية قامت بها بريطانيا مع إيران، وبقية دول الخليج العربي، فقامت أولاً في تشرين الثاني ١٩٦٧ بإجراء مفاوضات مع إيران، إذ قام مبعوث وزارة الخارجية البريطانية غورنوي روبرتس بزيارة إلى إيران في التاسع من تشرين الثاني وحضر لقاء مع الشاة ثم بدأ مفاوضاته الأولية مع المسؤولين الإيرانيين، وأشار البيان الصادر في نهاية هذه المباحثات السرية بصورة عامة إلى "العلاقات الحميمة البريطانية الإيرانية وجو الصراحة والصداقة اللذين سادا المباحثات، واتفاق الآراء بين البلدين بخصوص الأهداف المنشودة من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة".

وقد عبر وزير الخارجية البريطانية بعد هذا اللقاء في مقابلة صحيفة عن وجهة النظر التي تقول بأن مستقبل الخليج العربي سيعتمد على تفاهم وتعاون إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية، كما ذكر أن معظم هذه المباحثات مع الشاة قد تركزت على مستقبل الخليج العربي.

كما قام وزير الخارجية البريطانية بزيارة أخرى إلى بقية الدولة الخليجية، قبل إعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب، وقد ذكر أنه قدم مقترحاً إلى إيران وبقية الدولة الخليجية المهتمة بتشكيل قوة دفاع مشتركة عن الخليج العربي أو لعقد اتفاقية تتعلق بهذا الموضوع، وقد أوضح متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية

في ٩ كانون الثاني ١٩٦٨م منكراً للمعلومات التي نشرتها الصحف الإيرانية يـوم ٨ كانون الثاني وأوضح "أن الحكومة الإيرانية كانت دوماً موافقة على أي نــوع من التعاون، كما أنها توافق على أي تعاون في الخليج العربي كذلك". وبعد أيــام قلائل أعلنت على لسان مسؤول وزارة خارجيتها أن إيران أخذت زمــام المبــادة في ترغيب العراق إضافة إلى المملكة العربية السعودية والكويت لتشــكيل قــوة إقليمية.

وبعد أيام من هذه الزيارة في (١٦ كانون الثاني ١٩٦٨م) باعتزامها سـحب قواتها العسكرية من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١م، وهذا يعني عملياً اعتزامها على الانسحاب من الخليـــج العربــي، كمــا يعــي إلغــاء المعاهدات والاتفاقيات كافة التي سبق وأن عقدتها مع كيانات شــرقي الجزيــرة العربية في القرن التاسع عشر، والتي تفوض بريطانيا بالإشراف على علاقاتـــها الخارجية ومسؤولية الدفاع عنها.

وقد عزت حومة العمال البريطانية برئاسة هارولد ولســن ذلــك لأســباب اقتصادية وإلى سياسية التقشف التي أعلنتها إضافة إلى أسباب أخرى، علماً بــأن بريطانيا لم توضح ذلك في الإعلان وإنما وضحته بعد ذلك، إذ أن هذه المعاهدات والاتفاقيات تصبح عديمة الجدوى إذا لم تدعم بقوة عسكرية والتي كــانت تبلــغ حوالي سبعة آلاف جندي في كل من البحرين والشارقة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت منتقــدة للتحركــات البريطانية في إيران وأقطار الخليج العربي، إلا أنها مع رغبتها في ملء الفــراغ البريطاني في المنطقة، بدت متفقة مع وجهة النظر البريطانية في المباحثات التــي

أجراها وزير الخارجية الأمريكية دين رسك في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٩م في واشنطن مع وزير الخارجية البريطانية جورج براون بأنهما سيعهدان لإيران والسعودية بالمسؤولية السياسية والعسكرية التي كانت بريطانيا قد أقامتها وسيطرت عليا منذ قرون.

ومنذ إعلان بريطانيا السابق الذكر ظهر ما يعرف في الخليج العربي ب(النظريات الخاصة بأمن الخليج العربي)، إذ أخذت إيران تغيير سياستها السابقة بأن تمد جسوراً جديدة مع أقطار الخليج العربي تمتاز بطابع الود والصداقة وإيقاف الحملات الإعلامية على تلك الأقطار، وذلك لأن إيران أرادت أن تطرح نفسها حامية لأقطار الخليج العربي بعد خروج بريطانيا منه، وذلك بمباركة السياسة الأمريكية والبريطانية لهذا أخذت تعلن في كل مناسبة "استعدادها للتعاون مع بقية الدول الخليجية في حفظ أمن الخليج العربي".

ولهذا أعلن رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هديدا في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٨م في مؤتمر صحفي "إن إيران بوصفها دولة تتمتع بأعظم قوة في عموم الخليج العربي، فإنه من الطبيعي أن تهتم وبصورة كبيرة باستقرار وأمن منطقة الخليج العربي، وأنها مستعدة للتعاون مع أية دولة متشاطئة على الخليج العربي ترغب في ذلك"، كما أكد "بأن إيران سوف تحمي مصالحها وحقوقها في الخليج بكل ما أوتيت من قوة وسوف لا تسمح لأية قوة خارجية بالتدخل في الخليج".

ومن الجدير بالذكر، أن حزب المحافظين البريطاني كان يرفض انسحاب بريطانيا في شرق السويس، واستمر بالرفض حتى وصوله للسلطة رسميا في حزيران ١٩٧٠م، حيث وافق على الانسحاب البريطاني مع الاحتفاظ ببعض

القوات للتدريب والصيانة واستعمال بعض القوات الموجودة حين الحاجة، وذلك بإبرام معاهدات صداقة جديدة تلغى بموجبها المعاهدات المعقودة في القرن التاسع عشر.

لهذا فإن إعلان الانسحاب البريطاني ترك آثاراً خطيرة على العلاقات الإيرانية بشرقي الجزيرة العربية، فقد كانت سبباً في توقف الادعاءات الإيرانية في البحرين، إضافة إلى قيام إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث ثم توجت أهم النتائج الخاصة بالانسحاب بتحول عدد من مشيخات شرقي الجزيرة العربية إلى دول، مثل دولة البحرين ودولة قطر، كما قامت مباحثات اتحاد الإمارات العربية والتي كانت تشمل تسع إمارات، وقد انتهت هذه المباحثات بتشكيل الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات هي أبو ظبي ودبي أول الأمر ثم انضمت إليها الشارقة وأم القوين وعجمان والفجيرة ثم انضمت بعدئذ رأس الخيمة.

وقد وقفت الحكومة الإيرانية موقفاً معارض للاتحاد، الأمر الذي أدى إلى تخوف معظم حكام الإمارات في المنطقة، والاختلاف بين البحرين وأبو ظبي على من تكون منها عاصمة الاتحاد، واقترحت البحرين بإنشاء مجلس وطني استشاري يكون التمثيل فيه بنسبة عدد السكان ويتشكل عن طريق الانتخاب المباشر، وهذا يعني أن البحرين ستسيطر على المجلس لأن عدد سكانها أكثر نصف سكان الإمارات الأخرى وفيها أكبر عدد من المتعلمين، وقد أدت هذه الشكوك إضافة إلى الرغبة في تجنب الاصطدام بإيران، أدى كل ذلك إلى إعلان البحرين استقلالها في ٤ آب ١٩٧١م وخروجها من مباحثات الاتحاد وكذلك فعلت قطر لملاحظاتها الخاصة على المباحثات، ثم جرى الاتفاق بين إمارات

الساحل العُماني فقط على الموافقة على دستور الاتحاد وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول ١٩٧١م.

ثانياً: تطور نظام الحكم في الخليج العربي

إن نظام الحكم في الخليج العربي لم ينبع في أصوله عن اتفاق مجتمعي عام وكان الشيخ الحاكم عادة هو رئيس الأسرة الحاكمة وتقرر الأمور بمبادرة منه ومشاورة كبار رجال العشائر وعدة من كبار الوجهاء الذين ينتمون على الأغلب إلى العائلات الرئيسة في العشيرة. وحيث يكون الحاكم هو الشخص الوحيد الذي يتحكم في كل الأمور، تضعف المشاركة والقبول الشعبي حتى بالقرارات التي تخدم مصالح حيوية للشعب ويقف منها موقفاً سلبياً وذلك لعدم وجود مؤسسات يشارك فيها الشعب باتخاذ القرار.

وهناك صفة أخرى مشتركة بين تلك الأنظمة وهي وراثية يتولاها الأمراء والملوك الذين يتمتعون بصلاحيات واسعة في حكمها، وهناك مجلس وزراء برئاسة أحد أعضاء الأسرة الحاكمة، وعادة ما يكون ولي العهد الذي تتركز بيده السلطة التنفيذية، أما السلطة التشريعية فهي بيد الأمير أو الملك الذي يأخذ موافقة مجلس الشورى أو الأمة أو المجلس التأسيسي بشكل ظاهري دون أن يكون للمجلس حق في رفض القوانين، أي أن الملك أو الأمير يستشير المجلس دون أن تلزمه مشورته، وبهذا تكون أنظمة الحكم قد انتقلت في المركزية المطلقة إلى نظام مبدأ التفويض حيث يفوض الأمير أو الملك باختصاصاته المكلفة للمجلس وتحت إشرافه.

على أن ذلك لا ينفي أن طبيعة النظام السياسي في الخليج العربي أخذت بالتطور تدريجياً في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي فتحت الباب أمام طموح الإنسان في

الخليج العربي كي يقوم بدور أكثر فاعلية وأهمية في تقرير السياسة العامة التي تتفق ومصلحة البلاد.

وفيما يأتي نبذة موجزة عن أنظمة الحكم في أقطار الخليج العربي:

١_ الكويت:

تعود النشأة الحديثة للدولة إلى الشيخ مبارك الصباح الذي حكم للفترة (١٨٩٦-١٩١٥م) وقد استند نظام الحكم فيها إلى أساس السلطة المطلقة للحاكم منذ تلك الفترة، ولم تحصل تطورات جوهرية على هذا النظام حتى حصول الكويت على الاستقلال في ١٩ حزيران ١٩٦١م، وذلك بعد إلغاء الاتفاقية التي عقدت في ١٨٩٩م بينها وبين بريطانيا، ولكن اتفاقية الاستقلال الخارجي عليها، وقد ألغيت تلك الاتفاقية في ١٣ أيار ١٩٦٨م، وقد أقبلت الكويت في الجامعة العربية في ٢٠ تموز ١٩٦١م، وفي الأمم المتحدة في ١٤ آذار ١٩٦٣م.

على أن نظام الحكم شهد تطوراً ملموساً بعد الاستقلال فقد صدرت العديد من القوانين التي أحدثت بعض التغيرات في نظام الحكم بما يتماشى والتطورات العامة التي حصلت في الكويت في السنوات الأخيرة، فقد صدر في عام ١٩٦٢م قانون الإمارة، واحتوى على (١٨٣) مادة ونص، على أن الحكم ديمقراطي وأن السيادة فيه للأمة التي هي مصدر السلطات وأن السلطات التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء، علماً أن الحكم في الكويت وراثي في ذرية مبارك الصباح.

٢_ البحرين:

ترجع بداية تأسيس الإدارة الحكومة إلى عام ١٩١٩م حينما أنشئ أول مجلس بلدي للعاصمة (المنامة) وعلى أساس التعيين، وفي عام ١٩٢٦م أنشئت دائرة مستشارية للحكومة أشرف عليها المستشار البريطاني تشارل بلجريف الذي هيمن على معظم شؤون البحرين منذ عام ١٩٢٦م حتى ١٩٥٦م، وقد تماشى نظام الحكم في هذه الفترة السياسية البريطانية وضغوطها والتي كان ينفذها بشدة المستشار بلجريف على أن الفترة التي أعقبت رحيل بلجريف شهدت بعض التغيرات فقد أنشئ مجلس إداري معين تكون من مدراء الدوائر والمسؤولين في الحكومة، ثم استبدلت دائرة المستشارية بدوائر السكرتارية وصار رئيسها يعرف بسكرتير الدولة.

وقد أنشئ مجلس الدولة في كانون الثاني ١٩٧١م ليخلف المجلس الإداري وبعد استقلال البحرين في ١٥ آب ١٩٧١م صدرت مراسيم أميرية تبدل بموجبها لقب حاكم البحرين إلى أمير البحرين، كما تبدل اسم مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء ورئيس المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء وأعضائه وزرائه، وصدر مرسوم آخر يقضي بإنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة، وفي كانون الأول عام ١٩٧٢م انتخب الشعب ٢٢ عضواً للمجلس التأسيسي، وفي ٢٦ مايس ١٩٧٣م أقر دستور البحرين للعمل بموجبه في البلاد.

٣_ قطر:

إن التنظيمات الإدارية جاءت متأخرة في قطر، ولم تظهر في شكل واضح إلا بعد بدء استخراج النفط عام ١٩٤٩م، فبعد أن كانت شؤون المشيخة عموماً ترتبط بالمقيم البريطاني في البحرين بادرت الحكومة البريطانية بتعيين ضابط سياسي في قطر عام ١٩٥٠م، كما عملت على تعيين مستشارين بريطانيين للإشراف على الإدارات العامة الجديدة في قطر، كالمعارف والكمارك والمالية والتجارة وحتى القوات المسلحة.

وفي عام ١٩٦٢م بدأت الحكومة بتنظيم جهازها الإداري على أسس إدارية حديثة إلى حد ما حيث صدر قانون رقم (١) الذي يقضي على تنظيم الإدارة العليا للحكومة، وصدر قانون آخر في العام نفسه أقر إنشاء مجلس للشورى مؤلف من (١٥) عضواً يرأسهم الحاكم أو نائبه.

وفي الفترة (١٩٦٨-١٩٧١م) اتخذت بعض الخطوات التي تتناسب وعهد الاستقلال الذي بات أمراً قريباً، فقد تشكلت أول وزارة في قطر برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم، واستمرت هذه الوزارة بعد الاستقلال كما تقرر تأسيس مجلس شورى للدولة، وبعد استقلال قطر في عام ١٩٧١م أصدر الحاكم أول دستور للبلاد، نص على أن يتولى الأمير السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الشورى، وأن تصدر القوانين بناءً على اقتراح مجلس الوزراء وبعد أخذ مشورة مجلس الشورى، كما نص الدستور على أن حكم الدولة وراثي وينحصر في أسرة آل ثاني.

٤_ دولة الإمارات العربية المتحدة:

تكون اتحاد إمارات ساحل عُمان السبع في شباط ١٩٧٢م، هي دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة والشارقة وأم القوين وعجمان والفجيرة. أما عن نظام الحكم فيها فقد كان الحكام وحتى بداية العقد الخامس من القرن العشرين يزاولون سلطاتهم بطريقة أقرب إلى النظام القبلي، حيث يلجأ الأفراد إلى الحكام مباشرة لعرض مشكلاتهم عليهم – ثم أنشئ في عام ١٩٥٢م مجلس لحكام الإمارات بتوجيه من بريطانيا، وكان هذا المجلس يعقد اجتماعين كل عام وبرئاسة الوكيل السياسي البريطاني في دبي لمناقشة مختلف شؤون الإمارات.

وفي أواخر الخمسينات أنشئ مجلس لتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الحكام وكان لكل إمارة ممثل أو ممثلان فيه، كما أنشئت في منتصف الستينات من القرن العشرين بعض الدوائر الحكومية، كالمارك والشرطة والجوازات والمعارف.

وبعد تشكيل الاتحاد صدر دستور مؤقت للدولة في ٢ كانون الأول ١٩٧٢م وقد تضمن (١٥٢) مادة، وتقرر فيه أن يكون المجلس الأعلى للاتحاد وهو السلطة العليا في الدولية، ويشكل ذلك المجلس من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم في إمارتهم في حالة غيابهم أو تعذر حضورهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس، وقد منح الدستور هذا المجلس اختصاصات تنفيذية وتشريعية واسعة لتسيير دفة الحكم في الاتحاد ورسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور.

ونص الدستور كذلك على تشكيل مجلس وطني اتحادي من أربعين عضوا يوزع عدد مقاعد المجلس على الإمارات كالآتي: (٨) مقاعد لكل من أبو ظبي ودبي، و(٦) لكل من الشارقة ورأس الخيمة، و(٤) لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة. ويشارك المجلس الوطني مع المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ومجلس الوزراء في السلطة التشريعية، كما ينظر في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد، ويبلغ بالمعاهدات والاتفاقيات التي تجريها الدولة مع الدول الأخرى، وله الحق في مناقشة أي موضوع من الموضوعات العامة.

وقد اعتبر الدستور الثروات والمواد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة في تلك الإمارة، ويقوم المجتمع على حفظها واستغلالها لصالح الاقتصاد الوطني، أما إيرادات الاتحاد فقد حددها الدستور من الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل الداخلة في اختصاص الاتحاد تشريعاً وتنفيذاً، ومن الرسوم والأجور التي يحصل عليها الاتحاد في مقابل الخدمات التي يؤديها، ومن الحصة التي تسهم بها الإمارات الإعفاء في الاتحاد في ميزانيته السنوية، ومن إيراد الاتحاد من أملاكه الخاصة.

٥_ المملكة العربية السعودية:

بعد تحيد مقاطعات الدولة السعودية في ١٨ أيلول ١٩٣٢م، وتحويل اسم المملكة الحجازية إلى المملكة العربية السعودية، صدر نظام الأمراء في عام ١٩٣٩م، ووحدت بموجبه واجبات كل أمير بحكم منطقة معينة، وقسمت على أساسه السعودية إلى أربع مناطق كبيرة لكل منها أمير حاكم وثلاثة أقاليم على

كل منها أمير يشرف على الإمارات الصغيرة التي هي بمثابة النواحي التي يتألف منها الأقاليم ويكون الأمراء مسؤولين عن إدارتها أمام وزارة الداخلية.

ثم صدر مرسوم ملكي عام ١٩٥٣م، يقضي بتأليف مجلس للوزراء على أن هذا المرسوم نسخ بمرسوم آخر عام ١٩٥٨م أوجد نظاماً آخر محله وحدد واجبات مجلس الوزراء بتنفيذ جزء من صلاحيات السلطة التنفيذية، أي أنه لا يمارس سلطة رسم سياسية، في حين منح رئيس الوزراء الذي هو ولي للعهد صلاحيات واسعة في توجيه السياسة العامة للدولة والبت في الكثير من القضايا الإدارية.

٦_ سلطنة عُمان:

إن نظام الإدارة والحكم في عُمان قد ظل منذ تاريخ تأسيس الأسرة الحاكمة الحالية (أسرة آل بوسعيد) في نهاية القرن الثامن عشر يعتمد على المركزية، وخلال القرن العشرين وبدايات القرن الحالي تولى الحكم في عُمان أربعة أفراد من هذه الأسرة، وهم فيصل بن تركي (١٨٥٦-١٩١٣م) وتيمور بن فيصل (١٩١٣-١٩٣٢م) وسعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠م) وقابوس بن سعد الذي تولى السلطة إثر انقلاب تموز ١٩٧٠م.

اتسم النظام السياسي تحت أسرة البوسعيد بالطابع القبلي القائم على السلطة المطلقة، فالسلطان حاكم مطلق يمارس السلطة التشريعية والتنفيذية كما يشرف على السلطة القضائية، أمّا إداريا فتسير وفق التقاليد والأعراف القبلية، حيث لم يكن هناك دستور مكتوب، وترتبط الإدارة المدنية بالشيوخ فلكل قبيلة شيخ يعين من قبل السلطات، ويعتمد السلطان في إدارة الأمور السياسية والإدارية

والعسكرية على رؤساء الدوائر الحكومية والمستشارين البريطانيين. أما إدارة المدن التي تقع خارج منطقة مسقط فتدار من قبل الولاة الذي يعينهم السلطان، وبعد أن استحدثت وزارة الداخلة أصبح هؤلاء الولاة مرتبطين بها، وكل واحد منهم كان مسؤولا عن إدارة القضايا المدنية ضمن منطقة إدارية في الولاية، قبلت السلطنة عضواً في الجامعة العربية في ٦ تشرين الأول ١٩٧١م، وفي الأمم المتحدة في ٧ تشرين الأول ١٩٧١م.

ثالثاً: تسوية مشاكل الحدود السياسية في الخليج العربي

لم تكن الحدود السياسية قبل اكتشاف النفط معروفة لدى دول الخليج العربي، وإن كانت الحدود ليست غريبة تماماً بالنسبة للقبائل البدوية ذلك أن كل قبيلة من القبائل الكبرى لها ما يعرف الديرة (وهي المنطقة المخصصة لرعي حيواناتها). لكنها لم تكن حدوداً صارمة لا يمكن تجاوزها كالحدود السياسية، إذ يحدث أحياناً أن القبيلة تترك ديرتها إلى ديرة أخرى حيث يوجد رعي أفضل، إلا أنها تعود ثانية إليها كما أنها قد تسمح لبعض القبائل الأخرى مشاركتها في ديرتها.

وبسبب عدم الدقة والإرباك الذي صاحب تخطيط الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، وبسبب اكتشاف النفط وحرص كل إمارة ودولة على اكتشاف أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لنفسها على أمل أن تزيد من ثروتها الكامنة. ظهر العديد من المشكلات والخلافات حول الحدود السياسية من أهمها وأكثرها قدماً مشكلة البريمي بين السعودية وأبو ظبي وعُمان، ثم مشكلة خور العديد بين قطر والسعودية وأبو ظبي، مشكلة الحدود السعودية – الكويتية، ومشكلة الحدود الكويتية – العراقية، هذا إضافة إلى مشكلة تحديد الحدود في المياه الإقليمية في الخليج العربي والخلاف حول امتلاك بعض الجزر.

١ _ مشكلة البريمي:

لقد برزت مشكلة البريمي في خريف عام ١٩٤٩م، عندما ادعت المملكة العربية السعودية السيادة على الجزء الأكبر من الأراضي الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبي الشرقي من الخليج، وتبلور هذا الادعاء في مذكرة قدمتها إلى الحكومة البريطانية في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٩م، أعلنت فيها أن الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية تقع قبل كل شيء على خط يبدأ عند الساحل الغربي لقطر ويمتد باتجاه الجنوب الغربي إلى مسافة قصيرة ليعود فينحرف شرقاً وشمالاً إلى نقطة وراء واحة البريمي، وقد تأثرت ثلاث دول بهذا الادعاء هي قطر وأبو ظبي ومسقط وعُمان. على أن الادعاء السعودي أصاب أبو ظبي بنسبة أكبر من الضرر شمل أربعة أخماس أراضيها ومن بينها واحة ليوا الموطن الأصلي للأسرة الحاكمة.

ثم استفحلت المشكلة استفحالاً شديداً في عام ١٩٥٤م،حينما تقدمت قوة عسكرية بريطانية إلى الواحة وطردت منها حاكمها السعودي والقوة التي معه وكذلك القبائل الموالية للسعودية، وقسمتها بين أبو ظبي (سبع قرى) ولسلطنة عُمان (ثلاث قرى).

فقد بنت أبو ظبي مطالبها على أن واحة البريمي لها موقع استراتيجي مهم، فهي تقع على مسافة بعيدة (٦٤٠كم) من آخر مركز مأهول في نجد من جهة الجنوب الشرقي على الطريق الموصل بين سهل الباطنة وبين عُمان الداخلية، أما الحكومة السعودية فقد بنت مطالبها لا على هذه القاعدة الاستراتيجية والسياسية، بل على ما تسميه بالحق التاريخي والصلات الروحية التي تربط بين

قبائل الإقليم والعشائر النجدية وعلى أن تلك العشائر كانت تتبع الحكومة السعودية وتدفع لها الزكاة من القرن التاسع عشر.

وقد اتفقت السعودية وبريطانيا في آب ١٩٥١م حينما كان الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي في لندن على عقد مؤتمر لبحث المشكلة وفعلاً عقد المؤتمر في الدمام في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢م، ولكن إزاء اختلاف وجهتي النظر تأجل المؤتمر إلى أجل غير مسمى ولم ينعقد إلا بعد فترة.

ثم تم التوصل إلى اتفاق بين المفاوضين البريطانيين والسعوديين في تشرين الأول ١٩٥٣م، على عقد هدنة مؤقتة في البريمي والمناطق المتنازع عليها، ويستند إلى انسحاب متبادل للقوات العسكرية والإبقاء على قوة مشتركة صغيرة لكل من الجانبين في الواحة تتولى الحفاظ على الأمن طيلة فترة التحكيم.

وبدأت المحادثات في لندن في شهر كانون الأول ١٩٥٣م حول شروط اتفاق التحكيم، ثم استمرت هناك في جدة حتى تمور من عام ١٩٥٤م حيث تم التوقيع على اتفاق التحكيم هناك.

واجتمعت هيئة التحكيم للبت في القضية في جنيف في أيلول ١٩٥٥م، إلا أن بريطانيا بادرت إلى سحب مندوبها، ثم اتبعت ذلك بلجوئها إلى استخدام القوة، واحتلت واحة البريمي في ٢٦ تشرين الأول من نفس العام باسم حاكمي مسقط وأبو ظبي، وهيأت لهما اجتماعا تحت رعايتها في كانون الأول، تقرر فيه ضم ست من القرى لأبو ظبي وثلاث لمسقط.

وبعد ذلك التدخل انتقلت مسألة البريمي إلى مجالات دولية أوسع أو بحثت في مجلس الجامعة العربية الذي أصدر قراراً باستنكار العدوان، وفي شباط ١٩٥٦م أعلنت بريطانيا بعد المقابلة التي جرت في واشنطن بين انطوني ايدن

رئيس وزراء بريطانيا وايزنهاور رئيس الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، عـــن استعدادها لإجراء مزيد من المحادثات، واستمرت المحادثـــات بيـــن الســـعودية وبريطانيا تتعثر بعد ذلك حتى سنة ١٩٦٣م، حينما أثرت ثـــورة اليمـــن تـــأثيراً مباشراً على قضية الحدود، إذ وجدت السعودية نفسها متفقة مـــع بريطانيـــا فـــي قضية رئيسية هي المحافظة على الحكومات القائمة في شبه الجزيـــرة العربيـــة، وصارت مسألة الحدود مسألة ثانوية بجانب تلك القضية الكبرى في نظرها ممـــا أدى إلى تجميد الوضع في البريمي على النحو الذي اختارته سنة ١٩٥٥م.

وبعد خروج بريطانيا في الخليج العربي سنة ١٩٧١م واستقلال أبو ظبـــي وتشكيل دولة الإمارات العربية، أجريت محادثات بين الملك فيصل ملك المملكـــة العربية السعودية والشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحـــدة، أدت إلى توقيع اتفاقية الحدود في ٢١ آب ١٩٧٤م لحل مشـــكلة الـــبريمي بيـــن السعودية وأبوظبي وعُمان، تضمنت منح ست واحات في منطقة الـــبريمي إلـــى دولة الإمارات العربية، وثلاث واحات إلى عُمان، وأن تحصل السعودية مقـــابل ذلك على طريق عبر إمارة أبو ظبي يوصلها إلى ميناء خور العديد على الخليـــج العربي بعرض معدله ٢٥كم، كما اتفق على استثمار النفـــط فـــي حقـــل زرارة (الشعبية) بصورة مشتركة بغض النظر عن التوزيع الجغرافي الجديد الذي يجعـــل معظم الحقل في الأراضي السعودية وهكذا انتهت مشكلة البريمي التي اســـتمرت قرابة ربع قرن.

٢_ مشكلة الحدود البرية القطرية:

أما النزاع الآخر حول الحدود في منطقة الخليج العربي فقد كـــان حـــول الحدود البرية الوحيدة في قطر، التي تمتد عند قاعدة شبه الجزيرة القطرية التـــي كانت مثار نزاع بين كل من أبو ظبي والسعودية من جهـــة وقطـــر مـــن جهـــة أخرى، فأبو ظبي كانت ترى أن حدودها تمتد لمسافة طويلة على الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر، ولكن قطر ترى أن الحدود تنتهي عند نقطة إلى الجنوب مـــن مدخل خور العديد، ولم تكن هناك اتفاقات سابقة بين قطر وأبو ظبي. وقد عقـــدت الدولتان اتفاقاً جعل الحدود بينهما تمتد في وسط خور العديد، كما اتفقا علـــى أن لكل منهما الحق في استخدام الخور، على أن تمتد حدود قطر الجنوبية مـــن رأس الخور غراب حتى آبار سودانتيل، ومن ثم تتجه نحو الجنوب، كما أمكن تحديـــد المنطقة البحرية وأصبح خط الحدود يمتد بحيث يجعل جزيرة بندق في جانب أبـــو ظبي، على أن يكون استثمار النفط فيها مشتركا، وتوزع العائدات مناصفة بيـــن الطرفين.

أما نزاع السعودية مع قطر حول الحدود نفسها فيمتد إلى فترة أطـــول، إذ جرى حوله عدة مفاوضات بين الطرفين منها تلك التي تمت في صيـــف ١٩٥١م، ثم الأخرى في ١٩٥٢م، وكان ذلك بعد احتلال الإنكليز لخور العديد باســـم أبـــو ظبي والذي تم في ١٩٤٨م أمّا وجهتا نظرهما فكانتا مختلفتين، إذ أن وجهة نظـــر السعودية كانت تعتمد على الخرائط التي تصدرها شركة أراسكو والتـــي تعيـــن حدود السعودية مع قطر من نقطة تمتد على بعد ٢٧كم شمال قرية ســـلوى إلـــى نقطة تقع شمال خور العديد بـ ٧ كم أيضاً. كما كانت وجهة نظر قطر تعتمد هـــي الأخرى على الخرائط التي تصدرها بريطانيا والتي تجعل إمارات الخليج العربـــي

تبدأ من خور العديد غرباً وليس من خط الطول (٣٠°، ٥٠°) شـــرقاً، كمــا أن حدودها تمتد كثيراً إلى الجنوب في نطاق الربع الخالي.

وقد تم أخيراً الاتفاق ودياً بين دولة قطر والسعودية على تعييـــن الحــدود بينهما، إذ جعلها الاتفاق تبدأ من قرية سلوى حتى سود أنثيل راسمة قوســاً إلــى الجنوب، وتنتهي شرقاً شمال خور العديد، ومما يجدر ذكره أن هذه الحدود هـــي الحدود نفسها التي تقدمت بها قطر في مشروع عام ١٩٥٢م.

٣_ الحدود الكويتية– السعودية:

في تشرين الثاني ١٩٢٢م عقد مؤتمر العقير، وكان جدول الأعمال يتضمن الحدود بين العراق ونجد، وبين نجد والكويت، وبين العراق والكويت، وقد كثر النقاش في ذلك المؤتمر بين وفدي العراق ونجد، إذ طلب كل منهما حدوداً متطرفة واستمر المؤتمر خمسة أيام بدون نتيجة، وفي اليوم السادس نفذ صبر السير برسي كوكس ممثل بريطانيا، وأخذ قلما أحمر ورسم على خريطة الجزيرة العربية خطاً فاصلاً يمتد في الخليج العربي حتى جبل عنزيان قريباً من حدود شرق الأردن، وقد عمد كوكس إلى إرضاء ابن سعود بأن حرم الكويت من حوالي ثلثي أراضيها وأعطاها لنجد، وأوجد منطقتين محايدتين إلى جنوب الكويت وغربها.

وبقيت المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية على حالها، إلى أن ظهر فيها النفط مما أدلى إلى أن يتباحث الطرفان حولها، ثم تم التوصل إلى اتفاق بشأنها في آب ١٩٦٣م، نص على اقتسام المنطقة المحايدة بينهما.

تضمنت الاتفاقية (٢٣) مادة جاء في المادة الأولى منها: "يكون الحد الفاصل بين قسمي المنطقة هو الحد المنصف لمساحة المنطقة والذي يبدأ من نقطة عند منتصف الساحل شرقاً على خط انحسار الماء وينتهي عند الحد الغربي للمنطقة".

كما نصت المادة الثانية على: "ضم النصف الواقع شمال الحد المنصف للمنطقة المقسومة إلى دولة الكويت كونه جزءاً من إقليمها ويضم النصف الواقع

جنوب الحد المنصف للمنطقة المقسومة إلى المملكة العربية السعودية جزءاً من إقليمها".

وأشارت المادة الثالثة إلى: "ممارسة كل من الطرفين المتعاقدين حقوق الإدارية والتشريع والدفاع عن ذلك الجزء من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه". أما بشأن المياه الإقليمية فقد نظمت المادة السابعة ذلك حين نصت على "ممارسة كل من الطرفين ذات الحقوق التي يمارسها على الجزء الذي يضم إلى إقليمه ويتفق الطرفان المتعاقدان على تعيين الخط الذي يقسم المياه الإقليمية المحايدة للمنطقة المقسومة، ولأغراض استثمار الثروات الطبيعية يلحق بالإقليم البري الرئيسي لتلك المنطقة ما يتجاوز ستة أميال بحرية من منطقة قاع البحر وما تحت القاع المحاذية للمنطقة المقسومة.

ونصت المادة الثامنة على ممارسة الطرفين لحقوقهما المتساوية في المنطقة المغمورة خارج الستة الأميال المشار إليها في المادة السابقة، بطريقة الاستثمار المشترك ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

رابعاً: الأطماع الإيرانية في الخليج العربي

لم تظهر إيران قوة خليجية مؤثرة إلا في السنوات الأخيرة، ولكن لفترة محدودة جداً، بالرغم من حدودها الطويلة مع الخليج العربي، ويعزى ذلك عادة إلى عوامل عديدة من بينها قلة خبرة الإيرانيين في شؤون البحر وإدارة الأساطيل، وانشغال الحكومات الإيرانية المتعاقبة بمشاكلها مع الدولة العثمانية في الغرب والشمال الغربي، ومسألة (الخطر الروسي) في الشمال، والوجود البحري العربي القوي في الخليج العربي، وبالأخص في القرن الثامن عشر، وأخيراً الوجود البريطاني في الخليج العربي، إلا أن هذا لا يعني مطلقاً عدم بروز اهتمام إيراني سابق بالخليج العربي ذلك أن بعض حكام إيران الأقوياء أبدوا اهتماما كبيرا بالخليج العربي وكان التعبير العملي عن هذا الاهتمام بناء أو محاولة بناء قوة بحرية إيرانية في الخليج العربي، ومن أبرز المحاولات في تاريخ إيران الحديث تلك التي قام بها نادر شاه (١٧٣٦-١٧٤٧م) في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إلا أن هذه المحاولات كانت قصيرة الأمد ولم تحقق نتيجة مهمة تذكر، وفيما عدا بناء القوة البحرية فإن الادعاءات الإيرانية بالسيادة على كل الخليج العربي أو أجزاء منه شكل مظهراً من مظاهر ذلك الاهتمام، وإن كانت هذه الادعاءات قد استخدمت، في أحيان كثيرة، من قبل الحكومات الإيرانية المتعاقبة للتخفيف من الضغوط السياسية التي تتعرض لها في الداخل.

١_ الادعاءات الإيرانية في البحرين:

إن الادعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين تستند إلى حجتين يمكن تفنيدها بسهولة، الأولى أن البحرين كانت دوما جزءا من بلاد فارس باستثناء الفترة التي خضعت فيها للاحتلال البرتغالي (١٧٠٥-١٦٠٢م)، وأمّا الحجة الثانية فهي اتفاقية ٣٠ آب ١٨٢٢م المعقودة بين أمير شيراز (عاصمة مقاطعة فارس) والمقيم البريطاني في الخليج العربي الكابين وليم بروس والتي اعتبر فيها الأخير البحرين جزءا من بلاد فارس.

إن الرجوع إلى المصادر التاريخية الموثوقة كفيل بتنفيذ الحجة الأولى وإثبات عروبة البحرين، وفيما بين القرن السابع والحادي عشر الميلادي، كانت البحرين جزءاً من الدولة العربية الإسلامية،وبعد سقوط الخلافة العباسية حكمت البحرين بسبب قربها من الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، من قبل أسر عربية مختلفة حتى بداية القرن السادس عشر عندما احتلها البرتغاليون، ومع أن الفرس احتلوا البحرين بين ١٦٠٢م و١٧٨٣م إلا أن سيادتهم عليها لم تكن مستمرة فقد حكمها بعض الشيوخ العرب لمدد قصيرة، وفيما بين سنة ١٧١٨م و١٧٢٠م أصبحت البحرين جزءاً من ممتلكات سلطان مسقط. ومنذ سنة ١٧٨٣م استقر بها عرب العتوب الأقوياء وما تزال تحكم من قبلهم حتى الوقت الحاضر.

أما اتفاقية ٣٠ آب ١٨٢٢م فلا يمكن الركون إليها على اعتبارها وثيقة رسمية، ذلك أن المقيم البريطاني وليم بروس لم يخول صلاحية عقدها بصورة رسمية وقد عاقبته الحكومة البريطانية بنقله من منصبه في الخليج العربي بسبب عقد هذه الاتفاقية، كما عبر شاه إيران فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤م) عن استيائه من أمير شيراز لعقده هذه الاتفاقية دون معرفته ودون أوامره منه.

لقد أثارت إيران موضوع البحرين عدة مرات خلال القرن التاسع عشر ودخلت في مراسلات ومباحثات مع الحكومة البريطانية حول هذا الموضوع باعتبار الأخيرة مسؤولة عن علاقات البحرين الخارجية وفقاً لمعاهداتها مع شيوخ البحرين من آل خليفة في السنوات ١٨٢٠م و١٨٤٧م و١٨٥٦م و١٨٦١م و١٨٨٠م و١٨٩٢م، فقد أثارت إيران موضوع البحرين في السنوات ١٨٤٥م و١٨٤٨م و١٨٦٩م. وبعد ذلك هدأت نسبيا حدة الخلاف البريطاني – الإيراني حول البحرين لأكثر من نصف قرن من الزمان حيث عادت إيران إلى مطالبتها المستمرة بالسيادة على البحرين منذ سنة ١٩٢٧م.

فقد استأنفت إيران ادعاءاتها في البحرين في سنة ١٩٢٧م عندما احتجت الحكومة الإيرانية على معاهدة جدة الموقعة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا في ٢٠ أيار من السنة نفسها، والتي نصت المادة السادسة منها على تعهد الملك السعودي عبد العزيز بن سعود بعدم التدخل في شؤون البحرين، وقد أرسلت الحكومة الإيرانية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٧م مذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية بشأن البحرين كما أرسلت نسخة من الاحتجاج إلى عصبة الأمم، وقد أجابت الحكومة البريطانية على مذكرة الاحتجاج الإيرانية في ١٨ شباط ١٩٢٨م مؤكدة عدم وجود "أية مبررات شرعية" لإيران يمكن الإشارة إليها، ثم عادت الحكومة الإيرانية وأرسلت في آب ١٩٢٨م مذكرة أخرى إلى عصبة الأمم شرحت فيها وجهة النظر الإيرانية، وقد أجابت عليها الحكومة البريطانية بمذكرة مطولة دحضت فيها الحجج الإيرانية.

وفي بداية سنة ١٩٢٩م احتجت الحكومة الإيرانية ضد التعليمات التي أصدرتها السلطات البريطانية والتي طالبت فيها الإيرانيين الذين يزورون

البحرين بإبراز جوازات السفر، إلا أن الحكومة البريطانية أهملت الاحتجاج، وقد تكررت هذه الادعاءات في ثلاثينات القرن العشرين أيضاً في مناسبات مختلفة مثال ذلك احتجاجها في سنة ١٩٣٤م على قيام الشركات الأمريكية بإنتاج النفط في البحرين وتصديره وأشارت إلى أن امتياز النفط "غير معترف به طالما أن شركة النفط لم تحصل عليه من طهران". كما احتجت في السنة نفسها على إقامة قاعدة عسكرية بريطانية في البحرين، وفي سنة ١٩٤٠م قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً ضد إيطاليا بسبب تعرض البحرين لغارة جوية من قبل بعض الطائرات الإيطالية.

ومنذ سنة ١٩٤١م وحتى منتصف الخمسينات ساهمت عوامل داخلية وخارجية عديدة في إبعاد منطقة الخليج العربي نسبياً عن دائرة اهتمامات الحكومة الإيرانية، ففي آب ١٩٤١م تعرضت إيران لاحتلال عسكري بريطاني – سوفيتي مشترك أدى إلى تشتيت الجيش الإيراني واستقالة رضا بهلوي في أيلول من السنة نفسها وتولى الحكم من بعده ابنه محمد رضا بهلوي، وخلال السنوات الخمس التالية انشغلت الحكومة الإيرانية بقضية وجود وانسحاب قوات الاحتلال وإعادة سيطرة الحكومة المركزية على اذربيجان وكردستان الإيرانية اللتين تشكلت فيها جمهوريات مستقلة في سنة ١٩٤٥م، وبعد سنة ١٩٤٦م انشغلت الحكومة الإيرانية بعلاقاتها المتأزمة مع الاتحاد السوفيتي (السابق) في الشمال بسبب رفض الحكومة الإيرانية منح امتياز نفط يغطي شمال إيران للحكومة السوفيتية، وفيما بين نيسان ١٩٥١م ونيسان ١٩٥٣م واجهت الحكومة الإيرانية مشكلة خارجية مهمة تمثلت في أزمة العلاقات مع بريطانيا بسبب إقدام حكومة مصدق على تأميم عمليات شركة النفط الانكلو – إيرانية وهي شركة

بريطانية وخلال الحقبة ذاتها تدهور الوضع الاقتصادي في إيران بسبب الحظر الذي فرضته بريطانيا على شراء النفط الإيراني وتهديدات الولايات المتحدة المستمرة بإيقاف المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإيران، وازداد الوضع سوءا بسبب هروب الشاه إلى خارج البلاد، وخلال هذه الحقبة (١٩٥١-١٩٥٣م) تجددت الاحتجاجات الإيرانية بشأن البحرين وكانت تعليقات الصحف عنيفة أيضاً بسبب العداء لبريطانيا، وفي كانون الأول ١٩٥٢م أدرجت البحرين في قائمة المناطق الانتخابية الإيرانية.

عاد حمد رضا بهلوي إلى إيران في ١٩٥٣م، وبدأ باتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز مركزه في الداخل ومن ثم توجيه اهتمام أكثر إلى الشؤون الخارجية وبالأخص شؤون الخليج العربي منذ أواخر خمسينات وبداية ستينات القرن العشرين، كان الشاه قد بدأ في هذه الآونة بإظهار قلقه من طغيان المد القومي في العالم العربي بما في ذلك الخليج العربي وإذا كان نظام الشاه يراقب التطورات السياسية الثورية في العالم العربي بقلق فإنه أخذ يتتبعها بحذر منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، وفيما عدا الخسارة التي منيت بها إيران نتيجة الإطاحة بالنظام الملكي الصديق في العراق بدأ الشاه يتخوف من احتمال حدوث ثورة ضده في إيران، وفي الوقت نفسه شعر الشاه بأنه يواجه تحدياً خطيراً من الزعيم الراحل جمال عبد الناصر الذي اتخذ موقفاً متشدداً من الشاه لانضمامه إلى حلف بغداد (حلف منظمة المعاهدة المركزية – السنتو- بعد ١٩٥٨م) وعلاقاته الوثيقة بالكيان الصهيوني، وقد قطع عبد الناصر علاقاته الدبلوماسية مع إيران في سنة ١٩٦٠م بسبب هذه العلاقات.

ومن جهة أخرى قدم عبد الناصر الدعم لحركات التحرر الوطني في المنطقة منها تلك العاملة في عربستان كما وقف بشدة في وجه الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، ففي تشرين الثاني ١٩٥٧م أدخلت الحكومة الإيرانية البحرين ضمن المنطقة الإدارية الجديدة موانئ وجزر الخليج العربي الأمر الذي أدرى إلى احتجاجات مصرية وسعودية، وفي السنة التالية كررت إيران ادعائها بالبحرين عندما عقدت اتفاقية حدود بحرية بين البحرين والمملكة العربية السعودية في سنة ١٩٥٨م على أساس أن البحرين مقاطعة إيرانية الأمر الذي أدى إلى رد فعل مصري مماثل.

استمرت الادعاءات الإيرانية بالبحرين في عقد الستينات من القرن العشرين حتى حدث التغير المفاجئ عند إعلان بريطانيا عن عزمها على الانسحاب من الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١م، وعند ذلك حدث التطور الخطير من هذه الادعاءات، وهنا تصور الشاه أن خروج بريطانيا من الخليج العربي سيحدث فراغاً خطيراً، وأن إيران خير من يملأ هذا الفراغ، لهذا غيرت إيران من سياستها نحو شرقي الجزيرة العربية، وبدأت مرحلة (التظاهر بحسن النية والصداقة)، مع هذه المنطقة بأنه من اللازم الاتفاق على صيغة أمنية مشتركة للحفاظ على أمن الخليج العربي، ولهذا بدأت ما يمكن تسميته (تسوية المشاكل المعلقة بين إيران وبين كيانات شرق الجزيرة العربية) من أجل أن تظهر إيران بمظهر الصديق الراعي لمصالح صديقه ويلاحظ أن هدف إيران الاستراتيجي لم يتغير وهو الاستحواذ على منطقة شرقي الجزيرة العربية بطريقة أو بأخرى تحقيقاً لأطماع إيران الاستقلالية والتوسعية.

ولهذا فقد رأى الشاه أنه آن الأوان لكي ينفض يد إيران -ولو بصورة مؤقتة- من ادعاءاتها بالبحرين، وكانت نيودلهي عاصمة الهند المكان الذي أعلن فيه شاه إيران هذه الخطة، فقد صرح في مؤتمر صحفي يوم ٤ كانون الثاني ١٩٦٩م "أن جزر البحرين فصلها البريطانيون عن بلادنا -إيران- قبل مائة وخمسين عاماً، وألحقوها بإمبراطوريتهم، ولكن الوقت قد حان الآن لكي يخرج البريطانيون من هذه المنطقة، وأن يكون انسحابهم انسحابا أساسيا وواقعيا، ومن ناحية أخرى فإن إيران تحرص على الالتزام بسياستها القائمة على أساس عدم اعتماد القوة في الحصول على مكاسب إقليمية، وإذا كان سكان البحرين لا يرغبون في الانضمام إلى بلادنا، فنحن لن نلجأ للقوة لأن ذلك يتعارض ومبادئ سياستنا".

وهذا الانعطاف في السياسة الإيرانية قد مهد له الشاه بزيارات إلى عدد من مناطق شرقي الجزيرة العربية للتشاور مع ملوكها وأمرائها حول شؤون الخليج العربي، إذ عبر في زيارته للملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة السعودية في تشرين الثاني ١٩٦٨م بأنه لا يحتمل التطلع السوفيتي إلى الشرق الأوسط والزحف اليساري الصيني الآتي من الجنوب العربي، ويعتقد الدكتور جمال زكريا قاسم أنه لا يستبعد أن يكون الملك فيصل قد أقنع الشاه بأن استمرار مطالب إيران بالبحرين يؤدي إلى ظهور عناصر متطرفة فيها، وأن من الأفضل أن تتخلص إيران من ادعاءاتها لما قد يساعد إليه ذلك من المحافظة على الأنظمة القائمة في منطقة الخليج العربي.

ومن الجدير بالإشارة، إلى أن منطقة الخليج العربي قد ازدادت أهميتها منذ عام ١٩٦٧م على أثر قيام العدوان الصهيوني على الأمة العربية في الخامس من

حزيران ممثلة بمصر وسوريا والأردن، وما رافق العدوان من غلق قناة السويس، وقد صعد ذلك في مدى وطبيعة الاعتماد على الخليج العربي باعتباره ممراً مائياً نشطاً إضافة إلى التطور السريع في تسويق النفط وإدخال التقنية الحديثة والتسويق وتسهيلات الشحن إلى العديد من الموانئ الخليجية، لهذا فقد أصبح الخليج العربي مهماً بالنسبة لاستراتيجيات عدد من الدول الكبرى، وأن تلويح بريطانيا بالانسحاب، سيجعل من القوى الأخرى وخاصة السوفييت (سابقاً) يتطلعون للحلول مكان بريطانيا في هذه المنطقة، كما أن إيران رأت في نفسها أكبر كيان في المنطقة وهي كيان موحد عكس أقطار شرقي الجزيرة العربية المبعثرة، لهذا أرادت أن تأخذ دور بريطانيا في المنطقة، وأخذت تعمل على تجنيد كافة طاقاتها وتستغل نفوذها في المنطقة إلى أقصاه وبدون حذر.

ولما كانت البحرين متقدمة اجتماعياً بالنسبة إلى الإمارات الأخرى في الخليج العربي حيث نضجت فيها الحركة النقابية العمالية وانتشرت الأفكار القومية والثورية وتطور مجتمعها فابتعد عن المجتمعات البدوية التي تمر فيها الإمارات الأخرى، لهذا ولغير ذلك من الأسباب أرادت إيران أن تحل إشكالياتها مع أقطار شرقي الجزيرة العربية وخاصة ادعاءاتها في البحرين، كي لا ترتمي في أحضان السوفييت والأفكار والتيارات اليسارية الثورية، من هذا بدأ الشاه يفكر بإنهاء أو على الأقل تجميد ادعاءاته بالبحرين والتباحث مع بريطانيا وحاكم البحرين حول ذلك.

وقد نشطت الحكومة الإيرانية في هذا المجال عام ١٩٦٩م حينما اجتمع ممثلوها بالمسؤولين البريطانيين في جنيف لمحاولة إيجاد حل للمشكلة وتكررت

الاجتماعات طيلة ثلاثة أشهر في جنيف ولندن بحضور ممثلين عن السعودية والكويت من أجل وضع حل مناسب لتسوية قضية البحرية بصورة نهائية.

إذ قامت المملكة العربية السعودية والكويت بدور الوسط بين إيران وبريطانيا وحاكم البحرين لحل المشكلة، وقد طرحت على بساط البحث عدة حلول من أجل وضع صيغة نهائية لمعرفة رأي سكان البحرين في مستقبلهم بعد رحيل بريطانيا، كما حدث تقارب في وجهات النظر بين بريطانيا وإيران بشأن البحرين في أثناء الزيارات التي قام بها الدبلوماسيون في أوقات متفاوتة من عام ١٩٦٩م و١٩٧٠م. فقد زار المنطقة (جورج براون) من حكومة العمال البريطانية و(ستيورات ميل) وزير الخارجية البريطانية و(ادوارد هيث) الزعيم المحافظ ورئيس الوزراء، وكانت زيارتهم تتعلق بالمنطقة بصورة عامة والبحرين بصورة خاصة، وفي الوقت الذي أظهر فيه (ستيوارت ميل) والذي اختلف مبدئياً مع ادعاء إيران بأن البحرين جزء منها، لكنه أيد وجهة النظر الإيرانية في أخذ رأي السكان دون تحديد الأسلوب.

كما قام حاكم البحرين من أجل ذلك بزيارة العواصم الأوروبية لندن وباريس، كما زار واشنطن في أيلول ١٩٦٩م، يضاف إلى ذلك تحرك المملكة العربية السعودية في اجتماع جدة في أثناء زيارة الشاه للسعودية عام ١٩٦٨م والذي سبق ذكره إضافة إلى التحرك الكويتي لكل من طهران ولندن.

وقد سبقت هذه النشاطات ورافقتها نشاطات قامت بها جامعة الدول العربية والتي قامت لجنتها الإعلامية باتخاذ عدة قرارات هامة منها قرارها الخاص بعروبة الخليج العربي في ١٥ شباط ١٩٦٨م إذ أعلنت هذه اللجنة "أن ما يهدد بلداً عربياً يهدد الوطن العربي كله... وتوصي أجهزة الإعلام العربية بتوعية

المواطنين العرب بما يهدد الخليج العربي، وحشد الرأي العام العربي ليقف صفاً واحداً في مواجهة التحديات التي تستهدف تمزق الوطن العربي دفاعاً عن الوجود العربي الواحد،وحفاظاً على أمن الوطن العربي وسلامته وتمكيناً لأسباب تحقيق الأهداف العربية".

وكانت الجامعة العربية قد أخذت تحل محل بريطانيا منذ سنة ١٩٥٤م في تبني الدفاع عن عروبة البحرين أمام المنظمات الدولية، وتكفلت بصياغة المذكرات والحجج لمواجهة كل ادعاء إيراني. كما أن شاه إيران قد اقتنع بأن وجود إيران ضمن حلف بغداد لا يساعده المساعدة التي كان يرجوها لتحقيق أحلامه التوسعية في الخليج العربي، وترى أن إيران قد تصورت نفسها أنها أصبحت القوة الأكثر في الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا منه وأنها ستحتوي كل الإمارات في شرق الجزيرة العربية، لهذا فمن الأفضل احتواؤها سلمياً تمهيدا للسيطرة المطلقة عليها مستقبلاً.

أما كيف يتم حق تقرير المصير لشعب البحرين بعد انتهاء الادعاءات الإيرانية بها، فهناك وجهات نظر مختلفة أفرزتها المباحثات المختلفة حول الموضوع، وقد اتخذت بريطانيا من تصريحات الشاه في نيودلهي والتزامه بعدم اللجوء إلى القوة واستعداده المعلن لقبول أي شيء يعبر عن رغبات أهل البحرين، إطاراً تتحرك من خلاله، وقد تمخضت الآراء من طرح عدة حلول.

أولها، ما عرضه الممثلون الإيرانيون وهو إجراء (استفتاء) في البحرين وهو ما لمح إليه الشاه في مؤتمره الصحفي في نيودلهي عام ١٩٦٩م. وقد رفض من قبل السعودية والكويت على أساس ما يحمله من تشكيك في عروبة البحرين،

وقد يشكل سابقة يمكن أن تطالب إيران بتطبيقها في جزر وإمارات أخرى، تسود فيها نسبة كبيرة من السكان الإيرانيين.

والرأي الثاني، رفع المسألة إلى (لجنة تصفية الاستعمار) وقد رفض هذا الحل لأن البحرين ليست مستعمرة من الناحية القانونية، وإنما تربطها علاقات خاصة مع بريطانيا مما يخرج هذا الموضوع عن نطاق لجنة الـ ٢٤ (وهي لجنة تصفية الاستعمار والمكونة من ٢٤ شخصاً والتي تقوم بمساعدة الدول المستعمرة وحل مشاكلها والوصول إلى الاستقلال، كما حدث في عدن)، كما قدمت إيران اقتراحاً بعرض المشكلة على (محكمة العدل الدولية) وقد رفض هذا المقترح لأن ذلك ليس من اختصاصها، فليست هناك مشكلة قانونية بين العرب وإيران حتى تنظر فيها هذه المحكمة كما حدث في تأميم النفط في إيران عام ١٩٥١م.

وأمام اعتراض السعودية والكويت والبحرين على هذه المقترحات قدمت هذه الأقطار اقتراحاً بتكوين (لجنة لتقصي الحقائق) يتولى الأمين العام للأمم المتحدة تشكيلها، وقد رأى (يوثانت) الأمين العام للأمم المتحدة بعدم ضرورة تشكيل لجنة دولية لأن ذلك يحتاج إلى موافقة مسبقة من مجلس الأمن، واقترح بدلاً من ذلك إرسال مبعوث شخصي عنه يذهب إلى البحرين يستقصي الحقائق ويجتمع بالأهالي ثم يكتب تقريراً إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ويرفع بالتالي إلى مجلس الأمن الدولي ليسجل علما أن وثيقة تعلن إيران اعترافها بها وكذلك توافق عليها البحرين وبريطانيا.

وقد قبلت الأطراف المعنية بالقضية هذا الإجراء، وتعهدت باحترام النتائج التي يتوصل إليها المبعوث الشخصي، كما تعهدت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بعدم الاعتراض (Veto) على ما قد يتوصل إليه المبعوث الدولي

من نتائج لأن مهمته تقصي حقائق وليس إجراء استفتاء. وقد وافق الشاه على هذا الأسلوب لحل المشكلة ولم يعترض عليه، وهذا يدل على نيته في تصفية الأمـور التي تثير الشكوك حول إيران، حتى لا تثير الغبار على أطماعه المستقبلية.

وعلى الرغم من إعلان شاه إيران السالف الذكر في نيودلهي في ٤ كـانون الأول ١٩٦٩م، فإن إيران قد استمرت في ادعاءاتها في البحريـن، فـإيران قـد قاطعت دورة المكتب الإقليمي لهيئة الصحة العالمية المنعقدة في الإسكندرية فـي تشرين الأول ١٩٦٩م، بحجة أن البحرين قد مثلت في هذه الاجتماعـات، وبعـد تلاوة برقية المقاطعة الإيرانية في هذا المؤتمر، انبرى مندوب البحرين فـأكد أن بلاده دولة عربية مستقلة ولا يمكن أن تعترف بما جاء في هذه البرقية.

ولم يمض وقت طويل، فقد تلقى الأمين العام للأمم المتحـدة رسـالة مـن مندوب إيران فيها في التاسع من آذار ١٩٧٠م يطلب منه بذل ما عليه للتعـرف على رغبات شعب البحرين وذلك بإرسال مندوب شخصي إلى هناك لأداء هـذه المهمة، وقد سلمت بواسطة الأمين العام نسخة من هـذه الرسـالة إلـى ممثـل بريطانيا، ثم استلم الأمين العام رسالة جوابية من مندوب بريطانيـا بتـاريخ ٢٠ آذار ١٩٧٠م يعلن فيها موافقة حكومته على اقتراح ممثل حكومة إيران بإرسـال ممثل شخصي للأمين العام إلى البحرين ليتعرف على رغبـات الشـعب هنـاك، وجاء في رسالة ممثل بريطانيا "نظراً للمشكلة الناشئة عن اختلاف وجهات النظـر بين الطرفين المعنيين بصدد مركز البحرين ولضرورة العثور على حـل لـهذه المشكلة وبغية إشاعة الهدوء والاستقرار في المنطقة، يلتمس الطرفان المعنيـان من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفد ممثلاً شخصياً للتثبت من رغبـات شـعب البحرين. "كما أعلن يوثانت أنه تلقى تأكيدات من السلطات المسؤولة في البحريـن

بأن سكان البحرين يستطيعون مقابلة ممثله الشخصي دون أي موانع، ولهم كامل الحرية في الإعراب عن رغباتهم دون أي رقيب ودون أن يخشوا التعرض لأي أذى نتيجة لذلك، وقد وقع اختيار يوثانت على (فيتوريو وينسبير وجوشيا ردي).

وقد أصدر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين بياناً أعلن فيه أن موافقة البحرين على إيفاد ممثل يوثانت لا يمس سيادة البحرين ولا كرامته باعتباره بلداً مستقلاً، ولا يعد اعترافاً بالادعاء الإيراني في البحرين.

و في ٣٠ آذار ١٩٧٠م وصل جوشيا ردي إلى البحرين، وقد عبرت حكومة البحرين عن ترحيبها ببعثة جوشيا ردي في البيان الذي أصدره مجلس الدولة إلى المواطنين عن طريق الإذاعة يوم ٢٩ آذار، وقد جاء فيه "بأنه على الرغم من أن البحرين بلد عربي له كيانه وشخصيته، وأن ذلك من المسلمات البديهية المستندة إلى أصدق دلائل التاريخ، إلا أن حكومة البحرين ارتأت في ضوء المصلحة العليا، ورغبة منها في حل الخلافات بروح التفاهم، أن يتم إعلان عروبة البحرين على العالم أجمع عن طريق الأمم المتحدة، وأن هذا الإجراء الدولي سيكون بداية عهد جديد من الصداقة والتعاون والبناء مع الجارة المسلمة إيران، كما أن التوصل إلى هذا الحل يعتبر تثبيتاً للجبهة العربية في معركتها المصيرية وخوفاً للجهد العربي من أن يتشتت في أكثر من جهة. إن الموقف الإيراني هون من الأمور التي يجب معالجتها جذرياً، لا باعتبار ذلك مسألة تخص البحرين فحسب، بل لضمان مستقبل المنطقة". ثم يطلب البيان من المواطنين المحافظة على النظام وحسن الاستقبال لبعثه جوشياردي لتتمكن من أداء واجبها.

ولكن الجالية الإيرانية في البحرين أبدت استياءها من موقف الحكومة الإيرانية، بعدما استقر في وجدانها أن البحرين تشكل جزءاً من إيران، كما يلاحظ أن الصحافة الإيرانية في معالجتها للأمر كانت توحي للشعب الإيراني بأنها متأكدة من أن نتائج البعثة تكون لصالحها، ويظهر أن ذلك كان لتطمين العناصر الإيرانية المتطرفة فيها والتي عارضت بشدة تخلي إيران عن مطالبها بالبحرين بمثل هذه السهولة مما أدى إلى قيام الحكومة الإيرانية بتعطيل بعض الصحف.

ولم تكن الجالية الإيرانية في البحرين وحدها المعترضة على بعثة جوشياردي، وإنما اعترضت أيضاً (جبهة التحرير البحرانية) في مذكرة بعثت بها إلى مجلس الأمن جاء فيها "أنه كان من الأجدى بالأمين العام بدل من أن يرسل مبعوثه الشخصي بالشكل والصفة التي حددتها بريطانيا وإيران تنفيذاً لطلبهما، أن يحيل قضية البحرين إلى لجنة تصفية الاستعمار، إذ أن مسألة البحرين ليست مسألة ادعاءات إيران بالبحرين فحسب، وإنما هي مسألة بلاد واقعة تحت السيطرة الاستعمارية وأنه ينبغي تصفية القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية الموجودة فيها وفي غيرها من إمارات الخليج العربي. "كما أصدرت (الجبهة الشعبية لتحرير الخليج) بياناً في ٢ نيسان ١٩٧٠م هاجمت فيه بعثة الأمم المتحدة وأوعزت ذلك إلى مخططات بريطانيا والولايات المتحدة وإيران.

ولم تكن وجهة النظر العربية الرسمية كلها مؤيدة لبعثة جوشياردي، لكن الرئيس المصري جمال عبد الناصر قد وعد رئيس دائرة الخارجية البحريني حين زيارته للقاهرة ببذل مساعيه لتفهم وجهة نظر البحرين لدى الأقطار العربية.

أما جيوشياردي فقد قام بعد وصوله إلى البحرين باستخدام جميـع وسـائل الاتصال بالأهالي مما لم يكن مألوفاً في البعثـات الدوليـة السـابقة، كاسـتخدام الإعلان عن طريق الصحافة والإذاعة، ويرجع ذلك إلى أن حكومـة البحريـن كانت حريصة على أن تجمعه بأكبر عدد من السكان لتأكدهـا مـن أن مؤيـدي الانضمام إلى إيران يشكلون أقلية لا تذكر، كما يسـرت سـبل الاتصـال بيـن المبعوث الدولي وبين المواطنين المنحدرين من أصل إيراني، وقد أكد كثير منـهم الرغبة في الاستقلال، ولم يلجأ البحرانيون في التعبير عن آرائهم إلى المسـيرات الشعبية أو المظاهرات المصاحبة، وإنما بالإجابة عن الأسئلة التي أعدتها البعثـة من حيث استقلال البحرين أو انضمامها إلى إيران.

وبعد ثلاثة أسابيع غادرت بعثة جوشياردي البحرين، وقـدم جوشـياردي تقريراً عن نتائج أعمال بعثته إلى يوثانت الأمين العام للأمـم المتحـدة فـي ٣٠ نيسان ١٩٧٠م، وشمل التقرير أجزاءاً تناول الجزء الأول منـه طبيعـة المهمـة والإجراءات التي قامت بها، وشمل الجزء الثاني من التقرير معلومـات خاصـة عن البحرين، والمركز الذي تتمتع به الحكومتين الإيرانية والبريطانيـة، فـإيران تقوم علاقاتها بالبحرين على ما تعتقده حكومتها من أن البحريـن تشـكل جـزءا متكاملا منها، وبما أصدرته عام ١٩٥٧م من أن البحرين تشكل الإقليـم الرابـع عشر منها، بينما كانت بريطانيا تنظر إلى البحرين على أنها إمارة عربية تحـت الحماية البريطانية، ما لبريطانيا من علاقة خاصة بـالبحرين بحكـم معـاهدات الحماية، وتناول هذا القسم من التقرير الوضع الجغرافي والسكاني في البحريـن، حيث ذكر التقرير أن غالبية السكان من العرب، ولكن تواجـد أقليـات إيرانيـة وهندية وباكستانية وأفريقية أقامت في البحرين، ثم أكد التقرير أنه اسـتطلع رأي

كل الجماعات والهيئات والنوادي والمنظمات والأشخاص العاديين، وقــد التقــت معظم الردود على التطلع للهدوء والاستقرار في المنطقــة وتســوية الادعــاءات الإيرانية للقيام بعلاقات وثيقة مع سائر دول الخليج بما فيها إيران، كما تطلعــت الأكثرية العظمى من سكان البحرين لقيام دولة ذات سيادة واستقلال تام وأن هــذه الدولة يجب أن تكون دولة عربية.

وفي ١١ أيار ١٩٧٠م عرض التقرير على مجلس الأمن الذي صادق عليه وأيد رغبة شعب البحرين في الاستقلال، وسويت مشكلة البحرين التي اســتمرت بين إيران وبريطانيا وحكومة البحرين لما يقرب من مائة وخمسية عامــاً، وقــد علق الوفد الإيراني في الأمم المتحدة على تقرير جوشياردي "أن بلاده تذعن لهذه النتيجة التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق، وهي تريد الخير لشعب البحريــن وتتطلع إلى مستقبل من التعاون والعلاقات الوثيقة معه".

٢_ احتلال إيران للجزر الثلاث:

ازداد الاهتمام الإيراني بالخليج العربي بتزايد أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انعكس هذا الاهتمام في سياسة إيران الرامية إلى دعم دورها السياسي والعسكري في المنطقة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٨م).

وبسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية التي عانت منها إيران، فإنها لم تجدد اهتمامها وادعاءاتها بجزء الخليج العربي إلا في أواخر الخمسينات وبداية ستينات القرن العشرين، ففي آذار ١٩٦٤م قامت قطع الأسطول الإيراني بإنزال قواتها على جزيرة أبو موسى مؤقتا ووضعت عليها علامات تجعلها في نطاق المياه الإقليمية الإيرانية، إلا أن ردود الفعل العربية القومية ضد هذه التجاوزات أدى إلى انسحاب القوات الإيرانية منها.

تجددت مسألة المطالبة الإيرانية بالجزر الثلاث عندما أعلنت الحكومة البريطانية عام ١٩٦٨م عن نيتها في الانسحاب من الخليج العربي بنهاية عام ١٩٧١م، وقد وجدت الحكومة الإيرانية في بيان الانسحاب البريطاني فرصة لتحقيق أطماعها التوسعية في الخليج العربي، فراحت تطور بناء قواتها العسكرية بسرعة متناهية بحيث ازدادت النفقات العسكرية الإيرانية من ١٠% علم ١٩٦٨م إلى ٥٠% عام ١٩٧٠م. وقد برر الشاه محمد رضا بهلوي سياسة إيران العسكرية هذه بأنها ضرورية لملء الفراغ السياسي الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني من المنطقة، وقد أيدت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية سياسة الشاه هذه.

ومن جهة أخرى بدأت الحكومة الإيرانية باتباع سياسة الترضية والتسوية مع أقطار الخليج العربي والأقطار العربية الأخرى، حيث استفادت من حالة التراجع التي عاشتها الأمة العربية بعد هزيمة عام ١٩٦٧م ورحيل جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠م.

وفي الحادي والثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١م أعلن رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا في المجلس النيابي الإيراني بأن قوات إيرانية عسكرية نزلت طنب الكبرى وطنب الصغرى واحتلت نقطاً استراتيجية في أبو موسى، وأن الخلاف بين إيران وبريطانيا على الجزر الذي يرجع إلى ما يقرب من ثمانين عاماً قد سوي نهائياً، وأن سيادة إيران قد أعيدت على هذه الجزر، ولا حاجة أن نؤكد أن هذه الجزر تتحكم في مضيق هرمز المهم استراتيجيا واقتصاديا، إذ رأت إيران في احتلالها للجزر دعماً لأمنها القومي، كما أن هذا الاحتلال جاء بعد مباحثات طويلة مع بريطانيا، وهذه الحجة ليس لها قيمة قانونية على الرغم من أن الاعتبارات الاستراتيجية قد تكون لها أهمية سياسية، غير أنه ليس لها أية قيمة قانونية، فبديهي أن لا وجود في القانون الدولي المعاصر لأية قاعدة تجيز الاستيلاء على إقليم الغير استناداً إلى مقتضيات المصالح الاقتصادية.

وقبل قيام إيران باحتلال الجزر في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١م سوت مسألة البحرين كما سبق ذكرها، وكان واضحاً أن التراجع الإيراني في البحرين يعني التخطيط للاستيلاء على أرض عربية أخرى في الخليج العربي بإعطاء تنازلات مؤقتة ثم الانقضاض في الوقت المناسب.

وكان البريطانيون يميلون إلى تسليم الجزر لإيران بعد أن تبلورت سياستها وعرف البريطانيون اتجاهاتها، وبدأت الصحف البريطانية منذ تموز ١٩٧١م

تردد وجوب تسليم هذه الجزر لإيران قبل أن تنسحب بريطانيا من المنطقة، لأن الاحتلال الإيراني إذا حدث بعد الانسحاب سيثير الرأي العام العربي، أما تسليم بريطانيا هذه الجزر لإيران فإنه سيثير احتجاج الحكومات العربية.

كما لوحظ أن الشاه قد استقبل شخصياً ولمرات عديدة حكم مشيخات الخليج العربي، بما فيهم حاكم رأس الخيمة وحاكم الشارقة للتداول معهم في أمر تحديد الموقف الإيراني، فقد حدث في أثناء زيارة شيخ رأس الخيمة إلى إيران في تشرين الثاني ١٩٦٤م أن طلب الشيخ من إيران مده بعدد من الأطباء لأنه يريد بناء عدد من المدارس والمستشفيات في رأس الخيمة، فأجابه الشاه إلى طلبه إلا أنه فوجئ بإعطائه وثيقة ليوقع عليها بالتنازل عن الجزر التي تدعي إيران بها، فرفض الشيخ أن يوقع، من هذا يظهر أن إيران أرادت أن تعطي إمارات الخليج العربي المحتاجة للتنمية والتطوير مساعدات مشروطة بحصولها على ما تبغيه من الجزر والمناطق التي تدعي ملكيتها.

ولكي تضمن إيران تأييد دول العالم لها في تنفيذ مخططها دعت معظم زعماء العالم إلى طهران لحضور احتفالات إيران بمناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على تأسيس الإمبراطورية الفارسية، وقد أغدق الشاه على هؤلاء الزعماء ليضمن سكوتهم على الأقل فيما صمم تنفيذه.

لهذا فإن إيران قد بذلت نشاطاً دبلوماسياً وسياسياً وإعلامياً كبيراً بعد إعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج العربي في أواخر ١٩٧١م، فحاولت تسوية المشاكل المعلقة بينها وبين عدد من الأقطار العربية الخليجية منها وغير الخليجية، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع مصر ولبنان وحاولت التقرب من العراق بعد تسوية قضية البحرين، كما عقدت سلسلة من الاتفاقيات الثنائية

مع كل من المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والكويت لاقتسام الجرف القاري بينهما. ويظهر أن إيران أخذت تمهد الطريق لاحتلال الجزر الثلاث بعد أن تمت تسوية جزر البحرين إذ وجدت إيران في الجزر الثلاث أهمية استراتيجية خطيرة لأنها تشرف على مضيق هرمز، إذ أصبحت إيران تفكر بالجوانب الأمنية للخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا منه، إذ وجدت في الجزر الثلاث ما يفيد توجهها المستقبلي أكثر من جزر البحرين التي وافقت على تسوية قضيتها، كما دخلت دوافع معنوية لاحتلال إيران للجزر الثلاث، فقد كان الشاه يريد هذه الجزر من أجل تثبيت صورته حاكماً قوياً في أذهان الشعب الإيراني وإرضاء القوميين المتطرفين في إيران خاصة بعد نيل البحرين استقلالها، فقد نال ذلك من صورة الشاه حاكماً قوياً، فكان عليه أن يفعل شيئاً لكي تعود صورته قوية كما كانت في نفوس شعبه.

وكان الشاه يصر على احتلال هذه الجزر وحيازتها سواء أكان ذلك بالمفاوضات أو بالقوة إذ استدعى الأمر، وقد استغل الشاه انشغال العرب بالقضية الفلسطينية ونتائج حرب ١٩٦٧م، ولهذا يصعب عليهم مواجهة إيران ومواجهة الكيان الصهيوني دبلوماسياً أو عسكرياً، لأن القضية الفلسطينية أهم لديهم من "بعض صخور على الخليج" كما عبر عن ذلك أحد الدبلوماسيين الإيرانيين.

وقد نصح الدبلوماسيون الإيرانيون الشاه بأن يسلك سبلاً غير الاحتلال للحصول على الجزر الثلاث، أو بالأحرى كل ما من شأنه أن يسبب إثارة الجامعة العربية، واقترحوا عليه أن يفاوض حاكم الشارقة للحصول على موافقته بخصوص جزيرة أبو موسى كما اقترحت بريطانيا عليه بأن يشتري الجزر الثلاث أو يؤجرها إيجاراً لا ينتهي بالزمن، وكان الشاه لا يؤمن بسياسة التفاوض

إذ ادعى أن بريطانيا قد ساومته سلفاً بأن يترك ادعاءاته في البحرين لينظروا في أمر الجزر بطريقة مرضية، وأنكرت بريطانيا ما قاله الشاه جملة وتفصيلاً.

كما قدم وليم لوس ممثل وزارة الخارجية ومبعوثها إلى المنطقة اقتراحاً بإعلان السيادة العربية على الجزر الثلاث رسمياً مقابل منح إيران قواعد عسكرية فيها، وقد رفضت إيران هذا المقترح بشدة، كما قدم لوس مشروعاً آخر قال بعروبة الجزر وبتأجيرها إلى إيران فترة طويلة، ولم يفلح هذا المقترح، إذ كان يريد الجمع بين إيرانية الجزر والتمسك بعروبتها وأخيراً اختير اقتراح وليم لوس الأول.

وهكذا دخل الشاه محمد رضا مضطرا في مفاوضات مع شيخي الشارقة ورأس الخيمة بوساطة بريطانيا، وتمخضت المفاوضات مع شيخ الشارقة عن تسوية بينه وبين إيران قبلها الشيخ بموجب خطابه إلى وزير الخارجية البريطانية في ١٨ تتشرين الثاني ١٩٧١م، والذي أشار فيه إلى مباحثاته مع إيران حول جزيرة أبو موسى وموافقته على الترتيبات المبينة في مذكرة التفاهم التي أرفقتها بالخطاب طالباً التأكد من موافقة الحكومة الإيرانية على هذه الترتيبات، وقد جاء رد وزير الخارجية الإيراني عباس علي خلعتيري في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧١م يؤكد قبول حكومته الإجراءات الخاصة بأبو موسى.

وبعد أربعة أيام من وصول الرد الإيراني، أذاع الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة من إذاعة صوت الساحل بأنه قد تم الاتفاق بينه وبين الحكومة الإيرانية حول جزيرة أبو موسى على ما يأتي:

- إن ترتيبات هذا الاتفاق لن تمس نظرة الشارقة في سيادتها على أبو موسى، حيث سيبقى علم الشارقة مرفوعاً عليها، كما سيبقى على مركز الشرطة في

الجزيرة وعلى الدوائر الحكومية فيها، وسيبقى مواطنو الشارقة يقيمون كما كانوا.

- ستقوم شركة (بيوتس غاز انداويل) بالكشف والتنقيب عن النفط في جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية البالغة ١٢ ميلاً بحرياً بحيث يجري تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران.
- ستصل قوات إيرانية إلى منطقة متفق عليها بين الطرفين في هذه الجزيرة.
- ستحصل الشارقة من إيران على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً ولمدة تسع سنوات على أن يدفع هذا المبلغ للشارقة مباشرة ويجري إنفاقه في مصالحها العامة، وتتوقف إيران عن الدفاع حين يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه إسترليني.

وقد برر الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة قيامه بالاتفاق مع إيران حول جزيرة أبو موسى بأنه كان مرغماً على ذلك الاتفاق ونتيجة للعوامل التالية:

١-الدولة العربية تعيش ظروفاً ولم تتخذ أي إجراء إزاء النوايا الإيرانية.

٢-بريطانيا كانت حريصة على إنهاء مشكلة الجزر قبل تنفيذ انسحابها النهائي من الخليج العربي، وإيران لم تكن تسلم بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة قبل إنهاء مشكلة الجزر.

٣-مساندة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإيران في موقفها.

وقد سبق وليم لوس أن وجه تحذيراً إلى حاكم رأس الخيمة على أساس أن إيران سوف تحتل الجزيرتين التابعتين له بالقوة ما لم يصل إلى تسوية بشأنهما،

وأن بريطانيا لا تعتبر نفسها مسؤولة عن ذلك، إذ أنها بصدد إنهاء معاهداتها الخاصة بالحماية مع رأس الخيمة وغيرها من مشايخ الساحل العُماني، كما يلاحظ تأكد بريطانيا من نهج الشيخ خالد للتسوية في تصريح السفير البريطاني في القاهرة (ريتشارد بوسنت) قبيل احتلال الجزر حين قال "إن حاكم الشارقة يعي بشكل ودي وصريح لعدم الدخول في نزاع مع إيران، ويود الوصول إلى حل ودي، واعتقد أن الحل سيكون سهلاً بالنسبة لجزيرة أبو موسى، أما بالنسبة لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى فإن لا داعي لإثارة أي خلاف بشأنهما لعدم وجود مصالح أو سكان فيهما، أو أية حاميات عسكرية، وأن الوصول إلى اتفاق بشأنهما سيكون سهلاً أيضاً.

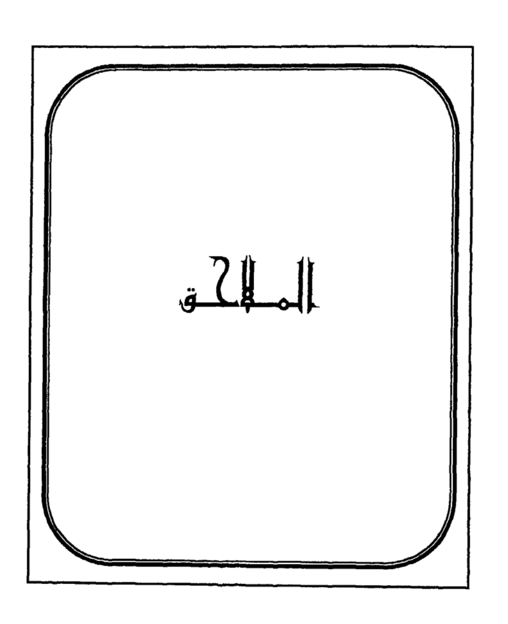
وقد دلت الأحداث على عدم دقة تحليل السفير البريطاني في القاهرة، فلم يكن الاتفاق مع حاكم رأس الخيمة سهلاً ولم يوافق على ضغوط وليم لوس، ولا على تهديداته كما سبق وذكر ذلك، كما أن جزيرتي طنب ظهر أن فيهما ثروة نفطية، وأن طنب الكبرى مسكونة وفيها مركز شرطة، إذن ففيهما مصالح وسكان، وقد رفض الشيخ صقر محمد القاسمي أن يصل إلى اتفاق مع إيران على الرغم من عرض الأخيرة عليه شراء الجزيرتين مقابل دفعات سنوية قدرها ١,٦ مليون جنيه إسترليني لمدة تسع سنوات ومنح رأس الخيمة ٤٩% من أية ثروة معدنية أو نفطية تكتشف في الجزيرتين، ورد الشيخ صقر على هذه العروض التي حملها لوس "بأننا لن نتخلى أبداً عن أرضنا، ولسنا مستعدين للدخول في صفقات لبيع الأرض".

وفي الساعة الخامسة من صباح الثلاثاء ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١م قامت وحدات من الطائرات السمتية من سلاح الجو الإيراني بالتحليق على طنب الكبرى، كما أحاطت بالجزر الثلاث وحدات من الأسطول الإيراني، ونزلت

القوات الإيرانية البرمائية والتي تقدر بعدة آلاف من الضباط والجنود، وقد وقعت اشتباكات وإطلاق نار بين القوات الإيرانية ورجال الشرطة العربية في الجزر، واستشهد أربعة من أفراد الشرطة التابعة لرأس الخيمة في طنب الكبرى من أصل ستة أفراد كانوا في المركز وأصيب الآخران بجراح، وقتل ثلاثة أفراد من القوات الإيرانية الغازية، واحتلت القوات الإيرانية طنب الصغرى التي كانت خالية من السكان تماماً.

ولقد أدت سياسة الشاه التوسعية إلى تردي العلاقات العربية الإيرانية، ولعلها ازدادت سواء كلما أمعن الشاه في سياسته الاستعلامية واندفاعه في برامج التسليح الواسعة والتي كانت تلتقي في أهدافها مع التهديدات الأمريكية المستمرة للتدخل العسكري واحتلال منابع النفط إذا ما اعتمد العرب سياسة حظر تصدير النفط ضد السياسة الأمريكية في المنطقة، وليس من غرابة أن يرتاب العرب من نوايا التسليح الإيراني واحتمال استخدامه لاحتلال منابع النفط بعد أن يقل احتياطها النفطي والحقيقة أن هذه الشكوك لم تكن وهمية بل عبرت عنها التصريحات الأمريكية في أكثر من مناسبة.

لقد واجه العرب احتلال اجزر الثلاث بردود فعل قوية، وقد اتخذت عدد من الأقطار العربية بعدة خطوات رادعة بهذا الشأن، كما قامت العديد من المظاهرات الشعبية في الأقطار الخليجية، فيما سعت عدد من الأقطار العربية إلى رفع القضية إلى مجلس الأمن الدولي، وعمدت إلى مناقشتها في الجامعة العربية، وعلى أية حال فإن هذه الجهود لم تسوّ المشكلة التي ظلت قائمة حتى يومنا هذا.


الملاحق

ملحق رقم (١)

رؤساء المقررات التجارية البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٦-١٧٨٠)[1]

بندر عباس	أ. ج. سافج	١٧٤٦- بداية ١٧٥١
	دي. كريفز	أيلول ١٧٥٢
	فرانسس وود	١٧٥٣
	أ. دوكلاس	١٧٦٣

البصرة:

١-وليم اندروزبرايس – كانون الثاني ١٧٦٣م (عين وكيلا مؤقتاً في فارس). وقد غادر البصرة في كانون الثاني ١٧٦٤م حيث ترك المسؤولية لـ (دايموك ليستر).

٢-بيتر ايتون رينج – نيسان ١٧٦٤م، عين وكيلا لكل شؤون الشعب البريطاني في الخليج العربي ...الخ في مجلس البصرة.

٣-هنري مور – آذار ١٧٦٧م.

٤-وليم لاتوشه – تموز ١٧٧٥م

(١) أمين، عبد الأمير، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧-١٧٧٨م)، تعريب هاشم كاطع، بغداد، ١٩٧٧م. ص٢٥٦.

المقيمون في البصرة (١٧٤٦-١٧٦٣م)

١-توماس كريندن	١٧٤٦
٢-برابازن ألس	١٧٥٠ (كان مساعد جون هلومز)
٣-وليم شو	١٧٥٣ (كان مساعده روبرت كاردن من عام ١٧٥٤) وقد نحي الاثنان من منصبهما في نيسان ١٧٦١
٤-جيمس ستيوارت	١٧٦٢ (وقد توفي في ٢١ تموز ١٧٦٢)
٥-دايموك ليستر	١٧٦٢

المقيمون في (أبو شهر)

١-بنيامين جيرفس	١٧٦٣
٢-وليم بويير	من ١٧٦٦- تشرين الثاني ١٧٦٧
٣-جيمس فورلي	١٧٦٨ (سحبت المقيمة من (أبو شهر) في شباط ١٧٦٩ وأعيد إقامتها في ١٧٧٥)
٤-جوان بوامونت	١٧٧٥ - ١٧٨٠

ملحق رقم (٢)

العائدات القنصلية التي جمعت في بندر عباس للفترة (١٧٥٠-١٧٦٠م)[٢]

السنة	العائدات القنصلية
١٧٥٠	١٩٣,٦١٨
١٧٥١	٤٣٧,٨٢١
١٧٥٢	١٠٩,٧١٤
١٧٥٣	٣٣٣,١٢٤
١٧٥٤	٤١٩,٣٣٩
١٧٥٥	١٧٥,٢٠٠
١٧٥٦	١٦٥,٨٨٥
١٧٥٧	٢٠٧,٥٨٨
١٧٥٨	١٠٣,٤٣٥
١٧٥٩	١٢٠,٣٠٥
١٧٦٠	١٤٠,٩٧٢

(٢)أمين، عبد الأمير، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧-١٧٧٨م)، ص٢٥٥.

ملحق رقم (٣)

المخصصات الشهرية للمقيم في البصرة ١٧٧٨[٣]

حصص المقيم	١٥٠ روبية
٤ انكشارية حصة كل واد منهم ١٥ روبية	٦٠
٤ من خدم الوسطاء التجاريين حصة كل منهم ٧,٥ روبية	٣٠
حمالات حصة كل منهما ٦ وربيات	١٢
بواب	١٠
ساقي	٧
أجرة المقهى	٣٠
نفقات عامة	٣٠
مترجم	٢٠
مساعد مستودع	١٠
بستانيان حصة كل منهما ٧,٥ روبية	١٥
كاتب فارسي	١٥
القيمة الإجمالية بالروبيات شهرياً	٣٨٩

(٣) أمين، عبد الأمير، المصدر السابق، ص٢٦٠.

نفقات الوكالة في بندر عباس من ١ آب ١٧٥٥م – ٣١ تموز ١٧٦٠م

الفترة الزمنية	النفقات
من ١ آب ١٧٥٥ – ٣١ تموز ١٧٥٦	٤٣٧,٠٣٩
من ١ آب ١٧٥٦ – ٣١ تموز ١٧٥٧	٥٨٤,٦٥٢
من ١ آب ١٧٥٧ – ٣١ تموز ١٧٥٨	٥٥٢,٩١٥
من ١ آب ١٧٥٨ – ٣١ تموز ١٧٥٩	(دمر الفرنسيون الكتب في هذه الفترة)
من ١٢شباط١٧٦٠ – ٣١ تموز ١٧٦٠	٣٣٧,٤٤٤

ملحق رقم (٤)

هيئة وكالة بندر عباس ومرتبات أفرادها السنوية ١٧٥١م[٤]

أعضاء الهيئة	طبيعة عملهم	المرتب السنوي (باوند)
هنري سافح	وكيل	١٥٠
دانفرز كريفز	تاجر ثاني	٤٠
هنري دريبر	وسيط تجاري	١٥
جيمس دالي	وسيط تجاري	١٥
فرانسس وود	وسيط تجاري	١٥
روبرت ونيت	كاتب	٥
جون والز	كاتب	٥
جون باركر	جراح	٦٠
جوزيف هيرمت	مترجم	٧٥
ستيفن هيرمت	مترجم	٥٠
الحاج جعفر	كاتب فارسي	١٨

(٤) أمين، عبد الأمير، المصدر السابق، ص٢٥٨.

هيئة وكالة البصرة في حزيران ١٧٧٠م

أعضاء الهيئة	طبيعة عملهم
هنري مور	وكيل
روبرت كوردن	وكيل
جيمس مورلي	صاحب مستودع
جوان بوامونت	محاسب ومشرع مشارك للأسطول
جورج كرين	محاسب ومشرع مشارك للأسطول
وليم جيرفس	صراف الرواتب
جون بانام	سكرتير مساعد
وليم دكس لاتوشة	سكرتير ومساعد صاحب مستودع
جورج ابراهام	سكرتير مساعد وأمين صندوق الثاني

ملحق رقم (٥)

العلاقات التعاهدية الخاصة بين بريطانيا ودول الخليج العربي(٥)

١_ المعاهدات البحرية (المعقودة بين ١٨٠٦-١٨٥٣م):

وهذه تشمل المعاهدات الخاصة بالقضاء على الغارات البحرية ومكافحة الرقيق، والمحافظة على السلام والاستقرار في مياه الخليج عموماً، وأهم معاهدتين تذكران في هذا المجال هما المعاهدة العامة للسلام المعقودة في ٨ كانون الثاني ١٨٢٠م، والمعاهدة الدائمة للسلام المعقودة في ٤ أيار ١٨٥٣م، وقد وقع هذه المعاهدات في الأصل جميع حكام إمارات ساحل عُمان، وابتداء من توقيع هذه الإمارات على معاهدات عام ١٨٢٠م، أطلقت بريطانيا على ساحل عُمان تعبير (الساحل المتصالح) وعلى إمارات الساحل (الإمارات المتصالحة) وقد انضمت البحرين إلى هذه المعاهدات، كما التزم بها حاكم قطر بموجب اتفاقية مع بريطانيا في عام ١٨٦٨م.

٢_ الاتفاقيات السياسية (المعقودة بين ١٨٦١-١٩١٦م):

كان عقد هذه الاتفاقية السياسية نقطة التحول بين بريطانيا وحكام إمارات الخليج، حيث أنها أرسلت العلاقات الخاصة مع هذه الإمارات على أسس أوطدو أقوى مما كانت عليه، ويجدر البيان هنا بصورة خاصة إلى أن اتفاقيات عام ١٨٩٢م المعروفة في الاصطلاح الإنكليزي (Exclusive Agreements) أي الاتفاقيات النهائية، أو اتفاقيات المنع أو التحريم -كانت في الواقع نقطة البداية

(٥) البحارنة، د. حسن محمد، دول الخليج العربي الحديثة، بيروت، ١٩٧٣، ص٣١.

لمباشرة الحكومة البريطانية بتمثيل البحرين وإمارات ساحل عُمان دولياً في الشؤون الخارجية.

أما مسؤولية الحكومة البريطانية عن الشؤون الخارجية لإمارة قطر، فقد كانت تقوم على أساس الاتفاقية المعقودة في ٣ تشرين الثاني ١٩١٦م، التي تخلت قطر بموجبها لبريطانيا عن سلطات سياسية واقتصادية واسعة، والسبب في تردد بريطانيا في تولي مباشرة الشؤون الخارجية لقطر قبل عام ١٩١٦م يرجع إلى التفاهم القائم بين بريطانيا وحكومة الباب العالي آنذاك، على أساس أن شبه جزيرة قطر كانت داخله ضمن تلك الأقاليم من منطقة الخليج التي كانت الإمبراطورية التركية تدعى السيادة عليها، وقد انتفى هذا العارض طبعاً بعد هزيمة الحامية التركية من سواحل الجزيرة العربية في أيار ١٩١٣م، وقيام الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م، التي أدت بدورها إلى تصفية نفوذ الإمبراطورية التركية في منطقة الخليج.

وفيما يخص الكويت، فقد باشرت بريطانيا في تولي شؤونها الخارجية نتيجة لاتفاقية المنع أو التحريم المعقودة معها في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩م، والجدير بالذكر أن بريطانيا كانت -بعد الحرب العالمية الأولى- تعترف للكويت بوضع خاص، وتميزها بين إمارات الخليج، وذلك للأسباب التالية:

أ. نظرا لعدم ارتباط الكويت بالعمليات البحرية في جنوب الخليج خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإنها لذلك لم تكن طرفا في أي من المعاهدات البحرية السالفة ذكرها.

ب. إن اتفاقية الكويت لعام ١٨٩٩م مع بريطانيا لم تتضمن التزاماً صريحا بمنع حاكم الكويت من ممارسة حقه في المفاوضة أو عقد معاهدات مع الدول الأجنبية، كما هو الحال بالنسبة للإمارات الأخرى، ومع ذلك يبدو أن حكومة

الكويت لم تستعمل هذا الحق، دون استشارة بريطانيا قبل إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩م، وذلك في ١٩ حزيران ١٩٦١م.

ج. أن بريطانيا قد أعطت حاكم الكويت تعهدا بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩١٤م يقضي باعتبار الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وذلك بعد أن أبدى استعداده لمهاجمة المواقع التركية في صفوان وأم قصر بالبصرة واحتلالها.

٣_ الاتفاقيات الاقتصادية (المعقودة بين ١٩٠٢-١٩٢٣م):

وهذه تشمل مختلف الاتفاقيات والتعهدات التي التزم بموجبها حكام الإمارات وسلطان مسقط بأن يتنازلوا للحكومة البريطانية عن امتيازات وحقوق مفضلة فيما يتعلق بممارستهم حقوق السيادة بشأن منح امتيازات خاصة باستخراج النفط من أراضيهم وبشأن خدمات البريد والتلغراف ومصايد اللؤلؤ، وغير ذلك من الأمور المشابهة.

ملحق رقم (٦)

اتفاقية اتحاد الإمارات العربية [٦]

الموقعون على هذه الاتفاقية:

صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	(حاكم أبو ظبي)
صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة	(حاكم البحرين)
صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد المكتوم	(حاكم دبي)
صاحب العظمة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني	(حاكم قطر)
صاحب السمو الشيخ أحمد بن راشد المعلا	(حاكم أم القيوين)
صاحب السمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي	(حاكم الشارقة)
صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي	(حاكم رأس الخيمة)
صاحب السمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي	(حاكم الفجيرة)
صاحب السمو الشيخ راشد بن حميد النعيمي	(حاكم عجمان)

نظراً لأن إمارتي أبو ظبي ودبي قد أبرمتا في يوم ٢٠ ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ الموافق ١٨ شباط عام ١٩٦٨م اتفاقاً على تكوين اتحاد بينهما رغبة منهما في المحافظة على الاستقرار في بلديهما وتحقيق مستقبل أفضل لشعبيهما.

(٦) البحارنة، المصدر السابق، ص١٩٤-٢٠٠.

ولما كان الإجماع منعقدا على إنشاء اتحاد يشمل جميع الإمارات العربية في الخليج بما فيها إمارتي أبو ظبي ودبي أوفى بتحقيق الغرض الذي نشدته هاتان الإمارتان وترنو إليه آمال شعوب المنطقة بأسرها.

ودعماً لأواصر الأخوة الوثيقة بين جميع الإمارات العربية في الخليج العربي، وتثبيتاً للروابط القوية العديدة التي تجمع بين هذه الإمارات.

وحرصا على توجيه جهودها بكل الوسائل المستطاعة إلى ما فيه صلاح أحوالها، وتأمين مستقبل بنيها، وتحقيق الخير للأمة العربية جمعاء.

واستجابة لرغبة شعوب المنطقة في تعزيز أسباب الاستقرار في بلادها وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها، وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

قد اجتمعوا مع الوفود المرافقة لهم في دبي بين اليوم السادس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ الموافق لليوم الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٦٨م واليوم الثامن والعشرون من ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من شباط عام ١٩٦٨م.

وتم التعاهد والاتفاق بينهم على ما يأتي:

الباب الأول: إنشاء اتحاد للإمارات العربية

(١) ينشأ اتحاد للإمارات العربية في الخليج العربي من الإمارات المتعاقدة ويسمى (اتحاد الإمارات العربية).

(٢) يكون الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات وتنسيق خطط تقدمها

ورخائها، ودعم احترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها، وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي، وتنظيم الدفاع الجماعي عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة في شؤونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة.

الباب الثاني: السلطات

(٣) يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى (المجلس الأعلى) ويشكل من حكام هذه الإمارات.

(٤)يضطلع المجلس الأعلى بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد، ويرسم سياسة عليا له في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية، ويختص المجلس بإصدار القوانين الاتحادية اللازمة في هذا الشأن وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات، وتصدر قراراته بالإجماع.

(٥)يتناوب حكام الإمارات الأعضاء سنوياً برئاسة اجتماعات المجلس الأعلى، ويتولى الرئيس تمثيل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأجنبية.

(٦)تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى، ويعين القانون مواردها والحصة التي تؤديها كل إمارة من الإمارات الأعضاء.

(٧)يعاون المجلس في مباشرة سلطاته مجلس يسمى (مجلس الاتحاد).

(٨)مجلس الاتحاد هو الهيئة التنفيذية للاتحاد ويمارس اختصاصاته وفقاً للسياسة العليا التي يقررها المجلس الأعلى وطبقاً للقوانين الاتحادية.

(٩)يحدد القانون طريقة تشكيل مجلس الاتحاد، والقواعد الأساسية لنظامه.

(١٠)لا تعتبر قرارات مجلس الاتحاد نهائية إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها.

(١١)تشكل وتنظم بقانون اتحادي المجالس والهيئات اللازمة لمعاونة مجلس الاتحاد على القيام بأعماله.

الباب الثالث: متفرقة

(١٢)عملاً بحق الدفاع الشرعي -الفردي والجماعي- عن كيانها، تتعاون الإمارات المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وأداء لواجبها المشترك في دفع أي اعتداء مسلح يقع على أي منها، تشترك بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للقيام بهذا الواجب.

(١٣) أ. يكون للاتحاد محكمة عليا تسمى (المحكمة الاتحادية العليا).

ب. يحدد القانون طريقة تشكيل المحكمة ونظامها واختصاصاتها.

(١٤) يصدر بتعيين المقر الدائم لاتحاد الإمارات العربية قرار من المجلس الأعلى، ولهذا المجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يحدده.

(١٥) تمارس حكومة كل إمارة شؤونها المحلية الخاصة التي لم يسند الاختصاص بصدده للاتحاد بموجب هذه الاتفاقية أو القوانين الاتحادية.

(١٦) يجوز بقرار من المجلس الأعلى للاتحاد تعديل هذه الاتفاقية، وبخاصة إذا كان من شأن التعديل أن يجعل الروابط بين الإمارات الأعضاء أشد قوة وأكثر متانة، ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب.

(١٧) يعمل بهذه الاتفاقية من أول محرم ١٣٨٨هـ، الموافق ٣٠ آذار عام ١٩٦٨م وفقاً للأنظمة المرعية في كل إمارة عضو، وذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد.

حررت هذه الاتفاقية في دبي بتاريخ الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شباط ١٩٦٨م من تسع نسخ سلمت واحدة منها لكل من الإمارات الأعضاء.

التوقيعات

صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (حاكم البحرين)

صاحب العظمة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني (حاكم قطر)

صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي (حاكم رأس الخيمة)

صاحب السمو الشيخ أحمد بن راشد المعلا (حاكم أم القيوين)

صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (حاكم أبو ظبي)

صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد المكتوم (حاكم دبي)

صاحب السمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي	(حـاكم الشـارقة)
صاحب السمو الشيخ راشد بن حميد النعيمي	(حـاكم عجمـان)
صاحب السمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي	(حـاكم الفجـيرة)

ملحق رقم (٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة البحرين:

بيان رسمي صادر من حضرة صاحب العظمة حاكم البلاد [٧]

إن البحرين الدولة العربية المسلمة التي تؤمن الوحدة العربية ضرورة قومية ملحة يفرضها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير العربي المشترك، قد عملت بجد وإخلاص وسعت جاهدة في سبيل تحقيق قيام اتحاد الإمارات العربية مع جاراتها الإمارات العربية في التوقيع على اتفاقية مشروع اتحاد الإمارات العربية، الموقعة في إمارة دبي في ٢٧ شباط عام ١٩٦٨م، وبدافع من إيماننا المطلق بضرورة قيام هذا الاتحاد للإمارات العربية واستكمال شكله الدستوري الصحيح النابع من صميم تطلعات وآمال شعب هذه المنطقة، ورغبة أن تشاد ركائز هذا الاتحاد المطلوب على أسس ومبادئ متينة وقوية تكفل له البقاء والتطور ولشعب المنطقة الكرامة والرفاهية والتقدم، فإن حكومتنا قد ركزت في محادثاتها الطويلة على مبادئ أساسية نادت بها في كل اجتماع أو مؤتمر حضرته خلال السنوات الماضية.

وهذه المبادئ الأساسية التي تؤمن بها البحرين تتلخص في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة

(٧) البحارنة، المصدر السابق، ص٢٠٤-٢١٠.

الحكومية ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات السياسية والمدينة، ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد تملك سلطات واسعة في إدارة وتسيير مختلف شؤون حكومة الاتحاد على الصعيدين الدولي والداخلي، بما يضمن تطور وتقدم ورفاهية شعب الاتحاد بمختلف أراضيه ودون تميز أو تفريق بين المواطنين، وهذا كله مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء في الاتحاد.

إن جهودها في وضع هذه المبادئ الأساسية في صلب مشروع الدستور لم توفق، كما أن الاجتماعين الأخيرين اللذين عقدا لنواب الحكام في ١٣ حزيران و٢٤ تشرين الأول عام ١٩٧٠م، لم يسفرا عن نتائج إيجابية إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق حول أحكام الدستور المؤقت والمبادئ الأساسية التي يجب أن يقوم عليها الاتحاد المقترح، وقد بقي الوضع على هذا الحال حتى مطلع عام ١٩٧١م حيث ابتدأ وفد الوساطة السعودية الكويتية لتقريب وجهات نظر الإمارات المختلفة وذلك بعد أن تفضلت كل من الدولتين الشقيقتين المملكة العربية السعودية والكويت بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز وحضرة صاحب السمو صباح السلم الصباح، فبذلتا مساعيهما الخيرة في تقديم مقترحات جديدة حول مشروع الدستور لأصحاب العظمة حكام الإمارات، وكان أن قدم إلينا في كانون الثاني الماضي وفد الوساطة السعودي الكويتي برئاسة كل من صاحب السمو الملكي الأمير نواف بن عبد العزيز المستشار الخاص لصاحب الجلالة الملك فيصل وصاحب المعالي الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية الكويتية، وفي سبيل تحقيق المصلحة الوطنية العليا لشعب المنطقة، ورغبة في تذليل الصعاب التي اعترضت قيام الاتحاد، كان تجاوب حكومة البحرين للمقترحات الجديدة إيجابياً ومؤيداً وذلك بالرغم من أن هذه

المقترحات كانت تمثل أقل من الحد الأدنى للمبادئ الأساسية التي عرضتها البحرين وفي شهر نيسان الماضي وجهت إلينا مقترحات أخرى معدلة للمقترحات السابقة وذلك نظرا لوجود بعض التحفظات والملاحظات على المقترحات الأولى من قبل بعض الإمارات الشقيقة الأخرى، وحينما قدم إلينا وفد الوساطة السعودي الكويتي الجديد برئاسة كل من سعادة وكيل وزارة الخارجية السعودية وسعادة وكيل وزارة الخارجية الكويتية، وعرض علينا مقترحاته المعدلة، لم نبد أي اعتراضات بالرغم من أنها كانت أقل مما كنا نطالب به، ونتيجة لذلك لم يكن للبحرين أي مناص من التفكير في بديل يصون لنا كياننا واستقلالنا وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن التاريخي في ١١ أيار عام ١٩٧٠م، الذي أكد بصورة قطعية ومباشرة رغبة شعب البحرين في الحصول على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته كونه شعباً ينتمي إلى دولة مستقلة ذات سيادة وحرة في تقرير أسس علاقاتها بالدول الأخرى.

و على ضوء هذا القرار التاريخي للمنظمة الدولية الذي يجسد رغبات شعب البحرين الوطنية وتطلعاته نحو المستقبل، ونظرا لأن تلك المساعي المشكورة لوفد الوساطة السعودي الكويتي لم تؤد فعلاً إلى قيام الاتحاد المنشود، وحيث أننا بدافع من رغبات وتطلعات شعبنا التي تنسجم مع المصلحة القومية العليا لشعوب دول وإمارات هذه المنطقة الحيوية من حيث تطلعها جميعاً إلى المحافظة على أمن واستقرار وتطور هذه المنطقة في جو من الأخوة والسلام وحسن الجوار.

فعليه، من أجل هذا كله وبعد المشاورات الأخوية والودية التي أجريناها مع شقيقاتنا وجاراتنا الكبرى في الخليج، قررنا أن نعلن في هذا اليوم عزم حكومتنا على اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً: إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التي تنظم علاقات التحالف الخاصة بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية، وعليه فقد بوشر فعلاً في الانسحاب العسكري البريطاني من أراضي البحرين.

ثانياً: أن البحرين الدولة العربية المستقلة هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها وأن لحكومتها دون غيرها حق تصريف شؤونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية.

ثالثاً: التقدم فوراً بطلب انضمام دولة البحرين إلى عضوية كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة.

رابعاً: الطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية الصديقة ومن دول العالم الأخرى الاعتراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة.

إن دولة البحرين حيث اتخذت هذه الخطوات إنما تحركت بدافع من إرادة شعبها ومصلحته الوطنية وتطلعه إلى المساهمة بمجهوداته البناءة في تقدم وتطور وازدهار هذه الأرض وهذه المنطقة العربية من العالم التي امتدت جذور تاريخها وأصول حضارتها إلى أقدم وأعرق العصور التاريخية التي عرفها الإنسان.

وبناء على ما تقدم شرحه في هذا البيان فإن دولة البحرين تعلن بدافع من مسؤولياتها التاريخية والعربية تعهدها والتزامها بالسياسة التالية في علاقاتها مع الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية:

(١)الالتزام بجميع اتفاقياتها وتعهداتها العربية والدولية التي لا تتعارض مع استقلالها وسيادتها، وذلك ضمن مبادئ وأحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية.

(٢)الالتزام بميثاق الجامعة العربية وبميثاق الأمم المتحدة.

(٣)العمل على بناء علاقات البحرين مع جاراتها دول وإمارات الخليج وغيرها من الدول العربية الشقيقة على سياسة الأخوة والتعايش السلمي والتعاون والتفاهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

(٤)العمل على المحافظة على سلام وأمن واستقرار وتقدم منطقة الخليج وذلك بالتعاون مع جاراتها الدول الشقيقة التي يهمها أمر سلام واستقرار هذه المنطقة الحيوية من العالم.

(٥)العمل على تنسيق وتنظم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والمهني مع دول المنطقة بما يضمن تصنيع وتطوير هذه المنطقة اقتصادياً.

(٦)الإيمان الكامل بحقوق شعب فلسطين العربي في استرجاع أراضيه المغتصبة والعيش بأمان وطمأنينة في بلاده ووطنه، كما تؤد البحرين وتساند مطالب دول المواجهة العربية في استرجاع أراضيه العربية المحتلة.

أما على صعيد السياسة العربية فإن دولة البحرين هي جزء من الأمة العربية وستسعى جاهدة في تبني أية فكرة جادة مخلصة تؤدي إلى تحقيق أمنية العرب الكبرى في الحرية والوحدة والسلام والإسهام في موكب الحضارة والتقدم الإنساني.

وانطلاقا من الإيمان بهذا المبدأ فإن البحرين حكومة وشعبا تفتح ذراعيها لتبني فكرة أي اتحاد جديد للإمارات حالما يقوم على قدميه ويترعرع، وعليه فإن إعلان حكومة البحرين عن استقلالها التام بموجب هذا البيان سوف لن يؤثر بأية حال على استعدادها دوما في الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية أو إلى دولة الإمارات العربية الجديدة حالما تدعى إليها في المستقبل وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادئ الدستورية السليمة التي يؤمن بها شعب هذه المنطقة العربية.

والله نسأل أن يسدد خطانا ويوفقنا إلى سواء السبيل وإلى ما فيه خير وتقـدم ورفاهية وطننا وشعبنا.

عيسى بن سلمان آل خليفة

حاكم البحرين وتوابعها

صدر في قصر الدفاع

بتاريخ ٢١ جمادى الثاني ١٣٩١هـ.

الموافق ١٤ آب ١٩٧١م.

ملحق رقم (٨)

المذكرات المتبادلة

بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ودولة البحرين

بشأن إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بينهما[٨]

البحرين في ١٥ آب ١٩٧١م

المذكرة رقم (١)

مذكرة من المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب العظمة حاكم البحرين وتوابعها.

البحرين في ١٥ آب ١٩٧١م

صاحب العظمة

لي الشرف أن أشير إلى المباحثات التي جرت بين عظمتكم وبيني بشأن إنهاء مفعول العلاقات التعاهدية الخاصة المبرمة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ودولة البحرين وتوابعها. وبشأن رغبة حكومة عظمتكم في أن تستعيد دولة البحرين المسؤولية الدولية الكاملة دولة مستقلة ذات سيادة.

(٨) البحارنة، المصدر السابق، ص٢١١-٢١٢.

ونيابة عن حكومة المملكة المتحدة اقترح ما يلي:

(١)إنهاء مفعول العلاقات التعاهدية الخاصة المبرمة بين المملكة المتحدة ودولة البحرين، لكونها تتنافى ومسؤولية دولة البحرين الدولة الكاملة كونها دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك اعتبارا من تاريخ هذا اليوم.

(٢)إبطال مفعول الاتفاقات الخاصة المعقودة في ٢٢ كانون الأول عام ١٨٨٠م و١٣ آذار وغيرها من الاتفاقات والارتباطات والتعهدات والترتيبات القائمة بين المملكة المتحدة ودولة البحرين والناتجة عن العلاقات التعهدية الخاصة بين الدولتين وذلك اعتبارا من تاريخ اليوم نفسه.

(٣)أن تستمر العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة البحرين مسيرة بروح الصداقة الوطيدة والتعاون، ولتحقيق ذلك تبرم معاهدة صداقة تنظم العلاقات بين الدولتين في المستقبل.

إذا كانت الاقتراحات المذكورة آنفا مقبولة من قبل حكومة عظمتكم، فلي الشرف أن اقترح أن تشكل هذه المذكرة وجواب عظمتكم بالموافقة عليها اتفاقية بين الحكومتين في هذا الموضوع، يسري مفعولها اعتبارا من تاريخ هذا اليوم.

وإنني انتهز هذه الفرصة لأجدد لعظمتكم تأكيداتي لكم بأسمى مشاعر التقدير.

جيفري آرثر

المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية

المذكرة رقم (٢)

مذكرة من صاحب العظمة حاكم الكويت وتوابعها إلى المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية.

حضرة صاحب السعادة المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية – البحرين

بعد التحية...

يسرني أن أشير إلى مذكرة سعادتكم المؤرخة في هذا اليوم والتي تقرأ كما يلي:

(كما جاء في المذكرة رقم ١)

ويسرني أن أؤكد أن المقترحات المبينة في مذكرة سعادتكم هي مقبولة لدى حكومتي وأن مذكرة سعادتكم وجوابي عليها يشكلان معاً اتفاقية بين الحكومتين يسري مفعولها اعتبارا من تاريخ هذا اليوم.

وانتهز هذه المناسبة لأجدد لسعادتكم فائق اعتباري

حرر بتاريخ ٢٢ جمادى الثاني عام ١٣٩١هـ

الموافق ١٥ آب عام ١٩٧١م

عيسى بن سلمان آل خليفة

حاكم البحرين وتوابعها

ملحق رقم (٩)

معاهدة صداقة

بين دولة البحرين والمملكة المتحدة لبريطانية العظمى وايرلندا الشمالية[٩]

إن دولة البحرين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تقديرا منهما بأن دولة البحرين قد استعادت المسؤولية الدولية الكاملة باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة.

وتأكيدا منهما بأن علاقاتهما التقليدية الطويلة الأمد من الصداقة الوثيقة والتعاون يجب أن تستمر.

فإنهما، تعبيرا عن الرغبة في استمرار علاقاتهما عن طريق معاهدة صداقة اتفقتا على ما يلي:

المادة (١)

إن علاقات دولة البحرين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ستستمر مسيرة بروح الصداقة الوثيقة، واعترافا بهذا فإن الطرفين المتعاقدين إدراكا منهما لمصلحتيهما المشتركة في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة، قد اتفاق على ما يلي:

أ. أن يتشاورا مع بعضهما حول المسائل ذات الأهمية المشتركة للطرفين عندما تدعو الحاجة لذلك.

---

(٩)البحارنة، المصدر السابق، ص٢١٤-٢١٦.

ب. أن يعملا على حسم خلافاتهما بالوسائل السلمية تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (٢)

إن الطرفين المتعاقدين سيعملان على تشجيع التعاون في المجالات التعليمية والثقافية بين الدولتين حسب ترتيبات يتفق عليها الطرفان المتعاقدان، وستشمل هذه الترتيبات -بين أمور أخرى- ما هو آت:

أ. العمل على زيادة التفاهم المشترك الخاص بثقافة وحضارة ولغة كل من الطرفين المتعاقدين.

ب. العمل على تنظيم اتصالات بين الهيئات المهنية والجامعات والمعاهد الثقافية.

ج. العمل على تشجيع التعاون بينهما في تبادل المعلومات التقنية والعلمية والثقافية.

المادة (٣)

سيعمل الطرفان المتعاقدان على صيانة العلاقات الوثيقة القائمة بينهما فعلاً في ميداني الصناعة و التجارة.

وسيجتمع ممثلو الطرفين المتعاقدين بين الحين والآخر لبحث الوسائل التي يمكن لها زيادة تطوير وتوثيق تلك العلاقات بما في ذلك إمكانية عقد معاهدات أو اتفاقات تخص الأمور ذات الأهمية المشتركة للطرفين المتعاقدين.

المادة (٤)

تعتبر هذه المعاهدة نافذة المفعول من يوم التوقيع عليها وستظل سارية المفعول لمدة عشر سنوات، وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف

المتعاقد الآخر قبل انقضاء المدة المشار إليها باثني عشر شهر عن رغبتـــه فـــي إنهاء مفعول هذه المعاهدة ستبقى نافذة المفعول لمدة اثني عشر شهر من تـــاريخ اليوم الذي تعلن فيه الرغبة في إنهاء مفعول المعاهدة.

وإثباتا لما ذكر في أعلاه فإن الموقعين أدناه قد وقعا على هــذه المعــاهدة، وقد حررت من أصلين باللغتين العربية والإنكليزية في اليوم الـ ٢٢ مـــن شـــهر جمادى الثاني عام ١٣٩١هـ الموافق لليوم الـ ١٥ مـــن شـــهر آب عـــام ١٩٧١م، وسيكون لكل من النصين نفس الحجية.

عن دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية

السير جيفري آرثر

ملحق رقم (١٠)

المذكرات المتبادلة

بين دول قطر والمملكة المتحدة

بشأن إنهاء العلاقات التعاهدية الأصلية بينهما[١٠]

التاريخ: ١٩٧١/٩/٣م

يا صاحب السعادة

أحييكم أطيب تحية

وبعد، فإشارة إلى مذكرة سعادتكم المحررة بتاريخ اليوم ونصها كما يلي:

"أتشرف بأن أشير إلى المحادثات التي جرت بين سموكم وبيني بشأن إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ودولة قطر ورغبة حكومة سموكم في أن تستعيد دولة قطر كامل مسؤولياتها الدولية دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد تم الاتفاق خلال تلك المحادثات على النتائج التالية:

١-إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة ودولة قطر لمنافاتها لتولي دولة قطر كامل مسؤولياتها الدولية دولة مستقلة ذات سيادة، اعتبارا من تاريخ هذا اليوم.

٢-إنهاء المعاهدة العامة المؤرخة في ٣ تشرين الثاني ١٩١٦م، والمعاهدات والالتزامات التي قبلتها دولة قطر بالتطبيق لتلك المعاهدة وجميع الاتفاقات

---

(١٠) البحارنة، المصدر السابق، ص٢١٧-٢١٩.

والتعهدات والالتزامات والترتيبات بين المملكة المتحدة ودولة قطر المنبثقة عن العلاقات التعاهدية الخاصة بين الدولتين وذلك اعتبار من تاريخ اليوم.

٣-استمرار العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة قطر تسودها روح التعاون والصداقة الوثيقة، ولهذا الغرض تعقد معاهدة صداقة بين الدولتين تنظم علاقاتهما في المستقبل.

فإذا كان ما سبق ذكره يمثل تمثيلا صحيحا النتائج التي تم الاتفاق عليها بين سموكم وبيني، فلي الشرف أن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها اتفاقا بين الحكومتين في هذا الشأن يسري مفعوله اعتبارا من تاريخ اليوم.

وإنني لأغتنم هذه المناسبة لأجدد لسموكم تأكيداتي لكم بأسمى معاني تقديري".

يسعدني، جوابا على هذه المذكرة أن أؤكد لسعادتكم موافقتي على أن ما جاء بها يمثل تمثيلا صحيحا النتائج التي تم الاتفاق عليها خلال معاد ثاني معكم وأن تلك المذكرة وجوابي عليها يشكلان معا اتفاقية بين حكومتينا في هذا الشأن يسري مفعولها من تاريخ هذا اليوم.

وتقبلوا سعادتكم فائق التحية والتقدير

أحمد بن علي آل ثاذ

حاكم قطر

ملحق رقم (١١)

معاهدة صداقة

بين دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية[١١]

إن دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

نظراً لأن دولة قطر قد استعادت كامل مسؤولياتها الدولية دولة مستقلة ذات سيادة.

ونظر لأن عزم الدولتين قد استقر على أن تستمر علاقات التعاون والصداقة الوثيقة التقليدية الطويلة الأمد القائمة بينهما.

ولما كانتا ترغبان في التعبير عن هذا العزم في شكل معاهدة صداقة، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (١)

تستمر العلاقات بين دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تسودها روح الصداقة الوثيقة، وإقراراً لذلك يقوم الطرفان المتعاقدان –إدراكا منهما لمصلحتهما المشتركة في استتباب السلام واستقرار في المنطقة– بما يلي:

أ. التشاور معا حول المسائل التي تهمها سوياً عند الحاجة لذلك.

ب. تسوية كل خلافاتهما بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

---

(١١) البحارنة، المصدر السابقة، ص٢٢٠-٢٢٢.

المادة (٢)

يشجع الطرفان المتعاقدان تعاونهما في ميدان التعليم والعلوم والثقافة طبقاً للترتيبات التي يتفق عليها بينهما، ويجوز أن تشمل هذه الترتيبات بين ما تشمل، ما يأتي:

أ. تدعيم الفهم المتبادل لثقافتيهما وحضارتيهما ولغتيهما.

ب. تدعيم الاتصالات بين الهيئات المهنية والجامعات والمنشآت الثقافية في بلديهما.

ج. تشجيع تبادل المعلومات التقنية والعلمية والثقافية بينهما.

المادة (٣)

يحافظ الطرفان المتعاقدان على العلاقات الوثيقة بينهما حاليا في حقل التجارة، ويتقابل ممثلو الطرفين المتعاقدين من وقت لآخر للنظر في الوسائل الكفيلة بتنمية وتقوية تلك العلاقات، بما في ذلك إبرام المعاهدات والاتفاقيات حول الأمور التي تهمها في هذا الصدد.

المادة (٤)

يجري العمل بهذه المعاهدة اعتبارا من تاريخ توقيعها، وتبقى سارية المفعول مدى عشر سنوات، وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في إنهاء المعاهدة قائمة بعد ذلك حتى انقضاء اثني عشر شهرا من تاريخ الأخطار بتلك الرغبة.

وإثباتا لما تقدم، جرى توقيع هذه المعاهدة من الموقعين عليها.

وقد حررت من نسختين في جنيف في ٣ أيلول ١٩٧١م الموافق ١٣ رجب ١٣٩١م باللغتين الإنكليزية والعربية، على أن يكـــون لكـــل مـــن النصيـــن ذات الحجية.

عن دولة قطر

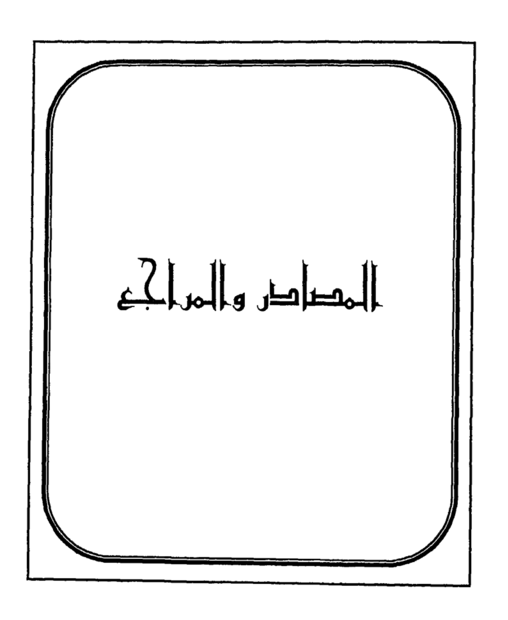
الشيخ أحمد بن علي آل ثاني

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية

جيفري آرثر

(المقيم السياسي البريطاني في الخليج)


المصادر والمراجع

المصادر:

١-ابن الأثير: عز الدين علي بن محمد الجزري الشيباني (ت٦٣٠هـ)- "الكامل في التاريخ"- لبنان-١٩٦٦م.

٢-ابن أعثم: أبو محمد أحمد بن أعثم الكوفي (ت٣١٤هـ)- "كتاب المفتوح"- مطبعة مجلس دار المعارض (حيدر آباد - ١٩٧٢).

٣-البسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ) - "المعرفة والتاريخ" - تحقيق د. أكرم ضياء العمري - بغداد - ١٩٧٤م.

٤-ابن بكار: الزبير أبو عبد الله المصعب بن عبد الله الزبيري (ت٢٥٦هـ)- "جمهرة نسب قريش وأخبارها" - تحقيق محمود محمد شاكر- القاهرة- ١٣٨١هـ.

٥-البلاذري: أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ)- "فتوح البلدان"- تحقيق- صلاح الدين المنجد- القاهرة- ١٩٥٧م.

٦-ابن حبيب: أبو جعفر محمد (ت٢٤٥هـ)- "المحبّر"- بيروت - ١٣٦١هـ.

٧-ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت٤٥٦هـ)- "الفصل في الملل والأهواء والنحل" - القاهرة - ١٣١٧هـ.

٨-الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله (ت٦٢٦هـ)- "معجم البلدان" - بيروت - ١٩٦٠م.

٩-الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)- "تاريخ بغداد" - مصر - ١٩٣١م.

١٠-ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت٦٨١هـ)- "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"- تحقيق محمد محيي الدين- مصر- ١٩٤٨م.

١١-ابن خياط: أبو عمرو خليفة العصفري (ت٢٤٠هـ)- "التاريخ" - تحقيق أكرم العمري- النجف - ١٩٦٧م.

١٢-الذهبي: شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)- "دول الإسلام" - مطبعة جمعية دائرة المعارف (حيدر أباد الدكن)- ١٣٦٤هـ.

١٣-ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع البصري (ت٢٣٠هـ)- "الطبقات الكبرى"- بيروت - ١٩٦٨م.

١٤-السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)- "تاريخ الخلفاء"- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٩٦٤م.

١٥-الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)- "تاريخ الرسل والملوك" - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم- مصر - ١٩٦٧م.

١٦-ابن الطقطقي: محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩هـ) - "الفخري في الآداب السلطانية"- بيروت- ١٩٦٦م.

١٧-ابن عبد ربه: أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي (ت٣٢٧هـ)- "العقد الفريد"- تحقيق أحمد أمين وآخرين- القاهرة - ١٩٥٢م.

١٨-ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)- "المعارف" - تحقيق ثروت عكاشة - القاهرة - ١٩٦٠م.

١٩-ابن كثير: عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)- "البداية والنهاية في التاريخ" - القاهرة - ١٩٣٢م.

٢٠-المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت٣٤٦هـ)- "مروج الذهب ومعادن الجوهر" - بيروت - ١٩٦٥م.

٢١-ابن النديم: محمد بن إسحاق (ت٣٨٥هـ) - "الفهرست" - تحقيق مصطفى محمد- اقاهرة ١٣٤٨هـ.

٢٢-الهمذاني: الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت٣٤٤هـ)- "صفة جزيرة العرب"- تحقيق محمد بن علي الأكوع- بغداد - ١٩٨٩م.

٢٣-اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر (ت٢٨٤هـ) - "التاريخ" - بيروت- ١٩٦٠م.

المراجع باللغة العربية:

٢٤-الإبراهيم، حسن علي- "الكويت، دراسة سياسية"- الكويت- ١٩٧٢م.

٢٥-الأحمد، سامي سعيد- "تاريخ الخليج العربي من أقدم الأزمنة حتى التحرير العربي" - بغداد- ١٩٨٥م.

٢٦-الأحيدب، عبد العزيز محمد- "من حياة الملك عبد العزيز"- الرياض- ١٩٧٩م.

٢٧-إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني- "السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩١٤"- الرياض ١٩٨١م.

٢٨-إبراهيم- عبد الفتاح- "على طريق الهند"- بغداد - ١٩٣٥م.

٢٩-أبو عليه، د. عبد الفتاح - "الدولة السعودية الثابتة، ١٨٤٠-١٨٩١"- الرياض- ١٩٧٤م.

٣٠-أحمد، إبراهيم خليل- "الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦"- الموصل- ١٩٨٣م.

٣١-أحمد، محمد حلمي- "الخلافة والدولة في العصر الأموي"- القاهرة- ١٩٦٦م.

٣٢-أمين، عبد الأمير محمد- "القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر"- بغداد- ١٩٦٦م.

٣٣-__________ ، "المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧-١٧٧٨"- تعريب هاشم كاطع لازم- بغداد- ١٩٧٧م.

٣٤-انطونيوس، جورج- "يقظة العرب" - ترجمة ناصر الدين الأسد- بيروت- ١٩٦٢م.

٣٥-اوكونور، هارفي- "الأزمة العالمية في البترول"- ترجمة عمر مكاوي- القاهرة- ١٩٦٧م.

٣٦-الباكر، عبد الرحمن- "من البحرين إلى المنفى سانت هيلانة"- بيروت- ١٩٦٥م.

٣٧-البحارنة، حسن محمد- "دول الخليج العربي الحديثة" - بيروت- ١٩٧٣م.

٣٨-البراوي، راشد- "حرب البترول في الشرق الأوسط" - القاهرة - ١٩٥٣م.

٣٩- بروكس، ميخائيل- "النفط والسياسة الخارجية"- ترجمة غضبان السعد- بغداد- ١٩٥١.

٤٠-بنوا ميشان، جاكسون- "عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكتـــه"- ترجمة عبد الفتاح ياسين- بيروت (د.ت).

٤١-البوريني، أحمد قاسم، "الإمارات السبع على الساحل الأخضر"- بـيروت - ١٩٥٧م.

٤٢-بولارد، ريدر- "بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتـــى عـام ١٩٥٢م" - ترجمة حسن أحمد السلمان- بغداد- ١٩٥٦م.

٤٣-بيربي، جان جاك، "جزيرة العرب"- ترجمة نجدة هـاجر، سـعيد الغـز- بيروت- ١٩٦٠م.

٤٤- بيربي جاك جاك، "الخليج العربي"- ترجمة نجدة هاجر- سـعيد الغـز- بيروت- ١٩٥٩م.

٤٥-التدمري، أحمد جلال- "الجزر العربية الثلاث" - دولة الإمارات العربيـة المتحدة - رأس الخيمة - ٢٠٠٠م.

٤٦-التكريتي، سليم طه- "الصراع على الخليج العربي"- بغداد - ١٩٦٦م.

٤٧-______، "المقاومة العربية في الخليج العربـي" - بغـداد- ١٩٨٢م.

٤٨-توينشل، كارل- "المملكـة العربيـة السـعودية وتطـورات مصادرهـا الطبيعية"- ترجمة شكيب الأموي- القاهرة - ١٩٥٥م.

٤٩-جوليان، كلود- "الإمبراطورية الأمريكية"- ترجمـة نـاجي أبـو خليـل وزميله- بيروت- ١٩٧٠م.

٥٠-حزاز، د. رجب- "الدولة العثمانية وشبة جزيرة العرب ١٨٤٠- ١٩٠٩"- القاهرة - ١٩٧٠م.

٥١-حسين، حسين ندا- "الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي"- بغداد - ١٩٨٠م.

٥٢-الحلو، علي نعمة - "الأحواز"- بغداد - ١٩٦٥م.

٥٣-حماد، خيري - "أعمدة الاستعمار البريطاني في الوطن العربي"- القاهرة - ١٩٦٥م.

٥٤-حمزة، فؤاد- "تاريخ البلاد السعودية" - الرياض- ١٩٦٨م.

٥٥-حنظل، فالح- "المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة"- ج١، ج٢- دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي- ١٩٨٣م.

٥٦-حنين، عبد الأمير عبد الكريم- "الأهمية السياسية والقانونية والاقتصادية للخليج العربية ومضيق هرمز"- البصرة - ١٩٨٠م.

٥٧-ـــــــــــــــ، "الأطماع العالمية في الخليج العربي"- البصرة- ١٩٨١م.

٥٨-خالدي، د. مصطفى- "التبشير والاستعمار في البلاد العربية"- ترجمة الدكتور عمر فروخ- بيروت- ١٩٧٠م.

٥٩-الخصوصي، بدر الدين عباس- "دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي ١٩١٣-١٩٦١"- الكويت - ١٩٧٢م.

٦٠-الخطيب، مصطفى عقيل- "التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣"- بيروت - ١٩٨١م.

٦١-الداود، د. محمود علي- "محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عُمان" - القاهرة - ١٩٦٤م.

٦٢-ــــــــــــ، "محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية"- القاهرة - ١٩٦٠م.

٦٣-الدباغ، مصطفى مراد- "جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام"- بيروت - ١٩٦٣م.

٦٤-ــــــــــــ، "قطر ماضيها وحاضرها"- بيروت- ١٩٦١م.

٦٥-درويش، مديحة أحمد- "العلاقات العربية - الأمريكية في التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية، دراسة في تطور التمثيل الدبلوماسي لدى المملكة ١٩٣٣-١٩٤٤"- القاهرة - ١٩٨٥م.

٦٦-الدوري، عبد العزيز - "العصر العباسي الأول"- بغداد- ١٩٤٥م.

٦٧-ديكسون، هـ.ر.ب- "الكويت وجاراتها"- ترجمة جاسم مبارك جاسم- الكويت- ١٩٦٤م.

٦٨-الرشيد، عبد العزيز- "تاريخ الكويت"- بيروت- ١٩٧١م.

٦٩-الرميحي، محمد غانم- "البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي"- القاهرة - ١٩٧٥م.

٧٠-ــــــــــــ ، "قضايا التغير السياسي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠"- الكويت - ١٩٧٦م.

٧١-روت، رودلف- "سلطنة عُمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦"- ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي- البصرة- ١٩٨٣م.

٧٢-الريحاني، أمين- "تاريخ نجد الحديث وملحقاته"- بيروت- الطبقة الثانية - ١٩٥٤م.

٧٣-الزبيدي، محمد حسين- "إمارة المشعشعين"- بغداد - ١٩٨٢م.

٧٤-الزركلي، خير الدين - "شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز"- بيروت- ١٩٧١م.

٧٥-الزياني، أمل- "البحرين ١٧٨٣-١٩٧٢"- بيروت- ١٩٧٣م.

٧٦-السالمي، نور الدين - "تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان"- القاهرة - ١٩٦١م.

٧٧-السامرائي، أحمد - "إيران والخليج العربي"- بغداد - ١٩٨٦م.

٧٨-سعيد، أمين- "الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة" - بيروت- ١٩٦٠م.

٧٩-______________ ، "تاريخ الدولة السعودية" - بيروت - (د.ت).

٨٠-سلامة، غسان- "السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥"- بيروت- ١٩٨٠م.

٨١-سمور، د. زهدي المجيد- "تاريخ ساحل عُمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر"- ج١- الكويت- ١٩٨٥م.

٨٢-______________ ، "تاريخ ساحل عُمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"- ج٢- الكويت - ١٩٨٥م.

٨٣-سنان، محمود بهجت- "البحرين درة الخليج العربي"- بغداد - ١٩٦٣م.

٨٤-شبيكة، مكي- "العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى"- القاهرة - ١٩٧٥م.

٨٥-شمالي، نصر- "عصر المفوض السامي الأمريكي"- بيروت- ١٩٨٤م.

٨٦-الشيال، جمال الدين- "تاريخ الدولة العباسية" - الإسكندرية - ١٩٦٧م.

٨٧-الشيباني، محمد شريف- "تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية"- بيروت- ١٩٦٨م.

٨٨-الصمد، رياض- "العلاقات الدولية في القرن العشرين"- بيروت (د.ت).

٨٩-طعمة، هادي- "الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة"- بغداد- ١٩٧١م.

٩٠-العابد، صالح محمد- "دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧-١٨٢٠"- بغداد- ١٩٧٦م.

٩١- ـــــــــــــــ ، "موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج ١٧٩٨-١٨١٠"- بغداد- ١٩٧٨م.

٩٢-العاني، عبد الرحمن- "عُمان في العصور الإسلامية الأولى- بغداد- ١٩٧٧م.

٩٣-عبد الله، د. محمد مرسي- "دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها"- القاهرة - ١٩٦٨م.

٩٤- عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم- "الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨" - القاهرة - ١٩٦٩م.

٩٥- العبوسي، محمد جواد- "البترول في البلاد العربية" - القاهرة- ١٩٥٦م.

٩٦-العبيدي، إبراهيم خلف- "الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١"- بغداد - ١٩٧٦م.

٩٧-العزي، د. خالد يحيى- "الخليج العربي ماضيه وحاضره" - بغداد - ١٩٧٢م.

٩٨-العطار، جواد - "تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١-١٩٧٢" - بيروت - ١٩٧٧م.

٩٩-العقاد، د. صلاح - "الاستعمار في الخليج العربي" - القاهرة - ١٩٥٦م.

١٠٠- ـــــــــــــــ ، "البترول، أثره في السياسة والمجتمع العربي"- القاهرة - ١٩٧٣م.

١٠١- ـــــــــــــــ ، "التيارات السياسية في الخليج العربي" - مكتبة الانكلو المصرية- ١٩٧٤م.

١٠٢- العقيلي، محمد- "الخليج العربي"- العين- ١٩٨٣م.

١٠٣- علي، جواد - "المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام"- بيروت - ١٩٧٧م.

١٠٤- العلي، صالح أحمد- "الأحواز في العهود الإسلامية الأولى" - بغداد (د.ت).

١٠٥- ـــــــــــــــ ، "الدولة في عهد الرسول" - بغداد - ١٩٨٨م.

١٠٦- فلبي، سنت جون - "تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبد الوهاب السلفية" - ترجمة عمر الديراوي - بيروت (د.ت).

١٠٧- فوبليكوف وآخرون – "تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧-١٩٧٠"- ترجمة معهد الاستشراق- موسكو- ١٩٧٥م.

١٠٨- الفيل، محمد رشيد- "الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي"- الكويت – ١٩٧٤م.

١٠٩- فيلبس، وندل – "تاريخ عُمان" – ترجمة محمد أمين عبد الله – سلطنة عُمان – وزارة التراث القومي والثقافة – ١٩٨٣م.

١١٠- قاسم، د. جمال زكريا – "دولة بوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا ١٧٤١-١٨٦١" – القاهرة – ١٩٦٧م.

١١١- ــــــــــــ ، "الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤)" – الكويت – ١٩٧٤م.

١١٢- ــــــــــــ ، "الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤-١٩٤٥)" – القاهرة – ١٩٧٣م.

١١٣- قلعجي، قدري – "الخليج العربي"- بيروت – ١٩٦٥م.

١١٤- كاشف، سيدة – "عمان في فجر الإسلام" – عُمان – ١٩٧٩م.

١١٥- كلي، جون – ب: "بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٨٠" – ترجمة محمد أمين عبد الله سلطنة عُمان وزارة التراث القومي والثقافي – ١٩٧٩م.

١١٦- لنشوفسكي، جورج – "البترول والدولة في الشرق الأوسط" – ترجمة إبراهيم عبد الستار – بيروت – ١٩٦١م.

١١٧- لوريرم، ج. ج. – "دليل الخليج، القسم التاريخي والجغرافي" – ترجمة قسم الترجمة بمكتب دولة أمير قطر – الدوحة – (د.ت).

١١٨- متولي، د. محمد – "حوض الخليج العربي" – القاهرة – ١٩٧٥م.

١١٩- مراد، خليل علي- "تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧"- البصرة – ١٩٨٠م.

١٢٠- مصطفى، أحمد عبد الرحيم – "الولايات المتحدة والشرق العربي" – الكويت – ١٩٧٨م.

١٢١- المنصور، عبد العزيز محمد – "التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٤"- الكويت – ١٩٨٠م.

١٢٢- النجار، د. مصطفى عبد القادر- "دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر" – القاهرة – ١٩٧٧م.

١٢٣- النجم، عبد الرحمن – "البحرين من صدر الإسلام" – بغداد – ١٩٧٣م.

١٢٤- نوسشي، اندريه – "الصراعات البترولية في الشرق الأوسط" – ترجمة د. أحمد محفل- بيروت – ١٩٧١م.

١٢٥- نوفل، سيد: "الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة" – القاهرة – ١٩٦٠م.

١٢٦- ــــــــــــــ ، "الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي" – بيروت – ١٩٦٩م.

١٢٧- هوليداي، فرد: "الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية"- ترجمة حازم صاغية وسعيد محيو – بيروت – ١٩٨١م.

١٢٨- وليمز، سيتون- "بريطانيا والدولة العربية ١٩٢٠-١٩٤٨"- ترجمة أحمد عزت عبد الكريم – القاهرة – ١٩٥٣م.

١٢٩- وهبة، حافظ – "خمسون عاماً في الجزيرة العربية" – القاهرة – ١٩٦٠م.

١٣٠- ويلسون، آرنولد – "الخليج العربي، مجمل تاريخي منذ أقدم الأزمنة حتى القرن العشرين"- ترجمة د. عبد القادر يوسف- الكويت (د.ت)".

المراجع باللغة الإنكليزية:

131- Adamiyat, freeydun; Bahrain Islands: Alegal and Dioplomatic study of The British – Iranian Controversy (New York , 1955).

132- Aitchison, G.H, Acollection of Treaties Engagements and Sands Reiating to Indida and Neighbouring Countries, Vol.Xl. Delhi, 1933.

133- Allen, elvin H. Oman The Modernization Of The Sultante. London, 1987.

134- A qwani, M. Shafi, the United State and The Arab world 1945 – 1952. India , 1955.

135- Badger, G.P, History Of I mams and Seyyida Of Oman by Slit tbn Rizak, New York, 1970.

136- Bid well, Robin; The Affairs of Arabia 1905-1906. Vol. l. L. London, 1971.

137- Bryson A. Tomas, American diplomatic Relations with The middle East 1784 – 1972, U.S.A. 1977.

138- Busch Briton Cooper; Britian and Ther persian Gulf 1894-1914, Brekely, 1967.

139- Gurzon, C.N, Persia and persian Question, Vol. 2, London, 1966.

140- Denovo A.John, American interestes and policies in the Middle East 1900-1939, U.S.A. 1963.

141- Hawley, Donald; The Trucial states, London 1970.

142- Hay, Rupert, The Culf states, washington; 1959.

143- Kelly, J.B., Britain and The Gulf 1798-1885, London, 1979.

144- Lee, Eve, The American in Saudi Arabia, U.S.A. 1980.

145- Monroe, E. Britains Monent in The Middle East 1914-1956, London, 1963.

146- Osborne, Christine, The Gulf States ad Oman, London, 1977.

147- Ramazani, R.k., The foreign policy of Iran 1500 1941, University Press of Virginia, 1966.

148- ——————, Iran's Foreign Policy 1941-1973, New York, 1978.

149- Shwadran, B., The Middle East Oil and great Powers, New York, 1984.

150- Speiser, E.A., The Unites States and The Near East, Univeresity of Horrard, 1952.

151- Stooky, Amrican and The Arab state, Canada, 1980.

152- Tom, Little, South Arabia, On Area f confled, London, 1964.

153- Wilkinson, J.e. The Origins of The Oman State, London, 1972.

154- Zah: an, Rosmarie said The Origins of The United Arab Emirates, London, 1978.

الفهرس

الفصل الثاني: انتشار القبائل العربية في الخليج قبل الإسلام -٥٥-

الفصل الثالث: الخليج العربي في صدر الإسلام -٦٥-

الفصل الرابع: الخليج العربي في العصر الأموي -٨٧-

الفصل الخامس: الخليج العربي في العصر العباسي -١٠٧-

الفصل السادس: الخليج العربي قبل الغزو الأوروبي -١٤٧-

الفصل السابع: الغزو البرتغالي للخليج العربي -١٦٣-

الفصل الثامن: الغزو الهولندي للخليج العربي -١٧٩-

الفصل التاسع: الغزو البريطاني للخليج العربي -٢٥٣-

الفصل العاشر: الغزو الفرنسي للخليج العربي -٢٧٥-

الفصل الثالث عشر: الصراع العثماني البريطاني في الخليج العربي

الفصل الرابع عشر: موقف الدولة العثمانية من آل سعود

الفصل الخامس عشر: النشاط الدولي في الخليج العربي قبل الحرب العالمية الثانية -٥١١-

الفصل السادس عشر: الخليج العربي خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) -٥٥١-

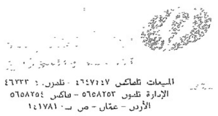
الفصل السابع عشر: الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على الأوضاع السياسية في الخليج العربي (١٩١٤-١٩١٨م) -٥٨١-

الفصل الحادي والعشرون: تطور النفوذ الأمريكي في الخليج العربي خلال الحرب العالمية الثانية -٨٢٣-

الفصل الثاني والعشرون: التطورات السياسية في الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية -٨٥١-

تم بحمد الله





المبيعات تلفاكس ٤٦٤٧٤٤٧ - تلفون ٤٦٢٣٣
الإدارة تلفون ٥٦٥٨٢٥٢ - فاكس ٥٦٥٨٢٥٤
الأردن - عمّان - ص.ب ١٤١٧٨١
الخليل شارع عين سارة - تلفاكس ٠٠٩٧٠/٢٢١٥٧٠٥